



۱۳۹۱



بازرسی شد
۶ - ۳۷

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب: حاشیه بر کتاب - حاشیه	
مؤلف:	آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی
جلد:	(۳۹۸) از کتب (۲۱) اهدائی
شماره ثبت کتاب:	(۳۹۸)
شماره:	۴۳۲۷

خطی اهدائی
کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

۱۳۶۸

۱۳۹۸



بازرسی شد
۹-۳۷



کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب: <i>عاشقانه بر سر آینه</i>	
مؤلف:	پند (۱۳۹۸) از کتب (خطی) اهدائی
آقای سید محمدصادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی	
تاریخ ثبت کتاب: ۱۳۹۸	
شماره ثبت کتاب: ۴۴۲	

خطی اهدائی
مجلس شورای اسلامی
۱۳۹۸

۱۳۹۸



بازرسی شد
۶-۳۷

 کتابخانه مجلس شورای ملی 	
کتاب: حاشیه بر البیت - محمد باقر	
مؤلف:	اهدائی:
جلد: ۱۳۹۸ (۱ از کتب)	(۱۳۹۸)
آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی	
شماره ثبت کتاب:	۴۳۴۷

خطی اهدائی	کتابخانه مجلس شورای اسلامی
۱۳۶۸	



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل
العلم نوراً والعبادة
سجدة

٥

عاشق برآمد

دخلاً نوراً وانا العبد المذنب
محمد بن محمد

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
والعبادة سجدة
والعلم نوراً والعبادة
سجدة

٥١

من مرقم مرقم مرقم

عاشق الخالق عن العالم المذنب

ظفر مرقم مرقم مرقم

عليه

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
والعبادة سجدة
والعلم نوراً والعبادة
سجدة

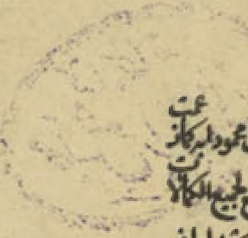


بسم الله الرحمن الرحيم وبه تقي

قال القمزة اما بعد حمد واجب الوجود اعلم ان داب المصنفين ان يفتخروا بالحمد والصلوة على
فضل الخطاب هو كلمة اما بعد والمهم عزه لاسلوب وقدم عليها لعلايق بين الاولى انه طريقه
وكل بعد ذلك والثاني اخيرا واما على التوطيل فيها على ان كل ما ورد في هذا الكتاب
من المقاصد يكون بلقط موجز فيحصل براعة الاستهلال وانما كان ذلك اجمالا لانه لو قدم الحمد
ثم قال اما بعد فليس قلت فالتقديم اما بعد الحمد والصلوة يلزم التكرار والتطويل من غير فائدة
بخلاف هنا فانه يلزم التكرار وقد اعترض عليه بان لم يتقدم منه حمد وصلوة فكيف يقول بعد
حمد واجب الوجود واجب ولا بانه لا ثم انه لم يتقدم منه لا يجوز ان يلقظ بذلك وان
يكسبه فان قيل البسلا ايضا ستمضي الحمد فلماذا ذلك بدع عن الحمد فقط ودون الصلوة وانما
بان مراده بعد هذه الحمد الذي ذكره بقوله بعد حمد واجب الوجود اعلم ان ذلك ايضا حمد
اعترض على ذلك الجواب بان ذلك مخالفا لما في الحديث المشهور من كل امر في بال لم يتقدمه الحمد
لقد فاعط لا ابتداء اما بعد الحمد لله واجيب ان المأثور في الحديث التلقظ به والمهم
للقظة وان لم يكسبه او بيقى الابتداء في الحديث محمول على الاضافي او العزيم وترك الموصوف
اما في القرنين الاخيرين فلهذا فقه الاول وكل وجع غام وهو التحميم والتعظيم وادعاء
التعظيم كان الذين لا يبادروا اليهم ووجه خاص وهو ما قاله الحنفية اياها لطيفا في قوله
عين ذاته واعترض عليه والمال الاستناد دام ظله بانك ان اردت العينية الحقيقية بان يكون
شئين بصير شيئا واحدا فهو ليس مذهب القم ولا مذهب الحكماء حتى يكون اياها الى ذلك ولما ورد
في الصفات بقاء وترتيب لا يرد على الفات في جوف الموصوف لا اشعار بذلك بل في جوف
الصفة اشعار بذلك ثم قال الحنفية فلان الحمد معارف بالصفات وعلى الصفات واعترض عليه

هذا هو الحق لا يخفى عليه
الشيء من صفات الله تعالى

ايضا والمال الاستناد بان لو ذكر الموصوف بان يقول اما بعد حمد الله لم يكن كون الفات محمولا على
لان الفات محمول قطعاً والمحمول به الكلمات المنزهة من لفظ الحمد ولفظ الله لانه يجمع لجميع الحكماء
ثم قال الاستاد في كل من الفقرات الثلاث براعة الاستهلال بالنظر الى مقصد في الكتاب ايا في
الاولى فلان الحمد واجب الوجود يستدعي وجوده فيكون اياها الى مقصد الثالث وهو اثبات
الصانع وفي الثاني اعني سيدا نبيا اياها الى المقصد الرابع وهو اثبات النبي وكونه سيدا
للانبياء وعلى الثالث على تقديم قراءة على قوله التلم اياها الى الخامس اثبات امامته لانه لما
هناك وعلى افضل وهذا قال اكرم وهما بمعنى والصلوة من الله بمعنى الرحمة ومن العباد والخلق
ومن الملائكة الاستغفار واعترض بان الدعاء اذا استعمل على كونه للضرر وهما اثبات
الرفع وجواب ان الصلوة مرادف للدعاء ولم يلزم كون حكم كل من المترادفين حكم الاخرى ولا اياها
جمع مضاف فيفيد العموم والاستغفار فيكون سيدا لكل بني سواء كان رسولا ام لا فيندفع
ما قيل انه لم يلزم من ذلك كونه سيدا للرسول وهما استواء وهما من غير انبياء راجع الى
الوجود قطعاً ومن غير اجابة ان كان واجعا اليه ايضا يلزم فساد المعنى لكونهم اجابة تعالى
الرسول فيرجع الى الاول وان كان واجعا الى سيدا لانبياء يلزم تفكيك الصير وهو محذور
جانب وجواب وهو ان من غير اجابة ليس واجعا الى سيدا لانبياء مطلقا بل الى سيدا لانبياء
مضافا الى من غير واجبه الوجود فيكون مرتباً بعضها ببعض وذلك جائز ثم اعلم ان
الموصوف بافضل التفضيل ههنا اما ان يكون مفردا او غير مفرد والمفرد اما ان يكون
مشتاوا لا للتعدي كلفظة من وما او لم يتناول والمفرد الغير المتناول اما ان يكون متناول
بان يكون المذكور في العبارة عليا عليه التلم او غير مذكور فهذه الثلاثة اعني المفرد المتناول
والمفرد الغير المتناول والمذكور والمفرد الغير المتناول والمفرد اما ان يقصد بافضل التفضيل
الزيادة على جميع ما عداها ما اضيف اليه او مطلقا فاضا سنة وغير المفرد الذي افضل
بمعنى الزيادة على ما اضيف اليه فقط فالاحتمالات ههنا سبعة تقرب الشارح لمحة منها فاسأ



الى واحد منها وهو السابع اعني ما يكون الموصوف غير مفرد وافضل التفسير بمعنى الزيادة على من
 اليه فقط بقوله اعي على الله واصحابه الى قوله افرادا وجما اعترض عليه لم يقل شئ في تكثيرها وانما
 اجيب بان التفسير لا يحتمل منها وكذا الثاني لان المراد ما على علم فقط ومع الاصحاب والساد
 الى الاثنين منها بقوله ويجعل ان يراد به عليا لان افضل اما بمعنى الزيادة على جميع من اصف
 اليه او مطلقا والى اثنين بقوله بل وان لان افضل على هذا التقدير اما بمعنى الزيادة على جميع
 من اصف اليه او مطلقا وتقرض السيد الشريف قدس من الاثنين منها حيث قال بل لا يتناول
 مقعدا فالموصوف اذا كان مفردا مقعدا افضل اما بمعنى الزيادة على من اصف اليه او مطلقا
 فصار المجموع سبعة **قوله** اعني الى الله واصحابه انما قدرا للموصوف غير مفرد بل كلام الله الذين
 الاول ان بعد النبي لا يختص استحقاق الصلوة بواحد معين فلذا قد روي عن المعز والثاني
 موافقة لشريعة المصنفين فانهم يقولون في اول كتبهم على الله والاصحاب جميعا واعترض عليه
 بان تقرير المعز الغير المتناول كما ذكر في الاحتمال لحل كلامه او لا في لسان الجواب
 عن المرجحين المذكورين اما عن الاول بان ين جعل واحدا صلا في استحقاق الصلوة لم يرد
 اختصاصه وجعل الثاني بغيره عليه صحيح وعن الثاني بانه خالف شريعتهم للبتية على ما فهم
 في الكمال فيحصل براعة الاستدلال ولا من هذه طريقة جديدة وكل جديد له وان كانت
 المرجح في هذا الجواب لوجوه الاول بناء على مذهبه من ارادة علي عليه السلام والثاني ان
 تقرير المعز اخف واخصر والثالث موافقة بظاهر الصيغة المعزودة **قوله** بناء على هذا
 انما قال ذلك لظهور عدم جواز ارادة الواحد المعين اعني عليا عم على مذهب الشيعي وقد
 اني بكر لا يحتمل على مذهبنا ان يكون ذلك بناء على مذهبنا واعترض على الشيعي بان المراد انما
 ان كانت الزيادة في العلم فلا شك ان عليا افضل على جميعهم ايضا وان كان المراد الزيادة في
 الثواب وكان اني بكر افضل لهذا المعنى نعم في ان يعلم ان افضل من الزيادة في الثواب منها
 فلا يبع الاختصاص بذهب **قوله** بل وان لا يكون كلمة بل للترقي لا لغيره في من لا يصعب على

الثاني في الثاني من وجود محمد في بعض النسخ بخلاف الاول وللترقي من الاول على اختلاف
 اكثر لان مخالفة الثاني بالاول لشي واحد وهو المقدر في الاول وعنده في الثاني وبما
 في عدم الذكر ومخالفة الثالث بالنسبة الى الاول لوجوب المقدر وعنده في الثالث
 دون الاول **قوله** قال في الحاشية لم يرد به معينا اعني ليس للموصوف امر او احد معينا بل
 يتناول امر مقدر او افضل اما بمعنى الزيادة على من اصف اليه او على ما عداه مطلقا فالجوع
 سبع احتمالات ففي ثلثة منها افضل بمعنى الزيادة على اعداءه مطلقا واعترض على هذه
 الاحتمالات الثلث بانه يلزم تفصيل المفضول على الفاضل وتفضيل الشئ على شئ لان المراد الزيادة
 على ما عداه مطلقا من افراد بني نوعه صرح الشيخ الرضوي في بحث افضل التفضيل حيث قال الثاني
 معناه الزيادة على بني نوعه مطلقا سواء استعمل المفضل عليه على المفضل كقولنا زيد افضل
 اخوته فان الاخوة يشمل على زيد لان المراد الاخوة في الدين او لا يشمل كقولنا زيد افضل
 بعدا فان بعدا لا يشمل على زيد بل انظر في المظروفة ففهم من كلامه ان الثاني بمعنى
 الزيادة مطلقا فيكون التقدير فيما نحن فيه زيادة كل واحد من الال والافراد على ما عدا
 كل واحد ومن جملة ما عدا كل واحد الاشباه خصوصا سيد الاشباه فلزم تفضيلهم عليه
 وعلى ما هو مفضل عليهم ومن جملة الال والاصحاب فلزم تفضيلهم على انفسهم فان قلت
 من ما عداهم بعض ما عداهم لخرج الاشباه ولا يلزم ذلك فلما هو معنى مجازي ثالث
 لصيغة افضل وهو في قول الخطا اذا تمكن الخلل على معنى الحقيقي اعني ما اصف اليه ومنها
 يمكن واجيب عن هذا الاعراض بانما استعمل بمعنى الزيادة ما عدا المفضل مطلقا ونخرج
 سيد الاشباه بقرينة العقل فاللفظ باق على عمومه وحقيقته والاشباه يخرج من حكم العقل
 كما في العشرة في قولنا له اعني غير الائمة عند ابن الحاجب يستعمل في معناه والاشباه يخرج
 بالحكم ونحو قولنا ان الله على كل شئ قدير فالشيء مستعمل في العموم وخارج المحل بقرينة
 العقل **قوله** بل لا يتناول المقدر انما قدرا للموصوف قدس من في حل كلام الله المقدر دون

ازاد

الواحد الوجهين اللذين ذكرنا ويرد عليه ما يرد على التمس ويجعل ان يكون مراده وضع سؤال
 كما ذكره المحشي اي لم يرد علينا حتى يرد عليه الاعتراضين بل ما يتناول سقودا فيكون
 الى ان تقدير المعنى ظاهر من كلامه وتقدير المتعدد ايضا ممكن **قال** التمس فلم يرد قطا عترض على
 التمس بان قيد في الجملة ايضا لغوي كلامه ولا يحتاج اليه فلم يرد من عليه لغوي وجب
 السيد ان لم يقيد به يلزم تفضيل المفضل على العاضل وتفضيل الشيء على نفسه لان
 المتبادر بدون قيد في الجملة زيادة كل واحد على كل واحد فيلزم ما ذكره فيقيد هذا القيد
 للدفع ذلك قال التمس بتنبه لذلك وحمل كلامه عليه فلما لم يرد من عليه بالغوية قال المحشي
 يساعده الاستقراء لان لفظ من مفرد متناول لكل جزئية من جملة وقوله على الوجه
 الاول وهو متناول الكل لجزئية لانك قلت المراد ما يتناول المضمون فيلزم ان يكون
 الصلوق متعلقا به وحاصل الدفع ان مراده تعين المضمون ومحملة بالحكم عليه بالصلوق
 افزاده قال الفاضل المحشي الحاصلين بالاضافة لم يرد من عليه بان ما قلت ايضا معنى
 بين المعين واعينها فمعنى الت لا فضل كما قال التمس واجيب بان المراد معنى مشترك بينهما قطع النظر
 عن الاضافة فليس معنى الت لا فضل للمضاف كما قال التمس بل يجمع مع كل منهما ولا يكون التامنا واعين
 ايضا على قوله ما بان الزيادة بوجهها اعم منها لان افضل قد يستعمل من وقد يستعمل اللام فالمعنى
 خاص واجيب باننا نحصل المقسم اي الزيادة بوجهها من افضل المضاف لاس من مطلق افضل او بقول
 المنفصلة مانفعة الجمع فيمكن ارتفاعها بان يكون في الزيادة المستعملة باللام او بمن او بقول
 قوله مطلقا اعم من ان يكون تلك الزيادة من الاضافة او بمن او باللام **قوله** وعرضه اي
 عرض السيد من التمس بقوله في الجملة انه لو اذاع من عليه بان لم يخرج الى حمل الزيادة الى الزيادة
 بوجهها وفي الجملة لان الزيادة اعم من الزيادة من جميع الوجوه فمن علم انه لو لم يقيد لم يرد
 من جميع الوجوه كما قلت انه لو اعتبر الزيادة من جميع الوجوه اعم واجيب بان المراد ان لو لم يقيد
 فمعنى ان يتوهم ذلك لانه نقص ذلك ولذا قال انفسى ان لا يفتقن في احد قال المحشي تفضل

على جميع من سئل التمس
 مطلقا

الشيء على نفسه لانه كان مفضولا عن الشيء عليه التمس فاذا صار فاضلا اعتدوا فاضلا عن نفسه ايضا
 لان فاضل الفاضل فاضل وقوله اي القدي المسمى الثالث اما القدي المشترك وقوله ايضا
 الاول ان يقال القدي المشترك بين الزيادة على جميع ما عداه من المضاف اليه وبعضا وما عدا
 مطلقا يلزم المحذور واعني تفضيل الشيء على نفسه على هذا الشق ايضا **قال** المحشي لما
 اقتصر على الاول اي ما اقتصر في بيان المحذور على الزيادة من جميع الوجوه ولم يذكر الزيادة
 في الطبيعة قال في الحاشية ما كونه اظهر ان لو بين المحذور في معنى الطبيعة ربانهم
 الى قولهم مع جوابه والجواب ان انصاف الطبيعة بالزيادة الناشئة من قبل الغزو غير الزيادة
 الطبيعة من حيث والمحذور في الثاني دون الاول فبين المحذور في الطبيعة وهذا التوهم
 ويحتاج الى الدفع بخلاف من جميع الوجوه وقوله وليس كذلك فاذا كان لبعض الاول
 الاختصاص على ما عدا الزيادة الكذا اي وحملت الزيادة على القسم لم يصدق عليه ان
 وقوله ولا مجال لنهم المسمى ان يصدق في هذا التصدير الزيادة من جميع الوجوه وفي القسم لان
 ما وجد لا يخص وبعده الا عم لا نقول لا مجال لنهم الزيادة من جميع الوجوه للزوم المحذور
 تفضل الشيء على نفسه بخلاف العرض **قال** الفاضل المحشي الحاشية قد يتوهم ان التوهم سيد
 سعد الدين محمد فانه عترض على المحشي من جانب الساج بان اصل التفضيل ومنع لا الزيادة
 في اصل الفعل فالجمل على الزيادة بوجهها اعني في القسم معنى ثالث و مراد بالثالث غير الاول لان
 ثمان بالنسبة الى معناه الحقيقي ثمان بالنسبة الى اصل الصيغة ومعناه الحقيقي وثالث بالنسبة الى
 اصل المضاف وعبارة التمس لا ياتي عن حمله على كلاهما لانه لم يصح بلفظ الثالث بل قال لم يرد
 قط بهذا المعنى وان كان ظاهر عبارة ثمان ثالث لا فضل المضاف و ظاهر عبارة المحشي بان
 الى الصيغة فاجاب الفاضل المحشي بان ما قلنا ان الحدث اعم قال المحشي في الحاشية هذا اي
 قلنا من ان قيد في الجملة في كلامه متعلق بالكرم اذ واختار السيد السدي لا يرد صدره والذين
 محمد في توجبه كلامه قدس من وقوله اعم من ان يكون باعتبار كل واحد اي زيادة كل واحد من الاول

والاكتفاء على مجموع ما عدا هذا الواحد وزيادته المجموع على مجموع ما عدا هذا المجموع وتنفقه في معنى
 الثاني لا سكان ان لا يوجد في الاول والاكتفاء من كان له زيادة على مجموع ما عدا نفسه في الجملة
 نعم المفضل كما قال الاستاذ وانه لا يمكن ان مراده اعم من ان يكون زيادة كل واحد من الاول
 والاكتفاء على ما عدا كل واحد وزيادته المجموع على كل واحد من عدا هذا المجموع وتنفقه في معنى
 الثاني للزوم الاول تفصيل الشيء على نفسه وهو ظاهر لما قبله من بعض الفضلاء وهو ان خطيب
 الرومي وقوله والثاني اي كل بعض الفضلاء موافق لما اشار اليه في اعتراضه ولا اجلال
 في حاشية الجديد على هذا الفاضل بان كل اصل على زيادة كل واحد على ما عدا المجموع خرج عن
 علم الادب لان اصل ما يريد بهذا المعنى في علم الادب اي الحق وحاصل الدفع ان بعض المحققين
 من الخاء فقل جواز ذلك من الخاء فالجواب عليه خرج عن الحق قال المحشي وينبغي جعل العلم انه
 برهان من على المقصود وهو ان الزيادة في كلام الفاضل هو الزيادة بوجه ما لم يجل
 على القسم واعترض عليه على هذا الفاضل بان لم يثبت الجواب على شيء فاسد فادار المحشي
 توجيه كلامه على وجه يتبع هذين الاعتراضين وحاصل دفع الثاني بان بناء هذا الجواب
 على سبيل الترتيل مما شاع مع المعترض وحاصل دفع الاول ان المعترض اراد ذكر بيان
 لان بوجه ما يخص القسم فتبين الفاضل للاجلال لهذا الجواب الكلام المعترض فلما لم يعترض
 عليه بما ذكرنا واجاب بجواب آخر قال المحشي ولا بعد ان اراد ان يوجه كلام السيد الشريف بتبيين
 من نفسه والكرم الحقيقي هو الذي واصل الى الغيرة لا لغرض ولا لغرض ولا لغرض وقوله
 لم يكن اي معلوم ان لم يكن ككل احد بل ان وجد وجد في احد وهو علي بن ابي طالب وتوجيه
 التوجيه الاول وقوله كلا السوالين الاول ان الزيادة في طبيعة الكرم او الزيادة من جميع
 الوجوه عسى ان لا يتحقق في احد او وجد في علي بن ابي طالب فقط والثاني ان كرم الحقيقي لا
 يتحقق ككل واحد ما كان ناشيا عن صفات الموصوف لا لانه لو كان الموصوف واحدا فهو
 عليه لم يكن يتحقق الزيادة من جميع الوجوه فيه وكذا وجود الكرم الحقيقي قال المحشي ولعلهم انهم

اراد بهذا التحقيق اراد اعتراضين على الفاضل المحشي فاصل الاول انك وجهت كلام السيد الشريف على
 خلاف مذهبه وهو باطل وحاصل الثاني ان هذا التوجيه لكلامه خرج عن الاجماع وقوله ولا
 ان يتوجه لكلام الفاضل المحشي وانما كان اصوب لعدم ورود الايرادين المذكورين عليه وقوله
 بلا ملاحظة ارجاعه اشارة الى ما قدما قال بعضهم من وجوب ارجاعه الى السكال الاول بان
 المواد من تكرار المحمول تكون اعم من ان يكون بالزيادة او النقصان او التساوي في هذا
 كره بالنقصان وقوله ان في بلا ملاحظة مقدمة الخارجية وهي ان ابرك كات كات وقوله
 يمكن دفعه من جانب السيد صدر الدين وقوله وفيه عيب من جانب الاستاذ مد اجلال وقوله
 مستقيم اي لان الاستاذ لما كان موجبه كلامه يكون ايضا مانع ويكفي له ذلك المنع اما
 اذا كان مستكلا لا يكفي ذلك وقوله ولعل ان يقول بيان من جانب السيد صدر الدين
 وقوله وقد اختلفت من جانب مولانا اجلال وقوله وصدي الاستاذ في حاشية الجديد باقرنا
 اولاً وقوله واجاب عنه السيد من جانب صدر الدين وقوله وجوابه من جانب الاستاذ ما سلم
 ان ذكرنا بيان لم يصدق لعدم اسكان الزيادة من جميع الوجوه والطبيعة للزوم تفصيل
 المفضل لا انه بيان معناه وحقيقته ليلزم كونه مجازاً وقوله وجوابه طاهر ان يقال ان
 اردت بالانسان الانسان الذي في ضمن عمر فلا يصدق عليه انه غير عمر لكن ليس المراد
 ذلك وان اردت مطلق الانسان فيصدق عليه انه غير عمر قال الفاضل المحشي لل
 الخ هذا استدلال على كون اصل معنى الزيادة في الغرض المنقشر وقول المحشي واجب هذا
 جواب عن السيد صدر الدين عن الاستدلال وقوله في الحاشية لا بعد جواب آخر من المحشي
 من جانب صدر الدين وقوله على تجريد اعلم لان حديث المعترض اعلم هو العلم بالزيادة
 فلا يرد ان الزيادة حدث فكيف مجرد عن معنى الحدث وقوله وذلك كما ترى يعني
 ايضا غير صحيح لا يلزم ان يكون المفضل والمفضل علم زيد وعلم عمر لا يقتضيان
 التقدير زيد علم زيد علم عمر وقوله بعد من الانصاف لا يضار التقدير بذكر

في العلم في الغلبة على وجه يكون في الغلبة يتعلق بقوله في العلم لا يتصور عقل كلمة في
 باعلم اصلا وقوله بالاجال والتفصيل لاجال الاطبع التفصيل اعلم في الطب وقوله قبل
 اذا صدق طار من جانب سيد صدر الدين وقوله ليس مطلقا اي مقيدا بالنية ^{التي} جعله
 ان اعلم مطلق لا يكون ناشيا من قبل الغزو فيكون ماهية مأخوذة بشرط لا يثنى لا يطلق
 ناش من قبل الغزو يكون ماهية اللا بشرط فيصير بشرط يثنى فليكن ان قولنا لا حيوان
 المهيبة الحيوانية لان قبل الغزو ولا حيوان ناهي في المهيبة الناشئة من قبل الغزو
 ههنا من ذلك وقوله مضدق ان لا حيوان لان صدق المقيد مستلزم لصدق المطلق
 وقوله ثم اورد ثم اذا قيل استدلالين من الاستدلال لاجال على كون الفصل معنى الغزو
 والجوابين من جانب السيد صدر الدين وانا على المحكي الاستدلال بلغة اورد ولا اعتقاد
 فساد لا يتقوى كلام السيد صدر الدين فكأنه ليس استدلال بل يورد على كلام
 السيد وقوله الا الزيادة في قسم الفصل لانه لو كان بمعنى الزيادة في الطبيعة او من جموع ^{الوجوه}
 يلزم تفصيل المفضول وقوله فظاهره كما انه ليس المراد قسم ما وفرد ما لان عند عدم الحمل
 على المعنى لا يقيم فرد ما قال المحكي بعد ان يقى ههنا من جانب السيد صدر الدين وقوله
 على جميع ما عدا هذا المجموع يمكن انطباقه على مذهب السيد صدر الدين وعلى مذهب
 الخليل الرومي كما ذكرهما في الحاشية الحاشية وقوله وقد عرفت فساد ما ينفق في
 الزيادة على جميع ما عدا المجموع لانه عدا كل واحد ليس له الشاد قال الفاضل المحكي
 في الحاشية وبالمجمل هذا اعتراض اخر بعد التتميز عن الاعتراف بصحة السابقين وما سلكه ^{السيد}
 معنى ثالثا للاضافة فلا وجه للايراد عليه بان معنى ثالثا للاضافة فابراد الله عليه
 وقوله في قسم من سواه كان الزيادة على ما اصنف اليه او مطلقا وقوله فان قلت
 من جانب الاستدلال الدين وقوله الا ان يقول ويصير بلا اجالا اعترض على السيد صدر
 الدين لا على الله وقوله قلت اني قوله على ان جوابين جانب الله والوجه من قوله على

والوجه من قوله على ان جوابين جانب الله والوجه من قوله على ان جوابين جانب الله والوجه من قوله على ان جوابين جانب الله والوجه من قوله على ان جوابين جانب الله

من جانب الله فقط فيكون جوابين من قبل الله وجواب واحد من قبل الوجه قال الفاضل المحكي
 الحاشية بل تحقيق المقدر كله بل يحتمل ان يكون للترتبة اذا كان جعل قوله هذا لان تحقيق المراد
 التي تفرد بها على قوله بل هو جار في المعنيين فيكون ترقيا من ههنا التفرع الى تفرع اخر منه
 التفرع والتقدير ليس معنى ثالثا كما ظنه بل هو جار قوله فذلك تحقيق آه بل تحقيق المقدر
 ويحتمل ان يكون للاضرب من لازم الكلام اي فذلك تحقيق للزيادة المقيدة لا تحقيق ^{المعنى}
 ثالثا للاضافة بل تحقيق المقدر المشترك وقوله بذكر الفصل عليه حيث لم يقل بزيادة ^{تكم}
 على ما عدا في الجملة فان قلت قوله من مجبوبة تعرض لذكر الفصل عليه يكون من ^{معنى}
 الجوابين فكيف يقى لم يتعرض اصلا قلت مرادنا ان لم يتعرض للفصل عليه الذي هو
 قد مشترك بين الزيادة على ما عدا ما اصنف اليه او مطلقا ولم يتعرض لذلك قطعاً
 حيث لم يقل على ما عدا في الجملة والمراد بالفاصلين سيد صدر الدين وقوله ههنا هو انظر
 يفهم المحصر من خبر الفصل والخبر المعروف باللام وعرضه من ذلك الرد على الله حيث ^{جعل}
 في تحت الاحتمال وعلى السيد الشريف حيث قال لم يرد معينا واذا كان كذلك في كلام الله
 للاضرب لم يكن روا عليه لكنه بعيد ووجه الظهور شيئين الاول كراهة الفصل الثاني ^{كونه}
 بصدد الاختصار فان لم يكن مراده على عليه لم يجز يقى على بيان ما ذكره ما جاز في
 الجار وقوله انما اكتبى جواب عما يقى عند تعيين الموصوف لا يختص احقا في الصلح بواحد
 دون فكيف يجمع تعيين الموصوف وفهم منه جواب الحاشية لشرعية المعنيين وهو غاية رفيع
 من براعة شهابا على ما افته لهم في هذا الكتاب في المنايل وقوله اكتفاء يحتمل ان يكون ^{مفعول}
 مطلقا اي اكتفى اكتفاء وقوله ليرد مفعول ويحتمل ان يكون مفعول اي للاكتفاء بالاصل
 وقوله لروم علة العلة كما قوله رعاية علة العلة وقوله كما في الفقرتين الاولى فان فيها ^{اختصارا}
 في حذف الموصوف وبراعة الاستدلال بالنسبة الى المقصد في الكتاب كما بيناه سابقا قال المحكي
 قيل ههنا الغالب كمال الدين حيث لا يري ههنا خلاف الظاهر وعلى الفاضل المحكي وخاسله

هذا

الموصوف او في التعيين والادعاء حتى لا يتبادر الى ذهن الالبته وقوله ولا بعد من المحسني
 مفارقة بكلام القيل وقوله فيه براعة الاستدلال لانه قال بينها على افضل على علم وهو
 لقوله وعلى افضل في محبة الامانة بخلاف ما قال الفاضل المحسني وخاتمة لرفع من براعة الاستدلال
 لان مراده في الاحتصار وعدمه ومخالفة شريعة المصنفين فيحتاج الى التمكن في قيام
 النوع الى ان قال المحسني فاصل الاول ان البراعة ذكرها في آية وهذا لم يذكر في اول الكلام
 حتى يكون براعة القول وهذا لم يذكر شيئا بل اجرا. الكلام وطرقه على عتباته حاصل
 الثاني على تقدير تسليم ذكر الشئ لكن ليس ذكر الشئ مناسبا للمقام بل اجرا. الكلام وطرقه
 على طرز اجرا. المقصود قوله فلم يسل شفاعتي قال عياض الدين منصور معنى هذا الحديث
 من فضل عيني وبين آلي في الدعاء. بكلمة على الدلالة على الضرر حتى يكون الدعاء لاجل ولا
 على آلي ليرسل شفاعتي وهذا احسن ما قال المحسني لاجل اجابه الى كلف حمل على الامم وحمل
 الباء بسببه **قال** المصنف فاني يجب لما سألته جواب لما قال السيد الشريف سألته
 من سلمة الشئ لانه سلمته عن الشئ قلنا الوجيب الاول لفظي وهو عدم احتياجه الى
 على والثاني معوي وهو ان السؤال عن الشئ استفعال منه وسؤال الشئ طلبه وهذا
 يطلبون التصفين من المصنف لانه يستفصلون منه وغير جمع غيره وهي بياض في جهة
 الغرض استيعاب كل ما فيه ظهور وهذا استيعاب للاعتقادات وفرايد جمع فريد وهي الدر
 الكبار العظيم اليهم والكلام ان كان معنى المسائل فالاصناف ببيان اي مسائل التي هي الكلام
 وان كان معنى الاعتقاد او الفكرة فالاصناف لاسية وان كان معنى الالفاظ فالاصناف
 معنى اي المسائل في الالفاظ قال الفاضل التي التي السابقة قوله مسائل الكلام اشار
 الى المسائل الكلام مطلقا اعم من ان يكون اعتقادية وعينية وما هو غير ذلك الاعتقاد
 كت مسائل الاحتداد اشارة الى الاعتقاد فالاول بالانظر الى حقايقها والثاني بالنظر
 الى قايدها وقوله فما فادنى الدليل بالقبلة الى مطلق السائل وتوعدا على بالقبلة الى
 الاعتقادات فشرع على ترتيب اللف وقوله والاسئلة الفصية بالنظر الى المسائل وان يحصل اجزاء يوم المعاد

الاعتقادات شرع على ترتيب اللف وسببه تجريد العقائد بالقبلة الى الاعتقادات وتبينه
 على ستة آية بالقبلة الى مطلق السائل فشرع على خلاف اللف الوجيب الاول التقين والثاني
 مطابقة وخبره بقوله المقصد الاول آية وعلى الوجيب الاولين ما قال المحسني فشرع على خلاف
 اللف قال الله لما كان الطلبة لاهلي والمقصود لا قصي آية او ان يذكر وجه المحرر في المقادير
 الستة والترتيب فعدم في الاول وترك الثاني للظهور وقوله هو العلم باحوال المبدأ اي
 الايمان بالله والمعاد اي الايمان بالآخر يحتل ان يكون شرع على ترتيب اللف اي على
 هو العلم باحوال المبدأ والمقصود لا قصي العلم باحوال المعاد ويحتل ان يكون كل واحد من
 المبدأ والمعاد متعلق بالجمع واعرض عن عليه باننا سلمنا ان العلم باحوال المبدأ المقصد
 والمطلب لا قصي لا من موضوعه واجبا لوجوده لكن لا يتم ان احوال المعاد من الطلبة لا على
 والمقصود لا قصي لا من موضوعه لانه انسان اجيب بان احوال المعاد له شرف باعتبار
 الى احوال المبدأ لان الاعادة من الله فيكون احوال المبدأ باعتبار الشفاء الاخرى في
 كونه مطلب اعلی ورد بان هذا التناوب اجار في النبي والاسام لان المرسل والناموس الله
 هو ايضا مطلب اعلی فالخفي في الجواب ان يبقى موضوع المعاد الايمان جميعا ومن جملة
 الايمان والاسماء فيكون للموضوع شرف بالقبلة اليهم قال الله هو الذي بالاتفاق اي العلم
 تنحصر في النبي بالاتفاق لان الجنب المعرف بالاسم يفيد المحرر واعرض عن عليه بان دعوى على
 للاعتقاد في النبي ياتي اثبات العلم عند بعض واجيب بان قوله بالاتفاق متعلق بالعلم
 اي العلم بالاتفاق هو النبي فلا ياتي اثبات العلم بعينه بالاتفاق لغيره ويكن الجواب
 اخر وهو انه قد رتب علم المعاني ان الجزاء كان معقبا بالاسم صيغة الفصل يفيد حصر
 في المسئلة لا الكسبي فان قوله لا يرد هو المطلق يفيد حصر لا تطلق فيه مع يفيد حصر في
 في التسليم يعني لا يرد في العلم من التعليم الى غير الاحصاء التعليم فيه لبيان في الباطن للغير وفي
 لكن المتعلم اياه الى ان الموضع في الامور المتعاقبة كالوجود والمعدم ولكن لا المبادي

كالوجود والعدم كاهو من هبة السيد الشريف والاول منه هبة الفاضل المحيي وقوله اما باسود غايته
يدل على ان امور محمولات في بابها لا موضوعات وليس كانت لا من قال لا يثبت عن احوال الممكن
باسود غايته فالامور العامة محمول واجيب بان الالباء للملابسة اي الحب عن احوال تلبسة
غايته فالامور العامة موضوعات والحب عن احوال تلبسة فها محمولات **قال** الم وهو
الترتيب ظاهر لا جعل ثلثة مقامه متعلق باحوال المبدأ وثلاثة باحوال المعاد ولا شك
في وجوب تقديم احوال المبدأ لانه اصل الاشياء فيجب تقديم الثلثة المتعلق به ولما كان
المصدقين الاولين علة على معرفة احوال المبدأ قدمها عليه وقدم امور العامة على الخاصة
لانه اشمل واعلم ويجب تقديم بحث النبي ولا دام على المعاد لا يحتاج الى السماع من العلم فيجب
اثبات العلم والا وقدم بحث النبوة على الامانة لانها فرع النبوة كذا سمعت عن الاستاذ في قوله
الترتيب قال الفاضل المحيي كالمسح والبصر اي العقل لم يتقبل كونه متعلقا بجميعا وبصيرة ^{المعنى}
صدر الدين واخي محمد بن احمد انما لو قال اكثر احوال المعاد والثنائي بعض احوال
المبدأ وقوله اقول الظاهر الى قوله ولا يخفى اعتراض على دعواه الاول وقوله ولا يخفى الى
قوله وما جعلنا اعتراض على الثاني والمجوع مغايرة واثبات الدليل على انه ترك ^{اللفظ}
اكثر اظهر وقوله وما جعلنا منع اي لا ثم ان ذكر لفظ اكثر اظهر وقوله نوع متعلق بمحمول
وجيب انما لان ثبوت النفس له متعلق بالنفس للقيام بها والنفس متعلق بالجسم ويحتمل
بالمعاد الجسماني او كذا معاد الروحاني له متعلق بالمعاد المطلق متعلق الخاص بالعام و
للمعاد المطلق متعلق بالجسماني وقوله وعدم استقلاله جواب عما قيل اذ الممكن العقل يستلزم
سبعين احوال المبدأ فكيف يصح بان الترتيب وكيف يقدم احوال النبوات على المبدأ وهو ^{بصيرة}
بان الترتيب وعامل الجواب ان ذلك لا يفتقر في الترتيب لانه لا يقع تقديم النبوات على
احوال المبدأ مطلقا لعدم جواز تقديم المرسل بصفة المفعول على المرسل بصفة الفاعل ولا
يصح توسط النبوات بان يقدم من احوال المبدأ ما يتقبل العقل ثم ذكر احوال النبوات

ثم ذكرنا الا يستقل العقل به وقوله على السند الاخر لا يمنع الظهيرة ذكر لفظ اكثر استدلالا ^{للك}
موقوف على كون الخ فاذا ابطال السند الاخر للمنع بخاله ويستند الى استدلال آخر وهو توقف ذلك
على اثبات كون هذا البعض منضما الى وقوله اظهر في المقصود واحوط في التعقيب ونشر
اي اظهر بالنسبة الى المعارضة واحوط بالنسبة الى المنع لورود المنع على ما قال الفاضل بحال
قال انتم فيكون احوط وقال في الحاشية المراد بالمعاد الجسماني جمع الاجزاء هذه اشارة
الى انها هو الحق في المعاد من انه عبارة عن جميع الاجزاء المتفرقة لا المندوم لان اعاده المندوم
بعينه محال واورد لتوضيح ذلك قصة ابراهيم عليه السلام عن نواله اني نزلت كيف يحيى الموتى
فامر بفتح الطين والى وقوله في الحاشية الاخر انما هو بالنسبة معنى المحضر ايضا لان كثيرا من
الاشياء مقصود خاص في علم الكلام وقوله العليين الكلام والحكمة وقوله في الحاشية الاخر
قد يتوهم المتوهم صدر الدين وعامل كلامه ان قول الله في بحث المعاد وكذا قول الله
بلى كلام الله صريح في ذلك لانه قال في بحث المعاد والمضى وجود الروحاني ثم اقام الدليل
عليه وقصد الفاضل ههنا الجواب دلاله كلام الله وفي حاشية الجدي جواب دلاله
كلام الله وهوان الله ذكر ذلك تطفلا واستطردوا الا تصون انه مقصود وايضا
ليس هذا من كلام الله ولهذا تغير البيان واعترض على قوله المذهب المعاد ثلثة
لان ما نقل السيد الشريف في شرح المواقف خمسة نفي معاد الجسماني والروحاني وهو
مذهب بعض الحكماء الاشراقية والدهرية والتوقف وهو مذهب جالينوس الحكيم
حيث قال اهل النفس عبارة عن المزاج فيبقى بقاء البدن او جوهر مجرد فيبقى عنده
البدن واجيب بان المذهب من حيث الاثبات ثلثة وقوله في الحاشية الاخر الذي يدركه
جيبى وتوضيح ليكون الكلام على السند الاخر قال المحقق لا يبعد ان يقال جواب عن اعتراض
الاول من الفاضل على جدي الدين وقوله ثم ما سئل الجواب عن اعتراض الثاني وقوله
الحاشية قليل الجدوى لان ذلك جيبى على محض احتمال الشامل وانما يعلم ان قوله ثم نائب

هذا القابل الى قوله والمنافسة يقع اذا كان مراد الفاضل من قوله ولا يخفى الا اننا نرى على اليد
اذا كان تحقيق كلام الله حتى لا يتهم ورود اعراض على المقدمة الثانية مثل ما يروى على الاول
فلا يقع ذلك وقوله والمنافسة جواب عما يقى على هذا يكون لفظ الظاهر بالنية الى ما اذا الجس
يكون بظهور العباد وفي بعض عا والروايات باعتبار المقص والمعنى لا ندر احد ذلك
البعض لا احتياج فيكون معناه مختلفان وحاصل الجواب ان هذه المنافسة سهل وقوله
لا يخفى الى استقلال وانبات تكون مراد الله استقلال العقل بجميع احوال المبدأ الشئ لا
لعدم الاهمال والثاني ليوافق النظران يعني الحكم بعدم استقلال في جميع الجس واستقلال
في جميع الروايات وفيه بحث لان الظن من كلام الله وما يستقل به العقل ليس جميع احوال
معاد الروايات وليس غرضه توافق النظران بل التفرقة والتفريق بقضية ترك لفظ الجس
هنا حيث لا يصلح احوال ما يستقل كذا حال الاستاد دام ظله وقوله في الحاشية اي في
المعاد والاصوابين يقال اي في هذا الكتاب بقضية قوله سابقا لم يذهب هذا الكتاب
وذكر في بحث الاعراض لانه ليس بعنوان انه معاد وقوله لكن دفع لما يتوهم ان المقص
لما ذكر بقاء النفس في بحث آخر فراه بالمعاد ههنا اعلم اننا نسل بقضية اشارة سابقا وقال
الدفع ان الذكر هنا ليس بعنوان انه معاد فلا يصير قضية على ارادة الشئ في الحاشية
في مقابلة المنع لان مجوز ذلك في قول منع عدم جواز طلب الدليل عليه وهو خارج عن
الاداب لان الفاضل مانع ووظيفة السيد الاستدلال فافاضا مرادنا كان معافا في مقابلة
المنع وغضبا لوظيفة الفاضل وان حمل على الوقوع ليصير عوى كان الوقوع معوفا قال
الفاضل الحاشية اذ بالمعاد في الآية غرضه من ذلك تحقيق كلام الله لينفع الاعراض عليه
بان ذلك مناف لما بعد حيث قال وما يستقل به العقل احوال المبدأ بالنيها بالمعارف الا ان
وقوله في المقام ومناف لما قال في بحث النظر من ان ما لا يستقل به العقل يحتاج الى الوجي وما
ينسب اليه وقوله في الحاشية في انتم ايمان قلنا مرادى التوفيق لا التوفيق حتى لا يفتقر

على وجه كتب في بدل دعوى اليه في بحث الشئ الواسع اعترض على الحاشية في معنى التوفيق
التوفيق على الافاضة والاستفاضة ثم اعترض بان ذلك ليس مخصوصا بما لا يستقل العقل
قوله ما ينبغي اي ينسب الى الوجي كما وقع لغيره من الاوصياء والاولياء بالالهام قال الحاشية
يخفى ان المستأد غرضه من هذه الحاشية توضيح كلام الفاضل وتزيف كلام السيد وقوله
للتوفيق اي تعريف التوفيق فاذا لم يكن العقل مستقلا به يحتاج الى الوجي وما ينبغي اليه وقوله
التقديريين اي على تقدير التبادر وتقدير كونه قضية للتقريف وقوله لكان اي عدم استقلال
العقل والاعلى اذكر من ان المراد ما يكون بطريق الوجي وما ينبغي اليه وقوله ما لا يستقل
فيقضية القول باستقلال العقل باكثر احوال المبدأ كونه بافاضة منه فم قال في الحاشية حمل
السيد اي صدر الذين حمل التوفيق على المعنى الاعم وهو الافاضة والاستفاضة قال الفاضل
الحاشية مقصود على المكثات يمكن تقرير هذا الكلام بوجهين الاول ان ظاهر العباد ان الحاشية
في امور الفاسد من قسم يكون مختص بالمكثات فلا يجب فيه عن اقسام يتناول الواجب الوجي
والعلمية ويتوهم هذا التقرير فانه صريح عما يتناول الواجب فان معناه ليس الحاشية مقصود
على قسم يخص بالمكن بل يجب عن قسم يتناول الواجب وتقدير الثاني ان ظاهر العباد ان
الحاشية عن اقسام امور الفاسد على وجه يتناول الواجب فلا يجب عن الجود والعلية على
يتناول الواجب ويتوهم هذا التقرير قوله على وجه يتناول الواجب وحاصل الفرق بين
التقديريين ان في الاول لا يجب عما يتناول الواجب اصلا كالوجود وفي الثاني يجب
عنه لكن لا على وجه يتناول الواجب قوله بين الثلثة كالوجود فانه مشترك بين الواجب
الجود والعرض وقوله بين الاثنين كالمهنية فانه مشترك بين الجوهر والعرض وقوله
صريح في الحاشية وفي بعض النسخ في صريح في ان الحاشية زيادة لفظان وعلى التقديرين يحتاج
الكلام الى تقدير ما على عدم لفظان لانه لا معنى لقوله صريح في الحاشية بل المواد صريح في
عشق الحاشية بتقدير لفظ الحق وما على تقدير لفظ ان يفيد احتضار الحاشية عما يتناول

كلاهما فلا بحث في الامور العامة عما يختص احدهما فيحتاج الى تقدير لفظ ايضا اي من في ان البحث
 عما يتناول الواجب الممكن ايضا وقوله فراه جواب عن هذا الاعتراض وقوله ولا يمكن
 وعينه كالواجب وقوله قسمة على الجوهر والعرض وقوله على ما سيعلم من قوله فيلزم
 حيث قال احتاج الى باب معلومة الاحوال المشتركة ولم يفصل ابدا بان يبين ان المراد
 اعم لقصد الاختصار على ما هو المقصود من وجوه الحصر والترتيب يعني لما كان ساطعاً في
 هنا بيان الحصر والترتيب اقتصر عليه وحصل ما فهم من قوله فراه ان احوال الممكن
 من ان يكون له ولغيره واعترض من السجدة الذين عليه بان احوال الشيء عرض في ان له
 وعرض الثاني يجب ان يكون مساوياً له فكيف يقع كونه اعم من الممكن والجواب بان مرادنا
 احوال الممكن فقط او احوال الممكن والواجب معا كلف وبعبارة اخرى الجواب بان المراد
 من الاحوال المحولات ومحولات الشيء يجوز ان يكون اعم من الموضوع ثم اعترض السيد بان
 المحولات هي الامور في اية يجب ان يكون مساوياً او اجاب الفاضل في الحاشية بان امر
 الثاني يجب ان يكون مساوياً والموضوع العلم اعني الموجود ولا يلزم ان يكون مساوياً
 لموضوع المتكلم وهو الممكن **قال** التمهيد لا يختص بقسم لا يختص بغيره ان هذا التعريف
 يقع من امور العامة لان التعريف للمهمة لا لا افراد ولا يقع كون هذا تعريفاً لأمور العامة
 كما توهم وقوله فالبحث ما يتبع على قوله لا يختص بقسم اي وجوب عما ياتي اذا كان امر
 لا يختص بقسم من اقسام الموجود فكيف بحث عن عدم والاستثناء والوجود القديم
 مع عدم صدق التعريف عليها وما حصل الجواب ان البحث عن هذه المذكورات تطلقاً
 وبمعنى امر عام وقوله او رد هذا الثاني ببعض النسخ اي الوجوب والقدم والوجود والعدم
 بعض النسخ او رد هذا اي الوجوب والقدم محولة في الحاشية جمع الموجودات كالوجود قائم
 لشيء الواجب الجوهر والعرض وقوله او كثر كالمهمة والمطلوبة فانها اعم لان الجوهر والعرض
 مع ما يقابل كالوجوب فانها مع ما يقابل وهو الممكن يشمل جميع الموجودات من الواجب

المتخصصة بالواجب مع ما يقابل اعني احوال المختصة بالجوهر والعرض يشمل جميع الموجودات
 وبما الوجوب مع ما يقابل اعني اللا وجوب والامكان ومعنا بل اعني الا ان كان يشمل جميع
 وخرج بقيد اطلاق من على كانه لا يقتضي باللا وجوب والا ان كان عرض على ما قال في
 الحاشية والعدم من الاحوال المشتركة بين الاثنين اعني الجوهر والعرض اذ المراد بالجوهر
 منه اذا وجدت في فلا يشترط وجوده بالفعل فيصير كون عدم من احواله والعرض
 منه لو وجدت في فلا يشترط فيه ايضا وجوده فيصير كون عدم من احواله فيكون
 من الاحوال المشتركة بين الجوهر والعرض فالبحث عنه مقصود بالذات ولم يجعل البحث
 تطلقاً وبالعرض كاصلي لان المقصود جعل عدم من المقصود حيث جعل عنوان الفصل
 فاقال اولاً في اصل الشرح من ان البحث عن عدم كونه في مقابل الوجود فالبحث
 تطلقاً بقية السيد الشريف لانه مختار وعرضه من هذه الحاشية ومع ما يقابل
 جعل البحث عن عدم تطلقاً كونه عنوان الفصل فيكون مقصوداً بالذات
 وقوله كالمهمة اعلم ان لها معنيين ما يقال في جواب ما هو والاخر ما هو الشيء هو هو
 المراد هنا الاول لان المهمة بمعنى الثاني يصدق على الواجب ايضا فيكون مشتركة
 بين الشئ وهذا هو المراد بقوله في الحاشية اراد بالمهمة اي ومنها اعجاب الاول
 ان جعل الاستثناء مطلقاً من احوال عدم لا يقع لان الاستثناء قسم استثناء الوجود
 واستثناء عدم الاول اعني استثناء الوجود ما لا عدم بخلاف استثناء عدم قائم
 الوجوب لانه عين الوجوب وهذا الاعتراض يرد بعينه على الوجوب لانه قسم
 الوجود وهو حال الوجود وجوب عدم وهو استثناء فيكون حال عدم والجواب
 المراد بالاستثناء هنا استثناء الوجود فيكون من احوال عدم وكذا المراد من الوجوب
 وجوب الوجود فيكون حال الوجود ما الاول فلا يستغنى عن استثناء عدم بل هو
 لازم له ولما الثاني فلا يستغنى عن وجوب عدم بل هو لازم له الثاني ان جعل

عن الاستعاضة من احوال عدم ليس يصحح لان الاستعاضة احوال المية لان المية تنصف كون
وجوده متساويا او عدمه متساويا وذلك على مذهب السعداء المشرك وهو ان
حقيقة صفة عدمه ومتساوية وصف للمية اعني كونها بحيث يمنع عدمها او يمنع وجودها
والثالث ان جعل الوجوب من احوال الوجود ليس يصحح لانه ان كان المراد بالوجوب
اعم من الذاتي والافتراق فيشمل جميع الموجودات فلا يصحح الجمع عنه تظفلا وان كان المراد
الذاتي فيكون نوعا من امر العالم اعني الوجوب المطلق فيصح بهذا الاعتبار كون من
العالم قال الفاضل المحمدي والفاضل اعني على التعريف بالمناصفة بمعنى التعريف ليس
بانع من دعوى الغير لصدقه على الكم والصفات السبعة مع عدم كونها من الامر العام
فالاعتراض يشتمل على دعوى ان الاول عدم كون هذه المذكورات من امر العالم والثاني
صدق التعريف عليه وقوله لا يبق جواب عن المنقضى بعيلم دعوى الاول وسبق الثاني
اعني صدق التعريف عليها وقوله ويكون الجواب جواب يمنع دعوى الاول اعني عدم
كون المذكورات من الامر العام وتسلم الثاني اعني صدق التعريف وابطال ما هو
نوعهم في دعوى الاول لانهم لما وجدوا عدم الجمع عن الامور المذكورة في امور
العالم نوعها وان المذكورات ليس منه وقوله عدم دلالة اللفظ على ذلك لان ما لا
يختص به لا يلد له على وجوده في جميع افراد الوجود وقوله العلة المادية والصورية لانها
لا يوجد في الواجبات اصلا ولا في غير افراد الجوهر والعرض واعلم ان بعض الفضلاء
اولا التعريف لتلايد هذا الاعتراض فقال المراد بالاعتراض امر اعتباري لا يختص
فلا يقتض بالذكورات لانها امر وجودي لا اعتباري واعتراض عليه بان موضوع
الباب يجب ان يكون مسلم الثبوت فيه وانهم يقسمون بعد ذلك اعتبارية فبعضها
الاعتبارية وكونه موضوع الباب متناقض فان قلت اثبات اعتبارية راجع الى اعتبار
عقوبة فلما المعروف واجزا انه يجب ان يكون بين الثبوت للمعرف فحينئذ يكون

بعضه

ثم ان الامر العام لان امر الاعتبار معروف لامر العام فلا يصح اثبات اعتبارية قال المحمدي فان قلت
خامس الاعتراض ان الصفات السبعة ليس يشترك بين الواجب والجوهر وبينه في العلم ثم حصل
المتنوع تابع له وحاصل الجواب ان المطلق العام مشترك بينهما وان كان الاطلاق على اعتبار
حقيقة وفي الاخر مجاز وقوله القام بانه اي العلم الذي يكون نفس انه فيكون بمعنى قيام
نفسه والمراد بالقيام بانه ما لا يكون خارجا عنه وقوله وجعل جميعا اعني بمعنى من معنى قيام
العلم بانه ثم جعل جميع الصفات تابعة له وحاصل الاعتراض قوله لا مجال في قوله ولما قيل راجع
راجع الى التزديد بان يقر ان اردت بالاعتراض ان يكون موجودا في جميع افراد النكته او لا
فالتعريف وان كان مانعا لكن يجمع لخرج العلية والعلة المادية والصورة وارت
وجوده في الجملة فالتعريف ليس بانع لصدقه على الكم والصفات السبعة قال الفاضل
المحمدي في الحاشية كذا واحد واحد من الافراد اي افراد الجوهر والعرض علة للعلول والمعلول
ان يكون جوهر او عرضا فاذا كان جوهر او عرضا يكون علة للعلول وهكذا فليس عدم ناهي
الافراد قال المحمدي وظيفته الاثبات لان صاحب الحق مانع فوجب ان يكون متشكلا لاثباته
لان خروج عن الاداب وقوله توجيه اي توجيه ما في اصل الحاشية وهو لا نقول ان الخرج
كونه متساويا وقوله ما ادعوه من ان امر العام ما لا يختص بغيره ولم يصح الاثبات بالنكته كالعلة
لان لا يوجد في جميع افراد النكته وخامس الاعتراض لو كان المراد بامر العام ما ذكرتم لزوم خروج
العلية وغير ذلك من امر العام وقوله ثم هنا اي في اثبات امور غير متساوية وقوله بان
الاعداد جمع بعد كمالها فان عدم كل واحد شرط في حصول الاخر فلا يلزم اجتماع اموره
متساوية وقوله في الجواب فانها يقتصر الى الصورة في وجودها وبقائها والصورة تقتصر
الى الجوانب في شكلها وقوله كالمعلول والعلة الغائية كجوانب السلطان في السير فان جلت
علة الفعل في السير في الماضي والمضارع والمستقبل وكذا فعل الجار علة لمعلول من
وقوله لان المعلول لا ينبغي ان يكون ان يكون المعلول امر اعتباري ويجوز امور اعتبارية

عنه شاهدة وقوله بخلاف الاول وهو كونها موجودة في الخارج ولا يصح ان يكون العلول امر
 لان الكون والعلول عطف تفسير للكون وقوله ولهذا اي وكان العطف في العلول الوجودي
 وقوله وجوده الشيء والمراد بالشيء العلول والمبادر الوجود الخارجي وقوله صلاحية الاشياء
 اي بان شأنه ان يكون عللة لا ان يكون عللة بالفعل ليلزم وجوده شاهدة وقوله في
 الحاشية يمكن التفسير عبارة اخرى عن قوله صلاحية الاستيعاب وقوله واختار ان يختار
 الاستاد ان المراد بالعللة صلاحية الاستيعاب في وضع اعتراض الله على المقول وقوله كل واحد
 من المكاتب خاص لكل واحد عللة ليجتمع العلول غير كل واحد فان نقل الكلام الى الجمع
 لا فلا يلزم اجتماع امور غير شاهدة وقوله عللة ثامة لنفسها باعتبار بعضها كالواحدة
 لبعضها كالكون فيصدق ان الجمع عللة للجمع ونفسها وقوله هذا القدر اي عللة الثامة والعلل
 العللة جواب عما يقابل العللة على مذهب الله شريك لفظي بين العللة الثامة والعللة المطلقة
 يفهم من العللة المطلقة الثامة فكيف يفهم من العللة الثامة العللة المطلقة التي كلاً منها
 فيه وخلص الجواب ان اطلاق العللة على العللة الثامة على اي الاستاد القائل بان شريك
 لا على مذهب الله ولما كان لقائل ان يقول لم لا يجوز ان الاستاد يعني كلامه هنا على مذهب
 فلا يد عليه ذكره ضرب من ذلك ونسب الاعتراض في الحاشية جواب آخر وهي قوله لا ينبغي
 اعلم ان الوحدة الشخصية والنوعية معتبر في كل قسم لان الغرض من التقسيم انما
 مثلاً اذا قسم الكلمة الى الاسم والفعل فلا بد ان يجمع الاسم والفعل ليس باسم ولا فعل لان
 الجمع ليس بفرع واحد والوحدة النوعية معتبر في ذلك وقوله ولا نوعية لانه يكون للجمع
 وحدة النوعية اذا كان الجمع معقولة من مقولات العشر اي فرع منه لان الجوهر صفة متعلقة
 منه والصفة الباقية وهو الكمية والكيف لا ولا شأن لهما في مجموع الجوهر والفرع ليس معقولة
 وقوله على ان ثمة الكلام اي فرع في مجموع القسمين بناء على ان هذا هو وقوله هذا الجمع اي
 الذي كل واحد من المكاتب عللة له قوله عن بعض القضاة وهو الخليل الرومي وفيها القول

تأسيس قوله ان كل واحد من المكاتب يصدق عليه ان يكون عللة للواحد في الممكن والحاصل من ان الجمع غير كل واحد
 وح اذا تركب شي من اثنين فلا شك ان الجمع غير كل واحد يلزم وجود امرنا لشهدهم وصف
 الاثنية ومن هذا الجمع امر رابع مدروس وصف الاثنية وهكذا وقوله ولو تخلف اي جزئية
 الجمع المركبة منها وقوله مرتين مرة عند فرضه ولا في الخارج ومن في ضمن الاثنين وبلغ اعتبار
 مفهوم الواحد مكرراً قال الفاضل الحنفي ادور بالمتعلق عرض على ان لما كان لقائل ان يقول لا
 لذكر شي في باب وعلق الغرض العلمي بل يجب المؤلف ذكر كل شي في باب سواء متعلق الغرض ام لا
 يقع الجواب بذلك دفع ذلك بقوله في الحاشية محصل الجواب ان وايضا يد على قوله لم يتعلق
 عرض على ان من بينهم انه لم يتعلق عرض على لم لا يجوز ان يتعلق بر عرض على نفس الامر وقوله
 بقوله في الحاشية في نظر المؤلف وقوله لو عرفت عنها اي عن الصفات السبعة على هذا الوجه
 اي وجه العموم لوجوب في هذا القسم اي امور العامة ويؤيد في وخلص التأييد ان المذكور
 يصدق عليها تعريف امر العام ولا يجوز عنها اصلا لعدم التعلق الغرض العلمي والحاصل ان
 المجتبى قوله ويمكن الجواب اذ عرفت ان امرها انه لم يتعلق عرض على الصفات السبعة والثانية
 انه لو عرفت عن الصفات السبعة على وجه العموم لوجوب في امور العامة واعتراض على الاول بقوله
 في عدم تعلق الغرض الى قوله نظروا وجه النظر ان المراد بعدم التعلق ان كان يجب نفس الامر
 فخالف الكلامات في الحاشية في نظر المؤلف وان كان المراد في نظر المؤلف من ان يعلم انه لم
 يتعلق عرض على لم لا يجوز ان يتعلق عرض على واعتراض على هذا النظر ان كان المراد من
 تعلق الغرض العلمي احتمال العقل ويجوز فيه فليزمن المنع على المنع وان على سبيل الدعوى قسم
 ايجاباً فانها وان على سبيل الدعوى وثبتت بفتح كلام الله انه متعلق عرض على الصفات
 السبعة فالنظر وان لا يمنع واعتراض على دعوى الثاني بقوله لا يقدح في العلم وان
 يكون جريان الاعتراض الاول في انكم ايضا وجريان الثاني في الصفات السبعة ايضا فاضل القائل
 لا يجوز ان الاول بالصفات السبعة والثاني بالكم وفلجواب كل منهما في الجمع اعتماداً على

للجمع والجمع عللة

كلم

فهم العلم أولاً لما تكن الجواب عن الأول قبل الثاني اخبر الأول بالأول والثاني بالثاني وقوله
 لأن الجواب لا يتبع هناك أي في قسم الأعراس من غير أن يكون في الأعراس لكونه مبادي لبعض
 المسائل وموقوف لأنه بعنوان المسئلة وأثبت الحمولات وقوله غايته ثانياً في الباب أي غاية
 لنم عليها أن الله ترك ذكر هذه المسائل في أمور العامة مع كونها منها كتاب المسائل المتروكة
 نحو الجنب عنه والمعبر عنه وأما ذلك وقوله لا يجري لأشنع فيها أي الترتيب في أمور العامة
 وذكرها في غير ما على وجه البداية وقوله ولعله أنا إلى خاصه فان قلت لم يذكر المسائل في
 الأمور العامة وعمل عليه يتوقف عليه قسم الأعراس حتى لا يلزم شيء من الخدور قلت لأن
 هذا المسائل مبادي عقلية من المسائل فلو ذكرها في أمور العامة وأما عليه في الأعراس ^{طول}
 فصل أمور العامة بوجوب الانتباه في الفهم وقوله فان قيل اعتراض على ذلك الجواب أي في
 مبادي محضه لقليل من المسائل وقوله بحث الكثرة أي كم المفضل وقوله وفيه أي في
 جوابه ان قيل وهو دفع معظم بحث الكثرة تكلف ويحتمل ان يكون في جواب لا يتبع وهو قوله
 لأن البحث هناك لا لأن ذكر الشيء في الشيء ظاهرية انه بعنوان انه مسئلة لأن سداد
 الشيء ووجه التكليف في الأول ظاهر وقوله مستقر في أمور العامة وقوله هذا السؤال هو
 قوله لا يتبع قد بحث عن الكم أي وقوله تعرض للواهر كالسواد الذي يعرض للوجود وكشف
 التي يعرض للألوان وقوله الأمور أي الأعراس وكما تدفع الأعراس بالكم المفضل فان
 لكم المفضل ثلثة أفراد الجسم العقلي والسطح والخط والجسم العقلي يعرض للجسم الطبيعي وهو
 والسطح يعرض للعرض وهو الجسم العقلي والخط كذلك لأنه يعرض للسطح لا يتأثر الأعراس
 بالكم قد مر ذكره قد مر ثانياً يلزم التكرار لأننا نقول ثام هو الكم المطلق وهذا الكم ^{مفضل}
 فلا تكرر وهذا اعتراض وهو ان الفاضل الحسي ذكره بحث الأعراس في المبادي ^{الجواب}
 كالكم والكيفية المشتقات والأفرق بين العرض والعرض جبين كل منهما يتألف والجواب ان سادها
 في بحث الأعراس سمي على مذهب المتقدمين وسادها على مذهب المتأخرين قال

الحسي من دون ان احد ضام الطلسم منها تقابلها بالعدم والممكن فلا انهما امران ^{مفردا}
 وجوديا والاخر عدسيا لذلك الوجود أي كالعالم والبصر لا يصدق ذلك على الامكان ^{الواجب}
 وأما التقا فلا انهما امران وجوديان لا يكون السلب جزئياً معنوم كالسواد والياض و
 الامكان يكون السلب جزئياً معنوم وأما التقا في فلا انهما امران وجوديان تفعل كل منهما
 بالنسبة الى الآخر وليس الامكان والواجب كذلك لأنه لا يتوقف تفعل كل منهما على الآخر ^{أي}
 التقابل السلب الايجاب فلا انهما امران عقليان واراد ان على النسبة التي هي عقلية كالوجود
 واللاحيوية والامكان والواجب ليس كذلك وقوله مقابل كل منهما أي من الواجب و
 الامكان فيما المعنى أي معنى الصطلح بان يراد مقابل الوجود واللا وجودا وسلب الضرون
 عن طرف الموافق ومقابل الامكان الامكان او ضرور الطرفين ومما صله ^{واجب}
 عما يتق لم لا يجوز ان يراد مقابل اعني اللا وجوب إلى ومما صله الجواب انه لا يتعلق ^{بغير}
 على وقوله مطلقا الثانية اعم من التقابل الاصطلاحي وعينه وقوله من الشيء أي التوا
 والوجود والعرض مع الـ بان يتق احوال الواجب مع مقابلة احوال الجوهر والعرض تشمل
 جميع الموجودات وقوله الا ان يتق توجيه لذلك التعريف يعني مرادنا مع مقابل واحد
 واحوال كل واحد مع الآخرين امور متكررة فلا يصدق التعريف عليه قوله وان اختلفت ^{جواب}
 عما يتق فغير احوال كل واحد منها مقابل واحد ليكون شاملا لجميع الموجودات وقوله
 السلب يعني عدم قبول الخلق والالتزام يعني السلب أي عدم قبول المطلق اعم من ان
 شائس ثمانية ان يتقبل ام لا قال في الحاشية لا يتبع بينهما ومما صله قوله ليس ان تلك الاقسام
 طامسها ان اريد التضائيف بذلك الاصطلاح برؤايرد على الشيء الثاني وهو كون
 كل واحد من احوال الحقصة تضاده للآخرين وكث فاشية اخرى هي قوله لا يتبع ^{أي}
 وعمله بعد توجيه التعريف بقوله الا ان يتق ومما صله انه يصدق على الواجب الثاني
 ان من الاخر والعام لا يتق مقابلة الواحد اعني لكن تشمل جميع الموجودات ويتعلق

بكل ما غرض من علمي وايضا يلزم وجوب جميع احوال الواجب في امور العالم كاجبة المحقق ما قاله
توضيح لذلك قال المحقق فان قيل الوجوب ليس له اعتبار من حيث على الاستناد حيث قال الاستناد
والوجوب ليس له في قوله ولا شك فاصل ان كون الوجوب من الامور العامة لتعالمه
بالا كان قوله في جواب هذا السؤال اي قوله فان قيل الوجوب ليس له في قوله لا يلزم
لان صرح فيه بان لا يدخل في امور العامة ويصدق التعريف عليه وقوله باي عليه لانه
لو لم يكن ذكر الوجوب لبيان ما اذا نقص لم يمتنع الى ذكر نقيضه اعني اللا وجوب او
سلب ضرورة طرف الموافق واقصر على ذكر بعض الامكان فقط وقوله اي احد الطرفين
يعني كل واحد واحد من الطرفين لان مجموع الطرفين من حيث هو مجموع وان كان
باعتبار طرف واحد وقوله من الطرفين لان مجموعا على ما في بعض بزادة لفظا واحدا
قوله بالمواطاة بان يقال زيد لا موجودا يست عكلاف قولنا زيد سلب ضرورة
فانه ليس على المطااة وقوله من السلب فان السلب ذهب الى المشهور في النقيض وهو ان
نقيض كل شيء من فقه وذهب الاستاذ الى ان رفع كل شيء نقيضه ضلي الاول نقيض السلب
سلب السلب وعلى الثاني هو الاعجاب وسبحي تحقيقة وتفصيله وقوله على ما وجد به التعريف
بان يقي المراد مقابل الواحد صحيح المعية لانه مع تقابل الواحد اعني المقدم المحض او
المتاخر المحض لا يتناول جميع الموجودات وقوله كالواجب سأل المتقدم المحض وقوله
معينين فالتعريف الاول باعتبار احدهما والثاني باعتبار الاخر وفي هذا الاثر
نفس وقوله ولا بعد ان يقي توجية آخر للتعريف الثالث وقوله ما اورده بقوله
ان اراد التقابل الوصفه زائد وهو قوله ان يتعلق بكل منهما من علمي وقوله
فما سألنا الى اعترافه عليه بان يقي ان كان المراد بالمقابل التي يجعل قريتنا
عنوان الفصل جعله قريتنا بالفعل فيخرج كثير من اسم العالم لعدم جعله مقابلا
مع صلاحية لذلك وان كان المراد ما يصح ان يجعل قريتنا يلزم وجوب كثير من

الاشياء مثلا يبعث ان يقي فضل في القدر والارادة وفي العلم والمحيق العبر ذلك وقوله
جميع اقسام الوجود ان جميع انواعه واكثر اقسامه وانواعه وهو ان كان لا اكثر اقسامه
الا لزم صدق التعريف على احوال المحققة بالاعراض الى قال المحقق في حاشية الحاشية
وتفسير الامكان سلب الضرورة في كلامهم الى وعمله قول الفاضل في الامكان والوجوب
ليس من تلك الاقسام وعرضه من ذلك دفع ايراد على الفاضل وهو ان تقابل التضاد
بين الامكان والوجوب فاصل لان الامكان عبارة عن تساوي الذات بالعبارة الى
الوجود والعدم والوجوب ضرورة الطرف الموافق فيما امران وجوديان لا يكون
السلب جنس مفهوم احدهما وهو معنى تقابل التضاد واصل الجواب بان حقيقة الامكان
سلب الضرورة فالسلب جنس مفهوم احدهما وقوله فان قلنا الى اعراض آخر على عدم
التقابل بينهما واصل ان بين الامكان والوجوب تقابل التضاد لان الامكان
عبارة عن كون الشيء بحيث لا يكون خلافا ضروريا وصفة الامكان حقيقة هو
الكون وهو له وجودي فيهما ما تقابل التضاد واصل الجواب على مذهب السيد
الدين والعلامة التقناذاني ان سلب الضرورة عن الطرف الاخر صفة الامكان
حقيقة فالسلب جنس مفهوم وعلى راي الاستاذ والسيد الشريف ان سلب الضرورة
عن الطرف صفة الامكان مجاز او قوله عدم والسلب عطف تفسير لعدم قال
الفاضل على تفسيره بمقتل ان يكون مفيدا مضافا الى المفعول والفاعل محذوف اي
تفسير الله امر العالم وان يكون العبر راجع الى الله ومضافا الى الفاعل والمفعول
محذوف وقوله بمعنى رفع الوجود ورفع الوجود معنيين احدهما سلب الوجود بان
العبارة سالبة المحل في قولنا زيد هو ليس بوجوده والثاني عدمه ولعل الوجود
بان يكون العبارة معدولة المحل كونه من احوال الموجود فلهذا ان السالبة المحل
وقوله ما بالغير لان الاستماع بالغير يشمل الوجود والعدم وقوله اي ما بالغير قال المحقق اي

حاشية عدم

على ما يصح في هذا جواب عن اعتراض يرد على الأستاذ وهو ان كون رفع الوجود من احوال
 الوجود ليس بصحيح لان رفع الوجود ثلثة اقسام رفع الوجود الذهني والخارجي والمطلق
 فكون الاخير من احوال الوجود يلزم اجتماع التقيضين وهو الوجود والعدم
 حاصل الدفع ان كون رفع الوجود من احوال الوجود انه يصدق على ما يصدق على ما يصدق
 عليه ولا يلزم اجتماعها حتى يلزم اجتماع التقيضين واجاب المحقق جمال الدين محمود عن
 ذلك بان الاحوال التي من احوال الطائفة التي يفيد المظهر عن طريقه كاه لا فضال
 الذي من احوال الجسم المنفصل والاحوال العارضة كالسواد والبياض الذي يعرض للجسم ويختص
 معه والعدم من احوال الطائفة لا العارضة وليس بشئ لانه صرح في حاشية الحديث بان
 العدم من احواله العارضة وايضا ياتي لفظ الانصاف حيث قال بل لا يصف ولفظ
 ممكنة الثبوت وان المتبادر من الاحوال العارضة واجاب الأستاذ واهم ظله بان المواد
 الموجد ممكنة الوجود في الخارج كما هو المشهور ليسهل امور الجواهر العقلية التي ليس وجودها
 بالفعل في ثبوت العدم لا يمكن الوجود ممكن مثلاً زيد الذي يمكن ان يوجد بصدق عليه
 انه معدوم بالفعل ويمكن ان يقال ايضا ان العدم من احوال الممكنة للوجود بالفعل
 بقرينة قوله من احوالها الممكنة الثبوت في يلزم ان كان العدم والوجود بالفعل فلا يلزم
 اجتماع التقيضين وقوله مشعر العلية اي احوال الوجود من حيث انه موجود بان يكون
 الوجود علته تلك احوال وقوله لا يستدعي وجوده واذا لم يستدع في فكل من احوال
 الوجود غريب بعيد فالعدم يعني السالبة المحول ليس من احوال المختصة بالوجود ولا
 منشأ الوجود وقوله واداعي الأستاذ ملاجلال يكون العدم من احوال الوجود ^{مطلق}
 حتى لم يبق للشئ من التقيض قوله وان كان في اي وان كان يمكن الجواب بان المصنف
 خلافاً لظاهر وقوله وان اخذ بمعنى نقول الاستماع الثاني لا يمكن اخذ بالثبوت في الوجود
 الخارجي وان سلمنا اخذ كذا وجعلناه من احوال الوجود لا يكون الى احوال الوجود

اعم من الذهني والخارجي وقوله والامور الاعتبارية كاستماع الثاني مؤثرات البارز ^{خارجية}
 عن الجوهر والعرض واعتراض على قوله اراد بالعدم مطلق العدم بان يقال ان كان مراده مطلق
 العدم لم يصح ما ذكرته من وجوه ظهور كون العدم بمعنى العدول من احوال الوجود بالثبوت في
 لان مطلق العدم ثلثة اقسام العدم الذهني والخارجي وعدم المطلق والموجبة للعدول
 المحول يقتضي وجوب الموضوع في الذهن فان ثبت العدم الذهني وعدم المطلق لم يستلزم
 اجتماع التقيضين بخلاف السالبة المحول فانها لا يستدعي وجود الموضوع وتفتقر الحاشية
 بذلك وكتب لدفع ذلك حاشية وهي قوله اذا اخذ وحاصل الدفع ان كان المراد بثبوت
 العدم بمعنى لب المحول فان كان ثبوت العدم الخارجي فلا كلام في ثبوت الموضوع السالبة
 المحول وان كان ذهني او مطلقاً فصدق الموجبة السالبة المحول ورفع اجتماع التقيضين
 بان يقال القضية السالبة المحول لا يقتضي وجود الموضوع او تقييد المحول بان يصدق
 العدم لزوم الوجود في زمان سابق على وجوده او لاحق على وجوده وان اخذ العدم
 بمعنى العدول فصدق العدم الخارجي لا جله صحيح لعدم استحقاق الوجود الخارجي وعلى
 التقديرين الاخيرين اعني عدم الذهني او المطلق وقوله التقييد المذكور اي تقييد المحول
 بالوقت السابق او اللاحق هذا واعتراض عليه بان هذا لا يظهر ما ذكرته من وجوه
 كون العدم بمعنى العدول من احوال الوجود بخلاف السلب لان الموجبة للعدول وان
 السائد منه ان من احوال الوجود لكن مستلزم لاجتماع التقيضين ويحتاج الى التقييد
 بزمان سابق او لاختلاف السالبة وان لم يكن المتبادر كونها من احوال الوجود لكن
 ليس مستلزم لاجتماع التقيضين لعدم اقتضائه وجود الموضوع والحاصل ان في الموجبة
 للعدول المحول جهة حسن وهي كون من احوال الوجود لكن فيه جهة قبيحة وهو استلزام
 لاجتماع التقيضين وفي السالبة المحول جهة قبيحة وعدم كون من احوال الوجود لكن
 جهة حسنة وهي عدم كون من احوال اجتماع التقيضين فلم يجز ان يكون العدم بمعنى العدول من احوال

على ما سفتق ان يكون ذلك جواباً آخر لا يحق للمقدم وقوله وكون التقريب الاول جواباً
عما قلنا انك قلت التوجيه الاول لطيف بالنسبة اليها وليس كذلك لان كان جريان التقريب
الذي ذكر في الجواب الثاني وقوله على تحقيق السيد لانهم قالوا بان السالبة لا تستحق
وجود الموضوع وقوله على تحقيقه اي تحقيق الاشياء وقوله على تحقيقهم وهو القول
بالفرعية وقوله انه اي ولا اجلال في كلا الجوابين فالجواب الاول على تحقيق السيد
قدس من ومن بعد والجواب الثاني على تحقيقه قوله جدياً اي مناقشة على رايهم
انه يحقق على تحقيقه قوله جدياً اي مناقشة على طبعهم لا انه يحقق على رايهم لا يفسد
قائلون بان السالبة المحمول لا يقتضي وجود الموضوع فلم ان يجابوا بعدم لزوم دخول
الامكان على قاعدة الفرعية ايضا لان الامكان سالبة المحمول اي وقوله عن قبل
انما كان ذلك الجواب من قبله لان ظاهر عبارة المتن مشعر بان ذكر العدم ليس تطفلاً
والله لما قال الحق منه تطفلاً اعترض من الاسناد ملا اجلال من قبل المم عليه وقوله لا يتوجب
من قبل الله وقوله لا نقول جواب من قبل المم وقوله في الحاشية لا يتوجب جواب من قبل
الله وقوله لا نقول جواب من قبل المم وقوله ولا دخل المتغيرات اي وان لم يكن الله
الموجود الخارجي لدخل المتغيرات وان لم يكن المراد من الموجود الخارجي ما يمكن ان يكون
لم يدخل صور الجوهر العقلي فيه وقوله ما يمكن ان يوجد لثبوت صور الجوهر الذي في
الذي وكتب ههنا خاسية هي قوله لكن اذا جعلناه وقوله فيها بالتوجيه الاول لان
الامكان ح مخفى ما يمكن ان يوجد في الخارج فيدخل في تعريفه العام بالتجسيم
الاول وقوله لا يكفي هذا الاعراض فاسم قوله سابقا لعدم معنى السالبة يعني
اصحاب لينة المحمول ومن قوله في جواب لا يتوجب في الحاشية الامكان سلب الوجود في
وقوله محمول المحصل سلباً كما ثبت محمول محمول والسلب ورد على لينة الذي زيد فيه
بنتين احدهما لينة محمول المحصل الى الموضوع الذي ورد على السلب لينة الذي زيد فيه

محول السالبة بعد ورود السلب الى الموضوع وقوله انما سلب يعني ذلك عبارة اخرى مما ذكرنا وفي
على نفس المحمول لا على لينة الى الموضوع وقوله فان قلت اراد بذلك بيان ان كل ما دخل السلب
العدم يكون القضية سالبة المحمول وقوله بين العقدين اي القضية متلا قولنا زيد موجود
الايمان هو الحكم بنسبة الوجود الى زيد فتقضي هو الحكم السلب هو الحكم بنسبة السلب الوجود
بان يكون السلب اراد على لينة وقوله لا نفس الوجود فليكن ان كل ما دخل السلب يكون سالبة
المحمل قوله لا بعدا لينة اي لينة المحمول بل كذا العدم بنسبة المحمول الى المحمول لان السلب وارد
على ثبوت المحمول لا لنفس المحمول وقوله من ثلثة اجزاء بان يكون في العدول لينة بنسبة
بالاجمال كما في المعدولة زيدة موجودة است والتفصيل كما في السالبة المحمول عز زيدية
موجودة است وقوله في عنده اي من كون النقيض بين الخلقين ولا يتحقق في عين لان
نقيض كل شيء رفعه سواء كان في الكبر او المزد وقوله في العدم لان العدم نقيض الوجود
الذي فيه ورد على لينة بخلاف فان السلب الذي في مفهومه ليس بنقيض لينة حتى
يلزم وروده على لينة وقوله في الحاشية هذا اذا لزم اي الجواب ذكرنا بقولنا قلت اذا
الزعم اي قوله فتسا اي فتسا وجود زيد وعدم زيد في عين زيد فلا يصح واجتماع الوجود
العدم فبينما تقابل فاذا المتيقلا في الاجاب السلب فيدخلان في اي قسم من التقابل
الله وما يتعلق بهما وهو المواد الثلث اعني الوجوب والامكان والاشياء لان كل واحد منها
كيفية نسبة الوجود الى الية وقوله ولو احققنا اي لواحق الية كالوجود والكثرة ووصف
ان العلوية والعلولية عارض للية فمن حيث انها عارضان للية يجب تقديم الية ولما كان يجب
عن الية من حيث الوجود والعدم قدم بين الوجود والعدم وقوله في الوجود والعدم الظاهر
المراد بالعدم عدم المطلق فيكون تقابل الوجود المطلق وبقرينة ما فهم من الحاشية من قوله
لا نقول اي لا يتوجب في الوجود لينة في الوجود والمردوم الذهني والخارجي
التي هي ان المراد من لينة المطلق في الوجود في الوجود المطلق اعني وجوده الذهني والخارجي

ووجود المطلق وكذا الوجود وقوله وعند يدهما الظاهر ان المراد به التام بقوله لفظ الوجود
 منه التام وورود الدور على هذا التقدير لا نراه اذا كان معناه انما لم يلزم دور ولا ان
 انما هو في كنه الوجود والعدم وقوله الثابت العين قال لا انا والابن بمعنى نفس الامر
 ذاته اي الثابت في نفس الامر وفي ذاته وكذا المعدوم فيشمل الذهني والمخارجي معا وما
 البعد والدين العين بمعنى الخارج في التعريف يكون للوجود والمعدوم الخارج في
 التعريف وهو غير جيد لان بقى هذا التعريف لما نكر وجود الذهني وقوله في الخارج
 غير خفي ان مكتوب على قوله دور ظاهر جواب عما يقابل ليس له دور موضح في الكل بل
 التعريف الثاني مضمرا لا يربطه بالمراتب لان معرفة الوجود موقوف على معرفة معرفته
 وهو الذي يمكن ان يغير عنه وهو موقوف على معرفة الالهيته وهو موقوف على معرفة
 معرفته وهو سلب الضرورة عن طرف الوجود والعدم فيكون موقفا على معرفة الوجود
 والعدم والمصحح ما يكون موقفا على نفسه بلا واسطة وقوله لان الثبوت مراد
 الوجود يمكن دفع الدور باننا نفهم الموجود في نفس الامر وفي ذاته من الموجودات
 ومنه الثابت العين تفضيلا فجهة الفهم مختلف كقوله معنى الانسان من الانسان اجاب
 ومن الحيوان الناطق تفضيلا فلا دور لان كلا التعاريف كذلك فالاشارة في الخارج
 لا يبق الذي اه يمكن تقريرين بوجهين الاول ان يبق يصديق تعريف الموجود على
 المعدوم جميعا لا يمكن ان يغير عنه بانه لا يغير عنه وقوله لا نأمن قول جواب الشيخ ان
 ثم صدق التعريف على المعدوم وسند المنع ان كل معدوم مطلقا يمنع الحكم عليه بشرط
 كونه معدوما مطلقا وقوله وكلنا يمنع ان يكون ان يمتنع هذا السند ويمكن ان
 يكون سندا اخر من سنده وقوله يحكم على التفتيش يعني على طريقة التفتيش بان يجعل
 تفتيش المحل وهو لا يمنع اه موضوعا لان المحل يمنع الحكم وتفتيش الموضوع اعني في
 موجود لان الموضوع كل معدوم ويوجب ان يفتقر الى التفتيش في ذاته الاول الذي يفتقر

لا يفتقره شبهة المجهول المطلق وهو مشهور قال المحشي فعارضه خاسلة انه لا يصيد في تعريف
 الموجود على المعدوم لان كل معدوم مطلق يمنع الحكم عليه بشرط كونه معدوما مطلقا
 يقولنا كلنا لا يمنع اي يمكن الاخبار عنه فهو موجود مادام يمكن الاخبار عنه وقوله في
 المحدود اي عن الموجود لا يوجد وجود ذهني لكن يرد عليه انه لا يصيد في المعدوم من
 حيث انه معدوم خارجي بدون ملاحظة في الذهن فيجب ان يتكلف لدفع ذلك في
 عبارة حاشية الشرح وبقى المراد من العدم في السؤال اعني لا يبق في الجواب اعني
 لا نأمن قول بمعنى عدم المطلق لينطبق الجواب على السؤال وتعريف العدم الخارج والذهني
 يعلم بالمقابلة وبقى المراد بالعدم في السؤال والجواب بمعنى مطلق العدم وهو الظاهر
 من قوله في الجواب كل معدوم مطلقا وحاشية الايراد الكثرة وقوله ويرد عليه اعني
 هذا الجواب وقوله لوجه هذا اي لوجه ذلك الجواب والمعارضه لزم ان وقوله الى
 ما ذكرنا لان نقض يمنع الوجود امكن وجوده فجعل موضوعا ونقض معدوم العلة
 موجود العلة وقوله نعم اي نعم لا يتحقق امكان الوجود بشرط ان وقوله والجواب
 جواب بالحال عن هذا الايراد على المعارضة ويندفع به اصل الاعتراض اما اندفاع
 اصل الاعتراض اعني لا يبق لان المعدوم لا ينصف باسكان الاخبار عنه فهذا المنع
 في حال العدم وان انصف باسكان الثاني واما اندفاع قوله لزم ان يصديق كلنا
 امكن اه لا نأمن ذلك وليس باطل لان كل ما امكن وجوده بالامكان الكوني
 يكون علمه موجوده لا يفتقر الى هذا المعنى اي لا يمكن الوضعي المقابل للاستماع
 الوضعي الاعلى الموجود خال الوجود فيكون علمه موجوده واما اندفاع قوله ولا
 يصديق العرفية بان يقال لا يبق لعدم صدق العرفية لان حال عدم العلة لا يتحقق
 الامكان وهذا المنع هو الذي يفتقر امكان الثاني في الخارج في تمة الحاشية فان قيل
 المنع ان خلاصة المنع في النقص والحرف قد يكون تصور ونقطة فيصير موجودا وهذا

في الجواب على ما ذكرنا من ان المعدوم لا ينصف باسكان الاخبار عنه
 في حال العدم وان انصف باسكان الثاني واما اندفاع قوله لزم ان يصديق كلنا
 امكن اه لا نأمن ذلك وليس باطل لان كل ما امكن وجوده بالامكان الكوني
 يكون علمه موجوده لا يفتقر الى هذا المعنى اي لا يمكن الوضعي المقابل للاستماع
 الوضعي الاعلى الموجود خال الوجود فيكون علمه موجوده واما اندفاع قوله ولا
 يصديق العرفية بان يقال لا يبق لعدم صدق العرفية لان حال عدم العلة لا يتحقق
 الامكان وهذا المنع هو الذي يفتقر امكان الثاني في الخارج في تمة الحاشية فان قيل
 المنع ان خلاصة المنع في النقص والحرف قد يكون تصور ونقطة فيصير موجودا وهذا

ولا يصدق عليه حال الوجود اعني الذي يمكن ان يغير عنه اما الحرف فلانه ليس بمجرى ولا يغير
واما الفعل فلانه وان كان مجرأه لكنه ليس بمجرأه والجواب ظاهر واجاب المحشي بان
اخرين حاصل الاول ظاهر وحاصل الثاني انه يمكن ان يلاحظ معنى الحرفية مستقلا
كما يلاحظ معنى من شلا لا ابتداء المطلق فيصير مجرأه وكذا الفعل ولا يلزم
ذلك تغير الحرف بل هو بحاله والتغير في ملاحظة معناه وقوله كلمة نا والذي
حيث قال في تعريف العدم ما لا يمكن او الذي لا يمكن ان يغير عنه وقوله الحقيقة
اي القضية الحقيقية كصدق الحيوان على الانسان المعلوم بان بقى لو وجد فيقول
تقدير وجوده حيوان فبما بقى المعلوم ما لو وجد لا يمكن ان يغير عنه ثم قال
الشاح في ثمتها واما انه قد اجترعنا اي الاعتراض بان يلزم ان يكون مجرأه عن
مجرأه وهو جمل هو اعتراض الجمهور المطلق ولا خصوصية له فهذا التعريف لان
الاعتراض على التعريف بالجامعة او الماغنية وقوله والجواب الجواب وهو ان صدق
اسكان الاخبار عنه في زمان وعدم صدق في زمان اخر والحاصل المعلوم زمان
سابق ولاحق **قال** المحشي عن حقيقة العدم عدم وجوده واما النقص فيجب ان يكون امر
موجودا والجواب ان فقدان العدم زمان سابق ولاحق فيصير وجودا متحققا وقوله
على ان المراد اسكان الغام لانه عيان عن عدم الاستماع سواء كان واجبا او ممكنا وقوله
في اصل الشرح وهو لا يمكن الخاص حيث قال سلب الضرورة عن طرفي الوجود والعدم
والجواب انه اشعر بان لزوم الدور بكل منهما ممكن فثبت اولاً لا يمكن الخاص في سلب
الشرح ثم لا يمكن الغام الذي هو اول في اثبات الدور في الحاشية وقوله جار في العدم
المطلق بان بقى يصدق على المعلوم المطلق انه يمكن ان يغير عنه بل لا يغير عنه فيصير
عن عدم الوجود لانه يحصل للعدم ما للبين وحيث يتبين في حيث يتبين في الوجود
ومن حيث لا يمكن الاخبار عنه بعدم والجواب انه لم يغير في الجواب ولا في الوجود

هذا هو الجواب على الاعتراض بان الوجود لا يمكن ان يغير عنه
والجواب بان الوجود لا يمكن ان يغير عنه بل هو بحاله والتغير في ملاحظة معناه

وانى بالجواب الخاص لثمتها على انه يمكن الجواب عنه من وجهين **قال** الشاح في الحاشية هنا
الحداي قولنا الموجود هو الذي يكون فاعلا او متفعلا فانه يصدق على عدم العلة لانه
فاعل لعدم العلول فيصدق على هذين العدين العدم المطلق وعدم العلة تعريف
واجاب المحشي عن ذلك بان الفاعل الذي هو عدم العلة ان كان هو العدم لا المعلوم
فهو موجود لانه يمكن تصور فيكون موجودا في الزمن وقوله والسند ظاهر وهو ان
ثبوت الشيء للشيء فرع ثبوت الثبوت له وقوله ليس كذلك لان العدم لا تأثير له في العدم
بل فاعلية عدم العلة راجع الى عدم تأثير وجود العلة في وجود العلول فيرجع الى تأثير
الوجود في الوجود وقوله بل المعتبر سلب ضرور عدم الاخبار وهو لا يمكن العام وان
كان معد سلب ضرور الاخبار حتى يكون الامكان خاصا ام لا **قال** الفاضل المحشي في نظر
الموارد الثلثة اعني الوجود والاستماع والامكان لا يخصص المحول الذي يكون موجودا
حتى يكون الامكان بيان كيفية نسبة الوجود المحول الى الموضوع بل يتحققه وقام في فيه
المحول الاخبار عنه وعدم الاخبار عنه فالامكان بمقتضى سلب ضرور الاخبار وعدم
لا سلب ضرور الوجود وعدمه حتى يلزم الدور وقوله الى سلب ضرور الاخبار
عدم ثبوتها والثبوت مرادف الوجود فيلزم الدور **قال** المحشي وجود الشيء في نفسه
يبنى على وجود الشيء في نفسه لاعلم لثبوت الوجود لغير اعني الوجود الرباعي
وقوله لا يرتبط ولا يلازم لانه صار تعريف الوجود ما سلب الضرور عن طرفي الوجود
والعدم وسلب ضرور ثبوت الاخبار عنه وعدم ثبوتها وقوله فامكان الاخبار اي
الخاص لانه سلب الضرور عن الطرفين وامكان العلم هو سلب ضرور عدم ثبوت الاخبار
وقوله في نفسه اي في ذاته يعني مع قطع النظر عن ملاحظة العدم ظاهرا وحالا
على الخاص والعام وقوله على الامكان الخاص بان يقال في تعريف العدم هو سلب سلب
ضرور الاخبار عنه لعدم ثبوتها فيظهر الدور في هذا العدم في تعريفه وقوله هذا العدم

بجوابه

ثبوت

وقوله
المفيد بدون المطلق وقوله كذا مطلق قال وجواب عن المفاط وقوله فاطم اي المفاط
مؤلف اي مفيد نحو او يترى وجود شاعر وقوله طال المقيى اي الاطلاق واصله ان
الاحتمالات اربعة كون الوجود مفيد او مفيد المعنى في نفسه وكونها بمعنى الرباطي وكون
المفرد الرباطي والركيب في نفسه وبالعكس وقوله فان لم يوجد تفصيل الملك الاحكام
وقوله على معنى اي في نفسه والموجود في قوله هو الموجود في نفسه ولفظ يكون رابطة
لربط الشاعر بالموجود ولفظ هو لربط تلك الجملة الى او يترى واصله الاول ان اذا
في نفسه كذب القول بعد موت او يترى وقوله فان لم يوجد هكذا بل افق هذا احدا
ان الوجود عند الافراد بمعنى في ذاته وعند التركيب بمعنى الرباطي اي فان لم يوجد الوجود
عند التركيب هكذا بل احدهما رابطة ولكن عند الجملة بان يكون ما صدر به على انه
اسم اي لكن عند ذلك عمل على الوجود في نفسه واصله لم يلزم من صدق المفيد
صدق المطلق لان ذلك المطلق ليس مطلق ذلك المفيد بل هما معنيان متغايران و
لفظ الوجود مشترك بينهما وقوله وان حل ان الوجود ما كونه وحده اي حال الازداد
لم يصدق ولم يكذب لانه بمنزلة زيد او فلم يصدق ولم يكذب حتى يبق او شاعر است
يا كاست وقوله وان حل وحده ظاهر ان هذا الاحتمال كونها رابطين في احتمال
واحد لم يترى الشيخ لظهور فتاده وهو ان يكون الموجود عند الافراد بمعنى الرباطي
عند التركيب في نفسه ويكون حيز هذا القسم ايضا من قوله وان حل وحده بان يكون
حالا التركيب بمعنى في نفسه ولا يترى عليك ان هو قوله وكذا اذا قيل ان صار لفظا على ما
من الحشوي ناطق لك الحاشية فلا دخل في المقام ويكون ان يكون هذه الحاشية غلق
بقوله لو لم يكن الاطلاق الكون عليها يجب الوصفين جواب عما قيل لا يصلح لهم تعدد
الوضع جواب ان يكون بوضع واحد ويلزم الاول في الجواب بان كلام الشيخ في التباين
في ان ذلك على الوصفين وكنان يكون متعلق بقوله وبين البين انه ليس كذلك جوابا

يق كذا ذلك يعني كون البني هو في نفسه قيد البتة والالزم صدق المفيد بدون المطلق
وهو باطل اجاب بان هذا مفاطه كاي الشيخ باشتراك الاسم **قال** الحشوي جميع الاحتمالات
وهي كون المعلوم عند الافراد والتركيب بمعنى في نفسه وبمعنى الرباطي وفي الافراد بمعنى في
عند التركيب بمعنى الرباطي وبالعكس وقوله نوع ذرة لا حاشية الى فقد يكون يقال زيد
عنه نظير وقوله فرق ما بين ان فان الاول بمعنى الرباطي والثاني بمعنى في نفسه وقوله
والجيب هو السائل دليل الظهور يعني السائل والجيب واحد واذا كان كذلك والتوال
يمكن تقويم بوجهين بغير ذلك الجواب وبوجه لا يندفع عمل على وجه يندفع بخلاف اذا
كان السائل غير الجيب فان كان يق مراد في هذا الاحتمال وقوله ليس هو المعلوم
في نفسه بل المعلوم اعم من ان يكون في نفسه ومن نظير ومن عدم شيء عنه والمفرد
شيء عن المعلوم في نفسه مفيد اخذ لذلك المطلق وقوله بقي حاشية في مفاطه الجيب
اخر عن مفاطه الثاني وقوله كاصدق المفيد اعني زيد موجود شاعر وقوله
كاصدق المفيد اعني زيد موجود شاعر وقوله في نفسه بالاطلاق اي بان يكون
القضية مطلقة عامة ويكون لصدقة تحقق في احد الازمنة وذلك ثابت عند
وجوده وان كان شاعرا عند الحكم وقوله المعنى الثاني اي الصدق بمعنى الحق والثاني
في نفسه وقوله ثم اقول جواب آخر عن قوله زيد معلوم نظير قوله وهو كونه
اي كون زيد بحيث يكون نظير معد وما يفتي عن المطلق والمفيد لان المفيد
لشيء آخر غير ما كان المطلق وصفه له **قوله** فانه وجه مناسبه ذلك ان غيب السبد
الشيخ والفاضل الحشوي من طريق الاطلاق والقييد وقوله لصدق الشريطه
قولنا ان كان زيد حادرا كان ناهق كاذب زيد ناهق وقوله انما المطلق
زيد ناهق فاشياء المفيد اعني زيد ناهق وقت كونه حادرا وقوله نبوت الثاني
كحاشية زيد في تقدير كونه حادرا ولا يلزم من اشتغال الناهق بغيره نفس الامر

اشغافنا على تقدير الجارية قوله وذلك اي الاطلاق لهذا المعنى حتى نتحقق قيام زيد مطلقا
 في معنى الفن وقوله تحقق القضية اي يحصله ونحققه بالفعل قوله لكن تحققها وقومها
 انها في الغد لانه لو كان تحققها وقومها في اليوم لزم اجتماع اليوم والغد وكذا هنا
 حاشية موضع لتلك الاجتماع وهي قوله تلك رجمة في محب اغادة الوقوله اذا تحقق
 ذات ان اقتضاء تاما بحيث لا يبقى وقوف عليه اخرى الا زل اي في الزمان الماضي
 وجوده فيما لا يزال اي في زمان المستقبل فيلزم كونه موجودا في الماضي في المستقبل
 لان المتحقق تام فوجب ان يكون المراد بالاقضاء الاقتصاء الناقص وقوله حال
 مقدرة وهي ما يكون الحال مقدرة وهي مبداهنا لان ارادة الصيد في الغد مباد
 للفاصل لا الصيد في الغد وقوله نعم جواب عما يقصد في اليوم كون زيد بحيث هنا
 ومما حصل الجواب ان ذلك قضية اخرى وقوله فيما اي في الواقع لا هو اي زيد كاتب
 ولا يقين وهو الصواب وقوله بل كما منها فان ذلك يدل على ان عدم معنى مطلق السلب
 لان عدم الوجود ممكن الوجود ملكة الوجود وعدم الانسان ملكة الانسان وعدم
 البصر ملكة البصر لا يكون ملكة الوجود وفي جميع الواضع وقوله ولا بعد عما ذكره بين
 الله والاستاد فان اريد بعدم معناه اللغوي فللاستاد ان يقول من جانب الحق
 اليوم الترادف وان اريد بمعناه العربي ايضا لا يلزم الترادف للتفاوت بالاجمال
 والتفصيل لكن يردح على الاستاد ما ذكر في الاول انه ليس باولي لان عدم الوجود
 مفهوم من لفظ عدم لانه محذوف بقرينة المقابلة او الشرح فالتفاوت بالاجمال
 والتفصيل **وهنا** مقتضات اي لا ثبات ان التفاوت بالاجمال والتفصيل لا بد
 من بيان مقتضات ثلثه وقوله من اللغات الاخرى مثل بربري وخراساني وغير ذلك
 وقوله تامل على ان يكون اشارة الى ان المراد بان لم يكن تركها حقيقة لكن كبريا
 تقدير التمكن او يدركه كبريا تقديره بل لا يتحقق حقيقة المصروف والعلوية اي المصروف

العلمية اي الذهنية اي الصورة التي يحصل في الذهن عند تصور شيء وقوله للخليل اي القائل
 بان يق هنا المحل محل لذلك الفصل وقوله صوت المطابقة اي مطابقة الصورة الذهنية
 مدرا للصوت وعدم مطابقة حاصل في الذهن وقوله لا الامر الخارجي عطف على قوله
 هو الصوت وقوله بنا على ان الحاصل الى دليل كون العلوم بالذات هو الصوت وقوله
 بنا على ان كبريا ما يتصوره دليل عدم كونه امر خارجيا وقوله البصري ابو علي وسبح الله
 وقوله المعلوم اليه بالذات اه مثلا اذا اردنا تصور زيد لم يتف نفسا الى زيد نفسه
 لا الى صورة منه وقوله وكما سبب كالمعرف ومخولك يعني اذا كان المعروف ذوا للصوت
 يحصل يكون المعرفة كانت وقوله فكذا حال الذهن يعني كما يعرف العلوية والمعلولة في
 الخارج للهيئات كذا كل الوجود في الذهن بعرض للمهمة فيه لا الامور الاعتبارية
 والعلومية غار من عوارض الذهني فوجب ان يعرف للمهمة هكذا فعل المحي وقال
 الاستاد دام ظله الاول ان يقوله اذا العلوية اه دليل لقوله فكذا الكتاب لان الكاتب
 من العلوية والكتيب من العلول الذهني فيكون المعنى كما ان العلوية والمعلولة الا ان
 يعرف للهيئات فكذا العلوية والمعلولة الذهني بعرض للمهمة لا الامور الاعتبارية وقوله
 في الحاشية قد بقي ضرورة لا اقامة دلائل امر لا اجل ان العلوم بالذات هو ذوا
 وقوله بالعلم الحسولي العرفي بعلم الحسولي والمضوري ان الحسولي يحصل في الذهن
 صورة منه والمضوري هو الذي يحصل بنفسه في الذهن لا بصورة مثلا اذ تصورنا
 زيد مثلا فصورته الحاصلة منه هو العلم الحسولي لانه يحصل بنفسه في الذهن وذوا للصوت
 اعني ذوات زيد يحصل بعلم الحسولي وقوله من حيث انها صورة لان الصورة من حيث
 انها صورة هو المعلوم بعلم المضوري وقوله بالعلم المضوري فيكون مقتضى للتصور هي
 انتم بالعلم قوله تحقيق الاقضاء اليها لا ذوا النفس ليعتق الى ذوا الصورة لا
 وقوله لم يتحقق في كلمات النفس لان الاجتماع واقع على ان مقتضات النفس معلوم بعلم

لا الحصول بقوله دون العلم اي دون علم النفس مثلا اذا حصل بنفسه صار سببا لا نقفا
النفس القدر ولا يصير سببا لعلم النفس القدر واذا حصل صورة القدر في الذهن صار
سببا لعلم النفس القدر ولا شك ان المعلوم بالذات سبب لعلم النفس به فحيث ان يحصل
بصورة في النفس وهو ذا الصورة لا الصورة لان الصورة حاصلة بنفسه المحي
من حيث هي اي من حيث هي معلومة وقوله العوارض الذهنية وهي الموصولة بالاجزاء او تفصيلا
وقوله هي معلومة فيكون حاصلة في الذهن فيصير المطلق صورة الذهنية عليه وقوله
متخصصة بتخصصات ذهنية فيصير مع المهمة من حيث هي معلومة وقوله في الامر الخ
عنها وهو الاجزاء والتفصيل وقوله نوعيا لان لفظ المركب الانساني مثلا موصوف
لكل مركب اضافي موضع نوعي المخصوص لكل شخص شخص وقوله بيان ذلك اي في الزاد
وسم وقوله احد الامرين وهو ان يكون معنى الماروف معلوما بعلم واحد اما اجالا
او تفصيلا او معلوما بوضع واحد مخصوص او نوعيا وقوله والصواب وانما قال
والصواب لانه لا من اعتبار احد الامرين والعموم لم يعتبر فحيث ان جواب الحق
وقوله بقي من اني هذا الاعتراض واراد على الاستاذ حيث قال فالاولى الى اخر
لان يفهم من ان الترادف يحصل في المركب وقوله فلم يلزم الترادف للتفاوت
بالاجزاء والتفصيل وقوله كذلك اي استعمل العدم فقط في سلب الوجود **مسألة**
الشاح في الحاشية ثانيا في هذا الكتاب ان هذه الحاشية متعلقة ببيان الدور
على التعريف الثاني والثالث من وجه آخر لان حاصل تعريف الثاني كون الشيء
محمية بالامكان والكون مرادف للوجود لغيره فافق الوجود لغيره في تعريف
الثاني وحاصل تعريف الثالث كون الشيء فاعلا فاحدا للكون المتعلق بالوجود
لغيره وهو ور على تقدير ان يكون العام ذاتا للمادة المتعلق بالكون والكون
ثم في صورة التراجع **مسألة** في سلب الوجود في الكلام السابقة لا سيما في قوله

الوجود المؤثر فاذا الوجود في تعريف الوجود فيلزم في تعريف الوجود ولم يتقدم لظهوره
وتفرض لبيان الدور في تعريف العدم لفتا وقوله وسلب ليعني الوجود اعني موجود
المؤثر والمناثر وسلب القسيتين موقوف على سلب مفهوم الوجود المطلق المشترك بينهما
وجود المطلق عين العدم فيلزم الدور في تعريف العدم وقوله في الحاشية لا ثم توقف
متعلق بقوله وتوقف على سلب مفهوم الوجود يعني لا ثم توقف سلب سلب قسيتين الوجود
على سلب الوجود المطلق بل لا يلزم انهما وقوله انقضاء مفهوم الوجود في نفس
الامر والواقع لكنه غير الحق انا الكلام في ان تصور سلب القسيتين هل هو مستلزم
لتصور سلب مفهوم الوجود المطلق ام لا وقوله الوجود المناثر حتى يلزم من تصور
سلب قسيتين الوجود تصور سلب الوجود المطلق ويلزم الدور في تعريف العدم وهذا
الجواب يندفع الدور من تعريف الوجود والعدم والجواب الذي ذكرته الحاشية
بقوله لا ثم يندفع الدور من تعريف العدم وقوله في الحاشية في اشعار متعلق بقوله
غاية الامر يعني لا ثم اولا ان المؤثر والمناثر لا يكونان الاموجودين فان عدم غلة
اي فاعل ومؤثر لعدم العلول والجواب من المحكي ما ذكره قد ذكر وقوله انها لا يكونان
الاموجودين يعني الوجود لا فيهما في الواقع لانه جزء منهما قال الاستاذ والفصل
المحكي اي يجب التصور يعني سلب الوجود المطلق ويلزم الدور في تعريف العدم وهذا
الجواب يندفع الدور من تعريف الوجود والعدم والجواب الذي ذكرته الحاشية
بقوله لا ثم يندفع الدور من تعريف العدم وقوله في الحاشية في اشعار متعلق بقوله فاعل ومؤثر لعدم
ثم ولا للمؤثر والمناثر لا يكونان الاموجودين فان عدم غلة اي فاعل ومؤثر لعدم
الجواب من المحكي ما ذكره قد ذكر وقوله انها لا يكونان الاموجودين يعني الوجود لا فيهما في
الواقع لانه جزء منهما قال الاستاذ والفصل المحكي اي يجب التصور يعني سلب
قسيتين الوجود موقوف على تصور الوجود لان تصور مؤثر المؤثر موقوف على تصور الوجود

كان تصور عدم البصر وقوف على تصور البصر فاندفع ما اورد في الحاشية من منع الاستلزام
 لهذا المنع مكابرة لان تصور المفيد مستلزم لتصور المطلق ومعك كابر قال المحقق في التصديق
 لان التصديق بلبس قسبي الموجود غير مستلزم للتصديق بلبس الموجود مسلم وقوله
 فكانه لا يعني لذكر كلام الله على ظاهره بان يكون المراد من التصور التصور السامع
 المكابر فحينئذ يحل على الاعم المتناول للتصديق ليعجز عن الكابر **قال** التامع وفي قوله
 وعنديها اي وفي قول الحق حيث قال فصل في الوجود والعدم وعنديها بالثابت
 نظرا لظاهره الصبر ارجع الى الوجود والعدم والتعريف لا يصح ان يكون لها بل يكون
 للوجود والعدم وحاصل اعتذار المحقق الشريف ان المدعى ليس هو الثابت العين والشيء
 العين بل ما بينهما وهو بثبوت العين وفي العين حقيقة يراد بالكلام حكما وعندي الوجود
 والعدم بثبوت العين ونفيها وان كان الاجزاء ونقصه يشمل على ورطاه في الاعجاز عليه
قوله لكن مفهوم صيغ المشتقات وهو من قام به في الفاعل ومن وقع عليه في المفعول
 والمراد بعلم اللغة في قوله لكل من يعرف اللغة علم العرف لان مفهوم صيغ المشتقات انما
 يعرف منه واما من اللغة فانما يعرف به موضوعا **قوله** بثبوت الجزاء بالامكان
 فلهذا لا تعريف المشتق بالمشق اذا كان تعريفنا لما اخذ بالماخذ كما ذكرنا يلزم ان يكون
 تعريف الموجود بايكون ان يخبر عنه تعريف الوجود بايكون الجزاء لا بثبوت الجزاء فاخذ
 اشتقاق ما يمكن هو الامكان لا الثبوت وهو ظاهر **قوله** وكان تعريف الموجود المذكور
 صريحا وروي لان الموجود والثابت مترادفان كذا تعريف الوجود المذكور في
 صحت تعريف الموجود وروي اذا الوجود مرادف للثبوت فتعريفه مستلزم للوجود
 فقوله المذكور متناصفا للتعريف لا الوجود اذ هو مذكور صريحا فلا تغفل **قوله** بان
 منه يعني ان تعريف الوجود بالثابت العين في الحقيقة تعريف بالثبوت الذي علم
 الثابت العين وما ذكر في الحاشية بقوله ما عيانا ان التعريف والتعريف لفظان

وقوله او نقول معطوف على قوله بان مفهوم المشتق يشمل على اي واعتمد بان الصبر والفرق
 بين ترجمة الثاني والثالث ان المحذور في الثاني انما هو في الصبر اذ هو راجع الى ما هو معلوم
 معنى الاصرح اذ في الثالث المحذور في لفظ الوجود والعدم بذكر المبدأ واردة المشتق لا
 اذ هو راجع الى ما هو مذكور صريحا لا صريحا وعجب الحق **قال** الاستاذ المحقق فيه بحثا ما
 او خلاصة العينة الاول مغايرة بالمثل حيث يفيد تقييد مدعى التعريف وهو ان تعريف
 الموجود بالثابت العين ليس تعريف الوجود بثبوت العين يعني ما ذكرنا في صحت ذلك
 ويحتمل ان يكون نقصا وهو ان وليكم هذا اليوم لزم منه محال وهو لزوم اجتماع التقييد
 من التعريف لا يزيل ان يكون التعريف للموجود بما ذكرنا المعرف وان لا يكون له بما ذكرنا
 الناقص قوله كما في شايير المفردات المكتبة كالانسان مثلا فان وجوده ان يكون محجوب
 مع كون الحيوان والناطق معلوم معرفتها وبما هذا الاخر من على ان معرفة الجزاء
 لا يلزم ان يكون بعنوان انه جزء او وجوده ان يعرف بالحيوان ولا يعلم انه جزء للانسان وكذا
 الناطق وبما جوابه على ان الجزاء في هذا المقام انما يعرف الاسس تحليل الكل الى اجزاء
 الاجزاء علم الكل اذ الكل ليس له مفهوم واما تلك الاجزاء اذ هو مفهوم اعتبار الاصطلاح
 فالاعتبار بها يكون جبا وما اعتين فضلا يكون فضلا فتقوله وليس ذلك جوابا اخر على
 سبيل التفرع يعني ان سبيلنا ان لا يعلم تفصيل حتى الوجود من العلين لم يعلم من العلوم الكلية
 ايضا اذ يعلم به حقائق الاشياء الموجودة في الخارج ويحدها واجرها فاعلم الحقيقة
 ولم يعلم منه معرفة معنويات الاعنانية الاصطلاحية والظاهر ان يكون متمما لما قبله
 تفصيل معنى الوجود من العلين لانه مفهوم اعتباري اصطلاحي ولا يمكن معرفته من العلوم
 الكلية اذ من وطيلة معرفة الاشياء الموجودة في الخارج ويكون قوله ولو كان كذا
 في الحقيقة لما تقدم لظلمة ما ذكر في الحاشية من المراد من الذي يفهم من قوله ولو كان كذا
قوله الاستاذ المحقق ولوبي لا اعتذار يعني لوجوب الاعتذار بالاشوع والحق لا يتم بعدل

انهم لم يعرفوا ان الوجود والعدم
 انهم لم يعرفوا ان الوجود والعدم

وبما ان تعريفه
 في قوله ان الوجود

بأدرك من الدليل لم يتوجه عليه مجموع ما ذكره الله وما ذكره المحققين لأن الله أيضا
قابله بأن تعريفه لشيء بالشيء تعريف للمبدأ بالمبدأ في أكثر الأوقات فلم يتوجه عليه
النفس ببعض المواد وهو دعوى الأغلبية لا الكليته ولم يتوجه ما ذكره المحققين لأنه لم يذكر
الدليل حتى يثبت أو يبين ويستدل بجوارحه أو بالأجزاء معلوما مع جملة الكل **قال** الأستاذ
يقدر قوله أي قول الله في الاستدلال على زيادة الوجود على المهيبة ولحقق الاستدلال
فقرن الله هناك بأنه لو لم يكن الوجود زائدا على المهيبة لم يوجد ممكن أصلا لأن الاستدلال
عبارة عن تساوي نسبة المهيبة إلى الوجود والعدم فلو كان الوجود بنفس المهيبة لم يفورضا
نسبة ضلعا من المتساوي إذا النسبة انما تحقق بين متغايرين وهو قوله أي قول الله هناك
وفائدة الجمل وقرن الله هناك بأنه لو لم يكن الوجود زائدا كان اما عين المهيبة و
لم يكن لجل الوجود عليها فائدة وكان السواد موجود بمنزلة قولنا السواد سواد
الموجود موجود لكذا نعلم ان قولنا السواد موجود يفيد فائدة وقوله أي قول الله
هناك وانقضاء الساقض وقرن الله هناك بأنه لو كان الوجود بنفس المهيبة لكان
قولنا السواد ليس موجود بمنزلة قولنا السواد ليس بواد والموجود ليس موجود **لكن**
متناقضاً قال الله في دليل تقريبه للوجوب الثلثة ويمكن الجواب عن الوجوب
الثلثة الى آخر ما ذكره وكتب الأستاذ المحقق على قول الله ويمكن الجواب أن يقال
وتتبع الكلام المتى أقول مرادهم من الوجود الموجود على طريق المساعدة للشئ
الى آخر ما ذكره هناك ففقه كلام الله في المواضع الثلثة سمي على إرادة الوجود من
محض الوجود الذهني **قال** الله وهو ينقسم الى الذهني والخارجي لما فرغ الله من
اثبات اشراك الوجود وزيادة على المهيبة في التصور ثم في اثبات الوجود
وأدعى إثباته في ضمن التقسيم ولنا قدم في الذكر فيها على ما يكون وإن كان الوجود
الخارجي **قال** الأستاذ في التقديم أخرى **قال** الله سببا لأن يظهر الأحكام على ما يكون

وهو متناقض لكذا نعلم ان
قولنا السواد ليس بواجب
م

الأحكام والآثار بمعنى امد ومجمل ان يخص الآثار بالصفات اللازمة التي تكون المهيبة
سببا لها كالإضاءة والاحراق بالنسبة الى النار ولنا اضافة المبدأ اليها فيكون من
قبل اضافة الفاعل الى المفعول والأحكام بالصفات الغير اللازمة كالسواد والبياض
بالنسبة الى الجسم وكذا اضافة الظاهر اليها فان الجسم ليس سببا لها بل ظهرها **قال** الأستاذ
دخل فيه الوجود الذهني الموجود بنفسه وهو الذي يكون قائم بالذهن والنفس **متصرف**
باعتبار كوجود العلم على تقدير كونه من الموجودات الذهنية والموجود بصوره كنه
العلم فانه حاصل في الذهن لكن ليس بقيام ولا ينصف النفس اعتبار وجوده بالمالية
قال الأستاذ **الاول** منه يكون سببا للآثار في الذهن دون الثاني كذا أفاد ابدع الله **قال**
المحقيقين وايضا ان كان المراد يعني يلزم منسوخ آخرى ايضا غير لزوم الدور
وهي أنه ان كان لا وقوله ناهوا عن أي فهم من ان يكون فاعلا او مفعولا في الثانية
فان العلة الغائية لم تدخل في وجود المفعول في الخارج لانه فاعل النسبة الثانية
فاعلية العلة الغائية بالنسبة الى الأمر الخارجي محال والآخر تائيدا لضعف الثاني
الذهني في الاقوى أي الوجود الخارجي لكن يجوز تأثير العلة الغائية في فاعلية
الفاعل فاعلية الفاعل أمر ذهني وهذا شئ ككلام الأستاذ ايضا حيث قال في آخر
المقدمة وقد مر حوا بأن الغائية **قال** المحققين بلزم الدور والله ايضا وطير **قال**
انه لو كان كلامه وجود خارجي سببا لآخر خارجي لدارا وتسلل لانا نقل الكلام الى ذلك
الآخر فانه ايضا وجود خارجي فلا بد ان يكون سببا لآخر آخر وهم جمل فاما ان يدعى
الى علة الثانية او يرجع فان كان الاول يلزم الثاني وان كان الثاني يلزم الاول ووجه
الدفع ان لا يتم ان كل وجود خارجي سببا لآخر حتى يلزم ان يكون الآخر سببا لآخر ولا
يجوز عن كونه وجودا خارجيا كوجود الحيوان وعلى تقدير تسليم ان يكون من شأن كل
شئ ان يكون سببا لآخر لا يلزم منسوخ الاخرى بلزم الدور والله **قال** الأستاذ

قال
متصرف

يتمتع بعدم العلة سئل الجواب الثالث يعني لا يصدق تعريف الوجود الخارجي على
عدم العلة بالنسبة الى عدم العلوم فحيث ان يكون وجوده خارجيا مع ان عدم الوجود
قال الأستاذ على ما هذا الجواب من المناقشة ومناقشة اشخاص التعريف بالذ
وبالصفات القابضة كالعلم والقدرة والجماعة الى غير ذلك اذ لا يصدق عليها
الخاصة الا بالاركان الكلية في خارج الذهن مع اننا من الموجودات الخارجية على ما هو
الحقيق ولما امكن الجواب بان المراد بتبين الأثر على المية في خارج الذهن معنى ان
لا يكون الذهن ظرفا ولا شيئا في كون الذهن محله فان الصفات النفسانية قائم بالذ
لانها فاعمل في الذهن عبرة بالمناقشة **قال** ثم وذلك لانه لو لم يكن هذا الى قوله
لكن القضية بيان الملازمة في الشرطية وقوله لكن الى دليل بطلان الثاني التناو
نقول معنى قولنا الفرق بين التوجيهين انما هو في الثاني فان حاصل الدليل
التوجيه الاول يصير هكذا لو لم يكن الوجود الذهني بطلت الحقيقة الموجبة الكلية
وبين بطلان الثاني بذهاب الحقيقتين الى القول بالحقيقة وعلى التوجيه الثاني
يصير هكذا لو لم يكن الوجود الذهني حقا بطلت الحقيقة التي يعلم يقينا انها صادقة
سواء كان ما علم صدقها يقينا كلية او جزئية **قال** الأستاذ غاية ثانيا في الباب اي
غاية ثانيا لزم تساوي الحقيقة الخارجية وهذا ليس بطلان الحقيقة بل هذا سلم
لعدم تلبية في اعتبارها فالصدق عدم العائد لا بطلان وهذا حاصلنا افاد
آخر الحاشية **قال** الأستاذ لو كان كما ذكر اي كان الحكم كما ذكر في التمس لزوم بطلان
الحقيقة لكن ليس كذلك اي ليس معنى الحقيقة ذلك اذ لم يرد بهذا المعنى **قال** المحقق
لزوم المصادرة وجه الزعم ان هذا الذهني في تفسير الحقيقة حيث يقال الوجود بالذ
محقق والابطلت الحقيقة اي التي هي كذا على الافراد الخارجية والذهنية وتلحقها
للمصادرة اذ الذهني لم يثبت بغيره في تعريف الحقيقة فحيث ان يثبت الحقيقة

فيها على الافراد الخارجية وما ليس بخارج حتى يتبين لزوم المصادرة **قال** المحقق لا يصدق هذا
ما يقال انه اي كما يصدق اخر من الأستاذ يصدق هذا ايضا والفرق بين هذا وما ذكره الأستاذ
ان ما ذكره الأستاذ عدم لزوم بطلان الحقيقة اصلا بل على عدم وجود الذهني وهذا
لهذا الغرض من الكلي ولو قلنا بالوجود الذهني والحاصل ان هذا ليس بيبا على عدم وجود
الذهني بخلاف ما ذكره الأستاذ **قال** المحقق وللمناقشة مجال فادع الله في بيانها انه
يجوز ان يكون هذا المعنى هو الذي ذكره الشئ بمعنى ان يكون هذا فردا منه مقدم وورد
استعمال الحقيقة ثم ولما كان للأستاذ ان يقي مرادى بعدم الوجود بهذا المعنى كون هذا
المعنى معنى الموضوع لانه فرد من افراد الموضوع له وما يستعمل فيه اللفظ عبر المناقشة
قال الأستاذ وهو شافى فاصل كلام الأستاذ انه لو كان الحقيقة بهذا المعنى لم يصدق
على ما ليس له فرد خارجي كقولنا كل عفا طائر ولم يصدق قول الله فيما بعد اجتماع
قضية حقيقة صادقة اذ على هذا التقدير ليس بصادقة وطاسل اخر من الاول
من الحاشية عليه ان على تقدير ان يكون الحقيقة بهذا المعنى في التوجيه الاول لم يلزم
عدم صحة قول الله الجواب ان يكون معناه مبنيا على تفسير آخر للحقيقة وحاصل العمل
الثاني انه على تقدير تسليم ان يكون هذا القول **قال** ايضا مبنيا على معنى
الحقيقة لهذا المعنى يلزم عدم الصحة على تقدير الكلية اما على تقدير ان يكون حقيقة
جزئية فلا اذ الافراد الذهنية فقط بعض من المجموع الذهنية والخارجية وفيه
كما يصدق في الجزئية يصدق الكلية اذ كان الحكم على جميع افراد العنوان حضورا اذ
منح لم يبق السواد كان يقي كلا اجتماع التقيضين سلمت لكل منهما **قال** الأستاذ معنى انه
لا يكون لا اعتبارا فائدة اي على الله ان يغير بطلان الحقيقة بعدم فائدة
اعتبارها لتلايد منع بطلان الحقيقة كما فصله الأستاذ وح يرتفع الحقيقة الكلية
لا يصير وجود حقيقة لهذا المعنى الوجود بل بالذهني وهذا النفس واللفظ يتغير

المناقشة في عدم وجود
الذهني على كونه

في التوجيه الاول
لزم عدم صحة قول الله

هذا الوجه حقيقة قال الحاشي ان غاية الكلام ان غاية الزعم من كلام الانساق ثبوت
الذهني عند المحققين الداهيين الى الحقيقة لا ثبوت في الواقع ان المطلوب ذلك
وهذا الاعراض بعينه يرد على التوجيه يرد على التوجيه الاول من الشرح ايضا ولم ينهم
من كلامنا ان اي شيء علمه لوجوده الذهني في الواقع قبل انهم من كلامها العلم بثبوت
لذات المحققين البير وماصل الجواب الذي يمكن بالكلف عن التوجيه الاول من الشرح
ان الله ليس في صدورهم ان الم يعلم في بيان برهان الا ان ولا يمكن دفعه عن كلامه الا
او كاهر كلامه على ان في بيان ذكر الم قد يرد **قال** الله واعلم ان هذا الدليل غرضه
من ذلك ان نأذكر الحكم في الحقيقة راجع الى الدليل المشهور فنرد عليه ما يرد على الدليل
المشهور وسيد كن الله مفصلا في بحث ثبوت الم المردوم ووجوه راجع كلام الم ان
بطلان الحقيقة انما هو باعتبار القضا التي حكم فيها بامور ثبوتية على الوجود لانه
الخارج احكاما ملزمة في نفس الامر يعني لو لم يكن الوجود الذهني حقا لطلبت الحقيقة و
الناسي باطل بالضرورة بيان الملازمة اننا حكم بامور ثبوتية على الوجود لانه فالحق المشهور
بيان الملازمة في دليل الحكم **قال** الله وارادوا بالثبوتية اشار الى دفع البرهان بالتأمل
ومذكور في شرح حكمة العين ايضا فلا تطول الكلام بذلك ووجه الدفع ان الم نرد بالامور
الثبوتية الموجود في الخارج او الموجود في ذهنه ليد ما يرد بل ارادنا ما للسلب
منه من مضمونه وفيه نظر في المسائل ان يعود ويقول نحن نرد السؤال في الثبوت في قولك
الامور الثبوتية نافية للموضوع بان ان او بعد الثبوت الخارجي فيقتضي ثبوت الموضوع
فيها وان اراد الثبوت الذهني كان اسد لا لا الشيء على نفسه والجواب باننا في الثبوت
في الجمل من غير تقييد بالذهن او بالخارج معنى الثبوت في مضمون الامر والم لا يرد وجود
الموضوع فيها واولد في الخارج فهو في ذهنه ولا يرد في ذلك اشار الى دفع البرهان
وهو ان كان المراد بالثبوتية السلب فلا في مضمونه بل في مضمونه الوجعية المبدولة

وقوله

هذا الوجه حقيقة قال الحاشي ان غاية الكلام ان غاية الزعم من كلام الانساق ثبوت
الذهني عند المحققين الداهيين الى الحقيقة لا ثبوت في الواقع ان المطلوب ذلك
وهذا الاعراض بعينه يرد على التوجيه يرد على التوجيه الاول من الشرح ايضا ولم ينهم
من كلامنا ان اي شيء علمه لوجوده الذهني في الواقع قبل انهم من كلامها العلم بثبوت
لذات المحققين البير وماصل الجواب الذي يمكن بالكلف عن التوجيه الاول من الشرح
ان الله ليس في صدورهم ان الم يعلم في بيان برهان الا ان ولا يمكن دفعه عن كلامه الا
او كاهر كلامه على ان في بيان ذكر الم قد يرد **قال** الله واعلم ان هذا الدليل غرضه
من ذلك ان نأذكر الحكم في الحقيقة راجع الى الدليل المشهور فنرد عليه ما يرد على الدليل
المشهور وسيد كن الله مفصلا في بحث ثبوت الم المردوم ووجوه راجع كلام الم ان
بطلان الحقيقة انما هو باعتبار القضا التي حكم فيها بامور ثبوتية على الوجود لانه
الخارج احكاما ملزمة في نفس الامر يعني لو لم يكن الوجود الذهني حقا لطلبت الحقيقة و
الناسي باطل بالضرورة بيان الملازمة اننا حكم بامور ثبوتية على الوجود لانه فالحق المشهور
بيان الملازمة في دليل الحكم **قال** الله وارادوا بالثبوتية اشار الى دفع البرهان بالتأمل
ومذكور في شرح حكمة العين ايضا فلا تطول الكلام بذلك ووجه الدفع ان الم نرد بالامور
الثبوتية الموجود في الخارج او الموجود في ذهنه ليد ما يرد بل ارادنا ما للسلب
منه من مضمونه وفيه نظر في المسائل ان يعود ويقول نحن نرد السؤال في الثبوت في قولك
الامور الثبوتية نافية للموضوع بان ان او بعد الثبوت الخارجي فيقتضي ثبوت الموضوع
فيها وان اراد الثبوت الذهني كان اسد لا لا الشيء على نفسه والجواب باننا في الثبوت
في الجمل من غير تقييد بالذهن او بالخارج معنى الثبوت في مضمون الامر والم لا يرد وجود
الموضوع فيها واولد في الخارج فهو في ذهنه ولا يرد في ذلك اشار الى دفع البرهان
وهو ان كان المراد بالثبوتية السلب فلا في مضمونه بل في مضمونه الوجعية المبدولة

عن اقتضاء الموضوع ان السلب واقل في مضمونه وهو باطل مضمونه انما يقتضي وجوده كالحقيقة
ومحصل الدفع انهم ارادوا بالسلب هو محبة في مضمونه المبدولة السالبة المحول لا مطلق المقدر
ثم اعلم ان يرد على الدليل المشهور نقصان احدهما النقص بالمعنى المطلق وهو مذكور في
شرح حكمة العين مع جوابه فلا تطول الكلام بذلك والثاني النقص بالخاص المردوم في الخارج
وهو ايضا مذكور في حاشية السلب السند على التوجيه وخاصة اننا حكم على الجزئي الخارجي
بعد انما حكمنا انما يحاط به قائل ان الم معلوم لنا والحكم يتقدم وجود الحكم عليه وان
في الخارج فهو في ذهنه فبما النقص الذي هو موجود في ذهنه اما ان يكون عيني
النقص الذي كان في الخارج او عيني فان كان الاول يلزم ان يكون الجزئي الخارجي و
الذهنية شخص او امدا وليس كذلك ضرورة انما نقصان غاية الامر ان يكونا من نوع
واحد وعلى الثاني يلزم صحة الحكم على شخص لوجود شخص آخر من ذلك النوع كالحكم على
زيد المردوم باننا كاتب مثلا لوجود غيره وهو يدعي البطلان ثم اجاب من ذلك بعد
بمقدمة هي ان ما هو معلوم لنا بالذات بالحقيقة هو الصورة الذهنية لا الامر
الخارجي ولذلك نرى اسيا كمن لا وجود لها في الخارج كما في المسامات و
الصورة الذهنية قد تكون مطابقة للامر الخارجي بحيث اذا وجدت في الخارج كما
عينه فاذا حكمنا عليها حكمنا بانها لها خا لكونها في الخارج فلا مخالفة يتقدم ذلك الحكم
الى الامر الخارجي مثلا المردوم من زيد هو صورة انسان مكنت بمقدار ومكمل ما
وعوارض اخرى تخص بها زيد فذلك الصورة المدركة اذا وجدت في الخارج كانت
عين زيد فيقتضي الحكم منها الى زيد باننا نقول قولنا الناقص اننا حكم على الجزئي
انما حكمنا انما اجاب فان ارادنا اننا حكم على نفس الجزئي الخارجي فذلك باطل لما عرفت
وان ارادنا اننا حكم على صورة ذهنية على وجه يتقدم الحكم البير بعد انما حكمنا ذلك ايضا
ثم لان ذلك في وجوده وليس فليس وان ارادنا اننا حكم على صورة ذهنية على وجه

ان العلم بان الخارج
والحكم على الصورة
الامر الذي

يتعدى اليه حال وجوده فسلم لكن لا يلزم منه الحكم على شخص لوجود شخص آخر بل الحكم انما
على الشخص الموجود في الذهن لكن الحكم منه يتعدى الى الشخص الموجود في الخارج على تقدير
وجوده فيه واجاب الاستاذ عن هذا البعض بجواب آخر وهو السيد السند ولا يتناول
الكلام بذكرهما فان اردت فارجع الى جوابها **قال** المحيي ان في حاشية الحاشية تفصيل
المقام عن ضربين ان الموجبة الحقيقية الكلية في اي موضع يكون صادقا وفي اي موضع
يكون كاذبا فمن الحاشية تتعلق جميع ما في هذا المقام قوله كالتك فانه ذاتي لا فراد
الثالث **قال** والنزج فانه لا يلزم لمسية الاربع في الخارج وقوله معقولا ثانيا كقولنا كل كذا
كذا وفيه اذا كان فراد العنوان مختص في الذهن كقولنا كل شران الباري متع
قال الاستاذ والناخرون اعتبر الى غير من هذه الحاشية ذكر ما ذكر في يحصل
الموجبة السالبة المحول وبيان عدم اقتضاها وجود الموضوع وما ذكر في رد القضية
الموجبة السالبة المحول وما اجابوا به وتحتوى على فهمنا اعلم ان القدماء لم يعبروا
بل جعلوا من المدولة في جميع الحكم **قال** السالبة كقولهم قوله وانما اي الموجبة السالبة
المحول ساوية للسالبة اي السالبة البسيطة ويحتمل ان يكون المراد سالبة سالبة
كقولنا ليس ينف عن كذا او المساواة انا هي في عدم اقتضاء وجود الموضوع
وقوله في تحصيل معناه اي شوته وتحققه وان لم ينش السالبة فقوله والفروق بينها
عطف تفسير التحصيل وقوله وبما عدم اقتضاها وجود الموضوع كالسالبة في
ساواها للسالبة في المصادق اما بيان عدم اقتضاء وجود الموضوع بان
اذا صدق سلب عن اعني السالبة البسيطة صدق على ان لا ينش عن كذا
اي الموجبة السالبة المحول والا لصدق في نفس اعني ليس ينف عن كذا واذا صدق
ففي صدر لم يصدق بالسالبة المنزوعة ولا وهي سلب عن كذا وانما بيان
اه فان بقا اصدق على اعني السالبة البسيطة والموجبة السالبة المحول

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

عنه اعني السالبة البسيطة قوله وانكروها اي الموجبة السالبة المحول وجعلها من جملة
قوله في فقد التبريل التبريل كتاب من ابري في النطق والمخلفها وهذا ما رواها
التبريل كنفه المحصل قوله تاخر السلب عن الربط المراد تاخر السلب كونه جزءا من المحل
قوله اما حال الموضوع ابري حال المحول في موجبة سالبة المحول ما عرفت من انه مفقود
محول مع حرف سلب فيكون معدولا واما حال موضوعها في انتفاء الوجود اما
الوجود الحق او المقدر او الذهني كما ير الموجبات فتقوله علمي بقدر اشارته الى
ما ذكرنا فاقال الا ساد من انه اشار بذلك الى بعض ما هو مراد المقول المحكي من
في هذا التفرع اي لا يتم ان اذا صدق ليس يتفقد عند لم يصدق السالبة اعني
سلب ب عن ج لجواز صدقها معا وكذب موجباتها معا لعدم الموضوع فانه يصدق
على زيد العدم ان لم يكن كجانب وليس بلا كات ولا يصدق عليه ان كات ولا كات
قال المحكي من ولو سلم انه لم يخرج هذا التسليم بالنظر الى ما يجيء في الجواب من حوا
اخذ مصفون الجملة وجعله محولا قال الا ساد واجب بان المحول الجيب من جانب الثاني
بالموجبة السالبة المحول فينبغي انما يصدق كلام الله وقوله اقول من جانب التكوين
وتقوية لكلام الله والمراد من الاحمال كون حرف السلب جزءا من المحول اجمالا
بالنقل كونها جزءا منه تفصيلا قوله معقود وفي بعض النسخ معقول وفي بعض
النسخ مفقود وكل وجه لكن الاول والاولى وخاصة ان في سالبة المحول شيئا احدها
في المحول والاخرى في مجموع القضية فالمعقود اشارته الى النسبة الاولى قوله من غير قيد
زايد بان يكون حرف السلب جزءا منه اجمالا قوله ومما قيل قايله شارح المطالع فانه قال
فيه حرف السلب كان جزءا من المحول ففي المعقود وان لم يكن جزءا اما ان يرجع
لوجوه السلب ان لا ياول الموجبة السالبة المحول والثاني السالبة البسيطة موجب وبكلا
بيان مراده من المحول المحل الاول الذي هو وجه السلب المحل الثاني والموجبة السالبة

صدور العلم من الحكيم
 فصل كل نفس في علم
 استقام وهو موضع
 وهذا موضع تحصيلها من
 ما ذكره العلم في علم
 استقام وهو موضع
 فصل في
 الخاضع اذا خضع
 القضاء الحقيقي او الواسع
 في القضاء الانبياء
 (سنة)

صدور العلم من الحكيم
 فصل كل نفس في علم
 استقام وهو موضع
 وهذا موضع تحصيلها من
 ما ذكره العلم في علم
 استقام وهو موضع
 فصل في
 الخاضع اذا خضع
 القضاء الحقيقي او الواسع
 في القضاء الانبياء
 (سنة)

المحول للالتفات في كلامه وحيد عنده اورد عليه الأستاذ فادام الله ان هذا النوع
لا يقع في كلامه ولم يحصل منه قضية مساوية للسالبة في عدم الاقضاء. وظني ان هذا
التوجيه نافع اذ الغرض منه دفع ما اورد عليه الأستاذ لا لفصل اذهونات ببيان أمر
وبالجملة كلام شارج المطالع يحتمل ان يكون متعلقا بكلام المحم واعتراضا عليه وخاصة
تختار ان حرف السلب متوخ عن الربط وليس المراد سلب شيء عن شيء حتى يصير قضية بل
المراد سلب شيء فقط ولا يلزم كونها معدولة اذ المعدولة ما يكون حرف السلب جزءا
منها وهما ليس كذلك ويحتمل ان يكون متعلقا بقول الأستاذ فاذا سلم كون حرف السلب
جزءا منه وهو ظاهره فوجهه ظاهر قوله وما ذكره في تفسيره حيث قالوا زيد نيت
بينات وقوله على انها اي الموجبة السالبة المحول قوله زائد فيها الضمير يحتمل ان يكون
راجعها ايضا الى الموجبة السالبة المحول المراد بزيادة العيد جعل حرف السلب
منها تفصيلا وفيه ان يخرج ذلك لا يصير بيان المعدولة اذ المعدولة عامها
يكون بيانها الخاص والاولى ان يجعل الضمير راجعا الى المعدولة والمراد بزيادة القيمة
جعل حرف السلب جزءا منها اجالا فيصير بيان السالبة المحول اذ حرف السلب جزء
منها تفصيلا قوله الاجمال والتفصيل بان يكون حرف السلب جزءا من احد هما اجالا
ومن الاخر تفصيلا قوله صدق احد هما وهو الموجبة السالبة المحول مع عدم الموضوع
حيث يكذب الآخر مما اعني المعدولة لعدم الموضوع قوله بل بمول كلمة بل بالضرورة
كلامه راجع الى التزويد يعني ان كان المراد من التفصيل ما يقابل الاجمال فيرد عليه جميع ما
اوردنا عليه وان كان مرادها ما ذكره المحم في تفسيره ونحوه المقيدة القليلة التي
ان قوله ينبغي لم يسلّم لئلا يكون القابل بالفرعية فقال لا يتغير حتى يصح على كلام
الذهبي قوله والمعدوم المطلق اي المعدوم المطلق ليس شيئا أصلا والمحول في السالبة
المحول شيء ذهني فحينئذ السلب من المعدوم المطلق الذي معدوم المطلق ينبغي ان

يثبت بخبر است قوله والحق اي الحق ان المساواة بين الموجبة السالبة المحول والسالبة
حق ومسلم لكن لا لما ذكرتم من عدم انقضاء السالبة المحول وجود الموضوع بل لما ذكرنا من وجود
الموضوع في السالبة ايضا قوله صدق السالبة محم لم يرب صدق الموجبة التي محم لها سلب
ذلك المحول اعني مستغنى عن البيان المنقول انما حث قال اذ اصدق سلبه
ب عن ج انه لم يورد السيد السند على هذا التقرير في بل الحق ثلثا باحثا واجاب
الأستاذ في حاشية الجديدة عن كل واحد منها وعن لا تقول الكلام بذلك ان اردت تعاد
اليه الأستاذ فان قلت لا شك انه لا يصدق في ان فان قلت اي فرق بين هذا القول
والقول الذي اوردته المحم ان يقول نعم يرد عليه انا اذ اعلمنا ان لم جعل القضية
حقيقية يصلح ان يكون جوابا عن هذا دون ما ذكره المحم قلت الفرق ان ما ذكره المحم
وارد على قوله فاذا صدق السالبة صدق الموجبة وفأصل ما اوردته المحم هناك منع
الموجبة مستندا لهذه الاشكالية فان اجاب انه يصدق الموجبة الحقيقية في هذه الاشكالية
نقول هذه الموجبة خارج عن البحث لانه في قوة الشرطية فلا يقتضي وجود الموضوع فلا
ينفع في الجواب بخلاف ما ذكره الأستاذ فانه اعترض على قوله جميع المهنومات نقاد
في ذلك الوجود بجميع الموجبات تقتضي وجود الموضوع فان منع انقضاء الوجود
مستندا لهذه الاشكالية نقول تقتضي وجود الموضوع فضا يصدق الموجبة الحقيقية
فينفع جعل الموجبة حقيقية في الجواب قد برهنا الأستاذ انك تقتضي المساواة بين
المساويان فان قولنا كل شيء ممكن متناقض وهما متساويان وليس بين نفسيهما
اعني اللاتيني واللامكن متساويا لعدم صدقهما على شيء وايضا يصدق كل ممكن شيء ولا
يتحقق عكس نفسيهما اعني كل لا شيء لا يمكن وخاصل قوله لا ينافي تلك الانقضاء لما كان
ظاهر المساواة بل في الانقضاء وعدم الانقضاء. وقد قد يقول بل انما يلزم ان يعني غاية
يلزم من الانقضاء وعدمه عدم المساواة بحسب الغرض لا بحسب الواقع يعني لو فرض عدم

وجود الموضوع مع ان ذلك الفرض خلاف الواقع صدق السالكون الموجبة قوله على
الموجبة وجود الموضوع مستوفي كل الوجبات فاستسأ بعض الوجبات عن ذلك **فأجاب**
دون بعض حكم قدس **قال المحقق** ان على انقلنا بمعنى اصل كلام الأستاذ في قوله فاني قلت
ان انقلنا من الشيخ وقرنا في ذيل قولنا والحق ان يريد علينا ان المساواة المعنى
الذي قوت اء قوله حتى يصدق كلية عن كل انسان حيوان اي كل فرد يكن صدق الانسان
عليه هو حيوان ولو لم يقيد بالانسان المذكور لم يصدق الكلي من جملة افراد الانسان التي
يكن صدق الانسان عليه لا حيوان فلا يصدق على كل افراد الانسان الممكنة وغير الممكنة
حيوان يجب التيقيد بالافراد الممكنة لصدق الكلية ولما اعترض على هذا التخصيص انه
يخرج عن الحقيقة الكلية الذي لم يصدق العنوان على فرد كثير من الاشياء واسأل ذلك
وان اجابوا باننا نقيده بقضا القيد في كل يكون له افراد خارجية سواء كانت محففة او
او كليهما ولا نقيده بذلك القيد في كل لا يصدق العنوان على فرد حتى يلزم حرج من
الحقيقة ان تخصيص في القواعد العقلية وهو غير جائز عندكم واجاب المحقق بان
تفصيل صدقها بتخصيصات اخر غير ما ذكرنا اي القوم والمراد بما ذكرناه وماه
بان نقيده افراد الموضوع بالايكون متافيا للمجول فيخرج افراد الانسان الذي هو لا حيوان
انه هو متاف للمجول في قولنا كل انسان حيوان بخلاف قولنا كل انسان جسم فتدبر فانه قد
قال الله من الصفات المتضادة الحقيقة اشار به لك الى لزوم مسندتين احدهما اجتماع
المتضادين في محل واحد واسار اليه بقوله من الصفات المتضادة وثانيهما انصاف ذلك
بالصفات المنفية عنها واسار اليه بقوله الحقيقة عنه وقوله لا وجود هذه الاشياء
بيان للملازمة المذكورة قوله بل في الغرض كثير منها لا ينعى الغرض في الحقيقة والحقيقة
في لوازم المهمة قوله وتقرر الجواب حاصل الجواب من الملازمة وما ذكرتم من المنع
وقوله اورده عليه اثبات المنع من المجموعة اولهم مقتضى اخرى وهو ان لا يكون

نفسه

المراد مثلا وجوده كاهلنا كما اذ المراد ان الاشياء وجودا على غير غير الوجود
فالمستوجب اليه فيها شي واحد فان قولنا كل شئ كذا فانكم انما هو على الشئ سواء كان
موجودا في الذهن او في الخارج فاذا فرض ان الموجود في الذهن ليس بمهمة الشئ بل
صورته وشبهه والموجود في الذهن هو مهمة فلا يكون لمهمة الشئ وجودا ولا يكون
عليه مهمة الشئ وهذا لا يرد من الانام الرازي كاصح مني شرح حكمة الدين وحاصل
هذا لا يرد فتدبر الدليل من الرازي بحسب الجواب عنه فلا يرد عليه ان يلزم في الزيد
المذكور في الايراد ان عبارة الجواب كاصح في الشئ الثاني ولا يعمل الاول فكيف يصح
الزيد وقوله لا يرد جواب عن هذا الايراد فاصلا نأخذ الشئ الثاني قولنا لا وجود
للمرأة في الذهن ثم اذ لا معنى لوجود الشئ في الذهن الا وجود صورته فيه وهذا الجواب
من شراح حكمة الدين **قال** الله واجب بان الموجود الى هذا الجواب من الحق الشريف
في ما يستعمل على شرح القيد فانه حمل كلام المتن عليه وجعله جوابا عن اصل الاستدلال
هذا الجواب من غير انعم الشرح قال وفيه عيب لا يمكن حمل كلام المتن عليه وجعله على ان يكون
اولا ويمكن توجيه كلام الله بالتكلف بان يقراده من قوله اوجب انه يمكن تقريرها جواب
المتن بهذا الجواب فتدبر اوجب فردا الجواب هكذا **قال** المحقق ان قول وورد هذا
الاستدلال عنده من ذلك اخراج الاستدلال من ظهور البطلان لورود التقوى المذكور
عليه الى غير الصحة بقدر الانسكان **قال** المحقق ان وايضا اذ لم يكن هناك انصاف فان
اي فرق بين هذا وما ذكره الله قلت ما ذكره في التصادق بينهما اي ليس المراد من
باعتبار الوجود الذهني الاستدلال من انصاف ونفي اجتماعها وهذا نفي اجتماعها بناء على عدم
الحقيقة بينهما اذ باعتبارها على تقدير تسليم التقادير بينهما باعتبار الوجود الذهني قوله ان المراد
باعتبار الوجود الذهني المذكور وقع باعتبار اجتماعها بين كلامي الله حيث قال
صدر الجواب الموجود في الذهن بمهمة الجوان وحيث قال في المراد من مجموع حصوله ان

المتن

المراد

الذهن وحاصل الدفع ان المراد من قوله بسمه الحزان وجوده في الذهن انه موجود بوجوده ظلي
ومن قوله عين الحزان يتبع ان عين الحزان وجودها العيني يتبع حصولها في الذهن فلا بد
بينها **قال** ان هناك امرين فلا بد ان يكون هناك امرين وهذا يتفق عليه بين الفريقين
وكل من الامر صفتان ثلثة بانيه لصفات الاخر قوله وهو معلوم لان العلم نابع عن
الحوان فيكون مفهوم الحوان معلوما وكونه كلياً وجوهراً ظاهر قوله وثانيها موجود في
الخارج اي ليس اصله في الذهن سواء كان قابلاً له او موجوداً في الخارج قوله وهو علم
نوعه يتفق بذلك المعلوم وكيفية حصول ذلك المعلوم في النفس **قال** انتم ونحن التحقيق
اعتبر عليه بان هذا ظاهر لان مجرد الفرق المذكور ينفخ الاشكال المذكور في الشرح
ليس كذلك اذ لا بد له من اثبات الكيفية ايها وايضاً ما ذكر في الحاشية في
وضع الاشكال في ذيل قولنا لا نقول لا ينفخ به الاشكال المذكور في اصل الشرح
لا المذكور في الحاشية بقوله لا ينفخ بل هو دفع الاحتمال لم يكن مذكوراً ولكن الجواب بان
المشار اليه بقوله وهذا التحقيق الفرق المذكور مع ثبات الكيفية لا الفرق
وحدن وما ذكر في الحاشية ذكر بعض ما ينفخ به الاشكال المذكور في اصل الشرح ونزلت
البعث للظهور ذكر في السؤال فينطق الشرح مع الحاشية **قال** الاشارة يجوز ان يكون
وجود ان العرض من هذه الحاشية دفع ما اوردته انتم على جواب السيد قدس من حائل
الدفع ان لا يتم لزوم كون الذهن زوجاً وفرداً وممتنعاً من تصور الزوجية والفردية
والاشتراك وانما يلزم ذلك لو كان المذكورات موجوداً في الذهن بوجوده اصيل بحيث
يكون قابلاً به ويترب عليه لا تارة وليس كذلك بل هو موجود بوجوده غير اصيل غير قائم
بالذهن فلا يلزم ذلك **الاشارة** في حاشية الحاشية تفصيل هذا الموضع عنده من هذا
دفع ما اوردته السيد السند على الفرق في اصيل الحاشية من الجواب بان هذا ليس
لفظاً ومعنى اللفظ اقل من اللفظ الظاهر وما معنى قلنا ذكره الحاشية ان قوله عين الحاشية

الذهن يتبع من الاشارة معناه ان الزوجية موجودة في الذهن لكن المتبع عنه اي وجوده في
بعضه ان يتبع عنه **قال** الحاشية وان جبرها على معنى ان ما ذكرت في حاشية الحاشية جواب
اخر عن اصل الاشكال لا جواباً عاماً وعلى ذكره في اصل الحاشية فهو جواباً جليلاً لا جليلاً
قوله على ان جميع اعراض من حائل وطا صله ان الاشتراك نفس الانصاف فكيف يكون نفساً
الانصاف اذا الشيء لا يكون نفساً لنفسه ويكون الجواب عن كل منها اما عن الاول فان
حاصل ما ذكرنا في حاشية الحاشية اننا نخصص الوجود بنفسه بما يكون في المتبع عنه والخصيص
ليس جواباً آخر كما ان التعميم في كلام السيد ليس جواباً آخر وهو ظاهر واما عن الثاني فبان
ان ما ذكره في قابل التحقيق ان يكون معه الاشارة في نفس الانصاف كما لا يقتضي ان يكون
انضمام الصفة الى الموصوف نفس الانصاف بل يمكن صدق بان يكون تاسيين ونسباً
للاصناف **قال** الاشارة هم صرحوا بقيام المعنى اذ ذكرت في التحقيق في وضع الاشكال بان انما
عبرنا به بالذهن من انصاف لثلاثيات ثلثة منهم كل واحد منها موجب للقيام بالذهن واذا كان
بالذهن فلم ينفخ الاشكال اذ مدار الفرق على ان يحصل غير قائم ووجه المناقاة اما في الاول
فظاهر واما في الثاني فلان الشرح بالعرضية سلم للقيام اذ كل عرض قائم بموضوعه واما
الثالث فلان عدم المناقاة موجب لثبوت العرضية والعرضية موجب للقيام قوله
اي ولا جمل ان عرضين نادوا في تعريف الجوهر الخ كيد في في الجوهر هذه الزيادة او لو كان
جوهر ولم يكن عرضاً فلم يجز الى هذه الزيادة لصدق هذا الجوهر عليه بدون هذا الارتفاع
الاشارة في التعريف اي تعريف العرض ووجه ذلك العرض لا يطلق المعنى **قال**
في التعريف اي تعريف العرض ومعنى نعم انصاف النفس ان الجمل والبر مع عدم وجودها في الخارج سلم لكن لا يلزم
سند وجود العلم في الخارج كما انصاف النفس الجمل والبر مع عدم وجودها في الخارج **قال**
التي هي انما في الجمل بل هو في الجمل لا في الجوهر الحاشية في الذهن قائم به لكن الاخر انما
فيه غير قائم به لا في الجمل بل هو في الجمل لا في الجوهر الحاشية في الذهن قائم به لكن الاخر انما

الذين بالعلم اولى من الجوهرية قوله فكان ما لا يستلزم التماسا لهم في جواب عن قولهم
عنهم اذ لم يكن التماسا لم يتوجه عليهم كما مر من هذا الاستدلال لا يفي في الوجوه التي هي
الحقيقة وان كان قد يفتي هذه الحاشية بعينها ما ذكر في الحاشية السابقة بقوله ولذلك زاد
في تعريف الجوهر قوله اوجدت في الخارج لكن ذكر هنا ايضا وكون المتيقن على غلبة العلم
نقله عن القوم في تعريف الجوهر وفي بعض النسخ تعينه له وطاصله ان ما ذكرت في الحقيقة ينافي
لما نقلت عنهم قوله لا ينافي في تعريفهم بها بناء على ان المانع لا يذهب وليس هذا النسخ من بلهجه
يقال في الجواب بان من اورد الاشكال اورد على ما هو جواب فلا يمكن لهم قوله في الحقيقة
الحاشية في توجيهه جواز كون الشيء لا يفي في وضع الاشكال في قوله بان علمه لا ينافي
والعرف والخوفانية عينه وما عير الا في علمه الا في غاية اي شيء فاجاب بان غايته
اذا وجد كون الشيء غايته **الاستاد** اقول لا يجوز ان يكون العلم غايته من فن الاشكال
ان يحجب عن الاشكال الذي اوردته الشك لا يحتاج في دفعه الى تحقيق الشك لما مر من الاشكال
كما عرفت ومما حصل الجواب ان كون في الخارج صفة وكونه معلوما وجزيئا لا ينافي في كونه
معلوما وكلية تغاير الاعتبار بقى الاشكال بعد فهم اياه كيفما تقول اطلاق الكيف
على سبيل المسامحة وتبسيطه في معنى ما كان شيء في الدين قائم به ولا يقبل نسبة ولا قسمة
شبه بالكيف اذ هو في الخارج قائم بمحل لا يقبل نسبة ولا قسمة واطلق اسم الكيف عليه
بحاذا كالمطلق الكيف على العدد قوله ثقة اي اطلقوا الكيف على العدد مسامحة ومجانا
بافروغ في علمه من العدد ليس بوجود في الخارج واكرم من الموجودات الخارجية **الاستاد**
الحاشية ان كونه قائما بالذهن يكون على سبيل المسامحة وهذا لما مر من الاشكال
الحاشية السابقة من النسخ بالقيام وورد النظر على تقدير ان يكون مراده بالقيام
الخارجي بالكون مراده القيام الذهني فلا وهذا معنى قوله لا ينافي في قوله وكذا كونه
عوضا اي على سبيل المسامحة من ورنه ان ليس بصور جسمية ولا من قوله آخر من الاشكال

اما ان ليس بصور لأن الصورة ما يتقدم الحلقا والذهن لا يتقدم به ولما انزل في قوله آخر من الاشكال
فلا تلتزم بقوله انما تعترض لشيء الصورة مع انه غير مناسب للقيام لئلا يفرق انما لا يمكن
عوضا فكل جوهرية وصوره لان المال يتخبرها كما اذا كان الاول عدده ولا ضرورة لشيء يعين
النسخ قوله وصوره الحيوان اي صور الحيوان باعتبار وجوده الخارجي جوهر باعتبار الوجود
الذهني ليس بجوهر وهو ظاهر وليس بعرض ايضا لان العرض ما يكون موجودا خارجيا ووجوده
عنده في الذهن ليس وجودا خارجيا قوله والصورة العلمية محلي فلم يكن جوهر او لا عرضا فلم
يجز الى قيدا لا يدخل في الجوهر **الاستاد** لا يكون كفا بالتحقيق فالوجود الخارجي الذي
هو علم وجزيء وكيف ما هو قوله مقتضى الجوان اي الجوان الدال على وجود الذهني يدل على
وجود الاشياء في الذهن نفسها قوله قلنا فلا بد يعني اذا كان المراد حصول المهيئة
نفسها في الذهن فهو العلم والمعلوم وليس هنا امر اخر مغاير للمعلوم قوله وبالمجمل ما
ذكرت من ان القيام بالذهن مغاير للمعلوم في الذهن بالمهيئة احداث مذهب ثالث مركب من
المذهبيين اذ مغاير القيام بالذهن للمعلوم بالمهيئة مذهب القائلين بالنسخ وحصول الاشياء
بنفسها في الذهن مذهب القائلين بذلك اعترض السيد السند على الاستاد بان اختيار الاول
وليس لك مذهب القائلين بالنسخ اذ وجود الاشياء انفسها في الذهن عيان عن كونها في
الذهن موافقا لما في الخارج بحيث اذا وجد ما في الذهن في الخارج يكون عينه وبالعكس
ان ما في الذهن عرض من مقولة الكيف عنده وما في الخارج معلوم والقائلين بالنسخ لا يقولون
بذلك بل يقولون ما في الذهن موافق لصوره ما في الخارج وتبجحوا جابا لاستاد بان ما في الذهن
لو كان غير ما في الخارج يلزم قلب المهيئة من دون بقائه شيء مشترك عنها اذ الجوهر لا يشترك
مع العرض في شيء فلو لم يتقدم سلك آخر في وضع الاشكال وهو مذكور في ما تقدمت اورد
قارح اليه ما في قول الكلام بكونه **الاستاد** اقول فينبغي ان يفتي في هذا الوجه كبري
لكن لا يجازيتم واحد من هذه الاجوبة لانه اجاب به الاستاد ولا جوبة من كونها باجماعا في

الحاشية مع ما فيه ان اردت فارجع اليه **قال** الله فان وجود المهيبة عبارة عن حصولها في ^{عبارة} الا
 فيه ان الاصل ترك لفظ في الايمان ليعلم كما هو ظاهر المتن ان الكلام في عطف الوجود الشامل
 للذهني ايضا والبقية بالعين في الاول في المتن لود دعم المقدم حيث استدل بالوجود الذهني
 وكان الله محال للام في قوله بل الحصول على العباد الخارجيين اشارة الى الحصول في الايمان
 بقرينة ذكره سابقا **قال** الاستاد لا يمكن للميول المحركة في الصور لانه لو تحركت في الصور
 فلا بد ان لا يحصل لها الصور بالفعل فلا يكون موجبا اذ وجودها انها بالصور وان لم
 يكن وجوده فكيف يكون متحركا ولا يلزم من ذلك عدم انصاف النبي بالوجود والميول بالصور
 لوزان ان يكون حصولا لوجود الاشياء والصور للميول بالكون والفساد ولا دليل يدل
 على ذلك **قال** الحاشية يحري ما في مقصدي لا يمكن جريان الدليل هنا لانه اذا قلت اذا قرنت
 آياتي بن اقران من المقوله بين فريدين فاما ان يكون ما فاض من التلافي فيلزم انفسا
 او عين فاع فيلزم التفاضل ولنا اعتبار الثاني والداخل في محال في الاعراض لا يتناول الدليل
 في المقادير مع سواء كان في الاعراض او في الجواهر والالزم جواز وجوده اذ منتهى كس في ان
 محال بالبدية قوله وقد عطف تفسير حصولها اي لا يمكن حصولها في الماضي لا انفسا
 ان لم يتناول في المستقبل اذ لا يزال في قوله فلا استحالة فيه وجوب عدم الاستحالة استمر الوجود
 الحاضر من غير المحصور وهذا دليل على قوله في حاشية الحاشية ما اقبل في المتأخر وهو ان
 استحالة كون غير المتساوي محصورا بين حاضرين معنى لو وقع ذلك في وقوع الواو في
 الله تعالى او لا شبهة في توسط شرط متعاقبة غير متناهية بين الواو و ذلك الحاضر في
 الوجود الحاضر هنا ليس بين عين المحصور وقوله الغد الذي يكون في الحركة مراده ما في الحركة
 قبل الحركة اي باسناد الحركة قوله ظاهر انه جدير بالدليل انما قل ظاهره في ذلك ان يكون
 جوابا عن حجة الله على هذا الدليل وهذا حصول وجوده واعتدال الدليل في الحركة
 مع جواز ايراد الوجود بل لا يتحقق وليس اعتدالها بالفعل كذا في الجواب عن قوله

حاشية
 للمركبة يعني ذهب بعضهم الى ان المتحرك من جنس ما فيه الحركة فان الحركة في السكون المتحرك نفس
 يتحرك الى الاشد والاصف وقوله لان ذلك السوا في رد ههنا المذهب قوله بل
 صفته اي البديل والاستداد انما يحصل في صفته السوداء لا في نفسه قوله ما هو فار القار بال
 يجمع اجزاء في الوجود والخيال ما ليعدم الاول بعد مجي الثاني قوله وذلك لان
 اي ليس المقوله من الحركة لانه لا معنى للحركة في قوله عن الدليل يتعلق بالسقوط وقوله
 لو كان الحركة مقول ما قيل وقوله حيث قال بيان ما بينهم من كلامه وقوله وذلك لان
 بيان لوجه السقوط قوله في حاشية الحاشية وكما تفعل في الخيال اي يحصل في الخيال
 شيئين احدهما من جنس المقوله والثاني من جنس الحركة التوسطية قوله ولو جتمع
 الصورتين حيث قال ولما انه لا يخفى عن افرادها بالفعل فليس جزوا يعني الايمان
 افراد المقوله موجود محمول بالصور وما ترى من اثر الحار في مثلا في الماء الذي
 فيها انها هو لبدا الفياض ترتب على ايدينا عند ملاسته الماء بسبب وجود افراد الحار
 في الخيال او بسبب لك التوسط او يكون من غلط الحس كياض الثلج فانه ما يجمد والماء ليس
 اصلا حتى يكون ابيض قوله لا يقال لئلا لما كان ظاهر هذا السؤال بعد هذا الجواب
 وجهه في الحاشية بقوله اشارة الى انه لم الى وحاصله ان الميول يتحقق بتحقق حصوله لا يكون
 باقيا ويتحقق العرض بتحقق آخر يبعث الصور والبديل انها هو في التحقق الذي يعرف له
 قبل الصور ولا يلزم بديل الميول او هو شخص يتحقق بنفسه والجواب بظاهر **قال** الاستاد
 لا دليل بالضرورة لا نأثر وجوده الا في المتحرك الا في وجودكم المتحرك الكلي وما يكون
 لا يمكن انكار وجوده وقوله ولا افراد عطف تفسير للاعراض والمراد بها افراد المقوله والتوسط
 انها هو البنية الكل واحد **قال** الاستاد لم لا يحصل هذا الاعراض منع وسداده
 الاستاد ان النبي الذات محصورة الدم وان ما ذكرتم من الاستدلال بالنسب لا يبعد الجواب
 يكون من غير النطق اي وقوله لان لو كان في اثبات المهيبة الموجبة ابطال الاستدلال

يقع الآ. المعجم والادال المله العوض الذي لا حيوة فيه وقوله او عين بان يكون مقنيا بحيث لا يـ
 الالم اي يلزم ان يكون هذا القطع غير شرعي انه شرعا لغيره لمعول تفريق الاتصال الذي هو
 الشرع حاصل الجواب بان لا يدعي احضا وشرع القطع في الالم حتى يلزم عدم شرعية عدم الالم
 بل يدعي ان الالم شرعا في موضع يحصل الالم فتقوله بل نقول عطف على قوله لا يدعي واضراب
 عنه وقوله فانه قلنا ايضا اثبت للمقدمة المتوخة وحاصل ان شرعية الالم ليس لنفس الادراك
 البده بل لما اضيف الادراك اعني للمنافي فيخرج الى عدم اذا المنافي هو تفريق الاتصال وهو امر
 عدمي اذ هو عبارة عن عدم الاتصال وحاصل الجواب باننا نختار شيئا لنا وهو ان الشرع
 باعتبار ادراك المتعلق للمنافي فتقوله لاشك ان تفريق الاتصال تفسير للمنافي الذي هو امر
 عدمي وحاصله ما افاده في التحقيق انه ان اردتم بقولكم العدم هو الشرع الذات ان لا واسطة
 في ثبوت الشرع لعدم بل العدم نفسه نشأ للشرع متصف به من دون واسطة كما ان النار
 مثلا متصف بالحرارة من دون واسطة في ثبوت الحرارة لها فالنوع والسند متوقف اذا الالم
 ليس له الذات لهذا المعنى اذا المنافي واسطة في ثبوت الشرع الالم وان اردتم براهنة لا واسطة
 في العوض كعوض الحركة للسفينة فالنوع متوجه اذا الالم متصف بالشرع الذات لهذا المعنى
 اذ لا واسطة في عوض الشرع وان كان هناك واسطة في ثبوته له فالنقص في كونه
 المنع اذ النقص قد يطلق على النوع ايضا **التم** والتمنا الى اننا ضرورة عن غير اليم
 من اول الكلام الى هنا دفع ما استشكله الامام في هذا الموضع حيث قال في شرح الاسرار
 انه قد اشترى بين الفلاسفة ان الحيز هو الوجود والشرع هو العدم وفيه عيب لا انه ان كان
 تفسير لفظ الحيز بالوجود والشرع بالعدم ففي المطلوب بيان تصور الحيز والشرع بل لا يـ
 الى الاستدلال عليه اذ لكل احد ان يصطليح على ما شاء فليعلم ان يصطليح على المطلق لفظ الحيز
 بآراء الوجود والمطلق لفظ الشرع اذ العدم وان كان مرادهما الحكم على الحيز بانه وجود
 وعلى الشرع بانه عدم يعني المطلوب التصديق بذلك فذلك انما يتأتى في لهم بعد تصور مسمى

الحيز والشرع ان سلما فتصورهما فهذا يقول على مجرد المثال والمثال لا يصح القضية الكلية ومثال
 الجواب بانها ارادوا وحال العدم على الشرع ذلك فلا يتأتى لهم الا بعد تصور فلنا عيب في
 وهو تصور بوجه قولك هذا نقول على مجرد المثال والمثال لا يصح القضية الكلية فلنا
 القضية الكلية من ضرورة وبما ذكره من الاستدلال بتبنيه عليها وتوضيح طلالا لتفصيلها او
 نقول المدعى غير ضرورية لكن يحصل من الاستدلال التقرب بها والمطلوب بحصول الظن
 لا اليقين فلا يرد علينا قوله وقد يكون خفية نقولنا في تعريف النفس الناطقة مثلا هو
 غير متعلق بالبدن فان قولنا غير متعلق فضل لها لكن باعتبار ملازمة وهو امر وجودي
 خفي عنا فغيرنا عنه بلازمة وهو الامر العدمي ولا لما جاز ان يكون الامر العدمي حيزا
 للامر الوجودي مقبولا له فكذلك نقول في العقل الجواز ان يكون الشرع الذات امر وجودي
 ملازمة لا ذلة الحيوة لكن لحقنا ذلك الامر عنا غيرنا عنه بلازمة وهو الامر العدمي
 فيكون العدمي شرعا بالعرض لا بالذات فلم يحصل له فاعلم **التم** فتحصل المسئلة في النسبة
 الى في المواقف وشرع الانسان عند اصل الحق من المسئلة ثلثة اصنام لانها ان اشرك في
 النفس فالتثلاث والا فان اسع لتأنيها اجبا عنها في فعل واحد من جهة واحدة فالصدق
 والا فالتثلاث فان فالتثلاث هما الموجودان المشتركان في جميع صفات النفس والمراد بصفت
 النفس بالاحتياج وصف الشيء الى العقل امر زائد عليه كالانسان في الحقيقة والوجود
 الشبهة للانسان وتماثلها الصفات العنصرية التي يحتاج في الوصف بها الى العقل امر زائد
 على ان الموصوف كالحيوة والحدوث وبعبارة اخرى الصفة النفسية هي التي تدل على
 الذات دون معنى زائد عليها والمعنوية ما يدل على معنى زائد عليها وفيه ايضا العدم
 معنيان بحيث لا يتأنيها اجتماعهما في محل واحد فتعنيان يخرج العدم والوجود فانهما
 ليسا متعينين أي محضين بوجود **التم** ثم اقول هذا الدليل غير نافذ وحقائق لا
 اعترض لكن قوله لكن غير ضروري وانما دليل الاول قياس على هيئة الكل فكذلك الصد

موجود والوجود ليس بوجود ينتج الصد ليس بوجود ينكسر الى قولنا الوجود ليس بصد وهو
 المطلوب والدليل الثاني ايضا قياس على هيئة الشكل الثاني وكبره عذون هكنا الوجود
 لا يتعلق بالموضوع ينتج ان الوجود ليس بصد وقوله لان محله دليل على الصغر **قال** ثم
 لا يقولون بالموضوع هنا اشارة الى الدليل الاول وقوله وان المحل الى اشارة الى الدليل الثاني
 فكله في كلامه لف ونشر وقوله هذا المقدم وهي ان الصد لا يعرف الصد الاخر مما يجب
 اذا الوجود ضد للعدم ومأرض له عند تصور العدم وقوله والمنع ظاهر اي منع ان الوجود
 لا ينصف باحدهما ظاهر اذ ينصف الوجود بالمعدم في الخارج والمعدم بالموجود في الذهن
 المنة ولا ينافيا ولما كان ههنا نظمة ايلاد وهوان من جهة العقولات العدم والوجود
 باقية فكيف حكم المنة لعدم منافاة الوجود للعقولات مطلقا فذلكم تبين المبان وقوله
 عن الظاهر بقوله اي الوجود يعرض الى وبعض الشارحين خص العقولات باعداد العدد
 ضيق الحكم بعدم المناقاة **قال** المحكي ان اذ قد مر ان في مبان انتم قوله وذلك كما ترى
 اي عدم استعمال الموضوع مطلقا غير صحيح لانهم يستعملون الموضوع فانية ما في الباب ثم
 لا يفترون الموضوع بالمحل المقنوم بدون الحال فان كان مرادهم من الموضوع ذلك ولو لم
 اي لو لم عدم استعمال الموضوع مطلقا قوله بل محل المذكور اي التعريف المذكور على انه
 حكم من احكام الصد لانه تعريف له اظهر لانه لو كان تعريفا لم يكن الاستدلال بالحد على الحد
قال الاستاد لعله اراد بالصد الاخر معرفة ما هي سبيل مجاز الخذف اي حذف المقادير
 واما على سبيل الملاقا المحال لادارة المحل فيضربا لانه الصد ينقسم الى شي واحد
 هو الثابت المقرر فلا يراد قوله من حقيقة واحدة وهي حقيقة انه محل للصد الاخر فان
 استحالة عروص البيان محل السواد من حيث انه محل السواد لا مطلقا ومن جميع الحقيقات
 اذ كان المراد في الكبرى ذلك فلا يصح الصغرى اذ الوجود ايضا لا يعرف بالعقولات من
 جميع الحقيقات وقوله فان قيل جوارح هذا الاعراض بغير الدليل وتقرير محله لا يرد عليه

والصد يتعلق بالموضوع
 وكذا في الغرض من قوله
 ان الصد لا يعرف الصد الاخر

هذا الايراد واصل التقرير قياس استثنائي مركب من متصلة الزمنية ووضع المقدم ينتج وضع
 الثاني هكنا اذا كان كل معقول من كل حقيقة موجودا اما في الذهن واما في الخارج لا يتحقق
 من العقولات بصد الوجود اصلا ولا لازم اجتماع الصدين لكن العقول من كل حقيقة موجودة
 ينتج انه لا ينصف شي من العقولات بمضاده فقوله كل معقول الى اشارة الى وضع المقدم وقوله
 فلا ينصف اشارة الى وضع الثاني اعني التقييد وقوله ولا اجتماع الصدان اشارة الى بيان
 الملازمة والمتصلة الزمنية مطوية وقوله فاصل فيه اذ فيه ما فيه وقوله في الحاشية وهو ان
 مرادنا بيان لوجه التماس ودفع ههنا الجواب **قال** الاستاد لا يقرض لعدم شله ولا لازم
 اجتماع المتدين واما قال المعروف بشله دون مثله لجواز عروص المثل للمثل كما يجوز عروص
 الصد للصد واما الخا اجتماع المتدين في محل واحد وقوله يرد عليه شله ما يرد على الاول
 وهو ان استحالة عروص المثل المعروف المثل من حيث انه معروف لذل المثل لاس من جميع الحقيقات
 والوجود لا يعرف الى اخر ما قرره ههنا **قال** المحكي لا يخفى ان دفعه وجه الدفع ان العقول
 بكل حقيقة من حيث انه معقول يكون موجودا مطلقا وههنا من قوله ولا شك ان الموضوع
 فلا يابن في ذكر الحقيقة القيد والتعليق قد يرد وقوله بل يقول لا حاجة بما ذكر
 الاستاد وما ذكرنا ايضا الى ههنا سفي على ان المراد بالصد معرفة بالثان فنقول لاحقا
قال انهم يجعلون الثبوت متقابلا للثني اعم فالاحتمالات المتقابلة عند المعترضة
 النسبة ستة النسبة بين الوجود والمعدم وبين الموجود والثابت وبين الموجود والشيء
 بين المعدم والثابت وبين المعدم والشيء وبين الثابت والشيء ففي الاول البان
 وفي الثاني بالعدم والخصوص المطلق او الثابت اعم مطلقا وفي الثالث البان وفي
 الرابع العموم من وجه مادة الاجتماع المكثات المعروضة في الخارج فاما المعدم وثابت بمادة
 لا يفرق من جانب المعدم المنع لانه معدم وليس ثابت بمادة الا يفرق من جانب الثابت
 الوجود استثنائا فيه فانهما ثابت وليس بمعدم وفي الخامس العموم والخصوص مطلقا وفي

السابعين وعند الحكماء الثابت مراد الوجود والحق في ادق المعدوم فالنسبة عندهم
 في السابقين والسادس **قال** التمسك بالمتغيرات كل بل يتأمل ان يكون الترتيب بناء على المراد
 بالمعدوم اعلم من الممكن والمنع ومجتمعا ان يكون للامزاج بناء على ان المراد بالمعدوم المعدوم
 الممكن قوله ولعل يوجد ذهن يعني لو فرضنا عدم وجود الذهن والقوة المدركة في هذا
 الحكم **فقطعا** **قال** التمسك وايضا الفرق بين هذا وما تقدم ان ما تقدم موقوف على فرض شأنا
 المادى وهذا بناء على تقدير وجودها وقوله وما قبله انما في جواب عما اورده بقوله
 ايضا **قال** باننا لان ان صحة الحكم مطابقة النسبة الحكيمة للنسبة الخارجية بل مطابقة لما في
 عقل الفعال وقوله اللهم لان يقال ان دفع لقوله وايضا لو كان كذا وحاصله ممكن
 تحصيل العلم بما في العقل الفعال بالبرهان او بالبداهة **قال** الاستدلال اي الحكيم او المستدل
 على السابق ان يمنع هذه المقدمة اعني اجتماع التبيين في حال قوله فايدرك ان الذي
 وجدته من الحكم لا يحال له لعدم من الوهم لا من حكم العقل كما يزعم اي كان زعم هذا
 القوم منسوب الى حكم الوهم لا الى حكم العقل لان البهتان دل على خلاف ما حكم به فيكون
 حكمه منسوب الى الوهم **قال** الخشيم فان قلت قد بين في شرح المطالع ان اعراضا عن قوله
 اذ لو كان محالا جازا في وحاصله ان قولك لو فرضنا اشغاف القوة المدركة جاز وجود
 المدركة وثبوت المنع فيه لان الخشيم شرطية لزومية ومقدمها مناف لتأثيرها وقد قال
 في شرح المطالع اللزومية لا يجوز ان يحصل الجواب ان هذه المقدمة بحسب شرطيتين هما
 لو فرضنا عدم قوة المدركة لزوم ثبوت المنع في الخارج وتأثيرها لو فرضنا عدم قوة المدركة
 لزوم وجود القوة واحدا لشرطيتين لاننا في الآخر لان المقدمة حال تقديرنا ان يحصل كذا
 منها تأليا لهما كذا اذ كان زيدا فرضا كان حيوانا للعلم بكونه حيوانا لان كونه من جنس
 والخال جازا ان يسلك في الحال امن عدم كونه خيولا كذا الخ والاولى في وجهه **قال** في
 في جملة الخامسة بان يلزم ان يكون في بيان الجواب المناقشة في قوله لا يلزم من ذلك ان

جواب عنها والمناقشة متوجه على تفسير الخارج بما ذكره **قال** الاستدلال هذا الكلام من قبل ان
 نقض عن التمسك وحله ما ذكر في الخامسة الثانية بمقوله ان يمنع ذلك ويقول **قال** التمسك
 وقال بعض المحققين اشارة الى جوابا عما اورده بقوله وايضا وحاصله الجواب انما
 يلزم ثبوت المنع في الخارج لو كان المراد بالنسبة الخارجية النسبة الموجودة في الخارج وهو
 ثم لم لا يجوز ان يكون المراد النسبة التي عندها العقل بين الطرفين بالضرورة او بالبرهان
 مع قطع النظر عن كونها موجودة في ذهن زيدا وعمر او غير ذلك والمراد بالمعنيين كلاما
 يقع الملاحظة بينهما باسناد واحد الى الآخر او سلبه عنه والمراد بما في نفس الامر من نفس الامر
 اذ يقولون ما في نفس ويريدون نفس نفس الامر والاول عدم كلمة ما في نفس الامر قوله
 وهذه النسبة اي صدق النسبة التي هي نتيجة الضرورة لا باعتبار الخلق الواقع
 الخارج ونفس الامر وصدقها وقت حصولها في ذهن زيدا وعمر باعتبار مطابقتها لما
 هذه الحقيقة بل من حيث هي نتيجة الضرورة او البرهان وقوله فعلى عميق هذا القائل
 عما قال بعض المحققين وحاصله ان ما قال بعض المحققين في تفسير النسبة الخارجية بالبرهان
 لا يلزم منه ان لا يكون للضرورة مطلقا ويرد على التمسك ايضا ثبوت المنع في الخارج بناء
 على الاختان في تفسير الصدق مع قطع عن هاتين المقدمتين فلا بد ان يفسر النسبة الخارجية
 بشي آخر **قال** الاستدلال فلا نسبة الجزية مطلقا خارج لهذا المعنى لان النسبة لا يتحقق الا في
 ذاتها وعقلها فكل نسبة من حيثها معقولة للاحاد كزيدا وعمر ما مطابق لذلك
 بالنسبة من حيث انها متقضى للضرورة او البرهان او غير مطابق فلكل نسبة خارج هذا المعنى
 نعم لا يكون للنسبة الخارجية خارج ما حذرنا هذه الحقيقة اعني كونها متقضى للضرورة او
 لكن لا يجوز فيه لان المراد من قولهم ان كان النسبة خارج تطابقه او لا تطابقه غير ان
 كان النسبة من حيثها متقضى للضرورة او البرهان من لا حذرنا هذه الحقيقة اعني كونها متقضى للضرورة او
 وما ذكره في تفسيره في قوله في العقل وقوله في الخارج الى الدقة وعدم لزوم

في قوله نام

سقطت هذه المعاني من الغرض ومكانها فيكم التمسك لانا نقول انكم الغرضية اذ ثبوت الشيء المتيقن منكم
 المتيقن وذلك لا يقتضي المقدم ولو سلمنا الغرضية فالاستدلال انما يحصل بعد التحليل وما حصل
 بالتحليل يكون سناها وما ذكره كاشح وقوضع لكلام الحكي **قال** الاستدلال على صدق المحول
 هذه الغيبة الى الثاني اعني كون الاعجاب عبارة عن الاتحاد المذكور وقوله بغيره بالنظر الى
 الاول اعني تخصيص المقدمة الثانية بعينها انما لا بد من ثبوت الموضوع لونه في مقدم
 ثبوت الموضوع على المحول بناء على قاعده الاستدلال ومن الغرضية ثم بعد **قال** المص وكيف
 تحقيق اليقينة انما انبثت الوجود الذهني باوهاء البهانة منه اولا وان يميز الحقائق المعترلة
 القائلين بنبوت المحدثات من الفاسد والمادة لو تحقق الشيء بدونه الوجود لم اشفا
 القدر عن الله تعالى والثاني بالمل فكلما المقدم بيان الملازمة اذ انبثت القدر فاما ان
 يكون تأثير في الذات وفي الوجود او في انصاف المية بالوجود والكل بالمل باذكره التمسك
 والشارحون **قال** التمسك ولا يصح وجوده اي لا يصح تأثير القدر في الوجود لان تأثير القدر
 فيما يكون عدا فيحصل وجوده والوجود يلحق بالشيء لا ينفصل الى الوجود والمعدوم قوله كان
 الانصاف مصفايا للثبوت وانصافه اي انصاف الانصاف للثبوت يكون ثابها هكذا
 فيلزم التمسك في الانصافات والسويات وقوله والجواب عنه يعني للفرق ان يحسب ذلك
 قوله فان قيل فاصل ان قياس انصاف المية بالوجود على انصاف الجسم باليتم وقاس
 قياسه الفارق اذ الثاني موجود في الخارج والاول غير موجود فيه وقوله لم يقدح في ثبوت
 القدر وجهه انما كانت الذات ثابتة في الوجود مستغنية عن المؤثر لم يكن تأثيره الا
 ما شروا كان بطريق الاعجاب والقدر واختياره لم يمتح الى ذلك القدر **قال** التمسك
 الحاشية قل الاولى الظاهر هذه الحاشية تتعلق بتقرير الشارحين اذ لا اولوية اليها وما
 القائل اعني الحق الشريف انما ارادها بالغيبة التي تقرير الشارحين اذ لا اولوية اليها وما
 ابطال الثانية الوجه من قوله ان يثبتهم على انها لا تكون بغير الوجود **قال** لا

بيان جعلنا متعلقة بتقرير الشارحين ياي قوله في آخرها على ما سيجي من حكاية الصياح اذ الحكماء
 قبل تقريرهم لا يمتنعون هذه الحكاية بذكر كون في كلامه قدس من ايضا وما سيجي اشارة الى
 المذكور في كلامه من لا الى المذكور في الشرح اذ التمسك في صدر الاعراض عليه قس وماله
 ان الجواب كما سيجي في كلامك من حكاية الصياح ان القدر يجعل الوجود صفة للمية
 فكيف تسمية المية استا - تقرير اليقينة قوله فيها ان يقال لا يتصور تأثيره في معنى يفتي بهذا
 التقرير ابطال الثاني في الذات فبما التحول كلام الكلام وج يلحقوا ذكر القدر **قال**
قال الاستدلال فان قلت هذا الاشكال هنا محتمل ان يكون نقصا وان يكون معارضة اما
 الاول فبان بقر لو كان ناذ كرت من بطلان ثبوت المعدوم في الخارج حقا لزم عدم بطلان
 ثبوت وان يكون معارضة اما الاول فبان بقر لو كان ناذ كرت من بطلان ثبوت المعدوم
 المعدوم بعين ناذ كرت وما الثاني فبان يقال لو بطل ثبوت المعدوم في الخارج لزم ان
 القدر والثاني بالمل فكلما المقدم قوله ما يقابل الثبوت يعني مراده ان الانصاف ينبغي
 في الخارج لانه معدوم فيه وقوله ولكن قد يكون له ثبوت في نفسه لعين فبما الثبوت
 ان يكون متعلقا لجعل **قال** الاستدلال في جملة اخرى اي الانصاف بطلان الحقيقة فيكون الآخر
 الصلوح من الفاعل هو الانصاف بطلان الحقيقة اعني كون المية بحيث لو اعتبرها بغيرها وهذا
 بالمل لانه لو كان المبدأ الانصاف بطلان الحقيقة في الخارج فهو بالمل لا ناضو على نقل الكلام
 ونقول يجب ان يكون الانصاف بطلان الحقيقة مؤخر عن الوجود اذ الانصاف في الوجود
 الى ارجى متأخر عن الوجود مع ان وجود المية في الخارج لا يحصل الا بطلان الحقيقة فلزم مقدم
 على نفسه وان كان المبدأ الانصاف في الزمن فيبقى ان يجعل الآخر هو الانصاف بالوجود
 في الزمن ولا يمتنع الاحتجاج الى التحليل **قال** الحكي من بطلان قولهم ان التمسك يفتي معنى لا
 يجوز ان يكون الحال اعني انقضاء القدر ناشي من القول بان التمسك يفتي معنى لا من القول بان
 المعدوم حتى انهم يظنون ان جواب الاستدلال بان هذا الزايم لهم وهم قائلون بان التمسك يفتي

الاستدلال على صدق المحول بناء على قاعده الاستدلال ومن الغرضية ثم بعد **قال** المص وكيف تحقيق اليقينة انما انبثت الوجود الذهني باوهاء البهانة منه اولا وان يميز الحقائق المعترلة القائلين بنبوت المحدثات من الفاسد والمادة لو تحقق الشيء بدونه الوجود لم اشفا القدر عن الله تعالى والثاني بالمل فكلما المقدم بيان الملازمة اذ انبثت القدر فاما ان يكون تأثير في الذات وفي الوجود او في انصاف المية بالوجود والكل بالمل باذكره التمسك والشارحون **قال** التمسك ولا يصح وجوده اي لا يصح تأثير القدر في الوجود لان تأثير القدر فيما يكون عدا فيحصل وجوده والوجود يلحق بالشيء لا ينفصل الى الوجود والمعدوم قوله كان الانصاف مصفايا للثبوت وانصافه اي انصاف الانصاف للثبوت يكون ثابها هكذا فيلزم التمسك في الانصافات والسويات وقوله والجواب عنه يعني للفرق ان يحسب ذلك قوله فان قيل فاصل ان قياس انصاف المية بالوجود على انصاف الجسم باليتم وقاس قياسه الفارق اذ الثاني موجود في الخارج والاول غير موجود فيه وقوله لم يقدح في ثبوت القدر وجهه انما كانت الذات ثابتة في الوجود مستغنية عن المؤثر لم يكن تأثيره الا ما شروا كان بطريق الاعجاب والقدر واختياره لم يمتح الى ذلك القدر **قال** التمسك الحاشية قل الاولى الظاهر هذه الحاشية تتعلق بتقرير الشارحين اذ لا اولوية اليها وما القائل اعني الحق الشريف انما ارادها بالغيبة التي تقرير الشارحين اذ لا اولوية اليها وما ابطال الثانية الوجه من قوله ان يثبتهم على انها لا تكون بغير الوجود **قال** لا

يعني بآ على قولكم بذلك لو كان ثبوت المردوم يلزم اشتقا العدول **قال المحقق** بآ وفي عبارة
 ابي الله بآ جعل قوله موصوفاً مقولاً ثانياً لجعل الوجود فيكون مقولاً الثاني لوجوده
 ويكون من قبيل تنازع الفعلان والأفعال بالاول فيحصل المال هكذا جعلناه موصوفاً في ذلك
 بالوجود الخارجي بحيث لو اعتبرها معتبراً وجدها موجوداً بالوجود الخارجي **قال** الاستاذ وفيه نظر
 لأن الحق هنا التوثيق للامدي في كتابه المسمى بآكار الأفكار فانه قال فيه القوم في هذه المسئلة
 فاسوا العاقل على الحاضر لانا اذا اردنا شيئاً ونوجه اليه لا بد من تحريك العضلات والقوى
 والحركة لا بد ان يكون في زمان فاذ انتم الحركه وجعل المراد فيكون المراد الذي للناس في
 الزمان فكذلك مطلقاً ومطلقاً القياس باطل لانا محتاجين الى القوى في افعالنا ولكن
 الواجب بمن في ضلوع القوى فيكون ان يكون اداة وقدرة متقدمة على مقدور بآ
 الثاني لا يقال التكلين في هذا العدول بآ بيع وضع الفعل والترك معا على هذا
 لا يكون الا في مقدور بآ اختيار لانا نقول هذا التفسير ليس معنى العدول حقيقة بل
 الحقيقي اكان الفعل والترك لا الوقوع والى هذا الجواب اشار بقوله اللهم الا ان
 يقال هذا الزايع عليهم **قال** يعني انهم ما فسر العدول بمعناه المجازي فالجواب انهم
 على هذا التفسير **قال** التفسير **قال** ولا يعقل من الوجود الى المعقول من الوجود والكون والعدم
 وقوله بآ لا يكون المردوم ثانياً تفسير لقوله لا يتحقق الشيئ بدون الوجود **قال** التفسير
 غير متناهية آه انما يلزم ذلك لان الافراد المكنة الوجود للانسان مثلا غير متناهية
 كان الوجود منها في الخارج متناه لانه لو كان الامكان محصوراً على الفرد المتناهي يلزم
 ترجيح تلك الافراد باسكان الوجود دون غيره من الافراد المندرجة فيكون الافراد المندرجة
 للانسان غير متناه لان العقل يجوز صدقه على تلك الافراد الغير المتناهية **قال** المحقق
 يمكن ثابت في بآ ان يكون تلك الافراد الغير المتناهية ثانياً لعدم وجودها في بآ **قال** التفسير
 يكون باقي المقدمات مستندة الى المقدمات المتقدمة فيكون المقدمات المتقدمة مستندة الى المقدمات

الحقيقي بمعناه

ذكره التفسير بآ لو كان ثانياً ثبت في العلم اشتقا غير متناهية فيكون تلك الافراد كانه في
 الامكان ووجه الاستدلال باننا نقول كيف يتحقق الشيئ والشيئ والكون في الامكان
 الوجود مع اننا لا نعقل من الوجود امرنا يد على كون في الامكان الذي مرادف للشيئ
قال التفسير فان قيل الاستدراك بآ يعني يلزم الاستدراك في المقدمات المطوية في قولكم
 واختصار الموجود وهي اذ كن التفسير بقوله الموجودات متناهية بآ فان التبع وهو كمال
 على تمام الموجودات به لعلها في التناهي او لا فرق الى اذ يكون في فقر كلام التفسير
 ان بآ واختصار التناهي **قال** التفسير بل اذا كانت موجودة مترتبة معاً هذا يجب الظاهر غير
 او التفسير فقولنا بآ لا يكون موجودة معاً ولا يكون موجودة معاً ولا يكون موجودة معاً
 كبريات الافلاك فقولنا التفسير على ما ينبغي وان كان وجودها غير متجمع في الزمان
 لكن المناسب وجه المناسبة ان الواو شعراً لا تقتضى خلافاً فانه لا بد على التركيب
 المجموع وليلا واحداً وقوله ويكون الاعذار حاصل اعتقاد انه لما كان هذا الدعوى اعني قوله
 وكيف يتحقق الشيئ بدون الوجود اذ قوله مع عدم تعقل الزايد في وقوع قوله وكيف يتحقق
 الشيئ بدون الوجود ضرورية وناقض للاستدلال فصار عننا قبله كانه قال بعد الاستدلال
 هذا اي خذ هذا الاستدلال مع انه لا حاجة الى الاستدلال لانه بدعي ويكون المراد لما كان
 دعوى ضرورية اي هذه المقدمات اعني قوله مع عدم تعقل الزايد مترتبة وما قبله من
 المقدمات التأسيسية فصارها قبله بمنها على ذلك التعاقب فقولنا التفسير انما يناسب كون
 التفسير كما قد رنا وعلى تقدير التعريف المناسب استدلنا كما بينا وبآ ذكرنا انهم حل كلام الاستاذ
 وما ذكره المحقق **قال** التفسير **قال** التفسير في الحاشية واستدل بعضهم اي على الكبرى فيقول حاصل العلم ان
 المقدمات مترتبة كونه التفسير وكل من ثبت بالامكان التفسير بل لان التفسير متناهية المتقدمة وثبت
 التفسير للموجودات فيخرج ثبوت المقدمات وتاميل النظر اليه يلزم التفسير في المقدمات
 وليلا يمكن ان يكون حاشية على المقدمات مترتبة مترتبة مترتبة مترتبة مترتبة مترتبة مترتبة

الوجود مع اننا لا نعقل من الوجود امرنا يد على كون في الامكان الذي مرادف للشيئ
 التفسير فان قيل الاستدراك بآ يعني يلزم الاستدراك في المقدمات المطوية في قولكم
 واختصار الموجود وهي اذ كن التفسير بقوله الموجودات متناهية بآ فان التبع وهو كمال
 على تمام الموجودات به لعلها في التناهي او لا فرق الى اذ يكون في فقر كلام التفسير
 ان بآ واختصار التناهي **قال** التفسير بل اذا كانت موجودة مترتبة معاً هذا يجب الظاهر غير
 او التفسير فقولنا بآ لا يكون موجودة معاً ولا يكون موجودة معاً ولا يكون موجودة معاً
 كبريات الافلاك فقولنا التفسير على ما ينبغي وان كان وجودها غير متجمع في الزمان
 لكن المناسب وجه المناسبة ان الواو شعراً لا تقتضى خلافاً فانه لا بد على التركيب
 المجموع وليلا واحداً وقوله ويكون الاعذار حاصل اعتقاد انه لما كان هذا الدعوى اعني قوله
 وكيف يتحقق الشيئ بدون الوجود اذ قوله مع عدم تعقل الزايد في وقوع قوله وكيف يتحقق
 الشيئ بدون الوجود ضرورية وناقض للاستدلال فصار عننا قبله كانه قال بعد الاستدلال
 هذا اي خذ هذا الاستدلال مع انه لا حاجة الى الاستدلال لانه بدعي ويكون المراد لما كان
 دعوى ضرورية اي هذه المقدمات اعني قوله مع عدم تعقل الزايد مترتبة وما قبله من
 المقدمات التأسيسية فصارها قبله بمنها على ذلك التعاقب فقولنا التفسير انما يناسب كون
 التفسير كما قد رنا وعلى تقدير التعريف المناسب استدلنا كما بينا وبآ ذكرنا انهم حل كلام الاستاذ
 وما ذكره المحقق **قال** التفسير **قال** التفسير في الحاشية واستدل بعضهم اي على الكبرى فيقول حاصل العلم ان
 المقدمات مترتبة كونه التفسير وكل من ثبت بالامكان التفسير بل لان التفسير متناهية المتقدمة وثبت
 التفسير للموجودات فيخرج ثبوت المقدمات وتاميل النظر اليه يلزم التفسير في المقدمات
 وليلا يمكن ان يكون حاشية على المقدمات مترتبة مترتبة مترتبة مترتبة مترتبة مترتبة مترتبة

ثابت اما الصغرى فظاهر ولما اكبر فغلط المرادية صفة ثابتة للاراد وثبوت الصفة للموصوف
 ثبوت الموصوف **قال** الثم وثبوت المركبات الى الراجح ان من المنفى وثبوت الوجود انهم يقولون
 انزالا وليس ثابتا والتركيب انهم يقولون ان التركيب عبارة عن انصاف الاجزاء بعضها
 والانقسام والانصاف غير موجود في الخارج **قال** الثم والجواب الجلي يعني بانه ان السناد في
 مقتضى من المقدسات **قال** الثم فاجاب الثم او بالمتع اجاب عن الثاني بالمتع ايضا استدارا
 بان يمكن الجواب عن الاول ايضا بالمتع كاحتمال الشك في قاله الجواب الجلي **قال** الاستاد على انه قد بحث
 قال الثم في دليل قوله واعلم ان وارادوا بالثبوت ما ليس بالسلب داخل في مفهومه واخر ذلك
 عن الموجبة السالبة المحول فقط على نعمهم فان نعمهم انما لا يقتضي وجود الموضوع وانما استدارا
 زعمهم لان نعمهم يقتضي وجود الموضوع كالمعدول كاحتمال سابقا قوله الاول اي الاول في مقام
 الجواب على ما كان عليه كما افاد وقيل شار بقوله فالاول الى جوابه على ما قاله الثم
قال الثم في ان لا يقتضي المقدرة المنعقدة مثلا في هذا المقام اذا قلنا ان الثم ان الاشكال يوجب لانه
 اعتباري فلا بد ان يكون كونه اعتباريا سلبا والعدم كونه ثبوتيا الذي هو مقتضى المقدرة المنعقدة
 او احسن من ذلك ما عني في جمع كونه ثبوتيا فلا يلزم منه نقيض المطلوب قوله ولا انما يقتضي
 كما سيجري الجواب عما في الاضافة الى تخصيص السلب بالسلب الداخل في محول السالبة المحول
 السلب الداخل في المعدول ليس سلبا بل هو اسم بمعنى **قال** الثم في ان لم يبق ان انصافا في افاد
 الله ان عدم السبق موع اذا قوله من قبل اننا حكم بامور ثبوتية على الوجود في معنى لذلك
 سنقننا وانما سبق منه في قوله ولا يخلص الا بالثبوت باقيل من ان ثبوت امر لا يخلو
 يقتضي ثبوت السلب له اذا كان ثبوتيا خارجيا اعني ثبوت الامر في الخارج **قال** الثم وهو
 ثبوت لما فرغ من اثبات الوجود الذهني وابطال الثبوت المعري عن الوجود شرعي في الجلال
 معنى حق بمراد الوجود والثبوت ويلزم منه مراد العدم المعري واذا لا واسطة **قال** الثم
 ومحصل الجواب بما افق الرتيب في حقه فانه المطالع الذي بين القائل والمحصل بانما

بما
 ع
 يجب ان يقال

ارحاب ثقب وتكلف وحزج عن الظاهر فهو محمول وانا لا يكون كذا فهو حاصل **قال** الثم ان الوصف
 العدم يعني اربابا بغير المعروف بالافتقار لاصلا والموجود بالافتقار صالة فيصود هناك واسطة
 هي بالافتقار بقا قوله ولا يكون ذلك انما انما التفتيش جواب عن سوال يعرف بالتأمل **قال**
 الثم قوله الوجود موجود يقتضي ثبوت الشيء لنفسه انما قال يقتضي ان لا يفتقد الوجود موجود ثبوت
 الشيء لنفسه لان النسبة لا تحادير من القضية فالفقصة باعتبار النسبة يقتضي ثبوت الشيء لنفسه
 وليس المراد ان المحل ذو وجود يقتضي ثبوت الوجود للوجود لان سببه كانه على عدم الفرق بين
 والموجود **قال** الثم وكذا صفات الاحوال خارجة عن الحالة لان موضوعه غير موجود فلا يكون
 الصفة موجودة اذا لموجود لا يكون ان يكون صفة لغير الموجود فيكون معدومته واذا كانت معدومة
 فلم يكن حالها لان يراد بصفة الموجود ما كان بالذات او بالواسطة صفة الاحوال صفة الوجود
 بواسطة الحالة على هذا يصح قوله وعلى التقادير ان يكون المراد صفة لوجود بالذات
 او الاعم ولم يثبت كونها ثابتة او الاعم ويثبت كونها ثابتة لا يكون قيد الموجود احترازا لا
 يحصل به ونرا فاعني ما قيل في بعض المواضع وكذا صفات الاحوال خارجة عن التعريف اذ لا
 يصدق عليها الخاصصة لوجود على ما هو مقتضى هذا التعريف وليس المراد ان صفات الاحوال
 ايضا معدومة ولا لا يلازم قوله اللهم اني ولا قوله على مقتضى هذا التعريف ولا قوله في ثبوت
 وعلى هذا يكون قوله لوجود اعتباريا اذ حيز صفات الاحوال انما هو لوجود هذا القيد فلا
 يقع قوله وعلى التقادير ان هذا ما افاد في تلك المواضع اننا نقول ليس للاحوال الصفات
 اللهم قيام العرض بالعرض وسيكون ذلك **قوله** ولا يفتقد بل معنا ان جعل الصفة بمعنى السبوت
 اعني المعنى القائم بالعرض المقابل للذات وقوله بان تلك الصفات ان بيان الرفع وقوله ان
 التزام ان بان عدم الرفع وخاصة ان اعتقاد صفة المعدوم فيما يكون ذاتا بعيدا عن الانساق
 والرفع انما هو موقوف عليه **قال** الثم يرجع الى تفسيره لانها بان بقي المراد بالموصوف المعدوم ذات
 فيقتل باعتبارها بالصفة لا يكون متعلقا بالاحوال ويحتمل ان يكون صفة المستقبل لا مجرد

الفرق
 المستقل بالإخبار **قوله** الله أقول وفيه نظر فاصل النظائر ما ذكرت في الجواب أنما يصح على تقدير عدم
 بين قولنا الوجود موجود وقولنا الوجود وجود وهو ثم اذ بينهما يكون بعد قوله وكذا الكلام
 في قولنا الوجود معدوم أي لأم أنه يقتضي سلب الشيء من نفسه أما ذلك على تقدير عدم الفرق وهو
 ثم قولنا لنفسه عدم سلب الوجود أي سلب الوجود فقط حتى يكون بمعنى اللا وجود لا سلب الوجود
 عن نفسه قوله فالفرق أي الفرق بين سلب الوجود فقط وبين سلب الوجود عن الوجود ظاهر
 يقع على الأول على الوجود دون الثاني **قوله** سلمنا ذلك أي سلمنا أن قولنا الوجود معدوم
 معناه سلب الوجود عن نفسه لكن لأم أن النسبة لا يكون إلا بين شقارين وطاويل إن قوله
 أن التبيين نسبة لا يقتضي إلا بين شقارين أن اردت باقتضائه النسبة التقابلية ^{التقاربية} بين
 الطرفين فذلك ثم لجواز أن يكون التقابلية اعتبارا وان اردت مطلقا التقابلية فذلك ثم لكن
 ذلك التقابلية فاصل بين الشيء ونفسه قوله فذلك في النسبة الخارجية أي ما يكون الطرفان
 في الخارج شقارين بالغايات لا مطلق النسبة الخارجية إذا التقابلية بالغايات ليس يرد في
 مطلق النسبة الخارجية وهو ظاهر فأنه ما قيل على الله أن اراد فني اقتضاء النسبة مطلق
 المقابلية فذلك كما كان وان اراد فني اقتضاءها التقابلية بالغايات فلا يقع قوله فذلك في
 النسبة الخارجية مسلم أو مقتضى هذا الكلام أن النسبة الخارجية تقتضي التقابلية بالغايات
 ليس كذلك كما يظهر من قولنا أصنافا زيدا وجرا الذي يقتضي النسبة الخارجية كما أنشأنا إليه
 قوله بعضها بالصدق كما في قولنا الكل كلي والمدينة مدينة والمعنوم معنوم وبعضها بعدم
 الصدق كقولنا معنوم الجزئي جزئي والتخصيص فخص والملا معنوم المعنوم وإذا استعمل
 النسبة بين تلك المعنونات ولو كانت كاذبة في بعضها فيقتضي للمناع عن نفسها فيجاء في
 الجزئي ليس جزئي والتخصيص ليس شخص والملا معنوم ليس للمعنوم **قوله** الله والمجرب الحق
 أي من أصل استدلالنا لما ليس بالواسطة **قوله** الاستدلال الذي يقول أن القليل هو السند
 بقي قولنا الوجود ذو وجود فالحول أن كان هو الوجود بولسطة بكونه هذا الحال استقفا

في النسبة الخارجية

فيكون حلا الشيء على نفسه بحال الاستقفا وان كان الحول مجمع ذو وجود يكون هذا الحول وطاوة
 ولم يلزم بئس الشيء لنفسه اذ ذى الوجود معيار للوجود ثم اعلم ان النسبة التي هي بين الوجود
 والسلب في قولنا الوجود ذو وجود هو النسبة التي بين ذوا الوجود والوجود لا النسبة التي
 بين الوجود والحول على الوجود بحال الاستقفا اذ هو مضافا إليه فلا يكون النسبة بينه وبين
 الموضوع وما ذكرنا نحن وتوضيح لقوله في الحاشية ولذلك حصل الكلام أن قوله في هذه الصيغة
 أي في قوله الوجود موجود **قوله** المحكي ثم بناء على أن أي مراد تحقق النسبة الاستقفاية بين
 الشيء ونفسه لكن لا تحقق النسبة بهو هو أي بالوطاء بناء على أن الكلام في هذه النسبة أي نسبة
 الوطاء إذا لا كان كيفية نسبة الوجود إلى النسبة في قولنا هذا موجود وهو النسبة الموطاة
 وتبين أي تحقق النسبة في النسبة الاستقفاية بين الشيء ونفسه فبغير الوجود بذوي وجود
 قوله وذلك لا يخلو المراد أنه لو كان في واطس الاستقفاية أن الله ماسح بان النسبة الاستقفاية
 يتصور بين الشيء ونفسه بل مراده من هذه الكلام أن يتصور النسبة لأنه ليس نسبة الشيء إلى نفسه
 بل نسبة المستقفاة إلى المستقفاة واصل ما ذكر في دليل قوله نعم يمكن الحكم عليهم تحقق النسبة
 بين الشيء ونفسه صلا أي سواء كان بحال الوطاء أو بحال الاستقفاة وهذا هو كالمعنى كلامه
 سابقا كما ذكر المحكي لكن ذكره هنا لفظه ذوالدالة على تحقق النسبة والوجود وما ذكر
 بقوله وغيره أن يظهر أن قلنا أي فلاجل ذكر ذوالدالة على النسبة بحسب الظاهر قال فالأولى
 والمقتضى فالصواب قوله في الحاشية ولم يقتضيه مراده من لزوم بئس الشيء لنفسه باعتبار كون
 الموجود بمعنى ذي وجود فيقتضي بئس الشيء لنفسه استقفا **قوله** الأستاذ أقول هذا أيضا
 تحقيق من على الجواب لكن الجواب عنه بان كلام الله مبني على الترتيل بعد من الاستقفاة المطلقة
 كما قال لأم أسأل الله الصانع الذي يقتضيه لا بد في جعل الاستقفاة ولا في جعل الوطاء
 ولو سلمنا ما يقع في جعل الوجود مع لا يلزم الاستقفاة في جميع أفرادها حتى يرد عليه ما أورده وكذا أفاد
 ابن الله **قوله** المحكي وفيه نظر لأن مقتضى كلامه في هذا الشأن أن هذا ليس هو شيئا

لقولنا فلما انما نتبع الابل وجميع عندنا الى حلق آخر فاصل الاطراف هنا الكلام لا يقع في نفسه ولكن في
 عنها بان قولنا في الحاشية ليس تيمنا لقولنا فلما انما نتبع الابل جواب آخر ليس به فكانه قال هنا انما نتبع
 انصاف الشيء بنقيضه في العضايا المتعارفة لم يكن ليكن انما فيه واما في الطبيعة فليس بمشغل
قال التمام كل صفة قاهرة بشئ هو ابي تلك الصفة فرد من افراد نقض ذلك الشيء كالقول
 القيام بالجسم فانه فرد من افراد نقض الجسم عن اللاجسم فيلزم انصاف الجسم باللاجسم الى المواد
 وهو انصاف الشيء بنقيضه **قال** الاستاء فالصواب بل هو واقع اي انصاف الشيء بنقيضه
 واقع فان السواد متضمن بنقيضه اذ معنى ليس اسود ليس يدي مواد فالسواد يتصرف بنقيضه
 اعني ليس اسود اشتقاقا وكذا العلم فانه متصرف بليس يدي علم فيصنف بنقيضه اشتقاقا
 ولما اورد عليه السيد السديان ما ذكرت من النقص غير مستحيل اذ الجسم ذو شكل والكل
 لا حركة يتبع ان الجسم ذو الحركة وهو ليس بحال بل الحال ان الجسم غير متحرك وهو لا يلام والاصل
 ان المستحيل غير لازم واللازم غير مستحيل اجاب بقوله وتفصيل ان المقام واصل جوابه ان المراد
 التمام من استحال انصاف الشيء بنقيضه انصاف بنقيضه الوفي والجلي لا العدول والمقد
 قابل بحال انصاف الشيء بنقيضه العدولي اذ ذلك واقع في دعواه فكيف يدعى استحالته قوله
 كما في كون الوجود معدوما يعني يقع انصاف الوجود بنقيضه الوفي لا قولنا معدوم بمعنى ذو
 عدم وذو عدم بمعنى لا موجود حتى يكون نقضا رافيا وليس معنى لا وجود حتى يكون نقضا
 للوجود عدوليا ولا يقع انصاف الجسم بنقيضه الوفي بل يقع انصاف بنقيضه العدولي فانه متصرف
 بالواد بحال الاشتقاق والسواد مسلوبي عنه الجسم فيقع ان يبقى الجسم ذو سواد والمواد لا
 فالجسم ذو الحركة ولا يصدق ان الجسم لا يتحرك كما يصدق ان الوجود لا يوجد قوله في جميع
 الانصاف اي لا انصاف بالنقص العدولي لانه في جميع الانصاف **قال** الحاشية قد سبق
 منه الفرق اي في حاشية عدم حيث قال للوجود نقضين احدهما عدم والثاني اللاوجود
 جيبنا فرق فان الاول لا يعمل عليه موافاة بخلاف الثاني قوله انصاف الشيء استعاقا

بنقيضه العدول كما انصاف الجسم يدي واد النصف بالجسم قوله في الحاشية فلا بد لوجله الا ان
 قولنا الوجود معدوم بمعنى الوجود لا وجود على معنى الرفع حتى يكون لا وجود بمعنى ليس وجود
 كان الانصاف الثاني اي انصاف المعدوم به اشتقاقا ايضا لان المعدوم ليس يدي وجوده
 فيها فيقول كلامي كلام التمام اعلى بوجه ان قوله الجسم ذو لاجسم بمعنى ليس جسم حتى يكون
 انصاف الشيء بنقيضه الوفي او ان الانصاف بنقيضه العدولي فيلزم انصاف الشيء
 بنقيضه الوفي لكن الثاني اظهر والاستاء حمله عليه ولذا اعترض بان الاول لا يستلزم التمام
قال المحقق في فلا يلزم الاستدلال فاصل من وقوع نقض العدول في مدعى المستدل لا يقع
 حل كلام التمام عليه ومع استحالته الاستدلال غافل عن جوان ونهزم استحالته والتمام مع والاصل
 منع استحالة نقض الوفي ايضا لا واقع في دعواه فالواقع في الدعوى لا يستلزم ان يكون قابلا
 معينه اذ هو غافل عن صحة ادعى استحالته والتمام مع ذلك قدس فانه قدس جدا **قال** التمام
 الثاني ان الكلي حاصل الاستدلال ان الكلي ليس بوجوده وليس معدوم فيكون حالا واصل الحلق
 انما نتناوله معدوم في الخارج قولك يلزم تقويم الوجود بالمعدوم قلنا هذا اذا كان الكلي جزيا
 خارجيا وليس الكلي كذلك فلا يلزم تقويم الوجود بالمعدوم **قال** التمام فلا يلزم تقويم احداهما بالآخر
 يعني لا بد في تركيب الجسمين من امرين ان يكون لاحدهما افتقار الى الآخر واحدهما قائم بالآخر
 والا يلزم ان يكون المهيبة مركبة من الانسان والجزء الموصوف بحسبه وليس كذلك وهذا منع ل
 التمام والاشتباه في قوله فلزم ايمان وجد الخزان ويقوم احداهما بالآخر فلزم قيام الكلي
 بالجزء **قال** المعنى ويجوز قيام العرض بالعرض حاصل الجواب انما نتناوله الاول وهو ان الجزئين
 موجودان قولك يلزم قيام العرض بالعرض وهو محال قلنا استحالته ممنوعة **قال** التمام فلا
 يلزم قيام العرض بالعرض بل يلزم قيام العرض بالحال والحال ليس بعرض اذ النفس في الجزئ
 والعرض ممكن الوجود في الخارج والحال ليس ممكن الوجود في الخارج او يلزم قيام الحال بالعرض
 ولا تقوم اي ولا يلزم تقويم الوجود بالمعدوم بل يلزم تقويم الحال بالحال وبالوجود قوله لا

يقتضي الكلام الى مفهوم الحال بما يتقيد من جانب الناقض عن نقل الكلام الى مفهوم الحال
 مشترك بين الحال والاحوال المختصة فلا بد من امر مشترك بينهما ثم نقل الكلام الى ذلك الامر
 المحقق فيلزم التمسك واصل الجواب ان مفهوم الحال مشترك بين نفسه والاحوال الخاصة بمعنى انه
 عين نفسه ومصادق على الاحوال الخاصة فيكون تميز عن الاحوال الخاصة بنفسه ولا يحتاج
 الى تميز داخل فيه كان الحيوان المطلق متمازعا عن الحيوان الناطق وغيره من الخصومات
 بنفسه ولا يحتاج الى تميز داخل فيه بل يحتاج الى التميز الحيوان الناطق فتدبر فانه قد
قال الله واما اننا حاصل الجواب الثاني ان في انام الحجة الثالثة على اشياء
 الحال لا بد من قديين وبدونها لا يتم الحجة وفي صورة النقض اشقي القديين فلا يتم
 قوله اول واسقط اي واسقط القيد الاول وهو وجود تلك المتعاقبات ولم يجب كونها
 موجودة فلم يلزم تقوم الوجود بالعدم على تقدير كون احد الامرين معدوما والآخر
 ان الكلي ليس بوجوده ولو اسقط القيد الثاني اعني كون ما به الاشتراك وما به الاشكال
 ذاتا لم يلزم تقوم الوجود بالعدم لم يبق ايتا له واخلافه حتى يلزم تقوية
 بل امر غير ان له كما قرع الله بقوله او لهم ان يقولوا له قوله وهو ايضا محال اي
 ما ليس بغيره اعني الحال بالعدم محال كما ان تقوم الوجود بالعدم محال الله
 لقائل ان اعراض على حيز تقوم الحال بالعدم وحاصلها انكم انتم الاحوال
 وتماثل البعض للمحتاج للوجود كالسواد فلو كان تلك الاحوال عموما بالعدم لزم
 تقوم السواد الموجود في الخارج بالعدم اذ العدم من اللون واللون جزئ السواد
 فالعدم من السواد وبعبارة اخرى العدم مفهوم اللون واللون مفهوم السواد
 فالعدم مفهوم السواد فقوله في تلك الاحوال اي الاحوال التي انتم لها قائلون
 كالواد للونية وحاصل انام الدليل فيها انه وان لم يلزم في تلك الاحوال تقوم
 الوجود بالعدم اعتبارا ونفسا لكن يلزم باعتبارها على السواد لا على غيرها

بطلان فتدبر لا يصح حاصله انام ان هذا وصف لها بالتمثل ووصف لها بالاختلاف بل
 لها بالاعم منها الوصف بالاعم لا يستلزم الوصف بالاضيق وهو ظاهر لا استواء فيه
 اي بموجب قيام اجزاء المية بعضها ببعض بطلان كون جزئي المية موجودين في صورة
 المية عرضية والا لزم قيام العرض بالعرض قوله كونها اي جزئي المية خاليتين من قيام
 احداهما بالآخر لوجوب قيام احداهما بالآخر البعض ببعض وحاصل قوله لا يقال
 اننا لا نستاع قيام العرض بالحال او قيام الصفة بالصفة لوجوب قيام اجزاء المية
 ببعض فتدبر لا يقال من جانب الله لا تمام الجواب ودفع النقض قلنا قال فلا يتم
 وقوله فلو تم اسان الى ان الدليل لا يجري في غير قيام العرض بالعرض لوجوب كون
 جزئ العرض محترا حتى يصيد وعملية ان القيام عبارة عن البعثة في الحيز ولا يحتاج
 في بطلانه الى المقدمة الثانية اعني قولنا ولا يمكن ان يتبعه غير في الحيز وما ذكرنا
 ظهر بوضوح عبارة الحسي من حيث قال فيمكن في بطلان المقدمة الاولى قوله بل لا يمكن
 ذلك اي قيام احداهما بالآخر والا بالكلية ان بقى الراوي من قولنا صفة لوجود اعلم
 ان يكون بالذات او بالواسطة قوله بقى ان بقى غاية ما يلحق بهم مجرد استماع قيام
 بالصفة لكن ذلك المنع لا ينفذ لان ذلك المنع مكابح اذ بعد قيام الدليل على الاحتياج
 لا يصح المنع اذ المنع طلب الدليل وبعد قيام الدليل يبقى للطلب مجال **قال** المحقق ان معنى
 اعتبار المعنوم وان كان اي يقع بناء السؤال على كل واحد منها وهو متباينان مع على كليهما
 قوله واذا وجد ان الحيز من ذلك دفع من السيد السيد حيث قال لا يتم حيزان الدليل
 في غير العرض لجواز كون غير محيز بقوله على ان مجرد حيزان وليهم في استماع قيام الصفة
 بالصفة كفيهما في انام النقض هذا وانما قلنا جديلا لاننا لم نقل بقول الدليل الا بقاء
 اقول لا يعني انه على انه اعراض على الدليل الذي ذكره الله لتكوين التزامهم وحاصل الامر
 انه في تقدير تقوم الحال واسطة بين العدم والموجود بل صار معدوما والموجود متفقا

بمعنى حيزان وليهم

قول في ثبات صفة اي للمعروف وتلك الصفة كون المعدوم معدوماً يعني يختلفان فان المعدوم هل
 ينصف بكونه معدوماً ام لا قوله امور معدومة اي وينبغي تلك الحركات وموضوع تلك الالوان
 امور معدومة ولا يعلم وجود تلك الامور لا بدليل مع العلم بثبوت تلك الصفات قوله
 بيد انهم كلهم استسأ بمعنى لكن وفي بعض النسخ بدله قوله لكنهم وهو ظاهر قوله هذا القائل
 القائلين بوجود الذهني يوافق القائلين بثبوت المعدوم قوله لا للخيال وما يتبعها
 كالقدرة والعلم فان القدرة حال حلال بالقدرة وبه هي حال ايضا والعلم حال حلال بالعلم
 وهي ايضا حال **المتشبهين** في الحاشية فاذا قيل هذا لا يصل اي عدم استلزام ثبوت
 الصفات وجودها باطل كان ذلك رجوعاً الى ان الثبوت بدون الوجود باطل
 يمكن في ابطال كلامهم منع عدم استلزام ثبوت الصفات وجودها فلا حاجة الى ان في القيد
 حيث قال فاذا لم يقولوا بوجود الحال معنا لزم القول بوجود الصفة مع عدم وجود
 موضوعاتها وهذا منسقط **المتشبهين** اي غير متبدلين وقوله اي غير متضاف الى شيء فحين
 العيان يحتمل وجهين احدهما الماخوذ لا بشرط شيء اي الاضافة والتقييد غير متبدلين
 في معنوية وصفنا ما فهمه الاستاذ وجب يصلح للاضافة اما في الوجود فبان بقاء وجود المنة
 او وجود زيد وما في العدم فبان بقاء عدم الوجود او عدم المنة وبخلاف ذلك وجب عليه
 انه لا تقابل بين العدم وهذا المعنى وبين الوجود كما قال الاستاذ وبينه المتشبهين في
 الحاشية والثاني الماخوذ لا بشرط لا يعني عدم التقييد والاضافة مع غير متبدلين
 الاول فنقل باق وقد فاضلنا على ما ذكره الله ان يفهم من اعتبارنا الاضافة ونقول
 الثاني قوله قلنا المراد بالطلاق لا وعلى الثاني لا بد عليه اعتبارنا الاستاذ وقوله وما
 بقى القائل بذلك الحق الشريف في حاشيته على الشرح القديم ولما كان ما ذكره
 قد اعترض على الله ذكره وقد دعوى البهانة في بطلانه وقوله في الحاشية فان قيل
 قولكم وضع لما ذكره قس من لكن لما كان منبهاً ذكره وزيد وقوله فيها لا يقال له وضع

كتاب الحاشية

مزيف لقوله فان قيل ولما كان تفسير العدم المطلق بسبب الوجود المطلق كما وقع في شرح
 وحاشية السيد محالف لما ذكره الله ذكره وقد فاضلنا على ما ذكره الله ان يفهم من اعتبارنا الاضافة ونقول
 موجودة في الخارج ومعدومة في الذهن هذا انما يقع اذا حصل الوجود بالادهان
 او كثر من الاشياء موجودة في الخارج وليس وجود في الذهن لهذا المعنى كما لا يخفى
 في بطون الادوية والاحكام التي تعلق جيل قاف الى غير ذلك اما اذا كان شتاً ولا لا
 العالمية فلا اكل وجود في الخارج موجود فيها لا نقول ان العلم بوجوب الشيء ليس طائفة
 الشيء كما هو محتاج الاستاذ فان كنه الواجب وجود في الخارج وليس وجود في ذهن من
 الادهان بل الوجود انما هو الوجه الخارجي وكذا الاعم منها تحسب المطلق كنهها
 ويصح الاختراع في اثنين منها الذهني مع الذهن والاعم مع الاعم وان كان الاختراع
 باعتبار الذهن ولا يصح اجتماع الوجود الخارجي والعدم الخارجي والمعدوم المطلق
 معدوم خارجي نفس امري وليس موجوداً خارجاً نفس امري ولا يصح فرض وجوده في الخارج
 اذ هو موجود نفس امري ذهني فلا يحتاج الى فرض وجوده في الخارج الحكم عليه لا سيما
 الحكم في يكون قول الله قد يتبعان اما مملكة او غير مملكة فوضنا افاده المتشبهين
 المتشبهين لان انقضاء ذات الموصوف بوصفه لا يلزم ان يبقا الحكم فان قولنا كذا
 مستقطع ذات الموصوف لا ينصف بوصف النعم حين الحكم بالاستيعاط في شرط التنا
 وهو وعد الزمان او سول اختلاف الجهة بان يكون احد التقييد ممكن او ضلوع
 الاخرى ضرورية او اية شرط في التناقض ومنها لا يختلف الجهة اذ ذات الموصوف معدوم
 مطلقاً بالفضل او بالاسكان وسوجود بالفعل في التناقض ومنها لا يختلف الجهة لا سيما
 شرط قوله اذ او رد الكلام في قوله اكل معدوم مطلقاً او بما يتبع الحكم عليه لا يمكن
 الجواب بما ذكره من الجوابين لوجود اتحاد الزمان واختلاف الجهة اذ احداهما دائمة
 والاخرى متغيرة فلو كان هكنا لا ياتي في قولنا اكل معدوم مطلقاً يتبع الحكم عليه

القديم
 العلم
 بالادهان
 لا يخفى
 على
 سائر
 الناس

انضاف الى ذلك يحصل اتحاد الزمان واختلاف الجهة اذا احدهما ضروري والاخرى عينية
 منهم من قوله فيكون ان يكون الاحتياج الى جواب **الم** المحكي من ان صف لان عدم المطلق
 لهذا المعنى سلب الوجود المطلق وهو مناف لما ذكر في التفسير من ان صف للرد على السوال
 او هو لهذا المعنى بعينه **ال** الاستاد في هذا المبحث يحتمل ان يكون مراده بديل المعنى
 ذكره **الم** بقوله فان قيل اذا كانت ههنا ما **ال** او طامعه راجع الى نفي التقابل حيث انضاف
 في نفس الامر قوله فلما المراد الى اثبات التقابل في بعض المواد وسلك الاستاد عليه بقوله
 الظاهر **الم** والمخبر ان يكون المراد ما ذكر في الحاشية الطويلة فان قيل قد شرط في تقابل
 او ظاهر هذا السوال نفي التقابل والجواب ثمانية وسلك الاستاد عليه باضافة اثنين
 وايضا بديل المحكي **ه** لانه ذكرنا اولاً او هو ثانياً **الم** المحكي في حاشية الحاشية
 وهذا لا ينافي المنع الذي وجهه المناقاة انه اذا كان صافاً للاحضافة الى غير الوجود
 لقصور عدم بدون الوجود فكيف يصح منع تصور بدون الوجود ووجه دفعها ان المراد
 بقوله صافاً للاحضافة الى غير الوجود ان الاحضافة الى الوجود وعينه معتبر في مفهومه ولا
 ينافي ذلك عدم امكان تصور بدون الوجود فتدبر **ال** الاستاد اقول ما ذكر في الوجود
 المحكي في عدم محتمل ان يكون مراد الاستاد ما ذكره ما ذكره **الم** بقوله البديهي
 بخلافه يعني شفاة البديهي بخلافه ظاهر في الوجود وعدم لكن في الوجود المظهر لعدم
 الظهور فيها ما ذكر **الم** وانما كان في الوجود لظهوره حال ان يكون عدم سلب الوجود
 في وجه يكون تقوية الكلام **الم** وثمنا للاعراض على السبيل لكن بنا فيه جميع ما ذكر المحكي
 ويحتمل ان يكون المراد ما ذكر في نفي الوجود وعدم ظاهره لظهوره في الوجود المظهر
 يكون جواباً عن قول السيد **ق** ودفعاً لاعتراض **الم** هنا فيضع ما ذكر المحكي من ثم قوله
 ههنا مقامان فحقق قولهم نفي عدم المطلق سلب الوجود المطلق يعني هذا التقدير
 معينا مدعيا ان تصور السلب يتوقف على تصور المنسوب اليه عدمه ان يكون وجوده

هذا هو المقام الثاني في جواب السوال
 وهو ان عدم الوجود ليس له وجود
 بل هو سلب الوجود
 فلو كان له وجود لكان
 متعلقا بشئ
 والعدم ليس له وجود
 بل هو سلب الوجود
 فلو كان له وجود لكان
 متعلقا بشئ

وجود لكن المنسوب به داخل في مفهومه ولهذا قال غير متعلق بشئ والثاني ان تصور موقوف
 تصور الوجود بان يكون الاحضافة اليه معتبره مفهومه ولهذا قال لاحضافة الى الوجود وكلاهما
 لكن الظاهر ان يكون مراده هو الاول قوله وتطابق كسفات المطلق لا يملك الدم قوله
 انه غير مدعي بان منسأ على **الم** يعني ان **الم** وكل المعنى اللغوي بالمعنى العربية وغفل عن ما عليه
 بالوجود وان المراد ههنا المعنى العربي دون اللغوي **الم** فكذا المراد باطلاق الوجود هو ان
 لا يضاف الى شئ مراده ان لا يضاف الى امر من وان كان يجوز ان يضاف الى غير المعروف
 كعدم الذهني والمازجي بقرينة قوله بان بقى ههنا او ذاك **ال** وليس المراد بالوجود المطلق
 اي ليس مرادنا بالوجود المطلق ههنا الفرد من الوجود المطلق ومن عدم المطلق ههنا الفرد
 بل المراد الفرد الذي هو الوجود فيها وعدمها ههنا الفرد من عدم المطلق متقابل للفرد
 لان اي فرد من افراده مقابل لفرد من افراده كيف اتفق بل للفرد الذي هو الوجود والذهني
 مقابل لعدم الذهني وكذا المازجي مع الخارجي والمطلق مع المطلق فاصل جواب **الم** ان السلب
 خاطئ بين عدم المطلق بمعنى مطلق عدم اي عدم في الجملة وبين سلب الوجود المطلق الذي
 حقيقة سلب الوجودين فانما احدهما مقام الامر **ال** الاستاد اقول ههنا لان ان الرفق
 يمكن تصور وعلى تقدير التسليم يكون ههنا السلب بمعنى اللغوي وليس الكلام فيه ذالكلام في عدم
 الوجود والمقابل له يكون بمعنى سلب الوجود وذلك لا يمكن تصور بدون الوجود ناسكاً تصور
 الرفق مطلقاً لا يقع في المقام **ال** الاستاد اقول الظاهر ان المراد اليهم من حاشية الذين ان ههنا
 من جواب **الم** بحيث يدفع عن اعتراض السيد السيد حين على **الم** بان ههنا جواب لا يقع
 لان صدق السلب لا يعني عدم المازجي مستقيم لعدم المطلق ضروري استكمال السلب المطلق
 فاجب الوجود المطلق وعدم المطلق في الوجود الذهني وعدم المازجي بالعكس **الم**
 ههنا الوجه في سلب كل من عدم المطلق معنى الرفق مطلقاً اي المعنى اللغوي وعدم المطلق
 معنى الرفق الوجود المطلق فانما قام احدهما مقام الامر يمكن فهم من حاشية من ان جواباً عن

مقابل

السوال

السوال

السوال

المصدر فان قيل ان غير جوابك لثمة قوله وتارة على ما يصدق على رفع وجوده بغيره على الرفع المطلق
 الذي هو المعنى اللغوي والحاصل ان السائل لما راي صدق المعنى اللغوي على العدم الخارجي
 زعم ان عدم مطلق فاعترض ولما بين معنى العدم المطلق ههنا وهو سلب الوجود المطلق
 اندفع الاعتراض **ل** انتم وقد قبلتم الشرح هذا المقام اي قول العدم وقد جمعنا لا بافتقار التقابل
 ويعقلان والتقابل شارب الاعمها اي وتفسير قوله ويعقلان معا الحق الشرف **ل** انتم
 فلان اجتماع التقابلين بعروضهما لا يلزم من اجتماعهما بل ذلك واقع فانه كل واحد منهما
 يكون احدا للقيضين فزوال النقيض كالاتي بغير مفهوم مفهوم والمجزي ليس مجزئاً والنقيض ليس
 بعرض احدا للقيضين الاخر اي يصدق احدهما على الاخر كذا افاده ايد الله قوله على واحد اي
 اجتماعهما في محل ثالث قوله واما ثانياً هنا فنقض عليه يعني لو جمع ما ذكرت لزوم صحة اجتماع التقا
 في محل واحد ثالث بذكر العدم قوله واما ثالثاً اجاب اننا اذا علمنا ان الثالث بان قوله
 للتاكيد كقولنا جآ في الزيدان كلاهما واعترض عليه باعتراض آخر وهو ان لو كان هذا الكلام
 من المعترض هذا التوهم لوجب تقديم على قوله وقد جمعنا لان صحة الاجتماع انما هو بعد
 اثبات جواز تصور العدم وانا فكت في جوابك ان قول المصنف ويعقلان معا على هذا التوجيه
 رد لتوهم ما يرد على قوله وقد جمعنا وهو ان لا يتم اجتماعهما اذ العدم لا يتصور اذ لا يتم
 فاجاب بقوله ويعقلان معا فوقع في موقعه **ل** الحشوي من سوا كان مفهوم الوجود كقولنا
 سلب الوجود وعن الوجود او عين كان يقى سلب الوجود عن الانسان فقوله سلب الوجود
 الانسان شال لما يكون مضافا الى المروض ومثال ما يكون مضافا الى عز المروض **ل** ان
 الوجود المطلق او سلب الوجود الخارجي والذهني قوله لرفع الوجود في الوجود سلب الوجود
 ظن ان الوجود حاصل كلام الحشوي كذا في المثالين انما يتصور انما حاصل ان السائل لما راي
ل الحشوي في غايته الحاشية ككلام الحشوي العدم المطلق يعني المطلق العدم وهو سلب الوجود
 الجمله في الكلام في العدم المطلق يعني ان الوجود المطلق كقولنا الوجود المطلق كذا في المثالين

اولا وهذا جنط عظيم واجاب ايد الله في دفعه بان الهم شارب بل مراد من التقابل ليس بين
 العدم والوجود حتى يتحقق التقابل في العدم الخارجي والوجود الذهني بل التقابل بينهما اعتبار
 ما يصدق عليه العدم بمعنى الرفع صادق على الذهني والخارجي والرفع الاعم وهو سلب الوجود **ل** الحشوي
 ما التقابل بين كل واحد من تلك الاقسام مع مقابله فالرفع الذهني مع الوجود الذهني والخارجي
 مع الخارجي والاعم مع الاعم العدم الخارجي ليس مقابلا للوجود الذهني وبالعكس **ل** الحشوي
 كلام القابل ظاهره حاصل ان الاعمها لما ذكرنا وهو تقابل الاختراع والتقابل يحتاج الى افتقار
 فالاعتراض عليه شارب هو الفهم بانه فاندفع ما اورده الهم بقوله اما اولاً لكن برده عليه اي
 نه شافاه بين الاجتماع يعني الى والحاصل انك لو اعترضت عليه يعني ان تعترض باذكو انما
 بل الصواب لا يابا ذكرت اذ هو متوقف عند وقوله فان قيل يوضح الى الاعتراض على قوله كلام
 القابل ظاهره وليس مطلقا بقوله فالصواب الى اذنا ذكر في الجواب بعينه هو ما ذكر
 في الصواب فبعدنا ذكر من الصواب لا وورد ههنا السؤال عليه بل خلق باقوله قوله من
 الحشوية معناه ان اجتماع التقابلين من حيثية يكون التقابل من تلك حيثية مستحيل لو كان
 ذلك الاجتماع الى اما اذا كان الاجتماع من حيثية اخرى غير حيثية التقابل فليس مستحيل
 فتوهم من حيثية مطلق بقوله اجتماع التقابلين لا بقوله مستحيل **ل** الحشوي ان لا يهاو
 ان بين مطلق الاجتماع والتقابل تقابلا وشافاه اذ ان ثبت ان في صور احدهما
 للاخر من غير الاجتماع كما في ان في صور كون احدهما مضافا لآخر من غير الاجتماع بل
 ليس مقابلا للاختراع الخاص والتقابل الخاص تقابلا لا يندرج احدهما تحت طائفة اي مجتمع
 المتقابلين اعني الاجتماع والتقابل لانها الى **ل** الهم لان التقابلين بالذات
 فانه لا يستلزم راجع الى قياس على حيثية الكل الاول فلهذا العدم المعنى والوجود المعنى
 لا يخلو سلب سلب في محل قابل وكل اجاب بسلب سلب في محل قابل يكون عدم
 فالعدم المعنى والعدم المعنى عدم كذا في المثالين وليس في المثالين اي لا يلائم ان

لما ادعاه

معه

المقيد والعدم المقيد منسوب الى جهة من الهيئات وكل هيئة من الهيئات قابل للوجود فالوجود المقيد
والعدم المقيد اعجاب سلب منسوب الى محل قابل للوجود فالعدم المقيد في عبارة الحق ضاهيا
المصطلح اعني مقابل لعدم بمعنى عدم الملكة وليس له مورد والسلب كما ذكره الحشوي وعدم
الملكة المصطلح فثمان مشهور وحقيق لان ان اخذ الموضوع شخصا واعتبره مع ذلك فالحشوي
كما لو جبهة بالنسبة الى من كان من شأنه الجبهة في وقت الانضاف بالكونجبة وان اخذ الموضوع
نوعيا كالنوع لا كالأفراد فحينئذ كان يجب عليه القرب كالجبر للعقوب او جبهة المقيد
للجبر او كتحصيله سواء كان في ذلك الوقت وقبله وبعده كالعدم الاعني كذا وانا ان
وكا لو كونجبة بالنسبة الى الصبيان فالعدم والملكة فلا يمكن حلي الملكة على المعنى المصطلح قوله
واما صحت عدم الاختصاص اعني اذا اردنا بالملكة المعنى المصطلح فالخبر في التلخيص ايضا صحيح
الغالبية المعينة في عدم الملكة قد يكون بحسب العوض العام لا الشخص النوع والجسم كالملكة
الجزئية فان الكلية امكان الأستراك والجزئية عدم الأستراك عما من شأنه الأستراك بحسب
العوض اعني مفهوم الذي هو مورد العتمة الى الكلي والجزء ولا شك ان المفهوم عربي بالنسبة
الى الكلي والجزئي قوله الى تقدير عند قوله شخصيا وهو تقدير يكون الموضوع الشخص قابلا للأفراد
الوجودي في ذلك الوقت قوله وكذا اعجاب الى تقدير عند قوله نوعيا وجبنا وهو تقدير
وكذا حين ما يؤخذ شخصيا لكن لم يقفنا عليه في ذلك الوقت حتى يتم انطباقه على الحقيقة او
الحقيقة شاملة للشخصي ايضا **الاستاد** الحشوي يقول بل انظر الى هذا الكلام مغايرة بما ذكره
الاستاد فلهذا راجع الى قياس على هيئة السكك الدارج هكذا ليست الغالبية معتبرة في العدم
العدم المقيد والغالبية معتبرة في عدم الملكة فالعدم المقيد ليس هو الملكة اما بيان الصعوبة
العدم المقيد رفع وجود مقيد بعدم وجود زيد مثلا كما ان عدم المطلق رفع وجود مطلق
الغالبية معتبرة بعد ان يكون ثابت معدوم كما نقوله ان ليس معنى قولنا بعدم المطلق
على الصغرى وقوله لا يرى دليل على كبريها معني ما كان الغالبية معتبرة في عدم الملكة

هذا هو المقيد بالعدم المقيد منسوب الى جهة من الهيئات وكل هيئة من الهيئات قابل للوجود فالوجود المقيد والعدم المقيد اعجاب سلب منسوب الى محل قابل للوجود فالعدم المقيد في عبارة الحق ضاهيا

المصطلح اعني مقابل لعدم بمعنى عدم الملكة وليس له مورد والسلب كما ذكره الحشوي وعدم الملكة المصطلح فثمان مشهور وحقيق لان ان اخذ الموضوع شخصا واعتبره مع ذلك فالحشوي كما لو جبهة بالنسبة الى من كان من شأنه الجبهة في وقت الانضاف بالكونجبة وان اخذ الموضوع نوعيا كالنوع لا كالأفراد فحينئذ كان يجب عليه القرب كالجبر للعقوب او جبهة المقيد للجبر او كتحصيله سواء كان في ذلك الوقت وقبله وبعده كالعدم الاعني كذا وانا ان وكا لو كونجبة بالنسبة الى الصبيان فالعدم والملكة فلا يمكن حلي الملكة على المعنى المصطلح قوله

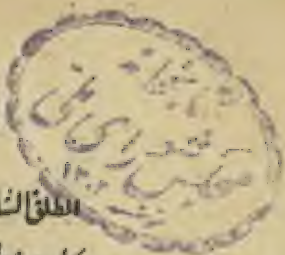
الاعني على المبدأ ولو بعنوان السلب لا اعجاب بعدم الصدق ليس للاعتبار اذ الغالبية في
وقوله قوله ولا شك ان قد فها ذكره الله من الدليل على الصغرى والاولى ان يكون اعتراضه على
الاستاذ يدي بان يقى قولك عدم المقيد سلب منسوب الى محل قابل ان اردت به ان الاستاذ
الى محل القابل تاخوذ في معنوم عدم المقيد فالصغرى ممنوعة وما ذكره في بيانه لا يفيد وان ارد
به الاحتمال فالكبري ممنوعة قوله ولواقتضى ذلك ان يكون عدم المقيد منسوب الى موضوع ما يكون
العدم المقيد عدم الملكة لا يقتضي كون عدم المطلق ايضا كذا اي يجب عدم ملكة او بيع اضافته
الى هيئة من الهيئات وجميع الهيئات قابل للامر الوجودي وان لم يكن الاضافة معتبرة في
مفهومه وقوله لا يقال ان وقع لذلك النقص وقوله لا نقول استبانة وتبينه **قال الحشوي** ان
انما تحقيق باعتبار ان النية الى محل قابل تحقيق باعتبار ان اذ النية ليست موجودة
في الخارج ولما كان تلك التماسية في غاية العقيد والتشوش كما يظهر على من تأمل فيه لم
تكتب عليه شيئا وطرحنا هذا عن النظر **الاستاد** الحشوي هذا مبني على ما ذكره من فارقته
الجواب بقوله لا نقول لينفع النقص وحاصله ان هذا اي ما ذكره من كون مقابل الوجود
المطلق والعدم المطلق تقابل السلب لا اعجاب وون المقيد مبني على ما سجي في بحث التقابل
من تحقيقه في المفردات بخلاف عدم الملكة فانه يجب جوعه الى لعدم محصل الفرق و
المنع النقص وحاصله ان يكون بقوله قلت انه لا فرق بينهما من هذا الجهة فلا بد ان يكون الفرق
باعتبار الاستعداد للامر الوجودي في عدم الملكة بخلاف السلب اذ لو كان الفرق تحقيق
الاعجاب في المفردات وون عدم الملكة يلزم مناسد ذلك الاول عدم اختصاص التقابل
في الأربعة والثاني ان كانا يلزم بذهب اليه والناك ان يلزم ان لا يكون لبعض الهيئات
الناشئة كالنبي والمكن والوجود سلب اعتبار العقاب لما جعلنا لها قضية بانيات في حق
لها وجعلنا محمولها كان يقى زيد شيئا او وجود او يمكن او منهم لان جميع الهيئات قابلة
للمحولات الناشئة فليس يمكن عدم ملكة ان محالها قابل للامر الوجودي فلم يكن تلك القضية

هذا هو المقيد بالعدم المقيد منسوب الى جهة من الهيئات وكل هيئة من الهيئات قابل للوجود فالوجود المقيد والعدم المقيد اعجاب سلب منسوب الى محل قابل للوجود فالعدم المقيد في عبارة الحق ضاهيا

المراد من قولنا ان يكون

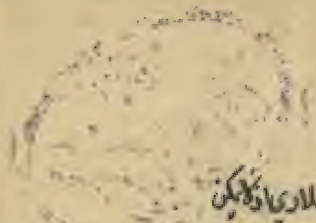
الموجبة نقض ويلزم ان يكون لها احد الامور الشاملة سلبا اعتبارا في نفسه او المتيقنا بغيره
 كالعمى والبصر والاعمى والبصر الانسان والادناس والفرسية واللافرسية الى غير ذلك وباعتبار
 العتدا اذا استدعى وصف غير قابل لقولنا الجدا وبصر وليس صير اذا استدعى موضوع قابل
 لم يكن سلبا وباعتبار ما لا يعدم ملكة كقولنا زيد بصير وليس بصير فلم يكن استاقصين ^{الشيء}
 فلا يمكن تجريد عن النسبة الخاصة بالاعتبار في عدم الملكة انتسابه الى الموضوع سواء كان ^{بطريق}
 انتسابا الى الموضوع كان يعدم زيدا او عماه وعدم يمكن او يمتنع في العجز عن ذلك وح ^{معدوم} يكون
 اذا المفرد هو استقابل القضية فعلى هذا الموضوع غير معتبر في مفهومه سواء كان بطريق الكل
 الموضوع كان يعدم او يمتنع او يمتنع او يمتنع او يمتنع او يمتنع او يمتنع او يمتنع او يمتنع
 والملكه قد يكون في المفرد وقد يكون في القضية والعرف بغيره وبين السلب والادناس اعتبار
 الانتساب الى المحل الفاعل وعدمه لا بالاستعداد في عدم الملكة ومن السلب والادناس اعتبار
 رجع العدم والملكه الى العتدا وعدم احتساب التقابل في الادب بغير قوله هو وجوده في المحل لا
 في مفهوم العدم فخرج الى اعتبار انتسابه الى المحل التقابل قوله وكذا القائلية اي لو قلنا ان
 القائلية معتبره في حصول العرف لا في عدمه لا بد في مطلق العدم ^{قوله} هذا اي لنا ما قلنا
 لنفهم ذلك الاخر ارض لكن الحان ^{قوله} حين ظهر ان اي حين ظهر ان العدم والملكه باعتبار
 النسبة الى المحل فجزان يكون في المفرد ومن دون اخذ القائلية في مفهومه حتى يكون
 قضية يظهر ^{قوله} الاساد ثم لا يخفى الا هذا شروع في التكلم على الحاشية وهذا ما
 بقوله وتكلم عليه وحاصل ما ذكر من العتبر عدم التقابل للوجود ان يكون ذلك العدم
 رفع ذلك الوجود وسلبه لا ما يصدق عليه رفع الوجود وسلبه عن السلب والرفع ^{قوله}
 فلا يصح قولنا ان يصدق على العدم المطلق انه سلب الوجود المطلق ^{قوله} ما يصح من
 ان العدم المطلق تقابل للوجود المطلق والعدم المعتمد تقابل للوجود المعتمد وقوله اذا
 يخفى على ذي سكتة الى قوله وفي بعض النسخ ليس في بعض النسخ وعلى تقدير وجوده القائل

ذكر مع انه مفهوم ما سبق التنبه على ان ما ذكر به في حيث قال لا يخفى على ذي سكتة والتنبه
 ما ذكر معلوم من كلام القدم انهما من حيث التقابل قوله والظاهر ان العقل هذه النفس
 ايضا دليل على الصغرى كان قوله ولا شك ان دليل على الصغرى وحاصل ان الوجود ^{المعتمد}
 ما يكون متصفا الى مهيئة من المهيئات وكل مهيئة من المهيئات تقبل الوجود والعقل ^{المتن}
 الوجود الى مهيئة يقبله ^{قوله} وانت علمت يعني بعد ما علمت من الايراد عليه روحانية مهيئة
 اعتبارا من احوال الاول ان العقل يجب الوجود الى مهيئة المتع ايضا اذا الوجود هو عرض للمتع
 ايضا والثاني ان يلزم ما ذكره كون جميع الاعداد عدم الملكة اذ يقع انتسابه الى مهيئة
 المهيئات وان لم يكن متاخرا في مفهومه وكل مهيئة تقبل الوجود ^{قوله} ما ذكرنا والثالث ان الوجود
 المعتمد على اقسامه بالوجود المنسوب الى مهيئة من المهيئات شاسل للوجود الذهني والخارجي
 معا والذهني وعدمه والخارجي كذلك اذا المهيئة سقف باحد الوجودات واذا كان شاملا
 للوجود الذهني وهو يجمع عروضة للمتع فلا يقع تخصيص انتساب الوجود الى مهيئة الممكن
 ونفي انتسابه الى المتع الا ان يراد بالوجود المنسوب الى المهيئة الوجود الخارجي فقط او
 الذهني فقط ونفي عدم انتسابه الى المتع بالنظر الى الوجود الخارجي او الذهني لكن في
 عدم جواز انتساب الوجود الذهني الى المتع نظرا كما ذكر المحقق ^{قوله} المحقق من
 فيل مراد الشئ القابل كالدين حسين اللاوي فاصل ان الله حكم بمقابلة السور من
 باعتبار الصادق لا باعتبار انه صدق لرفع الوجود المطلق قوله لا شك في توجيه المنع
 لا في لاصدق على العدم المعتمد بعدم الامانة الى شئ انه سلب الوجود قوله واراد الصدق
 الصدق اي لا يراد بعدم الصدق على طريق الاحباب اي لا يصدق السلب ^{الوجود}
 على السلب وحده صدقا كليا كما فهم من كلام الله حيث حكم بالمساواة بالصدق الرابع الى
 الاحباب كالحق قوله في غاية السابعة لان معنى يمتنع ^{قوله} المستحسن ان العقل الى
 فاصح الاول وقوله والفرق في هذا لا يخفى بيان توجيهه في الثاني وقوله وكذا القائل



الطلق الناقص الى ان لا يقع في الذهب فتنفع ما ذكره كمال الدين حسين اللاربي ولا يمكن
 ان قوله واراد بالاجزاء الخارجية تحقيق كماله **قال** الله ومعلوم المعنى ان في نفس الجزئية
 فالاختلاف بينه قوله اما بالجزئية بان يكون الوجود جزء الكل من اجزائه فنحن جازية
 الجزئية مقدم على جزئية وجزئية مقدم عليه فيكون مقدما على نفسه غير متبني لانه لو كان في جزئية
 جزئية كان مقدما على نفسه بمرتبة واذا كان مقدما على جزئية كان مقدما على نفسه بمرتبة
 قوله فلنعم ان يكون الشيء الذي فرض جزء الوجود معروضه وهو محال لان ذلك الجزء
 اما ان يكون عارضا ايضا فلنعم عروضا للشيء نفسه او غير عارضا فلا يكون العارض بها
 عارضا قوله لنعم تقسم الشيء برؤي لنعم تقسم الوجود بالعدم قوله في جزئية اما حلواني
 فان كان حيوانا فاما بان يكون الحيوان جزءا له وعارضا فان كان جزءا يلزم تقدم الحيوان
 على نفسه غير متبني وان كان عارضا يلزم ان يكون جزء الحيوان معروضه وان كان غير
 حيوان فلنعم تركيب الحيوان من الاعميان قوله واجب جواب بالنقض وقوله ايضا
 جوابا لمحل **قال** فالاوليان يجب انما قال فالاولى ولم يقل فالصواب لانه تقطع باذكي
 الاستاد في دفعه وان لم يتيقن بدفع دفعه **قال** المحقق من بل هو قهرا الاعتبار كان متعنا
 واذا كان متعنا لم يصدق عليه ان يمكن الوجود قوله في الحاشية وما نحن فيه داخل في عدم
 الذي هو متعنا داخل فيما يكون عدمه ضروريا فثبت للممكن العام قوله وكذا لا يصدق
 بيان لعدم صدق الممكن على تقدير ان يكون الحقيقة للتعليل قوله لا يصدق ذلك لان
 حقيقة عدمه لا يصح علة لكونه في الممكن العام بل يكون فردا منه وان لم يكن معدوما
 قوله وهما محال للحقيقة اي غير المعاني الثلاثة وهو ما ذكر في بحث الحقيقة من ان الوجود
 غير الوجود لان الكثرة من حيث هو كثر لا ينافي الوجود وينا فيه الوجود فثبت ان الوجود
 غير الوجود يعني لا يقع اجزاء هذه الحقيقة ههنا في عموميتها الممكن لانه جاز في عموميتها
 الوجود ايضا بان يبقى الاعميان حيث انه لا يمكن ان يخاله الامكان ولا ينافي الوجود

هذا هو الوجه في دفعه
 في دفعه في دفعه في دفعه



الركبية الخارجية واما على نفي الركبية الذهبية فتدفع ما ذكره كمال الدين حسين اللاربي ولا يمكن
 ان قوله واراد بالاجزاء الخارجية تحقيق كماله **قال** الله ومعلوم المعنى ان في نفس الجزئية
 فالاختلاف بينه قوله اما بالجزئية بان يكون الوجود جزء الكل من اجزائه فنحن جازية
 الجزئية مقدم على جزئية وجزئية مقدم عليه فيكون مقدما على نفسه غير متبني لانه لو كان في جزئية
 جزئية كان مقدما على نفسه بمرتبة واذا كان مقدما على جزئية كان مقدما على نفسه بمرتبة
 قوله فلنعم ان يكون الشيء الذي فرض جزء الوجود معروضه وهو محال لان ذلك الجزء
 اما ان يكون عارضا ايضا فلنعم عروضا للشيء نفسه او غير عارضا فلا يكون العارض بها
 عارضا قوله لنعم تقسم الشيء برؤي لنعم تقسم الوجود بالعدم قوله في جزئية اما حلواني
 فان كان حيوانا فاما بان يكون الحيوان جزءا له وعارضا فان كان جزءا يلزم تقدم الحيوان
 على نفسه غير متبني وان كان عارضا يلزم ان يكون جزء الحيوان معروضه وان كان غير
 حيوان فلنعم تركيب الحيوان من الاعميان قوله واجب جواب بالنقض وقوله ايضا
 جوابا لمحل **قال** فالاوليان يجب انما قال فالاولى ولم يقل فالصواب لانه تقطع باذكي
 الاستاد في دفعه وان لم يتيقن بدفع دفعه **قال** المحقق من بل هو قهرا الاعتبار كان متعنا
 واذا كان متعنا لم يصدق عليه ان يمكن الوجود قوله في الحاشية وما نحن فيه داخل في عدم
 الذي هو متعنا داخل فيما يكون عدمه ضروريا فثبت للممكن العام قوله وكذا لا يصدق
 بيان لعدم صدق الممكن على تقدير ان يكون الحقيقة للتعليل قوله لا يصدق ذلك لان
 حقيقة عدمه لا يصح علة لكونه في الممكن العام بل يكون فردا منه وان لم يكن معدوما
 قوله وهما محال للحقيقة اي غير المعاني الثلاثة وهو ما ذكر في بحث الحقيقة من ان الوجود
 غير الوجود لان الكثرة من حيث هو كثر لا ينافي الوجود وينا فيه الوجود فثبت ان الوجود
 غير الوجود يعني لا يقع اجزاء هذه الحقيقة ههنا في عموميتها الممكن لانه جاز في عموميتها
 الوجود ايضا بان يبقى الاعميان حيث انه لا يمكن ان يخاله الامكان ولا ينافي الوجود

او غير حيوان

فثبت الوجود بدون الاستكان قوله وايضا الفرق عطف على قوله لزم كون الانسان متبنا
اي التي بالاطراف والعرضه يلزم كون الانسان كذا ويلزم عدم احتساب الكل في الحسنة لدخول
العرض العام في الجنس **قال** الاستاد المحشي يعني انه اي الجنس ليس عين النوع وان كان يصديق
عليه النوع فاجتمع في الحيوان انه انسان وليس بانسان مع ان الانسان مركب منه ومن
الناطق قوله كائني الوجود هو المية اي عينها على القول بان الوجود عينها اولين عينها
على القول بالجلال المتعارف وقيل عليه الوجود والوحد وهذا الجمل غير متعارف وقوله
لذلك المعنوم اي الحيوان فتبين لكل من الاعتبارين فانه قول الحيوان ليس بانسان اي ليس
عينه وهذا التفتيش حق وان يقال الحيوان ليس بانسان اي ليس فردا منه فردا منه
وهذا كاذب قطعا وعلى الاول لم يصديق عينه اعني الحيوان نفس الانسان وعلى الثاني
يصديق عينه اي بعض الحيوان فردا من الانسان في موضع تصديق التفتيش لم يصديق
العين بهذا الجمل بالعكس فلم يلزم اجتماع في الحيوان وحاصل الجواب ان الالام لزوم اجتماع
التفتيش في الحيوان فان الحيوان الذي يصديق الانسان عليه يعني ان بعضا منه فردا
لا يصديق عليه انه ليس بانسان لهذا الجمل بل كونه ليس بانسان بالجلال الاخر فلم يحقق التفتيش
لاختلاف الجمل وقوله والمعدوم ما سلب عنه يعني يجمع تركيب الانسان من الحيوان لعدم
اجتماع التفتيش كما بينا لكن لا يجوز تركيب الموجود من المعدوم للزوم اجتماع التفتيش
لا انه يصديق على ذات الموجود انه ثبت لم يفهم الوجود بالجلال المتعارف واذا كان
المعدوم جزءا من الجمل محمول على الكل بالجلال المتعارف فيصدق عليه انه معدوم بالجلال المتعارف
فلزم اجتماع التفتيش **قال** لا يقال ان هذا متعارفا على الباطن على الباطن فثبت ذلك
يعني لا ان الوجود شيء ثابت له الوجود حتى يكون كذا بل الوجود ليس بشيء ثابت له
امر به لا تركيب فيه وانما التركيب في التغير والفرق بين الوجود والموجود والسلب والعدم
بالاعتبار فالنسبة والذات عينه عين في مفهوم النسبة **قال** المحشي في هذا الجمل متعارف

النوع انسان عن تعريفه الموجبه فتولنا بعض النوع انسان غير صحيح بالجلال المتعارف صحيح بالجلال
المتعارف فان دفع ما يق قول التفتيش الموجبه الجزئية الجزئية تنعكس جزئية متفوض بقولنا
بعض النوع انسان ولم يصديق في عكسه بعض الانسان نوع ووجه الدفع ان قولنا بعض
النوع انسان ليس موجبه جزئية متعارفة والكلام في القضايا المتعارفة وايضا ندفع
ما يق بعض النوع انسان ولا شيء من الانسان نوع نفع بعض النوع ليس نوع ويطلب
الشيء عن نفسه ووجه الدفع منع صدق الصغرى قوله ما قد سبق انما اي في قول الاستاد
على ما قررنا من المراسن ان وفي قول المحشي جيب قال هذا حق **قال** الله ويتكرر تكرار الوجود
اختلاف في ان تكرار الوجود هل هو تكرار المحقق بمعنى ان الوجود شيء واحد لا بعدد تعدد
انها في موضع وسويعه وبسبب تعدد الموضوع يحصل التعدد الاعتباري في الوجود او يتكرر
تكرار الازداد والمصادق بمعنى ان للوجود المطلق افراد كثيرة يصديق هو عليها وهي
الوجودات الخاصة فشاخ القيم والسيد الشريف والسيد السند ذهب الى الاول الثاني
الى الثاني وقول المحشي اني عن الجمل على الاول قوله سواء كان تكرار تلك الازداد الى الوجود
الخاصة قوله فلا يصح قول الله ان لا يخرج يكون ذاتا والذاتي لا يكون مقولا بالتشكيك
على افراد وقوله ايضا فانما دليل اخر على ثبات التشكيك في الوجود قوله وهما غير
الاستعداد اي غير الاستعداد والتزايد الذي ذكرهما من قبل لان التزايد هو حركة
المهية في الوجود على طريقة الحركة في الكميات كان المراد بالاستعداد هو الحركة في الوجود
الحركة في الكميات وظاهرها غير الشدة والضعف **قال** المحشي ان هو المنع اي ان استأ
تركيبا للشيء مما انصف بخصه والسند ان قوله والمحق اي لم لا يجوز ان يقع الوجود في الحال
المحق انه يمكن حمل التفتيش الكل على الجزاء المحل كما انه يمكن حمل التفتيش الكل على الكل محل المصادف
على الوجود الخارج فانه يقع ان يفي الوجود وعدمه وحاصل كلامه امر اخر على قول
الشيخ **قال** ويطلب دفع الامر ان قوله ولو قيل لا يرد في الامر ان على قوله يمكن ان

قوله في تكرار الوجود
والله اعلم بالصواب

تتبع الشيء لنفسه كذا الشيء وحاصله ان لا يتم صدق بنفس الشيء في ذلك الشيء انما الكلام في الصدق
 بحمل المواظاة لاحل الاستغناء وتنفيق الوجود بحمل عليه بحمل الاستغناء كالمواظاة اذ يبعث
 الوجود ذو عدم ولا يبعث ان يبق الوجود عدم وحاصله الجواب انه لو كان المراد صدق الشيء
 بحمل المواظاة لم يكن التزويد خاصا اي في قوله لو كان للوجود جزء في جزءه اما وجوده او عدمه
 اذ لنا ان نتخا ان عدمه لا معنى له بحمل عدم عليه بحمل المواظاة حتى يكون محال بحمل الاستغناء
 بان يكون ذو عدم وكذا جزء الحيوان يبعث ان لا يكون حيوانا ولا اجزا لا افعال ان يكون
 ذو لا حيوان وكذا اجزاء البدن يبعث ان لا يكون بدنا ولا ليس بدن بل ذو ليس بدن وقوله
 وذلك لاننا لم نعلم ان ظهور الشاهد وحاصله اننا نتخا ان المراد من حمل النفي على المواظاة
 ولا يتم عدم كون التزويد حاصلا لان الكلام في الوجود لا الوجود قوله فهو موم الوجود ليس
 بوجوده اي يصدق على الوجود انه معدوم ولو كان المراد منه الوجود يصدق عليه انه
 موجود فليكن اجتماع التنفيقين قوله في بحث الحال حيث قال الوجود ذو عدم وليس عدم
 لم يكن الا الحيوان بالنسبة الى ايم لم يكن التزويد خاصا وقد بينا وجهه **قال** الاستاد ما سبق
 تحقيق التشكيك من ان التشكيك لا يكون في الكميات ولا الكيفيات والوجود ليس
 مقولنا لكم والكيف فلا يقبل الشدة والضعف والشدة والضعف يكون في الكيفيات
 لا في الوجود والنفق ان لا يكونان في الكميات قوله وقد مر اي ان هذا معلوم ما سبق
 ومصرح به في كلام الشيخ ايضا قوله الاستغناء والحاجة والوجود في الامكان داخلان
 الاولوية وعدمها لان المستغنى يكون اولى من المحتاج وكذا الواجب اولى من الممكن بل الوجود
 والامكان عينا الاستغناء والحاجة تدبر **قال** المحقق ان كلامه لا يفسر في ذلك مراد الاستاد ان
 لا يقبل اعني الذات ومواد النفس ان يقبل معنى بالعرض باعتبار انما يقع في الشدة والضعف
 الضعف والزيادة والنفق حقيقته وصف للثباتا النسبة على الوجود الخارج عن الوجود
 للوجود وصف الوجود وصف العرض وقوله في اصل الشاهد الى المتأخر من قول التشكيك

عيب الشدة والضعف بقوله بالذات لا بالعرض **قال** المحقق ان جعله على الوجود فاحصل ان الوجود
 بالنسبة الى الوجودات الخاصة بقوله بالتشكيك لانه عرضي بالنسبة اليها بخلاف الوجود المطلق
 فانه ذاتي بالنسبة الى الوجودات الخاصة بقوله وعلى التمس اي بره على التمس والتم ما ذكرنا وعلى التمس
 وحده ان الدليل في قوله وليس الواجب فروض الوجود والحاصل ان وجود الواجب ليس في
 من الوجود المطلق بل حصه من الوجود المطلق والشيء بالنسبة الى الحصة ذاتي لغيره
 وليست اي شيئية وهذا حكم اخر من احكام الشيئية وليس هذا مستغنى عن كون الشيئية من الصفات
 الثانية لا يقال ان لا لزوم التسلسل اذا الشيئية والوجود والوجود موجود بذاته والشيئية
 ووجوده وحده اخرى حتى يلزم التمس لا نقول قيام كل واحد منها بذاته حتى يكون الوجود
 بذاته والوجود واحد او وجوده في ذاته متص **قال** التمس مخالف للواقع لانه يمكن تصور الوجود غير
 عارض لآخر من سائر ما سبق من ان الوجود يوضع على الاطلاق اي يعقل بطلان من غير اضافة
 الى عرض كان الشيء هو الوجود ان كانا مترادفين او بقاء الشيء الى الوجود وان كانا متساويين
 ويكفي الجواب بان المتألف للواقع والمتألف لما سبق انه متغير عن الوجود المطلق اما في
 فرع المحقق الشريف لم يلزم المتألف والمتألف وهذا الكلام من المقام قد لما مر في **قال**
 التمس فلا وجه للتفريق لان في وجود الكل في الخارج لا ارتباط له بالعقولات الثانية حتى يقع
 عليه التخصيص بمضمون الشيء ايضا ليس يجمع بل جميع الكميات كالجوان والاشياء ونحوها
 موجودة في الخارج قوله وايضا لا يلزم تبين ان يقول بل الثابت جزئيا انه متخاص **قال**
 المحقق ان لكن نتيجة المتألف وعدم المتألف ان حاصله ان المتألف تحقيق في قوله ذلك
 ثابت ومن قوله وقد يوضع على الاطلاق وكذا بين قوله والشيئية من العقولات الثانية
 وقد يوضع على الاطلاق ولا ذكره من التوجيه يدفع المتألفات الاول وبقى الثاني بحاله
 وقوله ولكن في دفع المتألفات الثاني ايضا ويؤيد ما ذكر في وجهه ان التمس لا يفسر
 المتألفات التي كالعرض الاول نقطة بدنه بارز في المحقق **قال** الاستاد اقول السيد قدس

عنها قال في حاشيته الجديد عرضاً من نقل كلام السيد الشريف والتفصيل فيه وبين انه لا يرفع
شي من لزوم الاستدراك انه وصل النسخة ان كتب تلك الحاشية للرد على السيد الشريف
وبعداً نقلنا كلامه على انه لا يرد عليه ما اورد به بل يرد على الشئ ما اورد الأستاذ عليه في قوله
ان لم يقق مادة الاستفهام فضلاً عن عدم صحة الاستفهام من يقيق في التعريب ولكن
لان لم يبق في التعريب لا يمكن ان يعقل الا بعداً كما فاداه الله في جوابه ان ذلك القبح
بالنسبة الى تعريف الشئ المذكور في عنوان الحاشية ويكون القبح باعتبار الاربع كما ذكره
المحقق **في قوله** ولأنه في هذا التعريف ليس فيه استدراك وانما قسمة انا المتأقسة في وجه
التسمية انه يمكن تعقل العوارض الذهنية من دون تعقل عمومها فيكون تلك العوارض
معقولة **اولاً** والاشك في الجزية يعني لا يبق في كل موضع رابعا المعقول الثاني رابعا انه في الدرجة
الثانية من التعقل كالامكان والوجود ونحوهما من الاشك فيتم وجه التسمية وان دفع
المنع بما لا يتم انما في المرتبة الثانية من التعقل مستنداً بان لا يجوز ان لا نقول خصص الاشك
يعني القاعده الكلية فبقى المنع بما لا يبق المراد المحصر الاستقراي يعني عن استقرايها بعد
الا في الدرجة الثانية من التعقل قوله وكذا كل ما لا يعقل انه أي هو معقول **اولاً** ايضا **في قوله**
من هذا الكلام اي كلامه في حاشية الجديد اذ اللام اشارة الى قوله هذا كلامه وعلى ما
الما ذكر في حاشية الجديد **في قوله** اما التعريف الاول يعني يحصل من حاشية الجديد بتأريف
اما التعريف الاول المذكور فيه صريحاً فلا استدراك **في قوله** اذ يصدق عليها ان كانت درجة
فانه يصدق عليها انها عرضية اربعة في الذهن كالمعقولة في الخارج **في قوله** ولا كذا العبارة في
في الاستدراك بان مجاله اذ لو ازم الهيئة خارج عن قوله ما يبرهن المعقولات الاولى في الذهن
لان قوله في الذهن معناه ما يكون محسوس وجوه الذهنية من غير وجوده ولو ازم الهيئة
كله وخاصل الجواب انهم ضلوا في التعريف **في قوله** لا ينافي لانها لا يصدق عليها ان لا
يعقل الاغراض المعقولة المعقولة المعقولة في الذهن فيكون لا يكون المعقولة المعقولة

Handwritten text in a cursive script, likely a signature or a name, written diagonally across the page.

كما انضافت **قال** المحيي من وذلك بان يتقدم القيد اعني قبلنا ولا يكون في الخارج ما يتطابق كما في قوله
خاصة المطالع وعلى هذا يكون معنى قوله يدخل في عرصة يعني في ذهن فلا ينافي العروض في
العروض في الخارج او يحل على زيادة الوضع فيما يذكر فيه كما في المقابلة لا بد من الباقية ووجه
على زيادة الوضع اعتبار الحقيقة فخرج الاصناف ولوازم الهيئة باعتبار الحقيقة فيكون قوله
ولا يكون الى الوضع **قال** الاسناد المحيي على السبيل اي مثالا اي اذا قلنا تحقيقه مثلا او كانت
الاصناف بحسب الخارج فلا بد من اعتبار الاصناف اذا لم يوجد في الخارج يكون معقولات
وخاصة ما ذكره المحيي من بقوله فان قيل الى ان لا يتجناح في تصحبه الى ارتكاب خلاف الظاهر
بل الواجب على ظاهره ايضا وحل العطف على اعم يقع كلامه **قال** الاسناد ويكن ان جعل القيد
الاصنافا على ظاهره من العبارة من جعل قوله من حيث الخافي الذهن متعلقا بالمعقولات
على لوازمها من المعقول من حيث لا معقول وان جاز عرصة لاس من هذه الحقيقة ويمكن ان جعل
من حيث الخافي الذهن متعلقا بقوله يعرض اي العرض عرصة بالذهن يعني للوجود الذهني
لخصوصه يدخل في عرصة فلا يكون القيد للاختلاف بل الوضع وما ذكرناه من المناقشة
قوله في ذكر هذا القيد في كلامه وفي كلام الله لو كان مذكورا وان فرض انه لو لم يكن مذكورا
في عبارة يصح الاكتفاء بالعناية باعتبار قيد الحقيقة قوله بالاطراف المقام يعني يعلم انه لا يلزم على
قوله لا يلزم لوجوب الظاهر انه على الله **قال** المحيي من بل الاول في توجيه كلامه يعني ينبغي ان يفهم
ما ذكره من اعتبار الحقيقة من كلامه ما والاسان دون اعتبار الحقيقة حتى لا يصير كلامنا والاعتراض
لأنه لا يلزم كلامنا والاصحح لوازم الهيئة عن التعريف لا يصح حملها على لا يعقل الاغراض
للمعقولات وكل ما هو موجود في الخارج يقع ان يكون معقولا فلا بد من اعتبار الحقيقة لاخرها كما
شهد الله **قال** الاسناد المتأني في هذا كما ذكر بين الله والسيد في تفسير قوله الله وتعالى
على كل شيء قدير والسيد قرأه على تفسيره لما قرأه الله تعالى في قوله الله على كل شيء قدير
فان الله تعالى لما قرأه الله تعالى في قوله الله على كل شيء قدير فانه قد خرج لما قرأه السيد

لكن انضاف اليه بيان الجامع

ولو تعرضت عليه بانه خلاف الواقع قلنا ان محييا لنا ان ان خلاف الواقع اذ ليس كونه خلاف الواقع
 حق بحسب الاحوال عند خلاف المتأقاة بين كلاميه فحقنا ان نعرض عنه **قال** المحشي ان غير كلام لا يتق
 عدم الملازمة ما ذكره الله فذكر المحشي تكرارا لنا فنقول ما ذكره الله بناء على تفسير الثاني لقوله
 فلا شيء مطلقا ثابت وما ذكره المحشي بناء على تفسير الاول هذا بل نقول قوله بل هي من خصوصيات
 الهيئات لا منافع لقوله وقد وضع على الاطلاق **قال** الله وقد تميزت الاعداد اشياء بلغة قد
 فعل المضارع ان المقام اثبات التمايز بين بعض المعدادات وليس الدعوى الكلية اي كل الاعداد
 تمايز فان دفع ما يثبت ان المقام الكلية لا يثبت بالاشكالية الجزئية لا يتق اذ كان الدعوى محييا
 لا يصلح ان يجعل مسئلة اذ لا فائدة معتد بها في معرفة الجزئيات لا فائدة نقول هذا الجزئي ليس
 بل كلي في نفسه جزئي كلي امر كقولنا بعض الحيوان انسان **قال** لا ولا عدم العلة فيما زعم
 عن غير العلة **قال** ولا غير عدم العلول فيما زعم الله عن عدم غير العلول واما ايضا عدم
 العلة عن عدم المعلوم بخلاف عدم الشرط فانه مما زعم عدم غير الشرط لعدم الشرط والآن
 يتق المراد بمناقات عدم الشرط بوجود الشرط بواسطة عدم الشرط لان عدم الشرط ينا في وجود
 الشرط بالغايات وعدم الشرط ينا في وجود الشرط بالواسطة فيما زعم الشرط عن عدم الشرط
 او منافاة عدم الشرط بوجوده بالغايات ومنافاة عدم الشرط بالواسطة وما ذكرنا ظهر توضيحا
 ذكره المحشي ان في خاصية الخاصية بقوله لا يخفى انه يظهر **قال** الله وحجة الى العقل لما كان
 الله في جميع المواضع ان يذكر جهة المقصود وتزبيغه وههنا تركه استدراك الله بقوله وحجة الى العقل
قال والجواب حاصل بترديدي يعني قولكم عدم نفي محض ان كان المراد انه لا اعتقاد في
 ولا خاد جافا لتصرفي ثم وان كان المراد في الخارج فالصغري على والكرمي **قال** الله لا
 تمايز للمعدادات الا في العقل اي لا في نظر العقل وليس المراد من الوجود الذهني حقيقة في نفسه
 وحاصل ما ذكره من المواقف ان التمايز بالوجود الذهني يترك التمايز بين المعدادات وهو ان
 له ثبت التمايز كما بينه في الخاصية بقوله يعني ان الله لا يخلق في نفسه ما ذكره الله في غيره

ذكر الله ما قلنا عن شرح المقاصد بان الاعداد العكس وعدم جريانها في الاعداد وانما قال الله ان
 ناقلا عن شرح المقاصد لاستغنائه بكونه قائل بدورده وقوله فالاولى ان من الله لا من شائع
 المقاصد وانما قال فالاولى لاحتمال توجيه عبارة المواقف بحيث لا يرد عليه ما اورده وقوله
 الخاصية لا يقال ان توجيه كلام المواقف نحو لا يرد عليه ما اورده عن شرح المقاصد بحيث
 لا يرد عليه ما اورده وقوله في الخاصية لا يقال ان توجيه كلام المواقف نحو لا يرد عليه ما اورده
 عن شرح المقاصد وحاصل الجواب ان هذا التوجيه باي عبارة المواقف عندنا في فهم منه انه
 على تقدير عدم القول بالوجود الذهني يثبت التمايز بين المعدادات الصغرية لا التمايز بين
 التمايز مطلقا وقوله وانت تعرف اعتراضا على شائع المقاصد وحاصل ان ما ذكره صاحب
 المواقف احتمال عدم التمايز بين المعدادات لا يتقن عدم التمايز منها كما يظهر من كلام
 المقاصد **قال** المحشي ان ذكر قس في شرح المواقف عرضة من نقل كلامه قس من شرح المواقف
 ما يبد ما ذكره من التوجيهين لثن المواقف يعني ان كلام شارحه مطابق لما ذكره ايضا
 من التوجيهين وحاصل التوجيه الاول ان عرضة الاجتهاد في المسئلة وان التي فيها ان يكون
 الخلاف فرع الخلاف لكن بعكس الشهور فان دفع ما اورده شائع المقاصد من ان الامر
 بالعكس وحاصل التوجيه الثاني ان مقصود صاحب المواقف من قوله وان كان الى ان اشد
 التافين للتمايز تام على احد التقديرين غير تام على التقدير الاخر يعني الخلاف فرع الملا
 كما هو المشهور واستدلال التافين للتمايز تام على تقدير دون الاخر وكلام صاحب المواقف
 توجيه آخر لا يرد عليه اعتراض شائع المقاصد من ان الامر بالعكس في كون المحشي ان في خاصية
 جلة الذين منقول عن بعض الفضلاء ثم زيعف ان اردت فارجع اليه **قال** الاستاذ المحشي
 ان يقول ان يقول الله ان الله لا يخلق في نفسه ما ذكره الله في غيره
 وانما قال الاول والمعادين في كلام الله بل هو الله ان الزيد في العينة
 ان يقول الله ان الله لا يخلق في نفسه ما ذكره الله في غيره ان كل واحد منهما

لما سبق انتهى اي ذهبنا وخارجا يعني ان مراد المص بالعدم العدم المطلق بمعنى رفع الوجود
 الذهني والخارجي قوله انضاف به وصدة عليه اشتقاقا عطف تقييد للانصاف بان في العدم
 عدم وعرضه انه ليس المراد من الانصاف به مثل الانصاف بل انضاف بالانضمام
 كالسواد والبياض فانه لا بد لوجود مية يقوم به السواد وقوله وثانيا قال اعراضا على قوله
 قد يرفع العدم لنفسه وقوله في الحاشية دفع لما يؤم سقلى بقوله وان كان ذلك المضمون
 وفي بعض النسخ من قوله في الحاشية قال ذلك المضمون ان حاشية اخرى براسه وطاعه ان
 ما ذكر المضمون مدفع باذكريا وباذكر ايضا في البياض فيبين كلامي المضمون مدفع وفي
 النسخ زيادة قوله ويكن دفع التدافع بالانضمام بان البياض ليس عرضيا لما تحته والقابل
 بالتدافع نظرا الى ان البياض مقول بالتشكيك بالغيبة الى افزاده فيكون عرضيا والقابل بدفع
 التدافع نظرا الى ان البياض ليس مقولا بالتشكيك بل يكون مقولا بالافزاد **قال** الحاشية ان محال
 ماصلا لانهم ان المحصور في الذهن شرط لكون الشيء موجودا في الذهن بناء على ان حاله
 الذهني وجودا في الذهن وليس مقول **قال** الاستاد انا خصص معنى العدم افراد تلك العدم
 الذهني والخارجي والمطلق بمعنى رفع الوجودين والشيء خصص العدم الواقع في المتن المطلق
 ولم يعمد لتساؤل الافراد الثلاثة لان العدم الخارجي انما بقوله ولم يعمد بحمل ان يكون
 اخر غير عوى التخصيص وبليل عوى التخصيص من كونه يمكن ان يكون من دليل عدم حوازا
 عدم حوازا التخصيص بالخارجي وبحمل ان يكون عطف تقييد بقوله انا خصص ولم يكن دعوى
 احق **قال** لان الدوام ان معنى قولنا جميع الانعدام يرفع لنفسه في بعض الاوقات لا ينافي كون
 بحيث عروضا بعض الافراد لنفسه كالعدم الخارجي وايضا وقوله وايضا توجية ان يكون مقول
 جاريا في جميع الافراد يعني المراد من قولنا العدم قد يرفع من نفسه ان العدم قد يرفع من نفسه
 يرفع من عين كونه وعرضه والى الخارج ايضا قد يرفع وقد يرفع في هذا المعنى **قال** الحاشية ان محال
 عطف يعني قولنا الدوام في التخصيص لا ينافي في الحكم حيث ان الموضع لجميع الافراد

الافاق بناء على ان العدم القضية الموجبة **قال** الاستاد وهذا لا يلائم كلام المص وما يلائم كلام المص
 يصح لعدم المدعى في العدم الخارجي وما ذكر من قوله والحاصل انما توضح ويان لان صدق
 كلامه يعني على عقد القضية الموجبة الكلية ولا حتى يكون كلمة قد حجة السوداء حجة للحل وما ذكر
 شرح المطالع تايد لكون كلمة قد حجة السوداء حجة للحل واذا كان حجة للسود يعرج الحكم فلا
 ما اذا كان حجة للحل وهذا معنى قوله في حاشية الحاشية وح نقول صدق الموجبة الكلية
 قد يكونه وقد لا يكون يعني اذ جعلنا كلمة قد حجة السوداء يعرج الحكم اذ يبعث ان في جميع الاعمال
 قد يعرض وقد لا يعرض واما ثبوت حكم التخصيص يعني اما جعل كلمة قد حجة للحل حتى يكون الحكم
 على كل واحد من افراد العدم بالتخصيص بالعموم في بعض الاوقات وعدم في البعض
 بصادق بناء **قال** الاستاد ان هذا الكلام يعني قوله فاية ما في الباب ان قوله بلا محال اي من
 دون ارتكاب ان في قايده قد انما يظهر في البياض قوله على معنى البعض اي على
 معنى الاخر الذي ذكره بقوله واما اذا افادت الاجابة بعض الاوقات قوله قد
 في نفسه من ان السالبة المحول ايضا تقيضي وجود الموضوع غير ان كلام المص لا ينافي
 قابل بعض السالبة المحول بل جعلها معدولة كما مر **قال** الاستاد الا ان يقيد بالتقييد العدم
 بتقييد صالح لرفع اجتماع التقيضين كالتيقيد بزمان سابق او لاحق او ببعض الاوقات
 كما قال الاستاد في جواب هذا السؤال في حاشية العدم وقال الحاشية من هناك في حاشية
 الحاشية لا يذهب عليك ان التقييد بالافاق والآد هان لا ينافي الإطلاق العدم
 لان في هذا ان يبقى وجود العين داخل تحت السلب في جميع السعوق الثلاثة لا ينافي
 كلمة وقال ايضا في حاشية اخرى عليه وما عجب التقييد لان يعلم ان الإطلاق العدم لا ينافي
 لان يورد السلب على جميع افراد الوجود فلا ينافي في ذلك التقييد بالذهن او الوقت
 ولا ينافي لان يكون السلب واردا على جميع الافراد في جميع الاوقات وعلى جميع الاحوال
قال الاستاد بل ان يكون السلب لا يلزم ان يكون جميع الجهات متصفة بخاصة اي بالغيبة

تتصف تلك الصفات كأنضاف الجسم باللاحركة التي تفيض الحركة التي تكون الجسم متصفاها
 للثبوت إذا ما أثبت ولا يكون في خصوص الجسم الغنية إلى الشكل والحركة وما أثبت في ذلك على
 من المية حيا أو غير جسم وأعم من أن يكون الوصف هو الشكل والحركة أو غيرهما قوله بان
 الصادق على الشكل لا أي صدق على الشكل على المواطاة أنه ليس بمركب ولا يصدق عليه أنه
 الحركة وسلبه عنه الحركة وأن صدق عليه بالحركة على الاستغناء فيخرج أن يبقى الشكل ذي الحركه
 لا يبقى إذا صدق على الشكل أنه ذي سلب الحركة صدق عليه أنه ليس بمركب والشكل صادق على
 الجسم فيلزم أن الجسم المتحرك ليس بمركب لانا نقول يلزم من هذا أن يكون الجسم المتحرك ذي
 بمركب وهو ليس مستحيل إذا الجسم ليس نفس الشكل بل ذي شكل **وكذا** ليس بالإم وحدهم الملا
 أن الكلام في الوجود والعدم وانضاف الوجود بالعدم وهو انضاف بالانقياس الوحي
 السلب لا العدولي فالإلزام الأتيان بما هو منصف بالانقياس الوحي لا العدولي وانضاف الجسم
 بالاجسام انضاف بالانقياس العدولي والى ما ذكرنا من مفصلا السار بقوله أن الملازم أن قوله
 هو انضاف الشيء بصدق عليه بقبضه في قوله قولنا انضاف الشيء بما يصف بقبضه
 هذا الكلام بعد التزل عن أن هذا ليس انضاف الشيء بالانقياس بل هو انضاف بما
 بالانقياس إذ هو من كونه بما تقدم فالكفى بذكر هناك **قال** الأستاذ أقول قد مر في الجواب أن
 ما سبقت ذكره أنه وقوفه بكلام الشيخ قوله قال أنه لا يجب كون المحول لا يلزم أن يكون
 الكلام مقولته في غير كلامه اسطويان يكون لا اسطوي في هذا المعنى كلام ويكون كلام هذا
 المفسر تفسير الكلام بل المراد بغير خصوص القابل بمعنى القابل القول الأول من كان مراد
 سار ما كلامه أن طوعين من كان هذا لغيره من عليه الكلام في قوله وبعضهم قال **قال** الشيخ
 الجسم مثلا إذا كان فيه عين كالأبيض مثلا كان في ذلك الجسم جميع الأمور التي هي على
 قولها كليا وذلك إذا كان العين بمعنى العين المقابل للثاني وبينه وبين الثاني
 عاما وذلك فيما إذا كان العين مقابل للآخر ولا أي فالجواب أن في ذلك الجسم

هذا الكلام بعد التزل عن أن هذا ليس انضاف الشيء بالانقياس بل هو انضاف بما

يحل على الأبيض كان في ذلك الجسم باض ولم يكن فيه لون ولم يكن ذلك البياض لو أن لم يكن محل اللون على
 البياض كليا مع وجوب محل الجسم على النوع محلا كليا كحل الحيوان على الإنسان **وكذا** بل أي شيء وجدت
 ضللا ما التبشر سابقا المحول على العرض الذي يكون ذاتا له ويكون ذلك العرض في انقياس مقولة
 الكيف وإراد في ذلك كذا بل اثبات جميع المحول على العرض سواء كان ذاتا أو عرضيا وسواء كان
 العرض من مقولة الكيف أو لا ولنا قال متبعا عما تقدم بل أي شيء وجدت فيه طبيعة عرض من الأخر
 أي عرض من الأخر عرض سواء كان من مقولة الكيف أم لا فوجد في ذلك الشيء جميع الأمور التي
 بوصف ذلك العرض تلك الأمور وصفا كليا سواء كان من مقولة الكيف أم لا فوجد في
 ذلك الشيء جميع الأمور التي توصف كذا تلك الأمور ذاتا للعرض وعرضيا **قال** المجتهد من
 صار الذهن هكذا موصف العرض وعرض من فإن العرض المقابل للجوهر كالبياض لا يعمل على الجسم
 على المواطاة بل على الاستغناء فيق الجسم وبياض والبياض لون فالجسم ذو لون وهذا الثبات
 وأن لم يتصور الحد الأوسط تمام لكنه معتبر عند الأستاذ أنه هو قابل بالماج القياس الذي يكون
 الأوسط معتبرا ويعلق المحول كقولنا زيدان عمر وعمر كاتب فزيدان كاتب وهذا ليس
 قياس المساواة إذ نتيجة قياس المساواة بواسطة المقدرة الأجنبية وهذا ليس كذلك وهذا
 القياس معتبر عند العلامة الشيرازي أيضا ومعتبر عند بعض لعدم تكرار حد الأوسط بعينه
 لا مجال للزم المناقشة أو يصير القياس هكذا الجسم بعين وكذا بعين لون فالجسم لون أي
 شتمل على اللون **قال** الأستاذ ولا يجوز اجتماع المتقابلين أي في موضع واحد بعينين مختلفتين
 مثلا لا يجوز اجتماع السواد والبياض في محل واحد ولو كان فاعل السواد غير فاعل البياض
 بل يجب تقدير الموضوع في جميع المتقابل وتقدر فاعل العرض لا يقع **وكذا** وقد يقال جوابا عن
 عن تلك الشبهة غير ما ذكره المعنى وإنما ليس اعتراضا على جواب أنه لكن نعم من هذا
 في الجواب أن عرضا على عينية لا ينفك ما ذكرنا قوله وهذا غير ما سألناه الشبهة بل الحق ما في دفع
 الشبهة أن هذا لا يجوز تطلبها كليا على ما سألنا كذا تبين بعض المنعلا بقولنا وما صل

نا افاده المشي اي في قوله وقد يقال ان العدم الخافه ما لا مزيد عليه وقوله فيها ومعنى
 هذا الفرد يجب ان يكون معدوما لان العارض فيها هو العدم لا عدم العدم ففرضه
 يكون مضافا اليه وهو ما قام به العدم وكل ما قام به العدم يكون معدوما قوله في ساق
 للوجود وهو عدم العدم اذ عدم العدم بمعنى الوجود فيكون مفروضه موجودا لان عدم
 اذا كان بمعنى الوجود فيكون مفروض الوجود موجودا **وكان** لم يتصل اي معروف من
 العدم متصف بعدم العدم لعدم العارض لانصاف العروض بالعارض فيجب ان يتصف بالعدم
 المطلق ايضا والا لزم الانصاف بالمتعدد بدون الانصاف المطلق وهو مستلزم للوجود
 المتعدد بدون المطلق وان انصف بالعدم المطلق يكون معدوما مطلقا لان من قام
 بالعدم المطلق يكون معدوما مطلقا وموجود ايضا لما ذكرتم من ان معروف من عدم العدم
 يجب ان يكون موجودا وفاضل الجواب انهم انهم موجود ومعدوم لكن لا يلزم اجتماع
 التقابلين لان المعدوم ههنا ليس مقابل الموجود اذ معنى معدوم المقابل للوجود
 سلبه نه الوجود ومعنى هذا المعدوم ما سلب عنه شئ وقوله تامل اشار الى الدقة
 ويحتمل ان يكونه اشار الى ان لفظ المعدوم مقابل الموجود وان لم يكن معناه مقابلا
 لمعناه قوله فيكون نوعا منه اي من العدم المطلق ومقابله لانه لا يجمع معه في
 موضوع واحد فيكون ذلك العدم العارض نوعا ومقابلا لقوله من حيث انه متعدد
 اي باعتبار التقيد بصير خاصا وان لم يعتبر خصوص كونه مقيدا بتعدد العدم مثلا
 عدم العدم عدم مقيد كما ان عدم زيد وعدم السواد ايضا عدم مقيد فيكونه النوع
 باعتبار التقيد ودون خصوص القيد والتقابل باعتبار خصوص عدم زيد وعدم
 السواد ايضا عدم مقيد فيكون النوعية باعتبار التقيد ودون خصوص القيد
 التقابل باعتبار خصوص القيد **في** في مقابلته الشخص نفسه فان المانع هو الاستبعاد
 والغايم والمعلوم متقابلا لان متضايفان ومختلفان بالآثار كما ذكرتم **افاجيب**

القدر او يدبر كما في بعض النسخ يكون للتعجب يحتمل ان يكون امرا بالنظر كما هو الظاهر
قال المحقق ولا يكون سلب الوجود متقابلا لسلب الوجود بل سلب الوجود متقابل لوجود
 سلب الوجود وقوله ويحتمل ان يقال لانهم الجواب آخر عن البسمة كان قول الاشول وقد
 يقال جواب آخر وقوله فان قلت اثبات تحقق التقابل بين النوعية والتقابل بين النوعية
 يقتضي اجتماع الغايم والخاص في فرد الخاص والتقابل يقتضي عدم اجتماعهما متقابلا
 ولما اوردها الاخر من اعني قوله فان قلت النوعية هي على الاستاد حيث قال وقد
 يقال العارض اه اشار في الحاشية الى وقوله وفيه نظر اذ علمنا ان نفور كلام الاستاد
 وكذا افاد ايد الله في ساطع حاشية الحاشية ويحتمل ان يكون متعلقا بقوله وبما قرأنا من
 المراد من النوعية المخصوص ولا يعتبر فيها الكلية لان ذلك تقرير من الاستاد حيث جعلها
 كلية وقوله لا يقال في حاشية الحاشية متعلق بقوله لكن لا عدان يقول **قال المحقق** ان
 دون التقيد اذ من العلوم ان هذا الكلام مناف لما هو جواب الحق من الاشياء
 حمل الحقيقة على التقيد بخاص المحقق في توضيحه ايضا وافاد الاستاد في دفع التنازع
 بان لا يمكن حمل الحقيقة على خصوصية القيد للنفق وان اسكن حمله على التقيد المطلق وفيه
ما يجيب والجواب منع تحقق التقابل بين النوعية المخصوصة حاصل الجواب ان التنازع
 بالثبات انها ههنا بين النوعية المطلقة والتقابل لا النوعية المخصوصة كما ان العوض
 حقيقة لما شئ هو الحيوان والاشنان متصف به بالعرض ففرد الحاشية متعلق بقوله
الجواب **في** ولهذا ترك القيد حيث لم يقل انه مقيد بتعدد العدم قوله فتامل اشار
 الى ان عدم عرو من هذا التقابلين للاخر ليس بكلي بل قد يعرف من احداهما للاخر فان الكلام
 متقابل للاخر مع ان الكون لغيره لا يكون كذا افاد قوله من عرو من اي عرو من سلب
 المتضاد الى سلب المطلق قوله يجب الواجب ان السواد والاشنان عرو في الواقع كونهما
 الجسم الواحد لا لان عرو من اخرها يلزم من عرو من الآخر كذا **قال المحقق**

من قوله كذا في حاشية

امروء

كونه اي المؤلف المؤلف اي لمؤلف قوله بالعين المهملة وكذا الواو والقاف اي النقيب
 لبيت اعرف في الجمل من الصغرى ومضى بالعين الجمل ايضا هذا المعنى قوله فان لم يكن
 كلك اي لم يكن محتمل ان زيد اخ نفس علك ان لراخ ويكون له اخا مجهول الى ان بين
 فلم يكن زيدا خ معلوما فذلك ثانيا في قوله فما تصويت للنفي قوله ما ذكرنا من كون المؤلف
 معنى كونه ذا اجزاء لا المضاييف ولا يلزم التساقيص بين كلاسيه **قال** المحتشون ان لا نأ
 جزية اخرى مع ان الجزم بالعبية يستلزم الجزم بعدم التقدم لان قبل فامة الدليل على العبية
 لم يجرم بعدم التقدم على سبيل الترتيل والاستظهار وبعد فامة الدليل على العبية جزم
 قوله بكونها مؤلفة بالعبية لا بالناء مركبة كذا افاد ايد الله والظاهر ان بالناء بصفة
 اسم الفاعل وكذا المركب يعني انضاف العلة فيها الوصف لاجل كون معلوما ذا اجزاء
 فيكون ذا اجزاء علة لكونها مؤلفة فيكون المؤلف علة للمؤلف قوله بل المراد اي يدل
 المراد من كون المؤلف علة للمؤلف ان ما يصدق عليه المؤلف اعنى الفاعل علة لما يصدق عليه
 المؤلف اعنى المفعول **قال** ثم ان ما قيل ان القابل للمحقق الشريف قال هذا في دفع التوال
 المصدر بقوله فان قيل قد اورد الشيخ اى ووجه الدفع ان المراد بذي السبب المحقق فلا
 يرد انه على هذا لا يعلم الواجب على ايقينا اذ لا يثبت في غير ان لا يكون محسوسا فيكم
 محصيل العلم اليقيني بذي السبب من غير السبب بالاحساس برؤية الاحساس ايضا
 لكن لا يشي من كذا اذا استدلال بالعلول على العلة فانه يحصل اليقين لكن العلة لا تكون
 بعينه لان العلول للمبين لا قضاها الجواب ليدفع الاستدلال من جميع الموارد المذكورة
وقد وكفى الاشادات الغرض من ايضا ان ما يكون محسوسا لا يستدل به على العلول
 على العلة يكون محسوسا بالعبية العكس قوله بطلنا المراجا المطلق في المقيده وليس المراد
 الشامل للمقيده اعني كونه علة لوجود الاكبر لا لغيره بل لا بد ان يكون العلة العلة لوجود
 فالأوساط في المؤلف محمول الاكبر فليكن في نفسه قبل من غيره لا يثبت في غيره

والمؤلف هو الذي هو
 المؤلف هو الذي هو
 المؤلف هو الذي هو

للمس

للمس
 المؤلف هو الذي هو
 المؤلف هو الذي هو

للعالم الذي هو الاسمة وكذا تعقن الاحكام اذا كان علة للاكبر اعنى المحي لا يلزم ان يكون علة
 في زيد قوله وقول هذا القابل قال هذا الكلام في ذيل الجواب تبين انه وكذا قوله وقوله
قال ثم في الماسية قد اشهر ان عرض من ذلك ان ما هو المشهور على الاستدلال في الف
 لكلام الشيخ قوله وقد اشهر ايضا اعني هذا ايضا محال لكلام الشيخ قوله صور اخرى اي
 صور يكون استدلال من العلول على العلة لا العكس قوله محل نظر لان اى والجواب ان كلام
 الشيخ مخصوص بما اذا لم يكن محسوسا وما ذكره من الزاوية يكون محسوسا فلا يرد عليه قوله
 اذ اتقوا في ما بين سابقا فلا يرد عليه قوله اذ اتقوا في ما بين سابقا ان الاستدلال من العلة
 على العلول المحي وبالعكس اي ولم يبين ان الاستدلال من عدم العلة على عدم العلول و
 بالعكس من ايها اراد بتعيينه بقوله فتقول **الاول** والعلة من اللوازم يعني ان اللوازم
 اقسام والعلة من جملة اللوازم فلعلة عدم العلة بالنسبة الى عدم العلول من قسم
 صلية عدم العلول بالنسبة الى عدم العلة من قسم آخر يحصل الفرق بين المعنيين **قال**
 المحتشون ان على الاستدلال يعني الاستدلال بالعلول على العلة صور اخرى لا يمكن ان
 بالعكس فيكون برهانا اينا وفيه ان هذا معلوم ما سبق الا ان يكون مراده الاستدلال
 العلول على ان له علة معينة لا علة ما قوله وما ذكرنا من الاستدلال من العلول على العلة
 استدلال بالعلول على العلة لا العكس خلاف كلام الشيخ لان كلامه يفيد انه استدلال
 بالحقيقة من العلة على العلول فخصص كلام الشيخ بما اذا كان الاكبر محسوسا لا محسوسا
 وقوله كان ملزما بنفسه في ما لا يانه قد يكون الاستدلال من العلول على العلة وكو
 برهان ان الحق لم تأخذ به في **قال** الاستاد وذلك اي الدعوى اعني كون الخارج في
 نفس العدم لو كان في انصافه بالعبية عيني كيف لا يكون والاعدام متبع وجوده
 في الخارج قوله لان اختلاف البيان كما ذكرنا في قوله ان الاعدام البيان المناقضة والمنا
 السبق البتة خيل قال لا يتم ان الانصاف بالعبية في الخارج فوج عقدة في الخارج او عدم

والمؤلف هو الذي هو
 المؤلف هو الذي هو
 المؤلف هو الذي هو

علة لوجود الشيء الذي هو معدله وكذا ارتفاع المانع علة بالنسبة الى ما هو مانع له قوله
 الفاعلية بمعنى مراده ان ليس عدم العلة علة فاعلية لعدم العلول في الخارج بل في الذهن فلا
 يتحقق لعدم المانع والمعد قوله لا يستغنى - دليل كونه علة فاعلية بمعنى عدم العلة كافي في
 ايجاده بخلاف غير عدم العلة بالنسبة الى عدم العلول كالمعد ورفع المانع فان العلول لا يتحقق
 عن غير مكنه في فعل **قال** المحقق فكابر لما مر لها وجب كونه قيد للاتصاف بان يكون
 معنى كلام المحقق ان الاعماد قد يكون مصفا بالعلية في الخارج واما وجب كونه كابر
 ان الاتصاف بالعلية في الخارج يستدعي تحقق الموصوف في الخارج بآ على المقدر ^{المتصور}
 وما صله انه يصير هذا النوع من المقدمة لم يمنع احد من اهل التمر الى ان قوله ما في هذا
 التبيين لان وجب عدم الصريح ان عدم لا يقع ان يكون علة لوجود شيء هو عدم
 لان الاعماد تنبع وجودها في الخارج وج لا بد من كون اتصاف الشيء بالعلية
 الخارج **قال** والمحال ان التبيين ما ذكر المحقق من بقوله كيف ما ذكره الاستاد
قال الاستاد لوجودها وكذا الصريح في قوله انها ولها محتمل ان يكون راجعا الى التا
 والى المية قوله اما صلا لا فعل لان نفي احد الوجودين مستلزم لنفي الوجود ^{مطلقا}
 فيلزم نفي المزموم فينتج حصوله فيلزم نفي حصول اللوازم اجاب السيد السند من هذا
 بان ما ذكرته غير ما ذكره الله واعترض على ما ذكره الله في تفسيره لان المية فاذا كان
 الله غير مذكور في المطولات فكيف في المختصر المذكور في الكتب انما هو ما ذكرته لا ما
 ذكره فاجاب الاستاد في الجواب بان ما ذكرته تفسير كلام الله لا انه تفسير آخر غير ما ذكر
 قوله بعد ان يكون اي بعد ان سلمنا ان لان المية ما تصور كيف يلزم عدم حصولها
 بالفعل واما اذا لازم على ذلك التقدير اي على ما تصور عدم حصوله بالفعل فثبت
 حصول المية لعدم حصوله بالفعل وان حصل المية واجاب عن السيد السند ايضا بان
 مرادى ان وجب لان المية لا يقع من كون المية لا يقع بالفعل وان كان بالفعل

كن اذا كان بالفعل يكون فعلية من امر **قال** لان المية اي لان المية تنصف تلك العلة بالثبوت لان المراد من القوة ^{التي}
 اذا كان من لوازم المية **قال** الاستاد والمراد بالعلة في نفس الامر ما يكون منسبا للعلية
 الى جعل الاستاد وهذا الكلام مناط تلك الحاسية والحاسية التي بعد عنها وبقية
 الاول على الثانية ان الاول مناطه الى قوله وعدم العلة بالنسبة الى عدم العلول من هذا
 القيل وان الثانية مناطه الى تمام الشرح فهما متوافقان في ابتداء المناط ومختلفان
 في الانتهاء قوله الثاني مقرونا اي التصديق بعدم العلة اي يكون مصداقا بان عدم
 العلة علة لعدم العلول في يلزم العلم بعدم العلول من زرع استدعاء التصديق بقو
 الطرفين قوله عدم وجودها فيه لا يمان لان صحتها عدم الذات
 الى غير النهاية **قال** المحقق من جعل حاصل الى يعني جعل الاستاد كلام السيد السند على معنى و
 اعترض عليه والحق ان معنى كلامه ليس ما فهمه فلا بد من ما ذكره من ان يكون في الجواب
 وماصل ما ذكره في الجواب ان ذات عدم العلة ليس علة مطلقة او با وما في جميع
 الاحوال لعدم العلول بل في وقت وقوعه هو الوسط من الجهان قوله كانت اي العلية
 للمية اي لمية عدم العلة باعتبار النسبة التي هي الوجه الرباطي قوله بلا اعتبار النسبة
 اي بلا اعتبار وقوعه في هذا الوسط قوله انصاف عدم العلة الى الظاهر جواب
 آخر عن الثالث على تقدير تسليم كون الاستنباع والثانية بالفعل ومحملة على كونه
 برء على الجواب عن الثالث يعرف بالناسل **قال** الاستاد لليقين اي يقين المراد من
 الامر قوله بذلك المعنى بل ذلك المعنى لازم لعنى نفس الامر اعني ما يكون عليه ^{معتبر}
 الوجود في نفس الامر مع قطع النظر عن خصوص الوجود الذهني قوله المقدر المذكور
 الذي قوله من غير ولا خطه ان وجوده فيه لا يكون الا في الذهن وقوله في الحاسية فان
 الحاسية المستلزمة قوله كذا لا ينعى مستلزم للتأخير اذا كان كلامه يدور على اعتبار
 ذات عدم العلول واخر بقوله لا اعتبار وجوده وماصل كلام الاستاد من العلية و

من القوة لان المراد من القوة التي
 ويمكن ايضا انها تلك القوة
 م

لذات عدم العلول لا الوجوده كائينهم من كلامه قوله لا ما هو ليس اذ ان المبدء وصف
الذهني بل وصف للمبدء قوله فيضج او لا تقع لهذا القسم في هذا المقام اذ ما جعل لا ما
للمبدء قد جعلناه بالاطلاق كما جعلناه من لوازم الذهني قد اطلقناه فالوجود ما ذكرناه
مقبولنا والوجه الجواب في قوله على الثبوت اي اطلاق الوجود على الثبوت الرابطة لا
الثبوت في نفسه وكذا اطلاق عدم على السلب الرابطة من غير غير فلا يلزم التكلف
قال الحشيم ان ما فيه التقدم يعني ان ما فيه التقدم اذا كان هو الوجود لا يقع ان يكون
التقدم هو الوجود ولا يلزم ان يكون للوجود وجود كما ان ما فيه التقدم اذا كان هو
الزمان فلا يقع ان يكون التقدم نفس الزمان والالتم ان يكون للزمان زمان قوله فلا
يتوجه عليه اي على التمسك كما لا يتوجه على الاستاد والظاهر ان المراد لا يتوجه على التمسك
كما لا يتوجه على الكدر **قال** التمسك الحشيم اي الوجود في نفسه لا الوجود الرابطة
الجوهرية الوجود في نفسه نعم من الانسان حجب الوجود في نفسه والمنطوقون بقوله
اعية الجوان باعتبار حمله على شئ وكذا احصية الانسان قوله ثم اعترض في ذلك البعض
قوله وهو سؤال في معنى هذا الاعراض ليس من الحاصل المعترض بل اعراض شهود
الحشيم ان اقتدا الكبري اعني قوله وقد قلنا ان كل لا يمكن الا يمكن الا سالبه حتى يكون
كل لا يمكن معني ليس يمكن لا يتصفق اذ شامل لعدم الوجود ووجوده ولا يحل الممكن
عليه الا اعتبار الوجود والجواب عن الشك الثاني يعرف بالتعاضد ما ذكره **قال** الاستاد
هذا القابل جعل الوجوب لا اي لا ثم انه لو كان المحل في جميع الوجود والوجود يلزم
ان يكون الوجوب كيفية لشيء الوجود منها لانه لو كان المحل الوجود وجد الوجود
ومن كلف في تحصيل الوجوب لا يحتاج في تحصيله الى ان يكون المحل كونه متعاضدا
التسليم منع بطلان الثاني وان الوجوب في كيفية الشيء المحل الوجود اعني قوله
ولا ساد فيه **قال** الاستاد بل يمكن اي لعدم الخاص للشيء كغيره من الوجودات

في الواقع لانه يعني في كلا الوجودين غير فيكون متعاضدا ولا محذور في كون عدم الخاص متعاضدا
وما حصل الجواب ان اذا كان متعاضدا مطلقا يكون معدوما مطلقا فلا يقع ابتداء للشيء كغيره من الوجودات
في هذا المثال **قال** الاستاد من ان الشك في امتناعه يعني لما راي التمسك ان عدم الخاص
تمنع الثبوت في نفسه قلنا انه تمنع الثبوت لغيره فيمكن ان يلزم عدم الخاص متعاضدا
الوضع ان فرض التمسك انه اذا صار عدم الخاص للشيء متعاضدا مطلقا لا يقع انشاءه الى ثبوت
مع انه مدفوع الى التمسك وليس مراده ان يصير ذلك عدم تمنع الثبوت لغيره حتى يرد عليه
الاعراض بالباطل **قال** الحشيم ان فان قلت المذكور في كتبهم فاصل السؤال ان الصحيح
في كتبهم غير ما نحن بصده ههنا من ان التمسك المطلق ما يتحقق ذاته عدم مطلقا وما
يتحقق ذاته عدم لا يلزم ان يتحقق ذاته ان يكون معدوما وما حصل الجواب انه لا يقع ان
التمنع اعم ما يتحقق ذات عدم او المعدوم ولا يلزم صدق بعض التمسك المطلق ليس
معدوم بل معدوم ولعل قوله فلم يكن توجبه اصطلاحهم اي لا يمكن ان يكون معني
قوله التمسك ما يتحقق ذاته عدم ان يكون اعم من ان يكون معدوما او معدوما وقوله
هذا المعنى اي ما يتحقق ان يكون معدوما او معدوما قوله في الحاشية فلا يخفى فيه اي لا يخفى
في انه يصير متعاضدا مطلقا فيصير معدوما مطلقا فلا يثبت وان كان الكلام في عدم الخاص
ثبت في المطلق بالغايبية **قال** الاستاد اقول افتقار في ذاته يعني غير ما يجيب عن
الجواب مع افتقار الوجود الخاص الوجود المطلق فالجواب مطابق للسؤال لا انه اذا
الوجود الخاص مقتضى ذاته الى غير فيكون هذا الغير من التمسك **قال** الاستاد
هو تارة الوجود لانه يقول مراتب الموجودات ثلثة والوجود من حيثية كل قسم الى ثلثة
بما هو الوجود الحقيقية ان كان القسم الى اجناس كقسم الجوهر الى الحاد والساق
الحوان او الوهمية ان كان القسم الى اقسام كقسم الحيوان الى افراسه واما الحقيقة
ان كان القسم الى الاشياء مثلا اذا قلنا الانسان شئ من الوجود وعمره وكبره

انما اوجبا **قال** ضرورة مقابل البنية لغير الواجب بوجود الضرورة استيعاب لقولنا عدم الاستيعاب بالضرورة
 اذا اخذ بالذات كونه كيفية لقولنا الواجب وجوده واذا اخذ بالعرض كونه كيفية لقولنا عدم
 الاستيعاب فالاستيعاب شرط في كونه متاحا بالعرض **قال** الا ان عدمه في المطلق على المطلق في الله
 اي في من هذا المبدأ في من معناه ضرورة وبما يجاب الى معنى لا يصدق المطلقا عندنا على
 سبيل جعل الغير المتعارف في المطلق فانها متضادة وان على سبيل جعل الغير المتعارف كافي للفتنة
 الطبيعية وقوله ولا يخفى مع كونه صدق المقيد من كونه مطلقا فهو مضمون حدها الى وجبه عدم الصدق
 في المقتضى ما ذكرنا الحق في التفسير **قال** كافي للمثالا المذكور فان القيام المطلق ليس اهلته واكثر
 بل مضادا الى عند جمعي عدو زيد **ثم** لا يخفى ان المعنى ان المتضاد لا يلزم ان يكون متضادا
 واحدة فان قيام واحد قد يكون اهانته بالبنية الى واحد واكراما بالبنية الى الاخر كالواجب الواحد
 بالبنية الى احد المتضادين ومع النظر الى الاخر حسن ان قوله فلما بين اي فلاة طاهر ذلك
 الى وليس المراد انه ظهر من قبل والحاصل ان ما ادعيت من الوحدة انما يقع اذا كان شيئا واحدا
 يكون الى وهو كما ترى اي ليس من شئ واحد بل كقيمتين متغايرتين وخاصة عرضا للمثالا
 انما لا يتم ان القيام المذكور اكرام واهانة بل كل منهما شرط في الآخر لا يجمع مع الآخر وقوله والمجا
 جواب عن الاعتراض الثالث وحاصل الجواب ثبات ان القيام المذكور اكرام واهانة لصدق
 كل منهما على ذلك القيام وقوله وانك المضمون ان الفصل الدال على الهدى والفصل الدال على
 الكرامة متغايران متضادان ويكون سببا للاستعاق الاكوار والاهانة **قال** المسمى على
 القضاء بالخير ما يصدق في كل فرد من افراد الموضوع على كل فرد من افراد الحول وهذا الجواب الى
 بصريح وهو ظاهر **قال** انما اعلم ما استق من ان كان المراد بالعدم العموم على الصدق والعدم
 ممكن خاص فهو ممكن عام ولا يمكن انما العموم بحسب الحق اذا لم يكن بحيث لا يكون اذا كانا بالعدم
 المخصوص بين الاسكانين بل كما يتحقق في كل واحد من الطرفين **قال** لا يمكن ان يكون له وجوده وتكون
 شارج الاستعانة في شرح قول المصنف فيهم في الحول **قال** انهم من غير ان الدليل على
 ما اسوق الى

قال المسمى على
 عدمه
 لا يمكن ان يكون له
 وجوده
 وتكون
 شارج الاستعانة
 في شرح قول المصنف
 فيهم في الحول
قال انهم من غير
 ان الدليل على
 ما اسوق الى

وقتل من الدليل لا يجري اذ ليس مننا كقيمتين متغايرتين وليس مننا استيعاب حتى يكون
 مقابل البنية فلم يجز ما ذكرنا انتم ايضا قوله وتوجهها اي توجيه الحول بان ذلك مضمون من قوله
 كما لا يخفى عن عتق **قال** انتم من ان لا يكون سببا للضرورة او ما يوجب ضرورة كالا متع
 وفيه شأن الى ان الاسكان لا يقتضي **قال** المصنف وقوله هذا اي لا يمكن ان يكون العرف الذي لا مرون
 اصلا لا اذ في ذلك الذات انما يتحقق بالبنية الى الاستقبال ولا يتحقق بالبنية الى الماضي والحال
 ذكرنا انتم ان الضرورة بشر الحول مثلا لا يدرك ان كانت فلا تكون ضرورة بل ضرورة كونه كاشا
 حقيقة كونه بشر الحول مثلا لا يدرك ان كانت فلا تكون ضرورة بل ضرورة كونه كاشا **قال** انتم
 بل يقولوا الحول مثلا انما ذكرنا سابقا عدم العلم وقوله بل يقول استكمال على التعيين وانما
 قوله وايضا الوجوب ان نقص لذلك الدليل وانما ذكرنا سابقا من قوله ورد عليه بان **قال** او يقول
 استكمال على التعيين وانما ذكرنا سابقا من قوله وايضا الوجوب ان نقص لذلك الدليل وانما ذكرنا سابقا من قوله
 ورد عليه بان **قال** او يقول ان يقول بل يقول اخرى قوله في الحاشية قبل القابل الحق في التفسير فانه
 قال بل يلزم اجتماع التقيض وهو الوجوب والاستيعاب لا وجود والعدم ليكون ما ذكرنا انتم اولا
 لان اشتراط الخلو من عدم في الحال يجعل واجبا وعن الوجود يجعل متغافا فيكون واجبا ومتغافا **قال**
 المسمى في ذلك فالوجوب الوجود كما يمكن الحال لفرقا لوجوب الوجود اي كما يمكن الحال لفرقا لوجوب
 ذلك لم يكن لفرقا لوجوب بل هو كيفية **قال** البنية الوجود فلو كان لفرقا لوجوب لكان لفرقا لوجوب
 لا يتفك عن اوجوب فلو كان لفرقا لوجوب اي وجوب الوجود ووجوب عدم قوله وهذا العم اذ بعد
 مع عدم في الحال والوجود في الاستقبال ومع الوجود في الحال والعدم في الاستقبال قوله شبه
 في الوجود ان كان المسمى ليس في نفس الدليل لان في المسمى وسنذكر في ذلك الدليل ان في
 اليقين وسنذكر في ذلك الدليل **قال** انتم وهو انما يلزم لا جواب عما في اسكان حدوث الوجود
 الشرط بالعدم في الحال فلو كان في ذلك عدم وهو شرط بالوجود في الحال فلو كان
 يكون في الحال وجودا فعند ما استكمل الجواب انتم ان اسكان حدوث الوجود مستلزم

اذ قلنا

ستلزم انتفاء الصفة وناعني فيه كذلك نقول هنا ايضا من غير ان يقع البرهان المتخيل
 هذه الشرطية اي قوله لو كان الانتفاع موجودا لكان متصفا كذا اذا و الظاهر ان المراد من الشرطية
 قوله ان الانتفاع على تقدير وجوده موقوف على وجوده لانه لو كان موجودا اعم من ان يكون
 موجودا بنفسه او في المتع الوجود او في المتع العدم واستحالته على التقدير الثاني لا يلزم انتفاء
 مطلقا كما انه لا يصدق كميته ان كان زيد جونا كان ما ههنا اذا الحيوانية اعم من التناقض
 قوله والخزينة لا يصدق لان توقفه على الحال في بعض الموضع لا يلزم ان يجعله على الاطلاق والا
 الخامسة يكون القدم والثاني كلاهما صادقين والعدم ههنا ليس بصادق والاتصاف بالعدم
 اعم من ان يكون صادقا او كاذبا وكذا بين قوله علاقة للزعم بمعنى نعم منكم الشرطية
 لزوم لا تناقض وهذا الجواب يصح عن الاتصاف بالخاصة ايضا **الثم والواجب**
 يجب بمعنى الوجوب لانه لو كان الواجب واجبا واذا كان العلة محكما كان العلول اولي به
 قوله بل هو عين كونه واجبا اي الوجوب عين كون الشيء واجبا وليس المراد ان الوجوب
 عين ذات الواجب قوله بان لا يقتضي شيئا من ذات الواجب وجوده نفسه لان الوجوب عين
 عن اقتضاء الذات الوجود **والجواب** اصل الجواب من الملازمة على التقدير الاول
 منع بطلان الثاني على تقدير الثاني قوله فان عدم صفة الوجوب اي كون صفة الوجوب
 عديمة لا يلزم عدم الاتصاف به قوله من ان ذلك اي حال كونه معدوما لان ثبات
 الواجب يتصور بعد **التمحيص** وهو يستلزم الامكان لان الاحتياج الى التمسك يستلزم
 للاحتياج الى الوجود كذا الشيء لم يتحقق له وجودا محتاجا الى الوجود يكون محكما قوله
 نعم يد على كساد قوله فان قلت لا لانه متوقف بقوله قلت لكن يد عليه بل ان لا قوله
 تخصيص الكبرياء كل صفة للوجوب بالذات متفق على الموضوع قوله ان هذا الحال
 الذي يحتاج الاستدحاج اليه الى التمسك بالواجب كونه الوجوب باعتبار كونه **التمحيص**
 كان ممكنا لا على هذا التقدير بل على ما بينه وبينه من الاتصاف بالواجب

ولزم ان كان الواجب قد تم الشهادة ولا يتصور هناك تركيب جاب عما يقو الواجب لانه وان لم
 الى الحال في محصل الثاني كما ان الطبول والصوت المطلقة لا يخرج الى الصوت الباقية مثلا
 لكن يجوز ان يكون محتاجا اليه عطفه التركيبي كاحتياج الطبول والصوت في محصل التركيبي
 الى الصوت الباقية قوله لا يقال هنا الدليل اي ما ذكره الله وجوبه في صوت كونه
 الوجوب اعتبارا بان يبق لو كان الوجوب اعتبارا بالكل ممكنا لانه صفة وكل صفة
 واصل الجواب ان لا يتم انه لو كان اعتبارا بالكل ممكنا لان الممكن ما يحتاج في وجوده الى
 عين وهذا غير ممكن الوجود في الخارج حتى يحتاج في الوجود الى **التمحيص**
 السواد ليس عين السواد لان السواد له وجود في الخارج وكون الشيء اسودا امر اعتباري
 يكون الاول عين الثاني وكذا الوجوب على تقدير كونه موجودا في الخارج وكون الشيء
 واجبا **والجواب** اذا كان كون الشيء اذ كان الوجوب عين كونه واجبا والوجوب عين الوجود
 في نفسه يلزم كون الواجب واجبا ممكن الثبوت في نفسه ويصح ان يكون الواجب واجبا
 ممكن الثبوت في نفسه واجبا الثبوت للواجب قوله وجوده في نفسه اي وجوده كونه الواجب
 واجبا وقوله ويمكن ان يبق لا ابيات لان اسكان وجوده كون الواجب واجبا في نفسه
 يستلزم لا اسكان وجوده كون الواجب واجبا لغيره لانه اما عينه او مقدم عليه عدم العلة
 على العلول واسكان العلة يستلزم لا اسكان العلول قوله وجود الصفة المراد بها كون
 الواجب واجبا **والجواب** لا يلق كون الواجب اجزا في ذاته ايات المتعارفين وجود الصفة في نفسه
 حقيقيا لغيره وان اسكان احداهما لا يلزم اسكان الاخر قوله لنفسه اي لنفسه لا تصادف
 قوله واللازم من كونه اي كون الواجب واجبا قوله طوقا لنفسه لا تصادف اي طوقا لوجود
 الصفة في الموصوف لان الاتصاف عبارة عن وجود الصفة في الموصوف والخاصل
 قوله لا يقتضي كونه واجبا بل كونه واجبا لغيره لانه لا يقتضي كونه واجبا لغيره
 طوقا لوجوده في نفسه لانه لا يقتضي كونه واجبا لغيره لانه لا يقتضي كونه واجبا لغيره

الغيبية من الاعتبار وان وجودها في نفسها عين وجودها العزائ ومقدم عليه تقديرها بالعدله
كان اسكان احدنا مستلزما لاسكان الاخر فكما ان الواقع طرف لوجود الصفة في نفسها
طرف لوجود الصفة لغزها الذي هو متأخر عن الوجود لنفسه فانظر في هذا السؤال و
الجواب فانه في غاية الدقة والعرف بينهما وبين ما تقدم من العناية والتكلف
الحشي من ان ونقول لاشك ان عدم جوف في الشيء والوجود مستلزم لاسكان
و قال الوجود مستلزم لاسكان اسكان زوال الوجود و اسكان لاسكان اسكان كما ان

فاسكان زوال الوجود

اسكان الحال محال **الحشي** من وفي هذا القول من ان العلم بغير بطلان الثاني لانه
منع بطلانه يستلزم القول بان هذا الجسم مثلا في قوله وعمل يعني ما ذكرنا سابقا
على ان الجسم عين ما قل عما هو الغرض من ان الوجود صفة عينية **الاستاذ** في
تحقيق ذلك ليس غرضنا ان نذكر ان العلم غير تحقيق وهذا عتيق بل غرضنا بيان سر ما ذكره
العلم وله قوله اذ لو لم يوجد في طرف الانصاف لم يكن هو الوجود
حسب ذلك الوجود الذي له في الواقع مطابق الحكم قوله الموصوف المعين كونه
المثال المذكور على الوجه الخاص اي بان يقاس بعينه وبين البصر **على وجه** يصيب
مبدأ الاسطر العقل الكلية بان يقاس بين الامنان وبين الكلية فمذاهبنا من ان
الانسان موصوف به فعملها عليه بطريق الاستعاق بان يقال الانسان ذو كلمة
او بطريق حمل المواطاة كان يقول الانسان كلي **بل** ان يكون له كلمة بل لا تامة
لان ما ذكره بقوله هو ان يكون وجود الموصوف في احدتهما لا يوافق ما ذكره في
صدور الحاشية فاصرف عنه فبقوله بل ان يكون ذلك الحق يكون موافقا لما ذكره في صدر
من قوله الموصوف بهذا الوجود وصدق الحكم ومطابق لما قلناه وهذا معنى مستلزم
ما ذكرناه في معنى قوله الخايع او الذي هو طرف الانصاف الذي هو عين العقل السلي
خاص ما ذكره في جواب الخايع انه قد بين في هذا ان وجودها في نفسها عين وجودها العزائ

حاشية لا تنس

سلم في الثاني من سلم في الاول وكلاهما في الاول قوله واما استلزام الانصاف لاجواب الخايع
الانصاف اذ لم يكن تخففا في الخارج فكما لا يقتضي وجود الصفة فيه لا يقتضي وجودها في
و هذا ايضا كيف نقول بتحقيق الموصوف فيه دون الصفة **فان** قلت قد صرح في المكان
ما ذكره في صدر الحاشية من ان الانصاف في طرف يقتضي وجود الموصوف في ذلك الظرف دون
الصفة فيكون ان يكون الصفة بعد وباني ذلك الظرف ومع ذلك ثابا للموصوف الموجود
لما ذكره الشيخ من ان ما لا يكون موجودا ان نقل كلام الشيخ واجابه وطاسل الجواب واجبه الى
التقصيص كلام الشيخ اي ليس مراده ما لا يكون موجودا في طرف الانصاف بخلاف ما مراده
ما لا يكون موجودا مطلقا ولما كان هذا جملة الكلام على خلاف الظاهر فلا بد من دليل
على ذلك الجملة حتى يتم مقصوده قال والذي يدل على ان مراد الشيخ ما ذكرنا من التخصيص في
كلامه وطاسلنا له ان لم يكن مراده ما ذكرنا لم ينطبق دليله على مراده فحينما يعمل على ما ذكرناه قوله
وكلاهما في ان لا يبتلا او في ان وجود الشيء بعينه في الدهن يعني كونه ذلك الدهن متصفا
في الدهن لا يستدعي وجود ذلك الشيء فيه قوله كما اثبتنا البديهي الى استدعاء الوجود المطلق
بقوله غرضنا ما لا يكون موجودا في نفسه لعل قوله فان قلت اعتراض على قوله وكلاهما
في ان وجود الشيء بعينه في الخارج اه وطاسل السؤال انه اذا صدق قولنا العناني لزيد
في الخارج صدق ان العناني في الخارج لان العناني موصوف بالثبوت لزيد في الخارج فيكون
العناني موجودا في الخارج بناء على ان ثبوت الوصف للموصوف في الخارج فرع ثبوت الموصوف
بقوله تلك المقدمة شأنها الى المقدمة المشهورة المذكورة في كلام الشيخ معنا في قوله واذا كانت
موجودة فالوصف موجود في الخارج لا محالة اي بناء على ان ثبوت معنى الشيء فرع ثبوت المعنى
وطاسل الجواب ان المصنف في قولنا العناني لزيد في الخارج طرف للثابت الذي هو
لطرف العناني بلزم ان يكون موجودا في الانصاف العناني لكونه في الدهن **الحشي** من ولما
كان في ذلك ان كان الطرف طرف وجوده لاشك ان مقتضى جوف في ذلك الطرف

وان كان ظاهرا لتصل الانصاف فيحقق تحقق الموصوف فقط دون الصفة لكن يقتضي وجود
 مطلقا قوله ولوان المية هنا بناء على ان لوازم المية لا يكون الا اعتبارية كقولنا ان
 اذ لو كان ان يكون امل عينيا وانصف المية به يكون اثنان مختلفان مع لوازمها الذميمة ولوان
 المية لا يختلف اثنان **الاف** في الخارج لان ترتيب الالامار هناك وهذا على سبيل الانصاف
 لان خصوصية كون الخارج ظاهرا يقتضيها قوله لا يخرج عن اشكال ان في وجود المطلق هذه
 اشكال ويمكن ان يمار عنه ان وان لم يكن لخصيص الالامار هذه السافرة بل لكان للاذهان القا
 دخل وقوله بعد عن الانصاف بعد عن لا انصاف **قوله** وبعد للساوا التي للساوا الشدة الى
 القضية الصغيرة وهي قوله والزام ان شئت الى والتي الى القضية الكبيرة وهي قوله لان في
 العوض عن اعني الى قوله بما انما لم يكن اي معنى يكون جامعا ولا يكون له سدا محمول معنى
 ان يقال الانصاف باعتبار وجود المتباين البادى القاطبة ويكون الجواب بان المتباين
 يكن في البادى القاطبة لكن المحول نفسه موجود فيها ويمكن للانصاف فكيف يستدل
 يكن الجواب باننا استدلل به عليه حتى يرد ما اورد به الاستدلال عليه في الحقيقة المعينة
 المشهورة الطوية في كلام الشيخ عند قوله فالموصوف موجود في الخارج وهي ان شئت
 لشي فرج شويت المتكلم فكان قوله قائل اشارة الى ذلك الاشاد وقيل الى ذلك
 اشارة الى اخرها في الصدور بقوله المراد بالصدق صدق حيث قال فان انصاف
 المعدومات والوجودات الى الاشاد وكيف ولو كانت لا اي كيف تسمى الجواب في كل
 عن العينية ايضا لان لا يجوز ان يكون الذات علة لوجود وجوبه لانه لو كانت الذات
 وكنت الحاشية بل عدم تسمى الدليل لان قوله لو كان الوجوب موجبا لكل ممكن مخرج
 انما لا يخرج عن الواجب يكن الجواب عما ذكر في اصل الحاشية وفي هاشية الجاهل ان الكلام
 في الوجوب الذي هو كيفية الوجود لا يكون غير الذات من خارج ساقا في الخارجية
 قوله الوجوب على وجه ساقا على وجوب الذات بالوجوب بل هو متقدم على وجود الذات

قوله لا ينفذ منقح

اما عين ذلك الوجوب فلانها تقدم على نفسه او عين فيضم كقوله انتم بقوله وبوجه اخر
 لا وتفسر بوضع المقام وتفسير لما اجله سابقا ويحصل منه الجواب عما قيل ان تقدم الوجوب
 على الوجوب بل انما انصاف الذات بالوجوب على وجود الوجوب ولا يحذر ورفيد ومما حصل
 ان وجود الوجوب نفسه اما تقدم على الانصاف بالوجودات اي على وجود الوجوب
 في الواجب عنه اذ وجود البياض في نفسه متقدم على وجوده في الجسم واعينه فلان من تقدم
 الانصاف بالبياض على وجود البياض في نفسه بعد الانصاف بالبياض على الانصاف
 بالبياض وهو تقدم الشيء على نفسه **قوله** ولما ان ينسج الى اقرب من على قوله وجود الوجوب
 متقدم على انصاف الذات او عينه ومما حصل اننا لان وجود الصفة في نفسه متقدم على
 وجودها في الموصوف واعينه وان سلمنا استلزام الانصاف بالصفة وجود الصفة اي كما
 يقتضي وجود الموصوف يقتضي وجود الصفة وقوله ولا يخفى على الاشاع الى صفة هنا
 المتع يعني وجود الصفة عين وجودها في الموصوف ولا يتقدم عليه **قوله** المتعني ان يادني
 بان يتقدم اليه ما ذكر انتم بقوله لو كان الوجوب موجودا لكان ممكنا لما ذكرنا في الخارج لان
 متقدم عليه الوجود والوجوب الى قوله لم يلتفتنا انتم لانه يصير ما ذكرنا سابقا للدليل
 لغوا اذ يكفي في الدليل ما ذكرنا في وجوب الجواب قوله استلزام الانصاف اي الانصاف
 بالصفة العينية الحقيقية يلزم وجود الصفة لا بالصفة الاعتبارية والمفروض ان الوجوب
 من الصفات العينية **قوله** الاستاد اذا عطف اي اذ اصيل واجرى ههنا تقع وينبغي الخ
 ولا يخفى ما ذكرنا المتعني وقوله وههنا نكتة اي غرض وقوله والحل جليبه **قوله** المتعني ان
 في الخارج المتعني ان معنى ان عدم العلول لا يمكن بالنظر الى ذاته وتمنع بالنظر الى ذات
 المتعني ان لا يمكن ان يكون بالنظر الى ذات الواجب فاشغاف الملازمة بينهما انما هو بال
 الى ذات عدم العلول فلا شغاف فتدبر الفرق بين اذ كان المتعني اصيل وما ذكرنا الاستاد **قوله**
 الى لست متقدم عليه بل هو متقدم على وجوده والوجوب متقدم على الوجوب ويعمل بان يكون

تقدم ٣

الوجوب وجودا او لا حتى يجمع انصافا في المبحث فالوجوب الذي يكون مقتضاها ان
 الذي كلاً من ان ينفذ وراو عين فمسلل وماصل اعراض الاشياء وان تقدم انصاف
 السبب بالوجوب على الوجوب لم واما تقدم وجود الوجوب على الانصاف غير مسلم بل هو ان
 يكون الانصاف بطريق الاستلزام كما بناء في شرح قوله وان لم يثبت استلزام الانصاف
 وقوله كما ان انصاف الى هذا الموضع حيث حال فلما ان يمنع تقدم وجود الصفة وقوله
 والمقتضى لا هو لا هو فمسلل الاعراض وهذا بغير ما ذكر سابقا بقوله ولا يخفى ان
 على النصف **قال** الله انصافا ان يرى وجب فوجد قوله والمقتضى اي كون الشيء ذاتا او
 انشائها من الموصوفة واليقين وانما طامنا تقدم قوله لان الوجوب عبارة عن انصاف
 الوجود فاذا كان الوجوب عروبا يكون العدم انصافا الوجود وماصل جوابا ان
 الفرق بين العدم والمعدم والافتقار وقول الحق حيث قال في تقدم
 الجواب اخر على تقدير عدم الفرق وماصل جوابا ان الحد وقوله لا هو لا هو
 مقتضاها للوجود لا كون مفهوم العدم مقتضاها **والجواب** ان السهل ان السهل
 عدم مقتضى التيقين على شي واحد في الخارج او في الذهن لا كون التيقين مقتضى
 فكون التيقين مقتضى شي واحد في الخارج غير سهل قوله مناف لما ذكرتم في الجواب
 كون التيقين مقتضى شي واحد وماصل الجواب الاول ان لا يتم وجوب كون احد ما وجوبا
 لما ذكرتم احد شي كالتعالي والاعمى والعدم وعدم العدم الى غير ذلك وماصل الجواب
 الثاني ان المراد من الوجوب في تعريفه ان يكون السبب جزا من مفهومه
 فيكون الوجوب وجوديا وان كان معدوما في الخارج اذ ليس السبب جزا من مفهومه
 قوله فيقتضيان اي يمكن جريان الدليلين الاخير فانه مقتضى الانصاف كما ان
 اني مثلا لا يكون الاعمى لان اعمى العقل على انما في حاله وانما هو كالتعالي
 معدوما كان الاعمى ايضا معدوما فليكن مقتضى التيقين **والجواب** ان مقتضى التيقين

المراد بالمراد مقتضى ما قال ذلك لان العقل يدرك المحسوسات ويترتب عنها سلطة المقتضى
 النسبة القياسية اي نسبة البياض الذي هو قائم بالجسم قوله يكون الجسم اي بان مقتضى الجسم
 بالبياض **والجواب** دون البياض القائم بغيره رد لقول السيد السد حيث قال لو كان وجود الجسم
 البياض في الخارج كافيا في انصاف الجسم بالبياض لم يكن ان يكون مقتضاها بالبياض
 هو ذات زيد لان الانسان الذي هو المحمول وان كان موجودا في الخارج لكن ليس وجوده
 مقتضاها للوجود زيد حتى يكون موجودا اخر بل هو عين زيد فيكون ذات زيد موجودا في
 الخارج بحيث ينتزع منها الانسان قوله فتعالي جعل اعمى في قوله زيد اعمى بحيث ان يكون
 راجعا الى جعل العدييات وقوله ولذلك اي ولا جعل ان الموضوع قد وقد قدر في
 تعبر الى قوله من غير تعيين الاشياء اي الموضوعات بان يكون فقط او مسبقا المحمول
 مع امره بان فالاستشهاد في قوله الى الاشياء انفسها وقوله من غير تعيين (المراد من كلام
 الاستاد تفسير الكلام قوله ومن قال الظاهر ان القائل بذلك اهل العربية قوله انهم في
 تاجره اي اخر وجود الصفة عن وجود الموصوف نظرا في قد يجب كما في جعل الخارج
 مثل البياض وعوض ذلك وقد يجب التقدم كما لا يمكن والحدوث وعوض ذلك **قال** الحق
 ان لم يكن نبوة الاعراب العقل فاذا لم يغير العقل لم يكن واجبا فيتم كلامه **الاستدلال**
 وان دفع الجواب ماصل الجواب ان الواجبة ليست بالانصاف حتى يحتاج الى اعتبار العقل
 الوجوب لكن كلام الله ليس مبنيا على هذا التصديق بل مبن على ما استدل به في كون
 الحق في كلام الاستاد راجع الى ما في صدر الحاشية لا الى جميع ما في الحاشية فنقل
 كلام الشيخ وابان الاحتياج الى وجود الصفة قوله بعد تسليم مقتضى جواب الله مبن على ما
 تسليم احتياج الانصاف الى وجود الصفة كما في صدر الحاشية الانصاف لا في اخرها
 اي بعد تسليم الانصاف فيقتضى وجود الصفة وتسلم الواجبة والموجودية بالانصاف
 قوله وان الموجودية لا تعطى على قوله ان يكون مقتضى لا في قوله بان اي الجواب **المراد**

ان قوله ولعل وجودها اي وجود الصفة التي تنسبها الانصاف قوله لامامة في الجواب
 قوله وهذا لا ينافي في ان كلام الشيخ لا ينافي بل هو كونه من التحقيق لان ما ذكره الشيخ خارج
 عما نحن فيه لان الصفة في قوله هي بصفة فان الواجب هو الذات البسيطة وليس المتبعا
 لكن عند البصر عند ذات ثبت له الوجوب قوله واما على رأي آه يعني الأستاذ وان لم
 بوجود المتبعا في المشتق كالسبب لانه لا يتقبل بوجود المشتق في الخارج بخلاف البس
 السند **و** خلافا رجا اذ يحجب وجود الصفة في الخارج وما يكون جزء من مفهوم من مفهوم
 كانه في كنفه يعمل في الخارج قوله من ان الوجوب لو كان اعتبارا لبيان لما يتوهم هذا الاثر
 على بسبب المعارضة بين جريان ما ذكره انتم بعبء في نفق مدعاه ووجه الذي لم يثبت
 الواجبة بالانصاف بالوجوب بل بان ذاته متساوية بهذا للوجوب **و** لا الامور اما قال
 ذلك لانه يمكن دفعه ان الكلام في ان الوجوب من الاسود والغبه واذا كان بعض افراد
 مفهوم خارجا يكون الجميع كذلك فليس بعبء اعتبارا حتى يتقطع انقطاع الاعتبار وقوله
 كانه اشارة الى ذلك قوله الغيبة الثانية الجزرية اي الحكم بمعنى وقوع الغيبة او لا وقوعها
 هو جزء من الغيبة لا معنى او ذلك ان الغيبة واقعة حتى يكون متصفا بما هو محتمل ان يكون
 انصاف الغيبة الى الصوت ببيانته ولذا قال ظاهر هذا الكلام ان قوله لا بالنسبة الى
 في القضايا الذهبية عطائفة لبنة التي في ذهن زيد بالنسبة التي في ذهن عمرو **و** ان
 الفاعل او بالنسبة التي في ذهنه والتقدير اعتباري **ك** انتم فكان موضوعها اي اذا
 الصفة ممكنا كان موضوعها ممكنا لكن ان كان الموصوف بالمثل لانه متبع فكيف يكون
 ممكنا نفع ان امكان الصفة بالمثل من وجودها بالمثل والجواب بنوع الملازمة من قوله وان كان
 الصفة ممكنا ان قوله وينبغي ان هذا الجواب بمنحط لان في اي انتم بطلان وجود
 الموصوف اعني المشتق لان ذات الواجب موجود من موضوعه **و** انصاف البسطة في الامور
 المنة يعني في الاول ليل العام حتى يتم دليله في الاول والحق في الحقيقة من صفته **و** انتم

مختلج فيقع الجواب بل من شأنه ان كان مفهومنا واحدا وحقيقة واحدة لكن المتبادر منه
 هذا الفرد وقوله وهذا اي من شأنه ان كان من فروع آه لانه قال كذا لا ينافي عن وجوده
 اعتبارا او لا كذلك كان فيكون اعتبارية **م** الحتم **ك** قال لازمة متوهمه يعني انتم انتم ان كان
 من شأنه الوجود العيني يكون الموصوف وجودا بالفعل وان اردت بوجود الموصوف ما من
 شأنه الوجود فيكون هذا امكان الوجود فيضرون فكيف بان الانصاف بان شأنه الوجود **العيني**
 يقتضي وجود الموصوف لكن اخبر بل هذا دليل براسه بان لو كان الانتفاع بغيره
 ككان الانصاف بغيره في وجود الموصوف لان انصاف الموصوف بالصفة الموصوف بفسطة
 ظاهر البطلان ولا يحتاج الى مدعى من وجود الموصوف عند وجود الصفة وان كان ذلك
 المقدمة لازمة لما ذكرنا قوله في الاول بطلان المقدمة كما فعله في الحاشية السابقة حيث قال
 فان قلت ان انصاف الشيء بالصفة العينية **ك** لا استاد قد مر اعني اي في اخر حاشية
 المتعلقة بقوله اذ لا يمكن حيث قال ودعوى ان انتفاع الموصوف يقتضي انتفاع الصفة
 ثم ففهم منه انه يجوز ان يكون الصفة ممكنة والموصوف متصفا ومحتمل ان يكون اشارة
 الى ما ذكر في الحاشية المتعلقة بقوله فان عدم المعلول كما في بعض الحواشي المنوعة الى
 الاستاد على ما في بعض النسخ فيكون اشارة الى ما ذكر في قوله والحال اي قد مر واعلم
 تفصيل النسخ وتوضيحه قوله فيسئل الواجب فلا مسئلة في كون الممكن واجبا وقوله وهو محتمل
 لان صيرورة المشتق ممكنا او ليس بصيرورة واجبا لان الامكان هو الحد الوسط بينهما
 ما لا انقلاب اليه سهل من الانقلاب الى الآخر **ك** الحتم **ك** دون الشرح لانه بين الملازمة
 بل في خلافه لزم الاستدلال بخلاف ما ذكره المم فان يقع جعل ما ذكر الحتم ببيان
 الملازمة قوله ثم اعلم ان هذا عناية بين النتم والاستاد وبيان منسأ وذهب كل
 الى الوجود **ك** لا ينافي لان غاية ما في البيان ان كون الصفة ممكنا اي امكانه كان مستلزم
 امكانه **و** انتم في كلامه العام لا الحاشية **ك** انتم واجح الحاشية لم يتبين انتم لا يحتاج

المخالف في الاشباع لان المخالف فيه ناد وكون الاشباع موجبا بعد قوله فقالا اورث عليه
 الورد شاح القيم قوله فان الفرق بين الـ دليل لقوله الخصم لم يدع وقوله اذ على اذ كذا
 بيان الدفع قوله ثبوت الفرق اي في الواقع قوله الغرض اي فرض كون الامكان عندنا قوله
 وقاعدة يعني الى هنا نفهم نفى الاستدراك لكن لا نفهم فابدى في ذكره فشرح في بيان الاستدراك
 لذكره قوله قل ويمكن ان يقرب الدليل القابل بغيره الذين اهل في شاح الكتاب فانه
 قد اتى بجبت يدفع باعتراض شاح القديم قوله على ذلك التقدير اي تقدير عدم التمايز بين
 الاعماد فليزم ان زيد ممكن ولا امكان لزيد واحد لا يفرق بين الامكان واللا امكان
 الاستاد وهو الفرق اي للتحقق هو الفرق بين تقبل الامكان والامكان السقي واذا
 حصل الفرق لم يلزم ثبوت الامكان الذي هو معنى الخصم **الحسين** عكس تقصير هذا
 قولنا لو كان بعد ما لم يكن فزاد في كس على طريقة القدماء الى قولنا لو كان جيبا فزاد
 ثبوته فاما لم يوضح هذا العكس واذا بدى منع ملزومه قوله في تقريره ان كان فيه
 ايضا محجب الغرض **الثم** والامكان موجود لان المفروض انه واجب لذات **مستدعي**
 لان المفروض انه بعض له الاشباع قوله بعضنا ذكره لا يلو عرض للوجوب بالغير يلزم
 ان يكون موجودا ويعدو واما لو عرض له الاشباع يلزم توارد العليين على حلوله
 شخصي قوله من اشباع انقلاب بيان لما في قولنا الحق لما تقدم قوله فظاهر انه يلزم اجتماع
 الامكان والوجوب وهو محال فلا بد ان يقدم احدهما فليزم الانقلاب بقوله بل لو
 سلم اعلم ان السيد قد استدلى على ذلك او لا بما ذكره **الثم** من قوله فلان الثابت في
 والغير من ما يفرض عليه **الثم** او لا بقوله وفيه عيب بل اعترض بقوله وفيه نظر فان الامكان
 ارتفاع امكانه الى حين اذ كان **الثم** في ذيل ولو لم يتم قال في الاول ان يستدل بالمكان
 بان في ما ثبت للشيء الى ما ذكره **الثم** في الخامسة **الثم** في قوله من كلامه انما يفرض ويرد
 الاعتراض على الدليل الاول ولم يدع عنه ولما اجاب بغير الدليل الجواب **الثم** عن اعتراضه

على الدليل الاول بقوله اقول فيه عيب لان استواء **الثم** ولما توجه على الثم كلمة ولو سلم للثبوت
 كلامه قد علمت على صدره اعتراضه توجه له في الخامسة وحاصل جوابه انه لما كان يكون
 هذا الاعتراض بعد تسليم الاعتراض الذي ذكره **الثم** قال ولو سلم لا ريب ان الاعتراض الثاني
 الذي ذكره السيد في الاول الذي ذكره **الثم** قوله راسا اي عن التقرير الاول والتقرير
 الثاني للدليل ولا يخفى فيه بالتقرير الثاني **الثم** الاستاد مراده انه على تقدير ما ولما
 توجه عليه من بياض ارتفاعه كما ذكره **الثم** في قوله لانا نقول توجه له في الخامسة
 بقوله انت جدير بقوله هذا اي امكان انكالات الامكان عن الممكن بالحل محال قوله وانما
 اعني العجب اي انا انذارك العجب من ان **الثم** قوله كان كلام **الثم** توجه يعني في الاعتراضات
 جميعا ويكون كلامه على السيد في موقعه لكنه لم ينعكس **الثم** ولا وجه له **الحسين** من اشباع
 والانقلاب يعني كلام المعنى محول على كليهما لا على خصوص الانقلاب كما فصل **الثم** في بعض
 الموضع يلزم الجمع بين المتساويين وفي بعضه الانقلاب **الثم** **الحسين** من اقسام القدماء اعني
 قوله انه اي يكون الممكن مكانا بالغير ايضا وفادته لزوم التوارد فلا يتحقق في عدم لزوم
 الانقلاب بغير هذا اي لزوم التوارد دليل الى قوله ما شانه المستدل اي بموافق المستدل
 واعتقاده لانه في الواقع حق وصديق **الثم** الاستاد اقول لم لا يجوز ان يكون استقلال
 منع لزوم التوارد واستدلاله بنسب لان التوارد انما يلزم باستقلال الذات في العلية فما
 منع اصله عليه الذات وان سلم فالاستقلال له خلية الغير قوله فان قيل اعترض على
 عليه الذات او عدم استقلاله فيها قوله وقد بينى بطلانها لا بد لي من الانقلاب
 قوله وانما الكلام في الممكن يتم بقوله لا يكون ممكنا وهذا باطل لان الكلام في الممكن قوله
 لا يقال اجاب عن عيب من قوله فان حصل والجواب الحق قوله قل وطاسا الجواب انه
 لا يلزم ان لا يكون ممكنا قوله لا يخلو الذي الذي سلب من الضرورة الثانية يجب
 ليس في الجواب ولا في هذا قوله ان لا يلزم ان في معنى اقول لم لا يجوز في هذا الخامسة

فإن لم يكن لزوم التوارد فإنه انما يلزم اذا ثبت كون الذات علة ولم يثبت بعد وقوله وبكيفية انما
اي ثبات ما لم يثبت بعد بوجوبه وتوحيده بينهم من حيثهم **قال المحقق** فلا يتوقف على
ذلك لا شفا. حمل كلام الأستاذ على خلاف الظاهر وجعل عدم التوقف على الاشتغال بالذات
وعلى الوجود بالاستطراد وقوله فتدبر للتعريف على التوقف على الاشتغال. وبطلان فتدبر
تقيدها عن عدم التوقف عليه قوله مطلقا لا في نفس الحق بل في هذا الصانع على خلاف الظاهر
اذا انظرنا ان المراد من عينه حقيقة العز وجودا وعلما وقوله على ذلك في السداسي
قوله لا يثبت اي جواب آخر عنه ان يثبت حق وان سلمنا ان الامكان لا يتوقف على حقيقة
كل واحد منهما لكن يتوقف على العدم المشترك وقوله وانما باطل لا يلزم ان يكون الاول
اقوى في الحصول والوجود من العلة اذ حصل الشخص اقوى من حصول النوع اذ هو
موجود بوجود النوع والعوارض فيكون له وجود مستقل بخلاف النوع فان وجوده
انما هو في ضمن الشخص وقوله ولعل جواب عن ذلك لا يخفى وما صلا ان لا يلزم ان
واحد شخصي لا يفي اذ عدم المركب لا يحقق لعدم كل واحد من الاجزاء لعدم الاعمال
ففيصير كليا ووجه السقوط ان شخص الوجود والعدم باعتبار المضاف اليه ولا شك ان
المضاف اليه في هذا المركب لعدم زيد مثلا مركب شخصي لا نوعي **قال** الاول انما قال
فلا يثبت ولا يقبل بالصواب لان ما ذكره قد يرجع الى معنى العلية والتاثير فهو ايضا لا
يجزئ شيئا ولذا قال في آخر فاصل قوله لا يقال بالصواب القائل فاصل اللاري في
اعراضه على الاشتداد بل في قوله يجب كونه واجبا بذاته لان كل ما يمكن ان يكون واجبا
لذاته في نفس الامر لم يكن واجبا لزم الاضداد الى المتع او الممكن قوله لا يمكن ان يكون
لا من لان معناه سلب ضرورة الوجود والواجب يكون وجوبه ضرورة **قال** ما يمكن ان يكون
واجبا لذاته اي بان يكون ذاته علة للوجوب لا ان يصح الوجود وانما يمكن ان يكون
لا يوجب الوجود قوله يلزم ونعتضا كما لو جوب المسمى بالذات في نفس الامر

الامكان سلبية تالينم عند الانقاف بالامكان جواز الانقاف بغير العزم ولا يلزم منه
جواز الانقاف بالوجوب او الامتناع والجواب عن هذا يلزم ذلك كسلب الضرر من شخص
هذين العزمين فصدقه لعل لا في نفس الامر وعن الاول ان لا يلزم الا بالذات انما
يلزم اذا كان الذات علة لتلك الصفة اما اذا لم يكن علة فمجرد انشكاك تلك الصفة وانما
بالصفة الاخرى والمباذكرة اشارة بقوله ولا يخفى في الحقيقة **قال المحقق** وان كان
المعنى محتملا لعل لا يلزم ان لا يكون هذا المعنى محتملا فلم تأثر في وجوب الواجب خلاف ما
اذا كان ممكنا فيمكن وقوعه فتدبر في وجوب الواجب لا نقولنا ثابتا في غيره في وجوب
لغاي مطلقا وان لم يقع التاثير املا قوله في الدليل الاول حيث قال وبكيفية انما
وذكر دليلين قوله وبوجه اخر اي يمكن اثباته بالوجهين اللذين ذكرنا الاشتداد وبوجه
آخر فيكون قوله وبوجه اخر في نفس القول وايضا **قال** الاشتداد انما ليس كاي نوع
بالذات او المتع بالغير يجب الذات بل يمكن محتملا بالذات قوله والعلول اي وجود ذلك
الشيء بنفسه حتى يكون وجوبا لشرط المحول والحاصل ان الذي يريد ان يبين ان الذات
بالذات والمتع بالذات لا يكون ممكنا بالغير كما يجب ان يكون الممكن بالذات واجبا
او مستغنا بالغير واما عدم كون الممكن بالذات ممكنا بالغير فهو ظاهر لا يحتاج الى البيان
وقوله فان قلت مغارضة واثبات لكون الواجب بالذات ممكنا بالغير فان كون
الواجب ممكنا لزيد وصف للواجب ممكن الثبوت له **قال المحقق** ان بين الشرطين اي
الشرط بشرط الوصف وشرط ما دام الوصف قوله مع الوصف اي بخلاف ما دام
الوصف فان مرسوم للضرورة فيها الذات ووجهها قوله بشرطه اي لم يرض الوجب
للذات **قال** انما الكلام في اجتماعه بمعنى يقع اجتماع الممكن بالغير المعنى الذي ذكرنا
مع الواجب بالذات والمتمم للذات في الكلام في انما يقع ان يقع مع الممكن بالذات
ان لا يقع مع اجتماعه في نفس واحد دون آخر فلا بد من قولنا ان الكلام

القديم واليد قس وما ذكر في قبل اقول ان من كلامه قوله مطلقا اي في اي مكان لا غير محصور
قال الحق وعروض الامكان بزمان بين ان الامكان في اي وقت يعرض للمكان وفي اي
 بعينه الوجوب والامتناع فاعتبار الوجود بالنظر الى المهيمة يكون وجوبا لا اختياريا
 المحول واعتبار بالنظر الى علته المهيمة يكون وجوبا سابقا لسبق اعتبار ذلك على
 اعتبار الوجود مع المهيمة اذ وجود المهيمة يحصل بملاحظة العلة قوله اقول هذا مما
 حل او لا يمكن العوض على ممكن الوجود لشيئ سواء كان حاله ام لا فيسئل الاعتراف
 فعله هذا المحل لكلام الحق ورد ما اورد عليه ثم حل العوض على المحل فيخص بالاعتراض
 فلا يرد شي **قال** الاستاد والامكان متسع الطرفين لا نه لولم يصار احد الطرفين ضروريا
 لم يحقق وذلك بنا في اللازم وقد قوله هو المعنى الاول المعنى اقتضاء الغير لا ضروري
 لا المعنى الثاني اعني عدم اقتضاء الغير الوجود والعدم **قال** الحشوي وهو العلية
 العلية المعبر عليه الغير واقتضاء الغير الوجود حتى يكون معنى الامكان بالغير
 اقتضاء الغير عدم الضرورة قوله تميز الكلمات المرافعة ما اضيف اليه لاعداء
 سواء كان وجوديا او معدوميا فالامكان لما كان معنى سلب الضرورة فلكونه الضرورة
 قوله والحقيق مما ذكره من بين الشئ والاستاد قوله في لا يحقق الامكان لان الشئ
 نالم يصار احد طرفه ضروريا لم يحقق قوله هكذا اي سلب الضرورة مطلقا قوله
 على جهة فخر اي عدم التحقق بناء على هذا التفسير وجه ما مر من ان الشئ عالم
 يجب ان وقوله هذا المعنى اي سلب ضرورة الطرفين قوله على ذكر امتنان الوجود
 بالغير اقتضاء الغير الوجود اذ الموافقة معد ان يكون الامكان بالغير عبارة عن عدم
 اقتضاء الغير الوجود والعدم لا سلب ضرورة الطرفين **قال** في قبل ما ثبت ان كل
 الامكان الغيري معني لا اقتضاء بالوجود والعدم قوله ليس كما نال في الفات حيث يكون
 معنى سلب ضرورة الطرفين فلا بد ان يكون امكانا غيرا معني عدم اقتضاء الغير الوجود

والعدم قوله الذي بقوة الذي بقوة هو لا مكان الغيري الذي هو سلب الضرورة عن الطرفين
 ولا يقول احد في عدم اقتضاء الغير الوجود والعدم **قال** الاستاد لا نه صرح هنا حيث نال عند
 اعتبارهما بالتعلق بينهما حيث نال الغير فان الواجب لذات اذ اعتبر مع الوجود كان واحدا
 وهو مناف لما سبق من الحق بقوله ومعرفتها بالغير ممكن فلا ان يكون مراده بالوجوب الغيري
 الذي يعرفه ممكن الوجوب السابق مطلقا اي فيما تقدم وهما او يخص السابق في قوله
 ومعرفتها بالغير ممكن بل يجب جعل كلامه على الثاني لئلا يلزم اختلال احصاء الوجوب في الثاني
 والغيري لان الوجوب اللاحق لو لم يكن داخل في الغيري يكون خارجا عنها لا ينظر عدم
 دخوله في الثاني **قال** الحشوي لا وجوبا محصلا ومعد ولا الحاصل ان قولنا زيد موجود
 بالامكان الخاص في قوله زيد موجود بالامكان العام وزيد ليس موجودا بالامكان العام
 وليس في قوله زيد موجود او معدوم **قال** وج لا يلائم وجه عدم الملازمة قوله ولا اذ
 معناه او لم يكن حالا **قال** لم يقع قوله لما امكن حلوله في عين قوله فزيد ان ما يقع في الحاصل
 ان ما فرض محلا اخر لا يجب ان يكون محلا اخر بحسب الواقع غاية بنا في الباب لا نه لا بد
 ينتمي الى محل آخر لتقطع التمسك **قال** الحشوي وكلية الكبرى لا يدل على هذا اي على كون الاول
 ملزوما لا كبيرا يظهر من قولنا زيد انسان وكل انسان كاتب فزيد كاتب قوله هذا اي
 لزوم الاول سلبا كبيرا قوله من غير كلغة نفهم منه انه لو حمل على الامكان الخاص يتناول الاول
 لكن مع الكثرة وكانه بناء على حمل الوجود على الاعم من الخارجي والذهني فذهب **قال** الشئ
 ولا يفهم اي لا يتناول غاية الزوم من الدليل ان امكان الشئ محله العلم بافتقار ذلك
 الشئ الى الازمنة محله للافتقار بحسب نفس الامر لا نال قول العلم باسكان الشئ يسلم العلم بافتقار
 ذلك الشئ الى الزمنة ذلك مستلزم لكون الامكان محله بحسب نفس الامر وحاصل القول
 عليه ان استلزم العلم بالامكان العلم بالافتقار لا يوجب كون الامكان محله للافتقار بحسب
 نفس الامر بل ان يكون الامكان مستلزم للافتقار او كلاهما مستلزمان لثالث واستلزام العلم

العلم حقق في الصور انفسه لا استدلال بالعللة على المعلول والعكس ومن احد المعلولين على الآخر
 لم يسل الاخرين لم يثبت المبدأ وحاصل الجوابين ابطال للاختلاف بين الاخيرين صورة القياس
 الاستدلال هكذا العلم لا يمكن استلزام العلم بالافتقار وكلما كان العلم بشئ كلما كان استلزام
 العلم بشئ آخر كما لا افتقار يكون الشئ الاول اعني العلم بالافتقار اعني الافتقار ونفس
 الامر وحاصل الامر ان استلزام العلم بالافتقار لا يوجب كون العلم بالافتقار
 علة للافتقار بحيث نفس الامر يجوز ان يكون العلم بالافتقار علة للافتقار وكلما علموا الشئ
 فالافتقار علة للافتقار وهو المبدأ اما الصغرى فلا ذكر في المتن واما الكبرى فظاهر قوله
 واعتبر من اعراض على الكبرى بالمنع والسند بالاستدلال بالمعلول على العلة او من احل
 المعلولين على الآخر فمجرى القياس هو مختلف النتيجة وحاصل الجواب منع جريان القياس لئلا
 الامكان معلولا اذا العلم بالمعلول لا يستلزم العلم بالعللة العينية وكذا العلم باحد المعلولين
 لا يستلزم العلم بالمعلول الآخر فلا يجري القياس الا اذا كان الامكان علة والافتقار
 معلولا فيلزم المطلوب **فالحق** القول ان الجواب ان العلم بالافتقار لا يوجب العلم بالعللة
 انه لا يصح ان يكون استدلال من المعلول على العلة بان يكون الوسط المعلول ان
 غير مستلزم للعللة العينية والوسط لا بد ان يستلزم الاكبر حتى يحصل النتيجة فلا قولنا
 زيد محموم وكل محموم متعفن الاطلا فان الوسط وهو المحموم غير ملازم للاكبر حتى يقتض
 الاطلا والجواز ان يكون المحموم يرب الزكام او الاستدلاء وكذا هنا لا يستلزم العلم بالافتقار
 قولنا كلما كان العلم بشئ يستلزم العلم بشئ آخر الثاني اعني قولنا ان الاول معلول
 لكن يستلزم قولنا ان الاول علة للثاني وقوله لا يثبت الاعتراض على الجواب عن الثاني
 لكن جواب مزيف او يتم مزيف الجواب الحق وقوله فتقرر في الجواب الحق قوله ولزم من بعضها
 خفي اي بالنسبة الى المعلول فيحتاج في ما عدا قياسه فيكون العلة الجارية في الوسط من قولنا
 انفسه هكذا العلم بالعللة يستلزم العلم بالمعلول الثاني العلم بالمعلول الثاني العلم بالمعلول

لعدم صدق الصغرى
 ح م

او جواب آخر عن الثاني

الغير اليقين فالعلم بالعللة يستلزم العلم بالمعلول الغير اليقين وهذا هو المراد من الاستدلال باحد المعلولين
 على الآخر لكن كبري هذا القياس تطوي يحتاج الى قياس آخر وهو ان العلم بالمعلول اليقين يستلزم
 العلم بالعللة والعلم بالعللة يستلزم العلم بالمعلول الغير اليقين للعلم بصدور المعلولين عن
 علة واحدة وكلما الاستدلال على صغرى القياس الثاني حيث قال انظروا ان يدل ان المعلول
 اذا استلزم العلة اشغل من اليقين لانه لو كان لا ز ما لكان لا يفتقر من اليقين بل يصح اللزوم
 في الكبرى لان الاشتغال فيها منها اليقين فانفع ما اورد عليه الخشنة قوله فاما في الاول
 الاول ولم يقل العواب لان الدليل الاول ان العلم بالافتقار علة للافتقار علة للافتقار
 الدليل والدليل الاول ان الاول يتم بتوسط العلم بالافتقار والافتقار علة للافتقار
 فانه يجرى به هذه استلزام الامكان لا افتقار وادعى بداهة الشبهة العقلية بينهما فيكون
 الاول علة للثاني **فالحق** الاستدلال بصدور عليه شئ ما مر يعني ان قولك العلم باحد المعلولين لا
 يستلزم العلم بالمعلول الآخر محموم بل يحتاج الى دليل كما قد راعى في شرح قول الله لا تقول
 ان او اذ ان استلزام العلم باحد المعلولين العلم بالمعلول الآخر ليس كذا في بعض الجوانب
 فتم لكن لا يجدي في المطلوب لجواز ان يكون العلم ببعض العلولات بخصوصه يستلزم
 العلم بالمعلول الآخر والامكان بالنسبة الى الافتقار من هذا القبيل وان او اذ ان
 لا يتحقق العلم باحد المعلولين يستلزم العلم بالمعلول الآخر فلما منع ان ينفرد الى ان
 يقوم عليه الدليل قوله انظروا ان يدل انما قال انظروا لجواز ان يراد الله من اللزوم
 الاستلزام قوله على العلة اي على معلول يتقيد بوجهه ما قد راعى بقوله يستلزم
 العلم بذلك البعض يعني يقع ان يستدل بذلك المعلول على العلة **فالحق** ان المحموم
 بان نفس الوسط ان هكذا كلما تحقق العلة تحقق المعلول اليقين وكلما تحقق المعلول
 اليقين تحقق المعلول الغير اليقين كلما تحقق العلة تحقق المعلول الغير اليقين والكبرى
 لا تحتاج الى قياس اخر وهو ان كلما تحقق المعلول اليقين تحقق العلة وكلما تحقق

اعزى العلة م

العلية تنفق العلول الآخر قوله نفسه ظاهر لان محط الجواب يكون الكبري نظرية والاحتياج
فيها الى برهان لمي وذلك لا يخرج الاستدلال عن احد العلولين على الآخر وليس كذلك
اشارة الى ذلك ويمكن الجواب بان قول الله لزوم بعضها خفيا اي بالنسبة الى العلول
الآخر فيحتاج الى برهان لمي يدلي على ذلك فلا تعسف في حمل كلامه عليه بل غرضه
ذلك حتى يتم الجواب قوله او على جواب آخر اي تقريرا آخر لقوله لا نقول نظريا قريبا
كما افاد ايد الله ويحتمل ان يكون المراد اي جعل لا يقال على جواب آخر كما خرج به
وتقريرا آخر قوله ولزوم بعضها لها خفي حمل الحقا على الحقا بالنسبة الى العلول
لنا او رد على الاستاد وليس الامر كما حمل بل المراد الحقا بالنسبة الى العلول الآخر
قوله فان قلت لماذا ذكرت اي بقولك لا نقول الخ كما يبطل الجواب المزيف اعني قوله
لا يقال يبطل الجواب الحق اعني قوله والجواب الخ لا يلزم من الجواب الحق توقف
الاستدلال باخذ العلولين على الآخر على العلم بصيورهما عن العلة الواحدة
وذلك مستلزم لخروج ذلك الاستدلال عن كونه باخذ العلولين على الآخر بل يكون
استدلالا من العلة على العلول ومما مل الجوابان في الجواب الحق لا يلزم خروج
الاستدلال عن كونه باخذ العلولين على الآخر من هذا الاستدلال ولم يصح بالخروج
ايضا بخلاف قوله لا يقال فينتفع الثاني دون الاول قوله على هذا التقدير اي
تقريرا ان يكون قوله لا يقال جوابا آخر مزيف اي يجب ان يقع قوله لا يقال بعد
تتم الجواب الحق بقوله فينتفع الخ ويمكن الجواب بان قوله لا يقال يتم مزيف فينتفع
في موقعه قوله اما ولا قد عرف الجواب بان كلام الاستاد في صفري القياس الثاني
لا في صفري القياس الاول قوله واما اناسيا فلا يقال في حاشية لعل لزوم يصح في
وان لم يصح في الصفري وجعل الاستدلال في الكبري اول منه في الصفري وقد عرفت ذلك
ذلك ايضا الشبهة في وجودها وابطالها قد سارح القديم هذا الكلام ليل الى

على ان الامكان علة الحاجة الى المؤثر بانظام مقدمات اخرى ليه وهي ان العلة مضمرة فيها
فاذا بطل علمية احدهما عتبت الآخر وكذا قوله ثم المدون الخ جعل ليل آخر على ذلك يضم
تلك المقدمات ففهم من كلام الله ان لثلاثة على علمية الامكان والشئ حل الآخر على
مطلب آخر وهي في علمية المدون الاول ان ياتي استقاله بالعلمية والثاني اعلم منه ومن
الشرعية والمزينة فالتم القديم فهم في جمع المذهب من كل واحد منها بخلاف الله
المديد ولفظ الوجود في كلام الله لا يحصل له ولما تركه الله حيث قال يعني انما نشؤ
حدوث الممكن والاولى لله ان يسقط لفظ الامكان ونقول بدله حدوث الشئ
قال الله كيفية الوجود اي كيفية نسبة الوجود الى المهيبة لان حدوث اول زمان
الوجود فيكون صفة للوجود والصفة متأخر عن الموصوف قوله بمراتب اربع
لان الواسطة ثلثة وهي الحاجة والابحار والوجود وعلى تقدير كون المراتب خسا
يكون الواسطة اربعا لان حدوث يتوقف على الوجود وهو على الابحار وهو على التا
وهي على علمية وهي على جزوها وهو حدوث قوله بان الامكان صفة للممكن اي كما
الحدوث كيفية نسبة الوجود الى المهيبة كذلك الامكان فيكون صفة للوجود فتاخر
عن الوجود المتأخر عن الابحار المتأخر عن الحاجة قوله لكنه اي الامكان ليعني اخرا
عن الوجود بالفعل اي عن كون المهيبة الخ بخلاف حدوث فانه متأخر عن الوجود
بالفعل فيستصف به المهيبة الوجودية بالفعل قوله سواء قلنا اي سواء قلنا متأخر الحدوث
عن الوجود او لا يكون متأخر بل مع اول ان الوجود فعوله سواء الخ اشارة الى
الخلافت الذي وقع في المدونة **قال** الاستاد لا يدل على نقص وجه النظر وسيا
عدم كونه معان صفة وقوله لا دليل على ان بيان لعمدة توقف اي مع ان يبقى توقف
لا دليل على ان الحاجة في المدونة وهو عدم كونه علة اذا كان علة مقدمات
قوله فبعبارة اخرى جواب الحق الشرعي ان الجواب الشرعي في فلسفة على التجريد وعلى كونه

وفاصله ان الحدوث كيفية البنية في القضية الفعلية كقولنا زيد موجود بالفعل قولنا
 ممكنة بمعنى قولك الاسكان كيفية البنية في القضية الممكنة لا يتبعون في الجواب ذلك
 صدق الفعلية صدق الممكنة ضرورة وجود العام في ضمن الخاص وفاضل الجواب
 ذلك مسلم لكن لا يلزم ان كلما صدق الممكنة صدق الفعلية واعلم ان المراد بالفعل
 ما انصف بالمحول في زمان الماضي والحال وليس المراد في احد الا ان منه كاهو المعبر
 في تعريف المطلقة العامة لا يقال اذا اخذت المطلقة العامة بمعنى ما يتحقق في احد
 الازمنة الثلاثة ولم يكن موجود في الماضي والحال بل يوجد في المستقبل فأيضا في
 بنية وبين الاسكان لا نأخذ قول الغزالي انه لم يجب وجود الممكنة في الاستقبال
 اوجبا بخلاف الفعلية فانه يجب تحققه في **الحال** المعني ان يصيرنا كالمظهر بالناسيل
 عنه في الحاشية بان العلية بشرط العلة مقدمة على ذات العلة وفاضل الحدوث
 يتوقف على الوجود المتوقف على اليجاد المتوقف على الحاجة المتوقعة على علية العلة
 وهي على العلة وهي على الجزء وهو الحدوث فيصيرنا اويقى بطل العلية بشرط العلة اي
 الحاجة متوقعة على شرط العلة وهو على العلة فيصيرنا اويقى الحاجة متوقعة على
 عملية العلة وهي على العلة فيصيرنا ايضا قوله في غير العلول المركب اي في
 البسيط لان في علول المركب كالجسم مثلا لا يقع تقدم جميع الموقوف عليه على المركب
 الا يلزم تقدم الهيكل والصورة على نفسه اذ كل واحد من المركب المتقدم على الجزئ
 على الاجزاء. فلزم ما ذكرنا قوله فلما يلزم في صورة الجزئية من هيروية المراتب متساوية
 الحق خلافه اي ليس للجزء تقدم على غيره غير تقدم الاجزاء بل التقدم انما هو للاجزاء
قال الأستاذ ولا يوهن ان ذلك اي طلاق الحدوث بالجمعية المذكورة اصطلاحا
 لا نأخذ قولنا لعل اصطلاحا بل هو مبني على المعنى الاصطلاحي يعنى مرادهم من
 الحدوث ما ذكرنا سابقا لانه لا يظهر الحدوث بالجمعية بل يظهر الحدوث بالجمعية

الموجود بالفعل لا يكون الشيء بحيث لو وجد قوله ان يبقى المراد اي مراد الكل من قولهم الحدوث
 الحاحية الحدوث بالقول فيصدق على العدم ايضا بدون توهم ان هذا اصطلاح جديد لا
 يلزم تقدم الشيء **قال** الحاشية ان اذا اخذت على وجه اخر اي لا تأسد بان يكون المواقف
 بالعدم كقول الشيء بحيث لو صار معقولا لموجودا كان سبقا بالعدم فيصدق على الوجود
 حالا لبقاء ايضا ذلك ويمكن ان يؤخذ كلام الشيخ بان مراده الصدق في حال البقاء بالعدم
 اي في احد الازمنة فيصدق على حال البقاء باعتبار خلا الحدوث وقوله فاضل اشارة الى
 المعنى ولا يتصور الاولوية لما خرج من اثبات ان الامكان علة الاحتياج لا الحدوث
 وكان المحتاج اليه ليس هو ذات الممكن فالمسئلة السابقة متقدمة على هذه واعلم ان
 الاولوية الغائية عند قضا الحكماء بدوي لا يحتاج الى دليل فاطل الى ذلك حيث لم يذكر
 دليلا على ابطاله فقوله ولا يتصور معنى لا يعقل وشي هذا وكثير في هذا الكتاب **قال** التمهيد
 حل على طريقة الساجدين وفيه بلا جرح **قال** التمهيد اقول لا يمنع ان تدبر الغزالي من ما
 ذكره التمهيد وما ذكره من المشهور حيث يرد على المشهور ما اوردوه ولا يرد على ما قرره ووجه
 ما ذكره التمهيد ما ذكره الحاشية من فلا يرد عليه شي غير ما اورد عليه **قال** الأستاذ هذا
 انما هو اي ما ذكره من المناقاة انما هو اذا كان اقتضاء الذات للطرف الرابع يعنون
 الوجوب لما اذا كان اقتضاء الذات لوجوب ذلك الطرف يعنون الوجوب والاولوية
 ايضا اي كان اصل ربحان الطرف هو الاولوية لا الوجوب يكون الاقتضاء لذلك
 الوجوب على سبيل الاولوية فلا يلزم المناقاة لجواز زوال الطرف الرابع عن الذات في
 زوال الطرف الرابع اذا لم يكن اقتضاء الذات للطرف الرابع على سبيل الوجوب فليس
 يلزم مقتضى ان الممكن على سبيل الاولوية متسع فليس الطرف الرابع مع التوقف بالظهور
 ذاته الممكن قبله وهكذا اي اذا اعلنت الكلام الى الاولوية بان يبقى الذات باي شيء يخصها
 فتكون الاولوية وهكذا وفي كل واحد من تلك المراتب يوجد ربحان الطرف الرابع وزوال

فلا اولوية بين الطرفين
 اقتضى الذات ذلك الطرف الرابع
 ربحان الطرفين فلا اولوية

الواجب واجاب السيد الشهيد وقبله المحقق عبد الله بن فخر الرازي والمرجح متساويان فاقضوا
 الذات لاحد مما سمي بالواقع والاخر هو ليس بشئ لان الشافاه انما يكون اذا كان لا
 على سبيل الوجوب كما قررنا وورد في قوله في اثبات هذا المطلب في قوله الاول قوله
 مرجوحه يستلزم انه يرد عليه ما اوردوه بعينه اذا استلزم الامتناع ممنوع بل انما يلزم انما
 كان اقتضاها الذات للطرف الواجب على سبيل الوجوب اما اذا كان على سبيل الاوليه
 فلا قوله في الطبقات اي جهات كقيمه القبه في القضايا في علم النطق من ان متع ان قوله
 مستلزم لواجب ان يوجد يعني اذا امتنع طرف العدم وجب طرف الوجوب **ل** المحقق
 وهذا الكلام وهو ان مقتضى الكافي في وقوع الشئ لا يجوز ان لا يكون في قوله ان لا يتوقف اي
 الذات على شئ آخر في الكفاية سواء كان ذلك الشئ مستقدا الى الذات ام لا فانما
 ناسخا من جواز قوله بمثل ما ذهبنا اليه بان بقى مقتضى الكافي في وقوع المرجوحه
 لا يجوز ان يقتضيه على سبيل الاوليه بل على سبيل الوجوب بمنع وقوع الطرف المرجح
 بالنظر الى الذات **ل** الله واعترض عليه بما اولا الا حاصل الاعتراض اننا نحتمل ان الشئ
 الاول وهو عدم امكان طرفي الطرف الاخر ومنع امتناع ذلك الطرف بالنظر الى
 الممكن اذا امتنع الطرفان الناشئ من الرجحان لا ينافي الامكان بالنظر الى الذات
 المحتمل من غير نظر الى غيرها حتى الرجحان يعني يمكن الجواب عن هذا الاعتراض بان
 المستلزم من الامكان الامكان بالنظر الى الذات مع قطع النظر عن غيرها والممكن ممكن
 بالنظر الى الذات كان مستغابا بالنظر اليه قطعاً ولا يتوجه عليه شئ **ل** الله فان قلت اذا
 كانت الذات هنا على الوجه المذكور في قوله واجب من كون الذات مستغابا لا سيما
 الوجود الله وسقط قوله قلت وقوله واجب جواب عن الاعتراض **ل** المحقق انما
 يقادد الى اللفظ لان المتبادر من قوله لا يتوقف على غيره لا يتوقف على غيره
 لا يمكن توجيهه الا بجعل الله تعالى في قوله لا يتوقف على غيره لا يتوقف على غيره

قال الله واما ما بنا اعتراض على الشئ الثاني قوله في زمان واحد لا كل واحد من طرفي
 محتاج الى سبب ولو كفى في وقوع الطرف ذات السبب وان لم يتبع فهو حاصل للممكن واما
 فيلزم وقوع الطرف **ل** لا نمتنع اي لا نقول منع قوله فانه كما جاز ان يكون علة
 وجود المكذات الواجب بالذات جاز ان يكون علة عدم المكذات المنع بالذات كقوله
 العلة الاولى قوله واجب جواب عن قوله واما ما بنا **ل** الاستاد لان اقتضاها عدم
 اي اقتضاها ذات الممكن عدم سبب الطرف وعدم الطرف المرجح ينافي الامكان لو كان
 ذلك الاقتضا على سبيل الوجوب بان يكون عدم الطرف المرجح واجبا اما ان قوله بل
 علة مثلا رجحان عدم زيد لا ينافي رجحان وجوده بل ما عينه او ثبت وعقوله فليق
 الاعتراض متعلق بقوله فلم يكن ممكنا في قوله ذلك الطرف اي الطرف المرجح قوله والحاصل
 اي لا حاصل ان الذات يكون في الاوليه وبكفي في وقوع الطرف الاولى والاوليه الاولى
 وكذا اوليه الاولى كانت في الاوليه الثالثه وهكذا قوله وهذا الوجه اي هذا
 الوجه في الجواب على الاستدلال المشهور قريبا لما ذهبنا اليه الاستدلال الذي اخرجه الله
قال المحقق ان لا يمتنع على تقدير عدم جواز وقوع سبب الطرف المرجح هذا توجيه الكلام
 الله بحسب تدفع ما اوردوه الاستاد وحاصله ان قول الله اذ لوجع او في قوله ان شئ لو
 يجوز وقوع سبب الطرف المرجح الى ان كان الذات مقتضا لعدم هذا السبب بطريق
 الوجوب فيكون وقوع الطرف المرجح مستغابا بالنظر الى الذات قوله فان قلنا ان
 قبلنا لو سلمنا ان اقتضاها الذات لعدم السبب بطريق الوجوب لكن اقتضاها عدم
 السبب لعدم الطرف المرجح بطريق الاوليه فيكون اقتضاها الذات لعدم الطرف المرجح
 بطريق الاوليه وكلامه في اقتضاها الذات الطرف المرجح لا يقتضاها عدم السبب
 لعدم الطرف المرجح لان مقتضاها الذات لعدم السبب اذا كان بطريق الوجوب يكون اقتضاها
 لعدم الطرف المرجح لان مقتضاها الذات لعدم السبب اذا كان بطريق الوجوب يكون ذلك

الثاني من ذلك ان انقضى عدم سبب معين بجوانب تخلص السبب بان يقع ولا يكون متغاف
 كذا في الاول في الثاني **قال** المحقق في الحاشية مراد الله من عدم السبب في الحاشية
 بالشرح حيث قال وان لم يتحقق توقف وقوع الطرف الرابع على عدم سبب الطرف المرجح و
 عن صفة دفع ما يتوجه على الله كما ذكره بقوله ولا يتوجه **قال** الاستاذ لا بد لتعيين دليل
 يعني لا بد من نفي هذا الاحتمال حتى يتم الدليل افع وجوده لا يلزم الاحتياج الى امر خارج
 قوله وان كان راداعليه **قال** والمحتمل ان اشياء وقوع الطرف الرابع لا شفاء الرجحان لا
 لعدم كفاية الرجحان في وقوعه واشفاء الرجحان بوجود سبب الطرف المرجح **قال**
 الله فرضنا وقوعه معناه وعدم وقوعه معناه خي ليس المراد ان يتفاد من ظاهر العلم
 لان عدم وقوعه مرجوحا فوقعه ليس جبا بل مرجح بل مراده فرضنا وقوعه في
 دون زمان قبله وبعد مع تناوي نسبة الرجحان الى الزمان **قال** المحقق يمكن
 الجواب بتغير الدليل فبان الجواب بتغير الدليل يتلهم للاعتراف وايضا ما ذكره من مرجح الى
 الاول لصاحب القيل والاشارة انا اوردته على دليله الثاني لكن فهدا التقدير للدليل الاول
 يتضح ما اورد عليه بقوله انه على تقدير من يقع الاول لا معنى وقوله ولما لم عليه **قال**
 المحقق لا يلزم تغير الله او ظاهره تغيرا لثبات عدم وقوعه في آن بعد وقوعه آن
 لان ان كون هذا الان طرف الوجود دون الاخر ولا يذهب عليك ان ياذ كونه
 توجه عبارة الشرح بلام ذلك فقد بر قوله قلت الامر لا يلا يذهب عليك فهدا
 جواب تغير الدليل وعدم تسليم من كلمة الدعوى قوله فلا يجوز ذوال الوجود عن
 الثالث وكون واجبا ايضا فيلزم خلاف المفروض ان يقول له بان المطلوب اي
 كفاية الرجحان في وقوع الطرف الرابع لا يلو كان كافي اذ لو لم يكن الطرف الرابع
 ان يكون ذلك الرجحان **قال** قوله وان لم يكن جوبا لحدوث وقوع الطرف الرابع
 الى الثالث حتى ان يكون ذلك الطرف ايضا لا محالة الى الثالث حتى ان يكون ذلك

بالانتظار الثالث قوله وقد عرفت جوابه في قوله فهدا **قال** الله ولما لم ان يقول
 ظاهره ان اعراض على الدليل الاول لصاحب القيل ويحمل وروى على الثاني ايضا كما بينه في الحاشية
 وخاصة ان ما ذكرتم انما يلزم احتياج الممكن الى امر عديم ولا يلزم منه احتياجه الى امر وجودي
 مؤثر فيه فيجوز ان يوجد الممكن في وقوله وليس هناك سبب لعدمه لان المفروض عدم سبب
 الطرف المرجح فاذا امكن الطرف المرجح هو عدمه فلا يكون سببا لعدمه وقوله وما بق
 جوابه من دفعه عن قوله ولما لم ان يقول وخاصة ان سبب الطرف المرجح الذي هو عدم
 عدمه واشفاء ان يكون بعدم عدمه وعدم عدمه وجوده فيقتضي احتياج الممكن الى امر وجودي
 مؤثر فيه لا الى امر عديم وقوله اقول في جواب عن ذلك الجواب المزين ويتلهم
 بما له وخاصة ان لا يتم ان سبب عدمه هو عدمه حتى يكون عدم السبب عدم عدمه فيكون
 وجوده بل يجوز ان يكون سبب لعدمه هو الامر الوجودي وقوله في الحاشية اعلم من يكون
 عدم السبب طرف حتى يكون عدم عدمه ويكون وجودا او عدم امر امر وجودي لعدمه
 وهذا في الحقيقة جواب آخر عن قوله وما بق **قال** قوله ويمكن دفعه اي دفع ولما لم ان
 يقول بان المؤثر في وجود الممكن لا يجوز ان يكون امر عديم ولا ان يكون الرجحان
 مؤثرا في وجوده لانه ايضا امر عديم ومعنى الوجود لا يمان يكون موجودا لكن هذا كما
 في ابطال كون الرجحان كافي في الوجود بان لا يجوز ان يكون الرجحان كافي في الوجود
 في وجود الممكن لا ينعدي ومعنى الوجود لا يمان يكون موجودا فافيا في المقدمات في
 الدليلين **قال** الاستاذ والتفصيل ما ذكره سابقا نقض على دليل المفروض وقوله
 والتفصيل مل وجواب عن الاعراض وخاصة ان لا يجوز ان يكون الامر الخارج المحتاج اليه
 امر امر عديم لو كان فاعلا لزم جوبنا ثمر المعدوم في الوجود وهو محال وان لم يكن
 فاعلا لم يكن له ذلك الممكن المحتاج فاعلا واضاعلا وهو ايضا محال لان ذات الممكن لا
 يجوز ان يكون فاعلا للوجود كما يفرض في اثبات عينية الوجود الواجب من انه لو كان الثاني

فاحلوا لهم تقديره على نفسه **قال** الاستدلال لا حاجة الى ذلك قبل ان يكون الممكن المذكور معلوما
وقيل لا حاجة لصاحب القابل ان يقول الى ان جعل الطرف الرابع مستندا لعدم السبب الطرف الرابع
والخفي ما افاده المحقق من قوله امر مقارن اي امر مقارن له وليس يستلزم ولو سلم استلزامه
يتوقف تيمم الجواب الى استناد عدم العلول الى وجود المانع حتى يلزم كونه عدم اثر الوجود
بل يمكن ان يقال وجود المانع ما لم يدخل في عدم العلول وهو ما ينزهر عندهم وان لم يكن
عدم العلول مستندا اليه اذا المتبادر من الاستناد الى الشيء كونه ذلك الشيء معلوما له
قال المحقق ان الاستدلال لا يمكن كتابته اي لا يفي في جواب قوله ولقائل ان يقول لا لا يمكن
كتابته الى ان يقول هذا جواب بغير الدليل وجواب آخر عن هذا في رد البرهان اذ يجيب
الى الاستدلال بغيره اذ في رد البرهان في قوله ولا يخفى عليك انه يمكن ان لا يفي في ذلك
انه يفتي على المقدمة الاخرى وهي متناع كون الوجود اثر لعدم اي شيء على جوان ايضا
لان علته الوجودي ايمان للافتناء على جواز كون الوجود اثر لعدم قوله فيكون اي اشفاق
المانع قوله ولا يخفى جريان الجواب عن هذا البناء اي ليس ينبغي عليه الجواز ان يكون
اشفاق المانع ما لم يدخل لانه فاعل تؤثر حتى يلزم كون الوجود اثر لعدم قوله لكنه عين
الوجود اي بل مقارن له قوله ثم ان الله لم يخلق يعني يمكن تقريره بان جواز وجوده
الرحمان على الوجود عدم الرحمان على عدم عدم الرحمان اعني وجود الرحمان
لوجوده لم يخلق الله سبحانه الا قوله اعني وجود الرحمان والرحمان امر عبادي غير
في الثاني فلا يلزم **قال** الاستدلال ان يفتي احد الطرفين اياها وكان احد الطرفين في
الطرف الرابع فتعني عن الماوقع اعني من الماوقع بالكلية واللاواقع في بعض الماوقع
وهذا مثل ما يفي في الزمان ان استماع عند السابق او اللاحق لا يستلزم وجوده لا بالزمان
وقوعه زمانا وعدمه وهو عجز عن الزمان كما في المنطق الذي هو عجزه
جميع الوقت على وجوده في اجزاء اوقات وهي بعض اوقات المجرى وقوعه في بعض اوقات

فلا يحتاج الى مرجح آخر هكذا ينبغي ان يفهم هذا الكلام قوله في ذلك الوجه الرابع او
موقعه كما لم يثبت بعد ان لا قوله ويكون الاولوية ان يفتي ان الاستدلال ان الرحمان باي شيء يحصل
العلته فتقول بالاولوية فاذا سئل عن اولوية الاولوية فتقول هكذا كما اذا اقتضى العلة وجوب
وقوع الطرف الرابع فاذا سئل ويقال الوجوب باي شيء يحصل من العلة فيقال بالوجوب فاذا
سئل عن وجوب الوجوب فتقول هكذا الى حيث يقطع الاعتبار **قال** المحقق ان الاولوية المقادير
ووعلى ما ذكره بعض الافاضل لبيان هذا التمسك ايضا في الاولوية الذاتية لا في الجواز ان يكون وهو
تارة وعنده اخرى يكون هكذا بالنظر الى الذات الممكنة ومتغا بالنظر الى الرحمان المتناسق عن التماسك
ووجه الوجود ما ذكر المحقق ان قوله في آخر الحاشية فاسئل اشارة الى انه على تقدير وجوده في النتيجة
يكون تكوينا **قال** الساج وهو اي المسمى في تلك الحالة الذي حاله كونه صادره مستقرا بالعين
لان المعدوم فيشرط عدم مسعة كذا مساعده من العلة لاسيما الذات **قال** الاستدلال الاول للاراد
عدم الانتهاء الى حاصلة لا بد في التمسك من شرط ثلثة احدها كون تلك الامور المتناهية
معا واما ثانيا فانها تكون موجودة في الخارج لعدم وجوده في زمانها ان تلك الامور متناهية بطريق
العلية والمعلولية وكل واحد منها غير متحقق فيها فاشارة الى منع الاول بقوله اللزوم الى والى
منع الثاني بقوله ولو سلم الى والى منع الثالث بقوله ولكن سلم فطلانه الى قوله
تلك التماسك وبما في النزوع من اي هذا غير المتناهي بمعنى لا يقع اي كل مرتبة فرض يمكن فرض
اخر لكن كلما حصل يكون تناسها بل يقول لا يمكن تحقق النزوع مع الاول لان الاول لا يمكن
المرجع وقوعه في يوم مثلا ونصفه وربعه وهكذا معا وهو محال واجاب السيد الشارح
الشيخ الثاني بان التمسك يجري في الامور الموجودة في نفس الامر وان لم يكن في الخارج
او يمكن جعله في التطبيق فيه وعن الثالث بان التمسك اعني ان يكون بطريق العلة
فالمطلوب لوجوده الزمان او غير ذلك وهذا التمسك يتحقق باعتبار الزمان او موقعه
لا سيما وهذا هو الاول في الاول ولم يستدل الشارح بما ذكره الاستدلال ايضا

وهذا هو الذي مر عليه في
المرجع

عزيم اذ يروى عليه بانقدم من النوع الثالث اي منع امكن وقوعه تارة وعويرة اخرى لكن لما كان
 اقل عذرا واما ما ذكره الله قال فالاول وقيل وصلا لاولية ان ما ذكره الله يتم بدون اخر
 فالاعتراض على هذه المقدمة غير الدليل وفيه نظر او لا يتم باستقاليه دون احد المقدمتين
 انهما مقدمة بخلاف العرضا وعقد ذلك **قال** المحتج بان يعارض اخرى فيه ان الغرض من كفاية
 المرجح الاول في وضعه في جميع الوقت وفي بعضه في بعض المجمع وفي بعضه فقط فلو جاز
 في البعض فقط يلزم الخلف او الترجيح بلا مرجح وان اشغ بالنظر الى المرجح الاول فهو
 ما ذكره الاستاد في الحاشية السابقة وليس هنا اخر عنه ويحتمل ان يكون قوله فاصل
 اشارة الى ما ذكره **قال** الاستاد في الجمله كافي المكات وح يكون القضية طبيعية او جزئية
 فتدفع ما قيل وقوله هنا شعر وما ذكره في الحاشية الا انه فوضع لذلك المحتج ان
 لا بعد جمل توجبه الله عليه بان يقر مراده بالوجوب الوجوب اللاحق طلقا ومقارنة
 جواز العدم تحقيق باعتبار وجوب الوجود **قال** الله على جواز عدم الوجوب اي جواز
 عدم وجوب الوجود او وجوب العدم ووجه التكرار ان مقارنته جواز عدم الوجوب
 نفس عدم كون الوجوب اللاحق لازما للهية بخلاف ما لو كان المراد وجوب الوجود
 فانه ليس بكل ما لا ليس لازم للهية اعم **قال** الاستاد لا يرد هذا اي هذا ايضا تدفع
 على التوجبه الذي مر كان مقارنته جواز العدم للوجوب اللاحق صادق في الجمله
 طبيعية او جزئية ولما كانت المقارنة مفاعلة من الطرفين استدل الى الوجوب اللاحق
 الى جواز العدم كما في الشرح تبينها على ذلك قوله لانا نقول فاصل الجواب بان حشانه
 الشق الثالث وهو عدم كون القضية كلية او جزئية بل طبيعية او اجتزائية انتهى
 واثبت الغايين من هذا وما ذكره الله قال في الحاشية يمكن المناقشة في لا يتحقق في
 العدم لان وجوب العدم يقارنته جواز العدم لا يصدق في وجوب العدم تحقيق جواز العدم
 ايضا لكن لا يتحقق تمايز جواز الوجود ولما لم يكن ناقضا لقبول جواز العدم كما في

انما هو وجوب الوجود
 لا وجوب العدم
 بل وجوب الوجود
 لا وجوب العدم
 بل وجوب الوجود

الشيخ سهو بل ينبغي ان يكون جواز العدم قوله فالقضية طبيعية فان الحكم على جواز مقارنته
 طبيعة الوجوب اللاحق لكن المقارنة تتحقق في بعض افراد الطبيعة وبعضها وانما فيها
 قوله بان على المقارنة اي لم تكن الموضوع محصورا بالمكن كما في توجبه الله بل يطلق وجوب
 اللاحق لكن الحكم ثابت للطلق باعتبار تحققه في بعض الافراد مثلا الموضوع في هذا كل
 كانت وبعض الافراد كانت واحدة لكن الحكم في الثاني ثابت للانسان باعتبار تحققه في
 بعض الافراد كذلك اذا دق قوله في صورة الطبيعة يعني ليس طبيعية في الواقع كلية وقوله
 وقد صرح جواب آخر عن الجزئية **قال** المحتج بان يصدق على كل فرد لا يعني قولنا الانسان نوع
 في قوله قولنا كل فرد من افراد الانسان يصدق ان طبيعة وهي الانسان نوع **قال** الله
 بناء على حصول الكثير في القرب من الحصول باعتبار حصول كثير من اشياء التي لا يمتنع
 باعتبار حصول قليل من اشياء التي لا بد منها **قال** الله فتمت هذه الاشياء تلك القضية
 للشيء لا فاعلم ان فيكون بصفة اسم الفاعل من هنا وقوله كما يعود والآخر من ان
 يكون الموارث فيه قوله ولا يقر مقرب خاصه ان الاستعداد في مرجح احد طرفي المكن
 الا ان كان الثاني ليس مرجح لاحد الطرفين **قال** الاستاد ثم ان الحكم كان كلام الشارع
 على حريته واحد فعدم جواز ارادة الحكم في كلام الحق وانما وجوب ارادة الحكم اي
 الحكم اعترض على كل منهما لكن اعترضنا الاول مدفع بان عزمنا الشان دليل الخطا ثم الا
 باثبات المادة ككل ما دت فاذا ابطال هذا قلزم بطلان الحكم على هذا المعنى وانما قلنا
 ان دليل الحكم لا يثبت في المادة ككل ما دت فاذا ابطال هذا قلزم بطلان الحكم على هذا
 المعنى او معناه اي قوله الاستعداد لا يكون الا للمادة موقوفة على ان في الاستعداد
 لا يكون الا للمادة ككل ما دت في مقتضى ان الاستعداد لا يكون الا للمادة **قال**
 المحتج بان يصدق الحكم بالمكانات **قال** الله لا يصدق الحكم في جميع تعلق الاستعداد بالباطنات
 والصور وانما يصدق في الطبيعة قوله اني فلا يصح عدم الحكم على الحكم في جميع احوال

كان المراد ان الاستعداد متعلق بالمركبات او يكون المركبات على قوله وعند هذا يكون النفس
 لا عرضها الى وجهه الظهور ان النفس ليس من الحيوان مع ان زيادة لاعراضها واستعدادها
 الاعراض وانما عبر بالناقصة لاجل انهم لم يريدوا بالمادة المعنى الاعلى الذي يارونها هنا **قال**
 انهم قد يرون حقيقة اننا لا نحققها بل بالاضافة في ما لنا في من حدوث القدم والقدم والزمان
 منها كلام من الحقيقي وقوله هذا هو المتعارف لانه الى الحقيقة بعينه هنا وانما في المعنى
 لفظ الاضافة بعينه على اعتبارية حدوث القدم فلم يرد عليه ان الوجود لو كان في نفس الامر
 غير مسوق بالغير واذا سبقوا او بالعكس يلزم تبدل الحدوث بالقدم والعكس **قال**
 انهم قال القدم الثاني اعلم ان البنية المتصورة مع التكون تلي من لا يحصل من بلا فلفة
 القدم الثاني مع الزمان والاضافي والحدوث الثاني والزمان والاضافة خمسة احوال
 فيحصل من لا فلفة كل واحد منها مع خمسة الباقية تلي احوال لكن خمسة عشر منها يكون في
 ستة القدم الثاني مع الزمان في ستة الزمان مع الثاني وعلى هذا القياس خمسة عشر من
 انهم ليس منها القدم والمفهوم مطلقا وبقي ستة اخرى منها الثاني في الملة من التسليم
 صريحا انسان من قوله اخص من الزمان والاضافي من الاضافة في قدمها هنا اخصية الثاني
 من الاضافة ايضا اذ اخص من الاخص اخص وانسان صريحا من قوله والحدوث والاضافة
 اخص من الزمان والاضافي من الثاني ونعم منها ان حدوث الاضافة اخص من الثاني
 ايضا لما ذكرنا وانما حكم باخصية حدوث الاضافة فيهما لان حدوثه يقتضي القدم فاذا
 القدم الثاني اخص مطلقا من الاخرين فيكونا فقيضة اعني الحدوث الثاني فيهما
 اذ بين فقيضة العموم والخصوص عموم وخصوص لكن بعكس العين قوله كما في صفات الثاني
 على راي الاشاعرة القائلين بزيادة الصفات واما راي المعتزلة والجمهور في القول بكون
 كل ما هو مسوق بالقدم ان لا يروى في بيان البنية بين الحدوث الثاني والثاني **قال** الخ
 من ولما كان في سبوقية الشيء بالقدم الى الشيء الثاني في الزمان وجهه في القدم

مبحث الحدوث والقدم

فيقول

وجهه الشيء ان الحدوث الثاني في سبوقية الذات بالقدم فيكون عدم الذات علوة في الجمل لحدوث
 وذلك اطلاق مجيبان باول بان المراد سبوقية الشيء باكمال غيره ووجه التكلم ان المراد من
 الاكمال الاكمال فقد كمال عدمه لقوله في الموضوعين في السبوقية بالغير والسبوقية بالعدم **قال**
 الاكمال والقدم الزمان في ان معنى القدم الزمان في الماخوذ بحقيقة عدم القياسية في الحادث
 لم يصدق عليه القدم الاضافة في اذن من هذه الحقيقة لم يصدق عليه ان ما معنى من زمان وجوده
 اكثر بالنسبة الى ما حدث بعد **قال** الاكمال والا فلو ترك هذا التكلم الى اخره من عليه ما اولا
 فلانه لما لزم الاكمال المذكور فيكون ما ذكره خطأ فيجب ان يقول والصواب ويمكن الجواب
 بان معنى قوله فليكن القدم الزمان في ان سوق الكلام يقتضي اخذ كل لتيلا من اجزاء الكلام
 لكن ليس بالاراد انهم اخذوا من حيث الذات لان حيث عدم القياسية الى الحادث فليكن
 حكم باخصية القدم الزمان في مطلقا عن الاضافة واما ثانيا فلان ما ذكره من المساواة ليس
 بمتبع لانه يجب ان يكون يقتضي المساوية من حيث ان فيها ان يكون البنية بين القدمين
 ايضا بالمساواة وليس كذلك ويمكن الجواب بان القدمين ليسا فقيضين للثاني والثاني
 الزمان وان كان فقيضا لحادثة لكن القدم الاضافة ليس فقيضا لحادثة بل اخص من نفسه
 اذ فقيضة لحدوثها في وهو اعظم القديم الاضافة وذلك لان بينهما تقابل القضا
 واحد القضا يعني ليس فقيضا للاخر وبين القديم الزمان وحادثة تقابل السلب والامكان
 فيكونا فقيضين واما ان الثاني ان يقر ان كل حادث زمني فهو حادث اضافي فان الذي
 فقيضة حادث زمني اذ يصدق عليه انه مسوق بالعدم بالسبق الثاني كما قاله المتكلمين وليس
 عارضا اضافي لانه لم يصدق على الزمان ان ما معنى من زمان وجوده اذ بالنسبة الى القدم
 والقدم ان يكون الزمان زمانا فقيضا **قال** الخ وفي المادة المذكورة انما يقتضي ان فلم
 يكون الحادث الثاني اخص هو هو هو انهم لم يكونا يتساويان قوله كذلك ليس وانما ثانيا
 ان لم يكن اخص فيكونا يتساويان **قال** الخ وانما ثانيا ليس بمتبع ما ذكره من انهم

يصدق ما ذكره من ان لا يرد من اما **قال** ولما لا يلزم اخذنا في الابل الماخوذ من جناب لانه
 للقدم فلم يقع جعله موصوفا للقدم فوقع ان الابل الماخوذ في هذه الحجة مطلقا ليس بتقديم
 اضافي فينتهي الاصل في المطلق لكن بهذا الاعتبار قد **قال** الله يعني الناحر والمعية فالنا
 يكونا آخره بالمعلولية او بالطبع لا بالعلية لكن المعية يكون بالعلية كان يكون الشئان في
 مرتبة واحدة في العلة بان يقع حصول المعلول لكل واحد منهما بلا عن الآخر كاشغاف المكثب بالنسبة
 الى اشغاف الآخر وقد يكون المعية بالمعلولية كان يصدر معا عن علة واحدة قوله الموح
 اي ما سوى الفاعل المتفعل سواء كانت فاعلا ناقصا او غير فاعل قوله واما العلة النامية
 بمعنى جميعها بمعنى العلة النامية بمعنى احدها وهو المشهور المصطلح عليه بينهم بمعنى جميع الموجود
 عليه والثاني وهو خلاف المشهور **قال** الفاعل المتفعل مثلا العلة النامية للكر من مثلا
 على المشهور بجمع الخارج مع الحسية والقطعات الحسية وغير ذلك مما يحتاج اليه وعلى
 التجار وحده لكن بشرط استيعاب هذه الامور وقوله وحدها اي من دون اعتبار شرط او ارتقا
 مانع او انضمام العلة الغائية والحاصل ان الفاعل اما وحده او مع الشرط او مع ارتفاع
 الواقع او مع القطر وارتفاع الواقع وعلى واحد من التقادير فاما موجب ليس فيها
 علة غائية او غائية معها ذلك فالاقسام ثمانية يكون التقديم فيها بالعلية فقط او مع
 شئ عطف على قوله بلا اشتراط امر في ثابته وقوله او كانت هي العلة الفاعلية العلة
 عطف على قوله وحدها **قال** فكيف يتقدم اي الشئ على نفسه مع انضمام امرين اخرين كما يجب
 والغاية فان المعلول جزء من المجموع فلو تقدم المجموع على المعلول لزم تقدم المعلول على نفسه
 وانما المعلول جزء من المجموع كان المعلول عين المادة والصورة معا جزءا من المجموع والمعلول
 جزء من المجموع قوله هو العلة الفاعلية اي سواء كانت تاما او ناقصة وقوله في ثابته ان
 التقديم بالعلية وذلك اي للبعد بالعلية الى الاول وهو وقتا عن آخر وقوله وفي كماله
 قول الشيخ في بابه قوله **قال** اي من حيث التقديم بالعلية العلة النامية كالمركب من

الشرائط

بالعلية والناحري لا يلزم منهما كما انه لا تعاكس بين التقديم والناحري بالطبع فالقدم بالعلية
 على ما ذكره الحكم اهم ما ذكره الله وفي الطبع بالعكس فلو لمع ذلك اي مع كونه محاجبا للقدم
 باارتفاع صاحبه لبا. بمعنى وليس للبيانية ما يدل عليه لان ارتفاع المعلول والناحري بالطبع
 كما كثر يستلزم التقديم كالمواحد ولا يستلزم الواحد الكثير وقوله وهو اي في شرح الامارات
 قوله وهو تقدم المحتاج اليه على المحتاج لتغير المعنى الواحد قوله استعمالها اي استعمال التقديم بالذات
 بالمعنى المشترك والمعنى الخاص واستعمال التقديم بالطبع بالمعنى المشترك والمعنى المقابل للتقديم
 بالعلية كما افاد **قال** الشئان تقدم ما بالعلية وما اي سواء كان المعلول بسيطا او مركبا
 قوله لا يلزم المعلول اذا الفاعل في وقت حصول الشرط لا يلزم المعلول لكن بشرط حصول
 يلزم المعلول كما ان تحرك الاصابع للكتاب ضروري بشرط انقضاء فتحة شريطة
 بشرط انقضاء فتحة شريطة بشرط الوصف وليس ضروري في وقت انقضاء فتحة شريطة
 في وقت الوصف فتقوله كما قيل في العرف ان شئ للماخوذ من الشرط او في وقت الشرط
قال والقول انه لا ينافي في جواب باختيار الشئ الاول ودفع لزوم الدور قوله على
 تقديم محنة شانه الى ان هذا ليس يعجز اذ المعلول في المركب هو المجموع لا لا جزءا قوله
 اي يمكن ان يقع هذا في صورة ما اذا كانت العلة بجمع المركب كالمركب من الدور فلا يقع ذلك
 فلا يصور تقدمها على معلولها **قال** قوله فان قلت لعل المراد بالفاعل جواب باختيار شئ
 كانت قوله وعلى هذا لا يخفى التقديم من بصير التقديم بالعلية مختصا بالمعلول البسيط
 وبالعلة البسيطة كالحاجب بالنسبة الى الفصل الاول مثلا وحاصل الجواب الاول ان هذا مستلزم
 لتقدم معلولها على الفاعل المتفعل والمركب لا يجوز ذلك وحاصل الجواب الثاني
 ان هذا لا يقتضي ثبات لما ذكره الله لان ما ذكره مستلزم لوجود الفاعل المتفعل لكل
 والمركب من الدور وهو معلولها وهو التقديم بالعلية ليس محال وهو اللازم من كلامهم
 لزوم وجوده فيكون الاول بدون الفاعل المتفعل محال وهذا لا يلزم على العدم ولا يلزم على الله

منه الماخوذ من مجموع الخصال
 من الماخوذ من مجموع الخصال

ويكون ان يقال غاية ما نلزم على المتكلم خلاف اصطلاح القوم في تفسير الفاعل المستقل لكن وجوده معلوم
 بدونه الفاعل المستقل لهذا المعنى ليس كما قد يظن قوله وان كان يجب جوابه عن ما سئل الاخر من
 اختيار الثاني الاول وضع لزوم الدور قوله لا شريطة المقارنة حتى يكون التقديم غارضا للشرط
 او حافيا لزوم الدور قوله الحقيقي ان مرفوض يعني وقع الخلاف في ان مرفوض مرفوض هو
 الاصطلاح ذات الكاتب او مجموع الثالث والكتابة فقال الحقيقي لا كونه حقيقة في جميع
 فانه يصدر في الواحدة مستلزم للآخرين بشرط اجتماعهم واحدا من قولهم الظاهر
 حقيق لكلام الله حيث يندفع ما يرد عليه وهو معلوم بالثبوت قوله بالمعنى الذي فيه
 اعني الفاعل المستقل يعني حركة اليد فاعل مستقل بعد جعل جميع ما ابد منه ولم يلزم
 يكون الفاعل المستقل مجموع المركبين اليد والعضلات والحركة والفتاح **قوله** واعلم
 ان العمل الفاعل انما يعني ليس هذا التقديم تقدما بالعلية وهذا انما هو مجموع هذين فاعلا
 بل الفاعل المستقل جزئي وليس تقدما بالطبع وصدور لعدم الانفكاك عن العلول بل كذا
 التقدير وهذا المركب ليس قسما على احد من التقديم لان الوحدة معتبرة في المقسم لا في لولده
 يمكن معتبر لم يخبر في خمسة او اشد لان المركب من الاثنين وكذا من الثلث والاربع **قوله**
 المحرر قوله ليس له فاعل قريب لانه لو كان الفاعل مجموع المركب من القريب والبعد لم يكن
 القريب وحده فاعلا **قوله** الاشتداد يعني انه يقتضي ان لا يحمل السائل عدم الامكان وجوبه
 في كلام الشارح حيث قال ولا تصور ما في اي يمكن وجود ما في هناك اجاب بان المراد
 بعدم الامكان عدم امكان انصاف شيء من الاشياء بالماضي قوله وعليك بالتأمل
 الصلوة اشارة الى ان لا يرد من احدهما انما منع عدم امكان انصاف شيء بالماضي وهو
 جواب عن هذا الاول وخالفنا لا ندعي عدم امكان انصاف بالماضي بل ندعي
 عدم ما فيه شيء فاعل في ما في فيكون في السطو وانما ما ذكره المحقق من وجوبه
 قوله وكذا قوله بل التفسير انما يعني ليس ذلك حجة في احتمال بل لا دليل على ذلك

قسم ٣

بالنسبة الى العقل الاول فانه لو كان هناك مانع عن تأثيره تعالى في العقل الاول حتى يكون
 نظرا في التأثير فاما ان يكون ذلك المانع عن تأثيره صاعدا وما او موجودا لا اول بالاول
 تأثيرا محدودا في الوجود وعلى الثاني فلما واجبا او ممكنا لا اول بالاول ولا يلزم تقديره الثاني
 والثاني ايضا بالاول والامكان يمكن العلول الاول ما فرضناه اول بل يمكن المانع يكون معلوما
 فتدبر **قوله** الحثي لان مرفوض لعدم دليل يدل على استحالة المانع ان يخرج ذلك فليقع هذا
 واثبات العلة البسيطة قال بل التفتيش قوله لكن المنع سوجه اي لان ان العقل لا يتبين عن
 يكون شيء ما في ودرا يستدل عليه على يقينية المنع اي لا يمكن ان يكون شيء ما لانه لا يوجد
 لان وقوع كل حقيقة في قوله ان الوجوب والامكان لان العلول اذا لم يجب له يوجد اذا
 لم يكن ممكنا لم يوجد واذا لم يثبت العلة فيه ايضا لم يوجد فتوقف تأثير العلة على جميع
 وذكر فلا يكون بسيطا وحتى تفصيله اي تفصيل الوجوب والامكان والثاني لا يتاثر
 الباطنة **قوله** الاشتداد فان قلت فلم عدوها هنا الاقران من اليد المستقلة في التميز
 بانضم عدد القدر المشترك بين الحس والعقل من الرتبة نوعا واحدا لا يميز نوعين وحاصل
 الجواب ان انواع التقديم باعتبار اختلاف ما فيه التقديم ولما كان ما فيه التقديم في التميز
 مختلفا جعلها نوعين لانهم من كلام الاشتداد ان التقديم مشترك لفظا ومعنى اما لفظا
 فلان لفظ التقديم موصوف لكل واحد من خصوصيات ما فيه التقديم واما معنى فابينة **قوله**
 ان القدر المشترك **قوله** على سبيل التشكيك مثلا القريب بالنسبة الى المحراب الصغرى اول
 اشياء من الثاني والتقدم في التقديم بالزمان اشد من التقديم بالعلية قوله ثم جعل نفس
 دليل المراد ظاهر الظاهر هو المعنى المشترك بين جميع التقديمات بل المراد ما فيه التقديم
 كما تفصيل الذي للتفصيل وطولنا ثم نقل التقديم من التقديم بالمكان الى التقديم بالسرف
 منه الى التقديم بالطبع الى التقديم بالعلية يعني قوله ثم جعل نفس المعنى كالمبدأ المحدودانه جعل
 التقديم بالسرف التقديم في المكان قوله فاما كان مستدركا قوله جعل مقدا اي الشيء الذي

والجواب ان انواع التقديم باعتبار اختلاف ما فيه التقديم ولما كان ما فيه التقديم في التميز مختلفا جعلها نوعين لانهم من كلام الاشتداد ان التقديم مشترك لفظا ومعنى اما لفظا فلان لفظ التقديم موصوف لكل واحد من خصوصيات ما فيه التقديم واما معنى فابينة قوله ان القدر المشترك قوله على سبيل التشكيك مثلا القريب بالنسبة الى المحراب الصغرى اول اشياء من الثاني والتقدم في التقديم بالزمان اشد من التقديم بالعلية قوله ثم جعل نفس دليل المراد ظاهر الظاهر هو المعنى المشترك بين جميع التقديمات بل المراد ما فيه التقديم كما تفصيل الذي للتفصيل وطولنا ثم نقل التقديم من التقديم بالمكان الى التقديم بالسرف منه الى التقديم بالطبع الى التقديم بالعلية يعني قوله ثم جعل نفس المعنى كالمبدأ المحدودانه جعل التقديم بالسرف التقديم في المكان قوله فاما كان مستدركا قوله جعل مقدا اي الشيء الذي

كل من سمي ما فيه التقدم جعل مقدا فالشي كناية عن الفاضل وما فيه التقدم الفضل قوله
 اخرى ما لا يتناول اصل الوجود بل يتناول جهة اخرى اعني الوجود **قوله** اي لا يفر قوله
 ليس لي الاخر من ان لا قيل ليس لي اي الاول من ذات الاخر قوله في الحاشية علم ان
 في هذه شيات كونه التقدم مشتركا لفظا ومعنى كما بينا فيما تقدم من كلام الشيخ قوله وقد
 اي التقدم بالطبع لا يرجع بالتحقق في الوجود اي ليس المتقدم والمناخر متساويين في الوجود
 قوله والماسل اي فاسل الجواب والى هنا توطئة وتهدد للجواب قوله ومن ثم ان من اجل ان
 اختلاف اتحاد التقدم تابع لاختلاف المعاني وتوطئة وتهدد للجواب قوله في هذا الموضع
 قال هو الوجود باعتبار وجوبه لا باعتبار اصله فان العلة لا تنفك عن المعلول والغرض من
 هذا الكلام الرد على صاحب المحاكمات حيث فهم من كلام النورمان المتقدم بالعلية لا بد ان
 حلة قوسية للمعلول وماصل الرواية لا بد ان يكون علمه موجبة اما كونه قوسية فلا بد من
 ان يكون بعيد ايضا اذا كانت موجبة كالواجب به العلة الى العقل الثاني مثلا قوله
 بل اجزاء الزمان ان فان التقدم الزماني على منهج الحكم شامل لاجزاء الزمان نفسه كما
 ينبغي قوله مع هذه المعنى وحيث يلزم عدم صحة الحصر بالخشنة اذا المتقد وانما هو باعتبار
 فيه التقدم ويحصل ما فيه تقدم اخرى غير الوجود في الزمان فليست **قوله** الاستاد وان كان
 لا يوجد مدها الى فهم من كلامه الاستلزام بينهما وانرا اذا وجب الاول وجب الثاني وان
 التقدم يتعد وما فيه التقدم وعدم هذه اطلاق التقدم بالعلية على التقدم بالطبع هذا
 هو المراد من تبيد ما مده من ان التقدم يتعد وما فيه التقدم قوله بل الظاهر ان
 انه في خلاف لما ذكرته اذ يدلى على اطلاق التقدم بالذات على بالطبع دون العلة **قوله** كما
 علم من كلام الشيخ اي من مجموع كلام الشيخ ليس قوله وان كان قد يقال فانهم فهم من سابقه
 الملاحق على المتقدم بالطبع ومن قوله قد يقال على العلية وقوله وحلي في شرح الاسرار كلام
 المعنى اي الشيخ على ان في بعض النسخ بدل كلام المعنى كلامه فيكون يكون فاعل عمل الله

الشيخ راجع الى الشيخ **قوله** الاستاد غاية ما في الجواب عما قيل ان الحكماء قالوا ان الجزء مقدم بالذات
 على الكل ويحتمل ان يكون المراد غاية ما يقال في توجيه كلام بعض الافاضل وماصلها افاده
 الاستاد عدم الفرق بين الجزء والخاص على المذهبين دون الثاني قوله عليه اي نفس الثاني
 مقدم على وجوده وما فيه التقدم ليس هو الوجود بل العلية قوله هنا اي التقدم بالذات
 كالجزء بالنسبة الى الكل والذات بالنسبة الى الوجود **قوله** المعنى من ان فلينا مل يحتمل ان يكون
 اشار الى بطلان ما مده لوجود قسم اخر من ما فيه التقدم غير الوجود والوجود قد يكون
قوله الاستاد ويشملها اي نفس المبدأ فاصا قوسية عليه وقوله قال الشيخ ان استنباط
 السابق بالرتبة على نفس المبدأ ودلالة كلام الشيخ عليه ظاهر قوله واما بعد المطلق اي بعد
 على الاطلاق فان تقدمها اقرب الشوبين كالصف الاول بالنسبة الى الحجاب وغيره
 و من هذه الحاشية السجدة على الله ليدفع ما لا يكون فيما بعد من اختصاص السابق بالرتبة
 بما هو اقرب الى المبدأ المحدود **قوله** انتم لم لا يجوز ان يكون عهنا مقارفا فتعارف في ضمن
 اجزاء الزمان ويحتاج في غير ماصل لا يقال ان السابق اذا لم يجز اجتماع السبوق شيئا
 الاجتماع فلا يكون السابق سابقا بالرتبة بل الزمان وماصل قوله لا نقول ان السابق
 الزماني سابق بالرتبة كما ذكرنا لا بد لتعيين دليل ويرد على قوله ودفع قطع النظر عما
 اورده ان هذا جواب بتعيين الدليل يعني انما ذكرت دليل اخر على عدم كونه تقدم
 الزمان بعضها على بعض بالعلية وبالطبع **قوله** الاستاد لذاتها بان في علمه تقدم
 البعض فواخرها البعض اما المهمة فهي تقدمه **قوله** طاسيد ذكرنا شارح اي في
 اراد من اوردها على دليل كونه الزمان كم متصل غير فلهذا الذات حيث حال اما ان متصل فلا
 يقبل الاستلزام واما ان غير فلهذا الذات فلا ان اخره في لا يجمع في الوجود فان كل شيء
 بينه وبين المتساوي الى اخره فلهذا لا يجوز معها اجتماع السبل مع البعد والاراد من احد
 قوله فان قيل على هذا عدم اجتماع الجزاء الذي هو القبل مع الجزاء الذي هو البعد فاما يكون

قوله عليه اي نفس الثاني
 ما افاده الشيخ من الفرق بين الجزء
 والخاص وان تقدم الاول بالذات
 على المذهبين

في الوجود الخارجي فيلزم ان يكون لكل من الجزئين وجود في الخارج لكن وجود اجزاء الشيء في
 الخارج باق في انصاله اذ المتصل هو بالاجزاء له بالفعل وانما قوله ان اجزاء الزمان ان كانت
 متساوية في الميزة استحال تخصيص بعضها بالتقدم وبعضها بالناخر لان الامور المتساوية
 في الميزة عسبسا ومنها في اللوازم وان كانت متخالف بحسب الميزة كان كل جزء منها
 منفصلا بميزة عن باقي الاجزاء فكان اجزاءه منفصلا بالفعل بعضها عن بعض فلم
 يكن الزمان متصلا واحدا ووجه دفع الثاني ان ما ذكرنا انما يلزم ان كانت تلك الاجزاء
 موجودة في الخارج ويكون بعضها متفصلا للتقدم وبعضها للناخر **والجيبية** اي جيبية
 التقدم وغير جيبية التقدم اعني جيبية الناصر قوله في ذلك اي في كون احد الجزئين
 متصفا بجيبية التقدم والآخر بجيبية الناصر اي يكون هذا الانقسام مستندا الى
 الشخص التقريري وقوله وللبيان جواب عن قوله فان قيل قوله فان قيل يكون في ذلك
 الخ لا يقال هذا الكلام غير موجبه لانه لا يقع استناد الانقسام بالجيبية المذكورة
 بالشخص الفرضي لان الانقسام بالفعل والعلة يجب ان يكون اقوى من المطلوب
 ههنا الامر بالعكس لا نقول لانه ان الانقسام بالفعل في ما ذكرنا من بعض الافعال
 جعل الانقسام بالفعل ووجه قوله فان قيل بتوجيه آخر غير ما ذكرنا من وجعل
 جواب الاستناد على سبيل التزل ان اردت تفصيله وتحقيقه فارجع الى جوابه
قال المحقق ان فان قيل انصاف الاسس لمحض السؤال ان جيبية التقدم وان كان
 تقديرا لكن الانصاف بالتقدم التقديري بالفعل فلا بد ان يكون مستندا
 الى امر الفعل فلا يجوز ان يستند الى الشخص التقديري فاجاب بان الانصاف
 امر ذهني غير موجود في الخارج حتى يحتاج الى علة في الخارج بل كونه في الامر الذهني
قال الاستاد لعل هذا القائل مضمون قوله توجيه كلام المسند له بحسب كلامه
 وينفع اعني ان لا يكون ما ذكرنا الاستناد استنادا لاجزاءه بل كونه في الامر الذهني

نوعها الكلام اذ الصغرى والكبرى في كلامه جاز لا نقول عزه من ان هذه الحقيقة ما
 في كلام المسند اي التقدم بين اجزاء الزمان من حيث عدم الاجتماع ليس تقدم بالذات
 وبالطبع وهما من حيث التوقف ليس بالذات وان كانا من حيث عدم الاجتماع بالذات
 ايضا **والعلة** المعنى لا يتوقف كيف تحقق التقدم الذي بين اجزاء الزمان اعني بالذات
 على مذهب المتكلمين في العلة المعنى حتى يكون مثالا للاجتماع لا نقول المراد هنا العلة
 المشتركة بين مذهب المتكلم اعني بالذات ومذهب الحكم اعني بالزمان والقدر المشترك
 متحقق في الاخير قوله وتقدم بالطبع عطف تغيير لقوله ترتيبا في الوجود وقوله والكلام
 في هذا اي كلام المسند في التقدم الذي من حيث عدم الاجتماع لا من حيث الترتيب
 التوقف **قال** المحقق ان اوبان تقدم اجزاء الزمان في قيل عليه ان اريد بالضرورة
 البداية فان اردت ان تقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض هو التقدم بالذات
 هذا ضروري فلو لم يكن لانه اول السلسلة وان اردت تقدم الاجزاء بعضها على بعض
 ضروري اعني ان يكون بالذات او جوازا فلا يفيد المطا اذ لا يلزم منه التفاضل
 بتقدم اجزاء الزمان على بعض على التقدم بالذات وبالطبع ولا يتحقق كونها في نفسها اذ
 الغام مغاير الخاص وتحقق في نفسه وايضا يمكن قلبا الدليل بان يتقدم اجزاء الزمان
 بعضها على بعض ضروري والتقدم بالذات بينها ليس ضروري فليس هذا التقدم **والجيبية**
 بالذات وان اريد بالضرورة الوجوب فالكبرى ثم ان تقدم الخارج اليه على الخارج
 قلعا قوله وكون بعضها محتاجا اليه في التقدم بالذات وبالطبع وكون بعضها
 محتاج اليه ضروري فليس هذا محتاجا منها فدي **قال** الاستاد بخلاف التقدم بالذات
 اي فانه من حيث انه متقدم بالذات مجوز اجتماع الماخر وان لم يجتمع الماخر
 قوله وهذا اي محرم جواز الاجتماع على المتقدم بالذات بوجوب كون ذلك التقدم
 بالذات بالذات والوجه ما ذكرنا في قوله لا نقول السابق وما سأل الشيخ في موضع

لا يجوز الاجتماع كاجزاء الزمان يكون التقدم من هذه الحقيقة الثلاث فتم قوله وهو ان
 التمس من غير اعتبار امر اخر اي من غير ان يؤخذ معه كذا السابق محتاجا اليه الا ان قلنا
 الاول على تغيير سبق الزماني والثاني على ليل كون عرض التقدم لاحزاء الزمان فاني اقول
 كما ان انقطاع السؤال لا يعني انقطاع السؤال ههنا ايضا الصريح الكلام عند السؤال
 ينزله ان يبقى لم يكون الزمان المتقدم متقدما على المتأخر قوله ولو سلم ان انقطاع
 السؤال يدل على اشتغال الواسطة في الازمان لا في البتوت وليس غرضه ان لو سلم اشتغال
 الواسطة مطلقا لرد انه بعد التعليم كيف يمنع اشتغال الواسطة في البتوت قوله والحكماء
 ربما قالوا ان ليس غرضه المحصر العقلي بل الاستقراي لان ما لا يكون بينهما احتياج ويجوز
 الاجتماع بينهما ولا يكون بينهما ترتيب لا يجب ان يكون بالترتيب لجواز ان يكون ترتيبا
 اخر وكذا المحصر في قوله فالاولى ايضا استقراي بعين ما ذكرنا في التقدم بالترتيب
قال الاشارة لا اختصاصا بسبقه في الزماني اعرض عليه السيد السند بان مقصود الله
 صدق سبق الزماني على ذات العلة المعنى فالجواب يجب ان يكون بعدم الصدق عليها
 الا بعدم الاختيار فالجواب ليس في مقابل السؤال واجاب الاشارة بان مقصود الله
 الصدق على ذات العلة المعنى من جهة كونه محتاجا اليه وان صدق عليه من جهة
 اخرى فلا يضر بالحاصل ان فيها الحقيقة تاحوز فلا تغفل **قال** الاشارة لا معنى لانه
 اذا تحيل غرضه من هذه الحاشية اثبات ان انقطاع السؤال يدل على كون التقدم
 عرضا اوليا لاحزاء الزمان واعراضا ان الله ليس الاعلى لغيره الاسي والعرض المتد
 يتعلق بخصوصه الاسي المتد بل بانيها فليس لانقطاع الاشارة ذكر المتد قوله وذلك
 لا ينافي جواب عما في ان اكلنا التقدم عرضا اوليا لثلاث اجزاء الزمان فتم قوله بالتقدم
 كيف يتصور الاجزاء وليس كذلك فاصل الجواب ان التقدم ليس عرضا لغيره الزماني
 ليرد ذلك بل الحقيقة لاجزاء اي على الوجه الذي يحكي عليه فان اشكر الله تعالى

في الجدل على عدم الواسطة

بالتقدم والاول **قال** الاشارة وان كان يدعي البتوت مثلا اذ انا اجابا اسود فعلنا اسود
 ضروري بالحس من ثبوت السواد للجسم في الواقع مستغنا الى علة فهو السؤال عنها بل
قال المحكي من ان اقالم يكن محسوسا يعني قول الشيخ العلم اليقيني بكل ما له سببا فاصحاح العلم
 ليحصل ما يقع ابتداء على ظاهر حصول العلم اليقيني في كثير من المواضع من غير السبب
 قس الشريف كلامه بان اقالم يكن محسوسا وفيما نحن فيه نفعنا لان اجزاء الزمان ليس محسوسا
 وبعضهم خصصه باقالم يكن ضروريا ولا يتبع في هذا المقام لان تقدم بعض اجزاء
 الزمان على بعضها ضروري وفيهم من كلام الله فيما سبقت ان خصصه ما اذا لم يكن ضروريا **باب**
 المحكي ان لا فقس من بقي الواسطة في العرض من الفرق بين الواسطة في العرض والواسطة في
 البتوت لعدم المطلق اذ كل اكان واسطة في العرض من يكون واسطة في البتوت وليس كل
 ما كان واسطة في البتوت يكون واسطة في العرض لجواز ان يكون واسطة في البتوت
 ولا يكون واسطة في العرض كالسواد بالنسبة الى الجسم وبين تقييدها كذا بكل العينين
 ففي الواسطة في البتوت فلتلزم نفي الواسطة في العرض فلذا اراد الله من اقول الثاني
 تدبر الاشارة فلا يراد ان اراد يعني لما ذكره الحكماء وجه الصبط لا تمام التقدم كما نقل
 الله عنهم اعرض بعض الافاضل عليه بانه ان اراد بالتقدم المنقسم الى هذه الاقسام التقدم
 بالمعنى اللغوي وهو الذي يكون في التقدم الربوبي حقيقة وفي غيره بعللاقة فلا يوجد ذلك
 المعنى في التقدم بالترتيب اصلا وان وجد في غيره بعد النقل بعللاقة فان اراد به معنى اخر
 صالح للتقسيم الى اقسام فليس ههنا بين كل وفاضل الدخ انما بينا سابقا معنى صالح
 للتقسيم فادفع الاخر من ولا حاجة الى اذ كان قس في الاعتذار لانه فاسد من وجهين
 كما ذكر الاشارة عمل عن الله اي يلزم منها ما ذكرت من الاعتذار ان يكون الخلاف في التساوي
 على التقدم بالترتيب على سبيل الجواز لعلاقة السببية والميسر مع ان العلاقات كثيرة فلا
 يتصور التقدم بالترتيب خصوص هذه العلاقة قوله عليها اي على اقسام التقدم قوله التخصيص

اي للتقدم بالشرف من بين اقسام التقدم يجعل الشرف قسما براسه لخصه هذه العلاقة قوله كما
 بالثبات المراد به بالطبع وقوله والشرف وهو ظاهر اذا العلويات اشرف من السفليات والزمان
 اذ زمان وجود تلك سابق على الحوادث والزمنه واذا جعل المبدأ الواجب الفلك الاول
 قوله وذلك ظاهر البطلان لصدق التقدم بالزمان عليه فكيف كان اجيب ان العلة المدع
 متقدم بالطبع من حيث ان المتقدم محتاج اليه وحيث لا يصدق عليه التقدم بالزمان كما انقو
 في التقييم الاول قوله فان هذا التقييم اي التقييم الى اقسام المحسنة بالحقيقة للتقييم لا
 للتقدم ولا شك ان التقدم بالزمان في العلة المدع غير التقدم بالطبع وان كان ذا
 المتقدم واحد وهو العلة المدع وقوله وحيث اعتبر الجسمية في المحسنة وايضا
 يمكن ان يقال ان هذا بيان لوجود علاقة لا طلاق التقدم على التقدم بالشرف لا
 يرد عليه ما ذكره الأستاذ وقوله على انه يكفي لعموم ما ذكره الأستاذ من عدم جزم
 في غير الانسان اي لا يوجب هذه العلاقة لجميع افراد ذلك النوع من المجاز وقوله ويمكن
 حمل العلاقة جواب آخر عن التخصيص يعني نقلنا التقدم من العربي الى الشرف لوجود
 العلاقة فلا يرد انه لم خصص هذه دون غير ولو سلمنا انه علاقة المجاز دون النقل
 فوجه التخصيص عموم هذه العلاقة وشيوعه وتحققه في الاستعمال **قوله** فيبقى اعتبارا في
 يعني اذا اعتبر الجسمية في ذات المتقدم سبقت التقدم اذ ذات المتقدم من حيث
 محتاج اليه لم تقدم بالطبع ومن حيث عدم الاجتماع لم تقدم بالزمان **قال** الله وانما علم
 السابق ان هذا اعتداه لعدم ذكر اقسام الناحي وتقرينه وتفصيله كما فعله في الناحي
 فانما عصى سبق معنى تلك الاعتراف لبيان سبق موسى على نوح عيسى سبق بالزمان
 تعرض الزمان عيسى الناحي بالزمان وكذا سبق زمان موسى على نوح عيسى بالثبات
 الناحي بالثبات عيسى يمكن الجواب عنه ان السابق اذا كان زمانا ما ينبغي ان يكون
 كان وحيث يقول تاحر زمان عيسى اخرا زمان نوح ان تاحر عيسى اخرا نوح بالثبات
 ان

موسى لكن بالعرض فتدبر قوله في مرتبة واحدة كالحساس والمحرك بالآراء وقوله وهو
 كسنتين متساويتين في الشرف والكمال قوله العارضة لعينين ان اورد لكل من الشرف وال
 لكل واحد منها شأنا لئلا يحدوها للمعية في التقدم وثانيها للمعية في التاخر فيها على ان
 اقسام المعية اثنا عشرت للمعية في التقدم وست للمعية في التاخر في التاخر قوله
 واذا اختلفت الجهتان انما اورد عليه ان المعية اذا اختلفت بقية العلة فلم يكن محارة
 لمعول في هذه واحدة دفعه الخشي من بقوله المتقدم لا قوله على اي المتكلمين كالا شياء
 الواقعة في الزمان فانه يجوز ان المعية عنها خلاف المعية الزمانية عنها الحكم فانه قد
 لما جعلوها شاملا لا جزاء الزمان ولا يصح المعية عنها ويصح في غير اجزاء الزمان قال نظرو
 تامل قوله عن سلب التقدم اه وهذا السلب لا يمكن في اجزاء الزمان فلم يجز المعية عنها
 حيث انه يمكن هذا السلب في غير اجزاء الزمان فيمكن المعية الزمانية **قوله** ناقلا فالبه الحقيق
 الشرف فانه ينبغي المعية الذاتية لا ان يكون الا بين اجزاء الزمان ولم يكن المعية عنها
 فدفعه الله بسبق عليه دليل بانهم جعلوا التقدم الثاني اعم من ان يكون بين اجزاء الزمان
 وغيره فيمكن المعية في غير اجزاء الزمان وان لم يعلم ان غير الزمان ما ذا الا انما
 بقدره معد غير معلوم وحيث يصدق الزمان على الحوادث ايضا شلا اذا قلنا اي
 مقدار قوا زيد فنقول مقدار كتابه عمر اذا كان كتابه معلوم والعلاقة غير معلوم
 فيصدق الزمان على الكتابه لانه امر معلوم بقدره غير معلوم وهو القراءه وحيث يصح
 المعية الزمانية الحقيقية في الحوادث المحققة فالقدم والناحر الزمان في الحقيقة عند
 المتكلمين في غير اجزاء الزمان وفيما التقدم والناحر الثاني وعند الحكم التقدم والثاني
 الزمان الحقيقية الذي يكون بين اجزاء الزمان السعد والناحر الزمان في الحقيقة
 قوله وهو اي المعية الزمانية الحقيقية عند الحكم في غير اجزاء الزمان على نظر بعضي
 ان يكون وان لا يكون وكذا المعية الذاتية عند الحكم على نظر تامل معنى عمل ان يكون

وفي غير اجزاء الزمان

لا يكون قوله لاحتمال تحققها اي العينة الثانية وفي بعض النسخ تحققها اي العينة الزمانية والثالثة
قوله على وجه الحكمة لان العينة الزمانية الحقيقية ما ليس لاحترار الزمان ولا تصور ذلك
وفي المتضامين باعتبار وقوعها في زمان واحد فليس العينة بينهما زمانيا حقيقيا لثباتها
حتى يكون زمانية حقيقية كما ان المتقدم والناظر العارفين لاحترار الزمان يتصور ما حقيقيا
بل باعتبار وقوعها في زمان واحد **قال المحقق** ان وخرج عن اقتضاها اي عن اقسام يكون
في الواقع منه قوله علاقة معينة اي يجوز ان يكون علاقة معينة عن الوقوع في الزمان بل
يجوز ان يكون نفس العينة وفيه نقص ظاهر وجه النقص ان العينة انما يكون باعتبار
سلب التقدم والناظر علم من شأنه ذلك وهو ليس باعتبار الوقوع في الزمان **قال المتأخر**
والا فلا توقف اي وان لم يكن غرض الله بطلان ما هو مبني بل ليعجب الظاهر فلا توقف
لغرض الله على بطلان المحذور يتم مقصوده بدون ابطال المحذور وان سلم المحذور بان
لا يتم اتحاد موضوع التقدم والناظر والمعية والحاصل ان الله تعالى بطلان المحذور
عجب الظاهر مستغنا القائل لان عرضة يتوقف عليه ويمتثل ان يكون المراد والا فلا
توقف لغرض القابل على المحذور في كلامه بدون المحذور ايضا لانه لا يعقل ذلك في
اجزاء الزمان لا يعقل في عدم الزمان ايضا لكن هذا الاحتمال بعيدا ما لفظا وقطعا
واما عجب المعنى فلان اعتراض الله بان ايضا يمنع اتحاد موضوع التقدم والمعية **قال**
المحقق ان يمكن تطبيق كلام القابل على ما قرره الله اي بحيث يندفع عنه او يرد عنه
وانت جبرية لا يدفع اعتراض الله اذ لم يمنع اتحاد موضوع العينة والتقدم وايضا
يدفع هذا الابرار الامراء اذ لا مدخل لما ذكر في دفع ذلك لكن يمكن دفعه بان في موضوع
المعية موضوع التقدم اذ العينة سلب التقدم علم من شأنه ذلك فيكون **قال المتأخر**
في ترتيب اي بعد تسليم ما ذكرنا فليست اسئلة ترتيبها ما ذكرنا على كونها لا تحتاج
الى العلة الموقرة اقوى وما ذكرنا كون ترتيبها في الزمان لا يحتاج الى ترتيبها في الزمان

لثباتها

هذا هو المقصود من قوله
لا يكون قوله لاحتمال تحققها
اي العينة الثانية والثالثة
قوله على وجه الحكمة لان
العينة الزمانية الحقيقية
ما ليس لاحترار الزمان
ولا تصور ذلك وفي
المتضامين باعتبار
وقوعها في زمان واحد
فليس العينة بينهما
زمانيا حقيقيا لثباتها
حتى يكون زمانية
حقيقية كما ان المتقدم
والناظر العارفين
لاحترار الزمان يتصور
ما حقيقيا بل باعتبار
وقوعها في زمان واحد
قال المحقق ان وخرج
عن اقتضاها اي عن
اقسام يكون في الواقع
منه قوله علاقة معينة
اي يجوز ان يكون
علاقة معينة عن
الوقوع في الزمان
بل يجوز ان يكون
نفس العينة وفيه
نقص ظاهر وجه
النقص ان العينة
انما يكون باعتبار
سلب التقدم والناظر
علم من شأنه ذلك
وهو ليس باعتبار
الوقوع في الزمان
والا فلا توقف
اي وان لم يكن
غرض الله بطلان
ما هو مبني بل
ليعجب الظاهر
فلا توقف لغرض
الله على بطلان
المحذور يتم
مقصوده بدون
ابطال المحذور
وان سلم المحذور
بان لا يتم اتحاد
موضوع التقدم
والناظر والمعية
والحاصل ان الله
تعالى بطلان
المحذور عجب
الظاهر مستغنا
القائل لان
عرضة يتوقف
عليه ويمتثل
ان يكون المراد
والا فلا توقف
لغرض القابل
على المحذور
في كلامه
بدون المحذور
ايضا لانه
لا يعقل ذلك
في اجزاء
الزمان لا
يعقل في عدم
الزمان ايضا
لكن هذا
الاحتمال
بعيدا ما
لفظا وقطعا
واما عجب
المعنى فلان
اعتراض الله
بان ايضا
يمنع اتحاد
موضوع
التقدم
والمعية
قال
المحقق
ان يمكن
تطبيق
كلام
القابل
على ما
قرره الله
اي بحيث
يندفع عنه
او يرد عنه
وانت
جبرية لا
يدفع
اعتراض
الله اذ
لم يمنع
اتحاد
موضوع
العينة
والتقدم
وايضا
يدفع
هذا
الابرار
الامراء
اذ لا
مدخل
لما
ذكر في
دفع ذلك
لكن
يمكن
دفعه
بان في
موضوع
المعية
موضوع
التقدم
اذ العينة
سلب
التقدم
علم
من شأنه
ذلك
فيكون
في ترتيب
اي بعد
تسليم
ما ذكرنا
فليست
اسئلة
ترتيبها
ما ذكرنا
على كونها
لا تحتاج
الى العلة
الموقرة
اقوى
وما ذكرنا
كون
ترتيبها
في الزمان
لا يحتاج
الى ترتيبها
في الزمان

بالطبع ووجه التماس انه لا يلزم من كون العلة اقوى كون المعلول اعنى الترتيب اكل اقوى
قال المحقق ان يتحقق الاحتياج الى المتقدم بالطبع يمكن الجواب بان المراد ان الاحتياج الى المتقدم
بالعينة اقوى باعتبار وقوعه اذ هو محتاج اليه في جميع المواضع بخلاف المتقدم بالطبع
لا يتحقق ههنا منه الوجود بالاستقلال اي الفاعل المتقبل بالتأثير ان يتحقق العلة الثانية
جميع الوقوف عليه لكنها ليس تقدم بالعينة والادنى الدور وقوله وانما في الجزم فلا يلزم ان يكون قلب
الدليل بان يبق الاحتياج في الجزم من حيث اللغات وبالفاعل المتقبل من حيث الوجود
فيكون الاحتياج الى التقدم بالطبع اقوى **قال المتأخر** فلو كان من عدم الفرق بين الجزم
وعين على المذهبين عند نقل الله تفسير التقدم بالعلة عن بعض الافعال قوله ليس علة
مستقلة فلا يلزم من كونه اقوى قوله في العلة الناقصة يعني لا يلزم من كون الاحتياج
انصاف كون المعلول اعنى الترتيب انصاف **قال المتأخر** فلو كان من عدم الفرق بين الجزم
ان ما يكون فيه السبق اذ هو يكون صدق السبق اقوى ولا يلزم ان يكون صدق المقدار بالقدار
اللائم كقدار تلك اقوى من صدق على المقدار العلة اللازم كقدار العلة فقله كما ان بعض
المقارير الى قوله فان قلت نقض قوله بعد تأمل لاه حل وقوله فان قلت لا طاهر ان
جوابه غير الدليل لكن الاول ان يجعل تعجبا للدليل بحيث يندفع عنه ما اورد عليه من مخرجه
معلوم السبق في السبق بالذات اقوى فيكون صدق السبق على السبق بالذات اولى قوله
ولا يمكن ان يكون ما للسابق الاصح كوجود العلة فانه ثبت لها ويمكن ان يكون المعلول
في مرتبة العلة قوله لا كما لا الاستماع حتى يكون المعلول مستغنا في مرتبة وجود العلة والادنى
تتم وجوده بل يكون كما في تلك المرتبة بل واجبا بالغير قوله وكذلك في سائر انواع
اي كما لا يوجد في زمان وجود العلة اي ما يكون السابق في زمان وجود السابق
تكونه اللاحق في ذلك الزمان وان لم يكن له من حيث انه لاقى من حيث انه سابق
ولا بد من تعجبا لما اشار به الى وجوده الفاعل في الجملة وهي اذ كان المحقق يقول لا

كون المعلول اقوى

لورث كل ما اذ فيها انهم حصرا العارض في الزمان والكافي وهذا فاسد قطعاً ووجه عدم كونه
معتدلاً بها وهو ظهور انه لو لم يكن بها كان بغيرها مطلقاً فانه في ذلك **قال** المحشي ان لا يفتي ان
هذا مستلزم بين ذلك فبما فيهم من كلام الاستاذ انه مفسد يلزم على هذا التوجيه لا على وجه
التم وجهه ان عند هذا من سديد في بحث العارض على توجيه التنبأ على ان المراد بالعارض العارض
وذكر هذا من على سبيل المثال بخلاف توجيه الاستاذ فان العارض لا يمكن ان يكون عارضاً فلا يكون
سديداً باعتداله برهاناً دقيقاً **قال** والاستاذ ان عطف تفسير الوجود اذ وجود الزمان ليس الا بالانتماء
في الحيات وحده يكون المراد بالعارض ما فيه التقدم فيكون المراد بهما التقدم وما فيه التقدم
قال انهم قد عرفت ما فيه حيث قالوا بالانتماء ان الذي لا يمكن ان يكون مقولاً بالتكثك
في عين من الافراد وانما النفس بالاعتدال المقول بالتكثك على مقدار الازدواج والنقص وقد
عرفت ما ذكره الاستاذ في وصفه قوله في القسم السادس لا ياتي الاشكال باقي في الزمان في
الاعتدال فحصل الاشكال في القسم السادس لا نأقول هذا على راي الحكماء واما على راي المحشي
فهنا بعينه هو القسم السادس تدبر قوله ويحتمل انما جعل هذا احتمالاً ولا يمكن ان يكون المقول
عليه مع انما خرج من جهة ان الحقيقة في هذا الاحتمال غير محض بغير خلاف ما ذكره في
التم ان الظاهر من الملاقاة الحقيقة ان يكون حقيقياً في اصطلاحهم اصطلاح اللغة
قال لا يمتنع الخلو منها اي من المحدثات الاضافية والقدم اذ يجوز ان لا يصدر على
الزمان كونها من زمان وجودها كما قلنا بالنبذة الى امر آخر لا يمتنع ان يكون الزمان زمان
قد برهن قوله واعر من حاصل الاعتراض ان التمس يلزم على ما ذكرته في تفسير التقدم واما اذا
فسرناه باذكريا فلا يلزم وحاصل الجواب تخصيص كلام التمس باعتبار الزمان شيئاً مستقيماً
فلم يحكم بان يلزم التمس من اعتبار الزمان في التقدم مطلقاً حتى يرد ما ذكرته قوله في تحقيق
المحدثات الدائرية على اعتبار التكميل اعني السبقية بالعارض حتى يرد ما ذكرته قوله في تحقيق
وهو السبقية بالتقدم سبباً زائداً فيجوز ان لا يكون له في الوجود والاعتدال

المحدث الذي على راي الحكماء ان معنى الاقتصار الوجود عدم الوجود فوجه التكميل سبق بالاعتدال
كما هو رايهم **قال** الاستاذ الذي هو مجاز في عرض الفن اعرض عليه المحقق البرقي بان لا يتم انه مجاز
في عرض الفن لم لا يجوز ان يكون حقيقة في الفن ايضا كما يكون حقيقة في غيره وهذا هو
وارد على المحشي ان ايضا لا توضع لكلامه وتتم له ويمكن الدفع عنها بان مرادها حمل
الحقيقة على الحقيقة للعوي مجاز وليس مرادها المحدث والقدم الحقيقي قد برهن **قال**
الاستاذ يعني ان الاعتدال في اي ما انتقوا على امتناع جلوئين من الاشياء عن القيد
والماورث الزمانيين لا يمكن اعتبار الزمان في القديم والحادث الزمانيين لانه لو اعتبر فلا
حالة يكون الزمان متصفاً باحدهما فيفسد قوله لم يلتزموا اي لم يلتزموا امتناع جلوئين من
الاشياء من الحادث والقديم الاضافيين فيمكن اعتبار الزمان فيها ولا يكون متصفاً
باحدهما فلا يلزم التمس فانه دفع ما ياتي على الشايع ان امتناع الخلوين من الاشياء
عن القديم والحادث الزمانيين انما يلزم اذا لم يعتبر فيها اما اذا اعتبر الزمان فيها
فلا يتبع الخلو ان الزمان غير متصف باحدهما كما في القديم والحادث الزمانيين انما
يلزم اذا لم يعتبر فيها الزمان فلا يتبع الخلو ان الزمان متصف باحدهما كما في القديم
الحادث الاضافيين واذا لم يكن الزمان متصفاً باحدهما فلم يلزم التمس ولعل القارئ
اي ليس مراد التمس من قوله ولا يفتي في دفع توهم اعتبار دخول الزمان في القديم والحديث
كما حمله التمس عليه بل عرض هذا المتكلمين لوجوب الزمان حادثاً زائداً لم يلزم عليهم ان يكون
للزمان زمان لعدم اعتبار الزمان في القديم والحادث وكذا المراد لو كان قد بارزنا بينا
لما قصرت العبارة قوله لنا ذكرنا اي في قولنا ولعل القارئ اي وقوله من ان غرضه ان يبين
لما ذكرناه والحاصل ان عند هذا دفع لزوم التمس وانما يلزم من اعتبار شيئاً مستقيماً
قال المحشي ان وفي كل منهما بغير رايي والمحال ان المزمع من اعتبار الزمان في كل من القديم
والقديم في التمس ولولا ذلك لم يلزم التمس كما كان اولى قوله لا يلزم بالتسم

من الشئ لان المعنى من كلامه لزوم التمس من اعتبار في احدهما ايضا **قال** الاستاد بذلك اي بان
 الثاني هو المسبوقية بالغير حتى يكون متعقبا طاهرا لان معنى الخ والحاصل ان ما ذكرته من تفسير
 الحدوث باطل لانه معقود المعنى المتعارف من الحدوث وما ذكرته في بيان متفولا من الحكا
 ايضا باطل لانه ما يوجد في كلامهم ما ذكرته من الزيادة والاياد الذي ذكرته انما
 يرد على ما ذكرته من الزيادة قوله لا وجود منصوب لانه تقدير اعني من اللبس الموجود
 قوله فان تخلف اي وجوب تخلف وجود العلول عن مرتبة وجود العلة انما يقتضي
 واصله من انقضاء العدم في مرتبة وجود العلة وقوله فان قلت اثبات القدمية
 المنوعة وكذا قوله لا يقال ان غاية انه من طريق اخر قوله على طريق نفي المعيد
 الوجود في المرتبة فتقتضي وجود العلول في مرتبة وجود العلة بالفارسية وجود معلول
 ومرتبة وجوده فله ثبت وليس معناه ثبت وجود معلول ومرتبة قوله النبي المعيد
 فالمعيد صفة النبي اي النبي المعيد يكون في المرتبة قوله من انقضاء قبل المراد بالاول
 نفي المعيد والثاني النبي المعيد واعرض باننا ان وثالث لان الاول وجود العلول
 في مرتبة العلة فلما فسره الحاشي ان ما ذكره ويؤيد ما ذكره الحاشي ان قوله
 لحواله قوله غير محال لانه ليسا بتقيضين كما تم تحقيقه من ان تقيض وجوده في
 المرتبة سلب وجوده فيها بان يرجع النفي الى المعيد **قال** المتأخر اعتبار ان عقليا
 اي القدم والحدوث الحقيقي اعلم من الثاني والزمان في ولما قال الله تعالى
 التزم والحدوث الزمانين يعني هنا الدليل يتم في الزمان وما في الثاني فتم في
 الحدوث دون القدم **قال** لا يصح ان يقال لان القديم الثاني لا يكون مسوقا
 بالغير اصلا كالواجب تعالى وهذا مسوق بموصوفه قوله ولما استشهدوا بما عليه
 نقض على الدليل يعني لومع وليكم يلزم ان لا يصح ان يقال في قوله انما لا يصح
 والقدم والثاني بالحدوث بالقدم متعقبا لاجاب لاجب من قوله ولما استشهدوا بما عليه

هذا هو المعنى الذي مر عليه في المتن

اه اشارة الى الجواب عن تعقب وقوله لان متينة ايه بيان تزييفه قوله اذ لم يرد ان يقول لزوم
 التسلسل بحال اذ يلزم التمس في نفس الاضاف وان لم يتم الاضافة بالقدم والحدوث الاطلاقا
 قوله وانصفاي ذلك البش المتصفا بالقدم لهذا المعنى قوله فيقطع التسلسل فان قلت
 هذا التسلسل ليس في الامور الغرضية المحضة حتى يقطع بانقطاع الاعتبار بل امور نفس
 فينتج التسلسل فيها فلما ملك الامور وان كان في نفس الامر لكن على سبيل الاجمال او
 يجب التفصيل فيحتاج الى ملاحظة العقل فيقطع بانقطاع الملاحظة واما وجوده
 على سبيل الاجمال فليس بحال كاجزاء الجسم قبل التفتيم **قال** الحاشي ان الاول ان عمره
 لم يصلح ان يكون هنا مراد الاستاد اما اوله لان الكلام في الحدوث الثاني على وجه
 التكلم وهو مجرد المسبوقية لا غير واما ثانيا فلا لانه لو كان ما ذكره محال لم يكن جاريا
 في الحدوث الثاني ايضا لان مجرد المسبوقية بالموصوف لا يكون مسوقا بالعدم فاما
 ثالثا فلا لانه مسوق بان كان العدم فينقض قوله وقد عرفت لا ففتين ان يكون مراد بالثاني
قال الاستاد ولو سلم ان هذا كونه طاهرا منقضا الصغرى اي لا ثم ان العدم جزئية
 انما يه اوه منقضا السند الكبرى اي لا ثم ان ما يكون العدم جزا من مفهومه يكون
 من حقيقة وذا انه حتى لا يكون موجودا والاول ان يستفسر ويق ان كان المراد يكون
 العدم جزئ من مفهومه فالصغرى مسلم والكبرى ممنوع وان كان المراد انه
 جزا من حقيقة فالصغرى ممنوع **قال** الاستاد بهذا الثاني ما ذكرتم قوله بامري بان
 المراد بالقدم والحدوث هنا غير المعنى الاصطلاحي ساعده فالماصل ان الجيب ساع
 في محال الاطلاق **قال** وهو ما ذكره اي ما ذكره الجيب عيسى هو ما ذكره الله الجديد
 قوله فلا يراد بالحدوث في الحقيقة لفتين حيث لا يراد التناقضه على الشئ القديم **قال** الله
 لان المعنى لا يحتاج الى وجوده الخارج الى حيث لا يراد الا بالحدوث خارج عن الوجود الذي هو في الحقيقة

والمراد ان يكون في الجيب ساع
 على ان لا يفتقر الى حدوث القدم
 الحدوث الخارج

وهو الذي يتصور قوله قبل ولو كان ابطال للتركيب الذهني ايضا بطريق آخر قوله صورته ان
 احد ما صورة التركيب والآخر صورة البسيط قوله الكلام في تصور الاجزاء اي لا يمكن
 العقل يحكم بالتركيب بل العقل يتصور الاجزاء ولا يحكم بالتركيب وان سلم ان يحكم بالتركيب
 فلا يمكن ان يحكم بالتركيب الخارجي بل يحكم بالتركيب الذهني وهو حاصل مطابق للعالم
 ويمكن ان يكون مراد القابل لم يكن حكم العقل بالتركيب الذهني متوافقا او الصدق
 النسبة للخارج وفي الخارج ليس مركبا والجواب ح ان المراد بالخارج خارج البنية فيكون
 مطابقا **قوله** يتقبل مطابقا لامر واحد بسيط متلا يتقبل مطابقا صورته في شفايرين
 في المواءمة في الخارج قوله يقتضي اي تلك الشروط قوله من شأده جزئيات
 متعلق بقوله تعرض للنفس قوله لا يوافق **قوله** ابطال للتركيب لعقل بخلاف قوله لم
 يخرج الى ان يتفصل بنا على ان ما لا يمكن له الافضل له واذا لم يكن له محض وفصل
 لم يكن مركبا وحاصل الجواب انه يجوز ان يكون له محض ولا يكون مساو كما لا يخفى
 يكون ممكنا لانه ان يكون المحض محض في شخص من نوع او لا يكون له محض فيكون
 مساو كما لا يمكن فيكون ممكنا لكن يكون مركبا من امرين متساويين **قوله** الاشارة الى الاجزاء
 العقلية التي عندهم دفع اعراض الشئ وابطال التركيب العقل ايضا في الواجب قوله
 غير منتهية فلا يكون مركبا من اجزاء عقلية ووجه التفريق ان الجزئين لو لم يتقاربا
 لم يستلزم بل يكون شئ واحد ولذا قال اما الاول فظاهر **قوله** في الحاشية استيعاج المل
 ظاهر ان مركبا لمل في الاجزاء العقلية بان يعمل كل منها على الآخر وعلى التركيب
 كما في ان والناظر والاشارة قوله وعلى الاول يتبع المل ويكون ممكنا ايضا ان
 كل جزء ليس بنفس ذلك الجزء فيكون ممكنا اذ هو موجود بغيره من وجود الجزئين
 فيكون الواجب ممكنا لانه نفس في الجزئين **قوله** وايضا ان يكون بينهما في الجزئين
 من ولحق هذا في الاحتمال في الحقيقة واجد فيكون وجود الجزئين

لكن لما كان ذلك مستغنا فيكون احدهما كونه ممتنع كل منهما غير الوجود والثاني كونه ممتنع
 احدهما غير الوجود غير الاحتمال **قوله** شفايران اي ليسا متحدتين وان كانا متقاربين او
 مناط الثاني على نفس حقيقة الوجود بحسب الفرض بخلاف الاول وان كان الثاني متبينا
 على الاول ايضا قوله وتوجيهه وانما احتاج الى التوجيه لان الطبيعة لا يترتب شئ متحد في
 الوجود الخارجي مع الطبيعة بشرط شئ فكيف يتصور تقديمه محتاج الى ان يفي ان الوجود
 منها وان كان واحدا وح فاما الطبيعة المتقدمة على محتاج اليه لان تقدمه تقدمها بالنا
 في ضمن التقدم بالطبع فيكون محتاجا اليه فيكون الواجب محتاجا الى الغير فيكون ممكنا
 وهذا الاحتمال ينفي التركيب العقلي مطلقا سواء الوجود عين الاجزاء او واحدها او
 يكون وبما ذكرنا اشار بقوله وبما قد بينا ان الوجود الاجزاء **قوله** بان يقال لو كان
 الطبايع اي لو كان الواجب مركبا من اجزاء عقلية فلا شك ان كل واحد من
 الاجزاء طبيعة فلو كان الطبايع موجودا الى اخر ما ذكر قوله وامامي تمام الاستدلال
 كما في ما نحن فيه اذ هو بصدق الاستدلال على شفاء التركيب العقلي بنا على جواز
 الوجود الواحد على نفسه واخر عن نفسه فلما لم يخف جواز ذلك كيف لا يخف
 جواز الاستدلال **قوله** الاستاد في الحاشية يمكن تلخيص الدليل لو كان قوله وايضا اي
 دليل بان فيكون ما سجد دليل مستقل وما ذكر في الحاشية الاول بتفصيل وما ذكر
 الحاشية تلخيص واختصار حيث لم يذكر في الحاشية التفصيل في قوله وان كلاهما
 غير الوجود كما فصل في الاول وايضا ذكر في الحاشية استلزام جميع الشقوق في
 استيعاج المل ولذا يكون اختصارا ولو كان قوله وايضا من هذا السابق ويكون
 الموجع ولما لا واحد اذ يكون الحاشية الاولى منها في الاول من الدليل والحاشية الثانية
 اختصارا واحدة وتلخيصا لما ذكر من الوجهين **قوله** لو لو كان له منه كلمة دليل لقوله
 على الفصل في المية الشخص قوله فلا يكون الوجودية عن فتمتة شئ على قوله

لو كان له هيئة كلية لم يتحمل ان يكون متغيرا عليه وعلى ما سجد حيث قال فوجوده غير
 ممتنع بقوله ولو كان هو غير متغير في الظاهر بل في القول ولا الى هيئة ووجوده فكن لا يتأثر
 بغيره المحو وحيث ان يكون وليلا على بطلان عدم كونه وجوده من هيئة قوله على ما حصل
 فان كان نفس المحو فلا بد ان يكون موجودا حتى يكون عمله فاما بذلك الوجود فيلزم
 تقدم الوجود على نفسه او بعينه فيلزم التمس وان كان غير المحو يلزم ان يكون الواجب
 في وجوده متغيرا البير فلا يكون واجبا قوله سواء كان جزءا لهذا النسبة الى الدليل الاول
 وقوله او غير هذا النسبة الى الدليل الثاني قوله كما اري في المسئلة ذوق المناهين والمراد
 بالمقدمات السابقة ما ذكر في تلك المسئلة وفي ما قبله في حاشية غير الصفات
قال الاستاد كما لا يخفى وجه عدم الوجود في المسئلة في الحاشية من التزويد وبالط
 جميع الاحتمالات واذا الاستاد ان لفظ الاول من تصرف النسخ والمثاني لا
 يراد على الثاني ايضا لان الكلام في الاخر الذي يكون كلياً ويتغير الى الشخص في
 وجوده الخارجي وفيه ما فيه قد يبرهن الحشون يلزم تركيب من النوع والتشخيص اما اذا
 كان مركبا من الجنس والفصل فلا بد بعد التركيب منها لا يوجد في الخارج الاستدلال الى
 الشخص وكما في بيوت التركيب من مقومين متساوين قوله فيها لا معناه مثلاً اذا قلنا
 في الثاني الحيوان ينظر حتى فيكون المراد ان الشيء داخل فيه والحيوان الذي هو
 لان لا يكون داخل فيها ولا لا بشر اعم بخلاف العربي فان المراد من الشرط
 بشر حتى ان يكون معناه لا فيه وهكذا والحاصل ان الفرق بين الكلي والجزئي في
 المعلوم والمعلوم وقيل الفرق بينهما بحسب المعلوم والمعلوم اما الفرق بينهما من حيث
 الادراك فان كان مدركا بالفعل فكل وان كان بالمسح في قوله فليس معنى هذا الكلام
 فلا يتم الدليل لانه متوقف على انه لا يعمل الى هيئة وحيث قوله واما ان يكون موجود
 الذهنية مركبة لا هي الاخر الى القسم السادس ويحتمل ان يكون قوله واما ان يكون موجودا

السادس ايضا لا شراكتها في الدليل وهذا جواب عن سوال يرد على الواجب ويؤيد ان ما
 اعني قوله واذا وجد من جهة الواجب **قال** التمس الثاني ان الواجب لا ينفك عن التركيب يعني
 ذكرهما لانا نقول لا ينفك عن ذلك لانه يجوز ان يكون الواجب بطلا ليس مركبا
 جزءا من شيء اخر قوله ان لم يكن حالا في الاخر ايمان لم يكن احد ما مقتضا الى الاخر
 منها حقيقة واحدة متحصلة والالزام ان يكون الانسان مع الحجز الموضع مجسدة مركبا
 حقيقيا قوله وودعوى اي لا ينفك الالزام بين الاجزاء المادية فيكون متكاملا
 نقول لا ثم ذلك اذ ليس بين اجزاء القنا في التواليد احتياج **قال** الاستاد بان العربي
 الصورة اي هيئة فيكون الشيء صورة ان يكون المثل محتاجا اليها اما في الوجود او في
 التحصيل بخلاف العرض فانه ليس كذلك قوله يجب انواعها اي انواع العناصر لا انواع الكمال
 قوله والاخر ايمان فقار الحال في الشخص لا ينافي وجوب الوجود بحسب نظامه
 لم لا يجوز ان يكون الواجب حالا ولم يكن متكاملا اذ الامكان عبارة عن الاحتياج في الوجود
 ويندفع بان احتياج الواجب الشخص مستلزم لا حيا به في الوجود لان الشخص غير متكاملا
 الوجود فيلزم وما ذكرنا اشار بقوله وبين بال **قال** التمس فان قيل مدعى وفي بعض
 النسخ لا ينفك مدعى وحاصله انه لا يحتاج الى الدليل على انه من العقولات الثانية
 لان كونهم من العقولات مأخوذ في مدعى لان مدعى ان وجوده في قوله وقد يحس اي
 الدليل الذي تقدم بحذف بعض المقدمات والمراد بالاجوبه ما تقدم من الوجوب وما
 عني بعنوان المعارضه فيجوز ذلك قوله وصنف الاجوبه على ما سجد فانما سجد هو
 المذكور بعنوان المعارضه **قال** احتياج الواجب اي عمله القوم ان كان غير الواجب
 لقضاء الواجب الى غيره وان كان نفسه يلزم احتياج الواجب الى عدم مقتضى **قال** التمس
 الحشون وعمله على معنى كان صفة للذات حيث قال ضرورة افتقار في وجوده
 الى غيره فانه يلزم من حصول الاحتياج حقيقة للذات الواجب الوجود **قال** الاستاد وقد

١٨٣
 معرف حقيقة الحال من ان مقتضى كون الوجود عين الذات لان الذات يقتضيه ذلك
 مقتضى الامكان لا الوجوب **قال** الاستاذ فان شئنا تلك الاشياء الى الخلق في الانضمام
 كنبوت اليان للثوب ويكون الى استقفا في اي الثوب وبما من وقوله وانما
 ذلك الشئ الشئ الى الانضمام اذ ليس فيه نبوت شئ لشيء بل انضاف شئ لشيء
 كما انضاف زيد الى زيد قولنا زيد زوجه وقوله او كونه هو شئ الى الخلق والاول
 كنبوب بعض **قال** الاستاذ اما لكونه انضافا الى الوجود لئلا لا يخل ان انضاف منه
 بوجوده من دون خصوصية المية او الوجود او لكونه انضاف خصوصية المية الى الوجود
 بالوجوب اي وجوب انضاف المية بالوجود لا لخل ان خصوصية المية الواجب فيكون
 علة الوجوب للذات فيعود الحال لان اعني تقدم الوجود على نفسه او الشئ لكن
 ينبغي ان يقول فيعود الحال لان اللازم احدها لا كلاهما قوله لا يقال ان
 ان لم يمتد خصوصية المية علة لوجوب الانضمام بل لما وجب انضاف الواجب الوجود
 ويكون ذلك انضاف خاص لخصوص المية لخصوصية ذلك الانضمام من ميزان
 يكون المية علة لوجوب الانضمام وما اصل الجواب وجوب خصوصية الانضمام
 مستغنى في خصوصية المية فيكون وجوب الانضمام مستغنى الى العز عن الذات
 فلا يكون واجبا **وقد** علة كونها محتملة لا يكون الامارضة وفي بعض النسخ المحروضة
 على الاول الصريح كونه خارج الى الوجودات ان علة كون الوجودات خارجة
 للميات وعلى الثاني الصريح الى الميات اي علة كون الميات معروضة للوجودات
 هي الميات والحاصل ان الواجب وان كان علة فاعلية لغرض الوجود لكن المية
 علة قابلية محتملة ان يكون انقضاء العرو من في الواجب لا انقضاء القابل على المية
 فلا يلزم انقضاء الواجب **قال** الاستاذ لا يلزم نفس الوجود انما علم به ان يكون في الخارج
 طرفا لوجوده او طرفا لنفسه مثلا اذ ان كان في الخارج بل في الخارج

طرف لوجوده زيد لا زيد نفسه فالوجود الخارجي هو زيد لا وجوده فظهر ان الوجود الخارجي
 هو زيد لا وجوده فظهر ان الوجود الخارجي ما كان الخارج طرفا لوجوده لزيد لا طرفا
 لنفسه كوجوده قوله ومحصل الفرق اعلم ان ما يحصل من الشئ ان كان حصوله بلا
 تكلف ومقتضى سمي ماصلا وان كان حصوله بالتكليف سمي محصلا **قال** الاستاذ بل سمي على
 خلافه اي بل سمي بان يكون سمي على انه ليس للمية وجود في الخارج من الانضمام
 بقابلية الوجود لبيع النقص قوله انه يلزم من ان اي لو كان ما ذكرتم في الفاعل
 يلزم ان يكون للمية القابلية للوجود وجود في الخارج قبل وجودها وليس كذلك فيقع
 النقص ويجاب باذكري المم مفصلا من الجواب **قوله** فانه لم يدع اي صاحب الحكايات
 لم يدع ان جواب شرح الاشارات غير جواب التجريد بل الظاهر ان كلاهما واحد
 لانها جواب عن شئ واحد وهو نفس **قال** المحكي ان ولوجمل قوله للمية يعني لو قال
 احد من جانب الاستاذ ان كلام المصنف في شرح الاشارات معناه ان لها وجود غير
 هذا الوجود فيقع توجيه الاستاذ قلنا في لا معنى لقول المصنف لان كون المية هو
 وجودها فانه يدل على بطلان النبوت المعري عن الوجود لا يقدم الوجود على
 الوجود اللازم من كون المية قابلا للوجود وعلى لزوم ذلك قوله واما جعله
 اي الاستاذ قوله على نفي اللازم المذكور اعني تقدم الوجود على الوجود وما
 ذكره مفصلا هو قوله فاذ ان انضاف الى قوله من ففي اللازم اعني ان يكون
 للمية نبوت قبل الوجود ففي اللزوم اي لزوم قوله لو كان المية قابلا للوجود
 في الخارج بشكلها نبوت قبل انقضاء المية اعني قولنا لو كانت المية قابلية
 للوجود في الخارج لكان لها نبوت قبل الوجود مركب من كاذبين ويكون
 لها وجود **قال** الاستاذ اقول الجواب بانه هو قوله اذ كان الوجود وصفا للذات
 وان كانا معا بل نبوت للذات وان لم يكن كذلكا غشيا نبوت في نفسه والمواد يكون

مكنا مكانا باعتبار ثبوته للذات لا باعتبار وجوده في نفسه **قال** الأستاذ كلامه في قوله
كلنا باعتبار الشيء فان ثبوته لذلك الشيء وانصاف ذلك الشيء الى آخر ما ذكرتم في
تلك الحاشية **قال** التمهيد فلا يخلص من لزوم جواب بقوله ولو امكن اي لو نقصت عن
يرد عليك ذلك ويمكن الجواب بان يبق ان كان المراد الجذر والوجود الكلبي فلا يتم
انها عين الواجب وان كان المراد الجزئين فلا يتم المبانيه وكلام الأستاذ في الجواب
هنا لا يخرج عن ثوب تشويش اذ لو كان المراد بالاشياء الكليات فليكن كلام التمهيد
اذا هو يعلم انه ليس عين الواجب والمفسد اما اوردته بالجزئيات وان كان المراد
الجزئيات فلا يلزم ما ذكرتم في آخر الحاشية بقوله فكان الواجب عن الوجود المطلق
لا واظهار ان مراد الأستاذ اعم من الجزئي والكلبي ليندفع الجزو وعلى كل تقدير
قال الأستاذ انه بانه مصداق اي كان الوجود الخاص مصداق للوجود المطلق
فكان الواجب بانه مصداق للوجود المطلق قوله اولي وجه الاول وان
عينية سائر الصفات انما ثبتت بعينية الوجود فهو الاصل في العينية **قال** الأستاذ
لا ماجة الى هذا القيد لانه يوم التخصيص والمقام خلافة اذ الكلام في مطلق الوجود
السائل الخارج والذهني والوجود المطلق وكون الوجود الذهني من المحل
العقلي بظاهر وبين الوجود الخارج ايضا وبين الوجود المطلق فلم يرد على
الأستاذ انه نفي فرد اخر من مطلق الوجود اعني الوجود المطلق **قال** الأستاذ
ان يكون بطريق قيام الوصف بالموصوف الى انما قال ذلك لبيان اول الوجود
المطلق الواجب ايضا فيكون تحقيقا للمقام لا انه دخل في الجواب قوله فرد
من افراد الوجود موجودا ظاهرا ان يبق فرد من افراد الوجود موجودا اذا اكلا
في المسوق لا في المبنا ويمكن ان يبق اراد بالوجود الموجد او اراد به اذا كان فرد
من افراد الوجود موجودا خارجا لا ينافي كون الوجود المطلق من المعقولات الثابتة

منه حكم
بأنه
مصدق

كلامه فرد من افراد الوجود موجودا خارجا لا ينافي كون الوجود المطلق من المعقولات الثابتة
اولي وقوله اذ الظاهر ليل قوله اراد به مفهوم الوجود قوله من اقسام لوازم المبنية
حيث قالوا الكللي الخارج عن حقيقة الافراد اما لازم واما مفارق وعلى التقدير اما
خاصه او عرض عام ولا شك ان المراد من اللازم والخاصه والعرض العام المشتقات
المحولة كالناطق والكلب والمائي لا المباي لا يقال فيهم من كلامه ان المعقولات
الثانية من لوازم المبتدع ان لم يكن كذلك لا نأقول مراده انها لازم للمبنية باعتبار
وجودها في الذهن قوله وحيث ان يبين ان يكون المراد من المعقولات الثانية المشتقات
لا المباي قوله هنا اي حيث قالوا الوجود من المعقولات الثانية قوله في ضمن
حصصه الحصص مراعاتي بحصل من اضافة الوجود المطلق الى التخصيص والفرد
امر موجود متين في الخارج والوجود المطلق له حصص وليس له الافرد واحد وهو
الوجود الواجب قوله مطلقا اي من جميع الجهات وان اسكن الحكم عليه بان مفهوم
في الخارج باعتبار عروضة الاشياء في ضمن الحصص **قال** المحيي من كون جميع صفات
السلبه يكون الواجب ليس بحجم ولا جوه ولا مرفوع ولا مكني بل ما ذكرتم وهو
ان الواجب قابل لذلك فلا يكون فاعلا الى آخر ما ذكرتم **قال** المحيي ان لم يمتح الى
الاحتجاج لان كون فرد من الوجود في الخارج لا ينافي كون الوجود غير موجود
في الخارج بل الاحتجاج احتجاج الى ان الوجود ليس بموجود في الخارج كما ذكرتم ليلامد
قال ولا يخفى جريانه في الوجود بان يبق كون الوجود المطلق من المعقولات الثابتة
باعتبار حصصه العارضة للميات في العقل لا باعتبار وجوده من ومنه في الخارج
قوله ولم يذكر المحل وهو كون محل الوجود على الميات في العقل لذكره فيما مر عيا
قال ولا يخفى ان ما ذكرتم من قوله والافلا اشياءا في قوله بيان العارض اعني وجود
الخارج وجوده في الخارج بالعرض بوجود الذات والمراد من نفي الوجود في الخارج

الوجود بالثبات لا بالعرض قوله لا بد من اي لا بد من الوجود المطلق لغرضه والبيان
 في معنى قصود **المتشكيك** محل الوجود على معناه اي معناه المصدر في والعرض في القيام لا
 بمعنى الوجود كانه او كان بعدا لكان خارجا عما لا **الاستاد** على ان صدق الوجود
 جوابا عن سبيل الترتيب **الاستاد** وكونه غارضا فيه قوله لا ياتي في اي يكون الوجود
 غارضا للمعية من حيث هي لا ياتي في كونه عرضا له في الذهن بمعنى ان الذهن **العرض**
 وليس قوله في الذهن قيدا للموضوع حتى يصل اليه القضية وصفية قوله ليس قيدا في الموضوع
 كذا في النسخ والصواب ترك قوله ليس من البين والحاصل ان المعروف هو المعية لكن
 في طرف الذهن لا المعية والوجود في الذهن قوله ولعله لما قال الشواغل **نفسا**
 رد عليه الاستاد بقوله ولعله في قوله لا في المعنى اي لا يضاف بالذوات الخارجية
 متعلق بخصوص وجود الخارجي والاضاف بالذوات الذهنية فيبقى بخصوص **الذهن**
 يعني المعروف هو المعية لكن في الخارج في الذوات الخارجية وفي الذهن في الذوات **الذ**
 لان المعروف المعية في الوجود الخارجي او الذهني قولهم في الكلام يعني وجوده
 يكون لا يضاف بالوجود الخارجي في الخارج ولا يتم منه تقدم الموضوع في **الوجود**
 الخارجي بناء على ان ثبوت الشيء المستلزم لثبوت السبب له ولا يقتضي تقدم
 ولهذا ما مر **الاستاد** يضاف في الخارج كما يضاف الجسم بالبيض في الخارج
 ان وجب ان يضاف عن اضافة الجسم في الخارج لانه لا يكون الا يضاف بالوجود
 في الخارج ولا في نفس الامر قوله وان لم يجب تارة اي تارة الاضافة بالبيض **الوجود**
 الاضافة بالوجود مثلا قوله الغير اي في اضافة المعية بالوجود في طرف استبان **الوجود**
 عن الوجود **في** يعجز المعية في نفس الامر مما ان اي غير مخلوط بالوجود في نفس الامر
 باعتبار ذهن زيد مثلا وان كان مخلوطا بالوجود في نفس الامر باعتبار ذهن **الوجود**
 الاستاد الموصوف بالمعية مثلا **الاستاد** يعني ان ما ذكرته في الوجود يعجز **الوجود**

والجزئية والمعية لان الموصوف بالمعية هو المعية من حيث هي المعية الموجودة في **الذهن**
 فالمراد من المعية نفس المعية لكن في طرف الذهن لان المراد من المعية والوجود في **الذ**
 قوله وقد عرفت اي في قوله ولعل ينشأ الاستنباه **الاستاد** لان الاستاد في الكلام في **الوجود**
 في العقل **الاستاد** المراد باللازم هنا وهذا غير باطل لانه قد مر الكلام في بطلان **الوجود**
 واقا وادب الله ان المراد باللازم هنا وهذا غير باطل بل يمكن وان كان باطلا في نفس الامر **الوجود**
 قد مر الكلام فيه اولا اي من قوله والحاصل الى قوله بل الوجود المطلق والى ارجاء **الوجود**
 ما ياتي في قوله بل الوجود المطلق الى آخر قوله فان زعم اي التثنية اي نفس الامر **الوجود**
 آخر من الوجود بل ان الوجود الخارجي والذهني وفيهما يضاف العلم لا يكون **الوجود**
 اعني لازم المعية **الاستاد** لا يدخل اي لا يدخل للوجود الخارجي والذهني في لوازم **الوجود**
 المعية لا بخصوص ولا بعموم بان يكون المراد اوصافا لا يضاف بل الوجود **الوجود**
الاستاد كما مر في الحاشية السابقة بقوله معلول اضافة في باخر **الاستاد** والمراد بالمتقدم **الوجود**
 على نفسه او التثنية قوله والحق اي في اضافة المعية بالوجود قوله كما عرفت اي في الحاشية **الوجود**
 السابقة حيث قال ولا يحسن من ذلك الا بان يبقى الغير **الاستاد** عن المعية اي المعية المعروفة **الوجود**
 الوجود فالنصف بانه موجود المعية للعلاقة عن الوجود لا المعية في قيام الوجود **الوجود**
 الخارج عن المعية مع البيان قوله فان قلت يعني اذا كان الموصوف بالوجود **الوجود**
 المعية ودرهما من دون اضافة الوجود ومعنا فكذب الحكم بان المعية موجود او **الوجود**
 كما لا يكذب الحكم بكون الجسم ابيض مع عدم قيام البيان به والحاصل الجواب ان ثبوت **الوجود**
 للمعية وانضافها بالوجود بغيره ليس مثل اضافة الجسم بالبيض بل المراد من قولنا **الوجود**
 ان الوجود **الاستاد** من زيد لان الوجود قائم به منقسم بعدا لبيان قوله **الاستاد**
 لا بد من وان كان المطلق في معنى التبع قال في الحاشية **الاستاد** كالم التبع **الوجود**
 حمل ان يكون هذا منقطعاً بحاشية التبع فيكون متعلقاً في **الاستاد** الحاشية الطويلة **الوجود**

حاشية اضافة

متعلقة بقوله الله فان المهيبة بالوجود بحسب نفس الامر والمال في الكل واحد والحاصل ان
 ليس من العوارض الخارجية لانه شرط في انصاف الموصوف بها وجود الموصوف في الخارج وكما
 بالذهنية لا يشترط وجود الموصوف في الذهن فيكون الانصاف بالوجود في نفس الامر هو
 بعيدا عما قال به لانه يمكن ان يكون الاستغناء مراده ومعتقد وان لم يكن وتبين
 بذلك الاصطلاح في نفس الامر ذلك امدان يصطح على ما شاء **قال** الاستاد ثم الاشكال هنا
 شروع في بيان الاشكال في انصاف المهيبة بالوجود قوله بالوجود ان اي وجود
 الذهني للموصوف شرط في الانصاف بالكلية كان الوجود الخارجي للموصوف شرط في انصاف
 بالعمى والعقوبة قوله لكن في نفس الوجودين اي في انصاف المهيبة بالوجود الخارجي
 بالوجه الذهني اشكال كما مر ليدل على ان من لزوم تقدم الشيء على نفسه والله اعلم اذ لو
 اشترط في الانصاف بالوجود الخارجي مثلا تقدم وجود الموصوف في الخارج لزم
 الله او تقدم الشيء على نفسه فيبطل كون الانصاف بالوجود الخارجي في الخارج
وهو تقدمه اي تقدم الموصوف في ذلك الظرف على الانصاف **قال** وان اتينا اي في
 الانصاف بالوجود في اي ظرف كان **قال** فالوجه اي الوجه في انصاف المهيبة بالوجود
 اشترط اليه في الحاشية السابقة حيث قال ولا يحصى عن ذلك الا بان يبقى العقل ان
 فيه اي في الانصاف بالوجود بعد كونه انصاف المهيبة بالوجود في ظرف مستلما
وهو ان اخذ اي الموصوف بالوجود يعني للعقل ان اخذ الموصوف بالوجود مع
 جميع العوارض وخصه بالوجود ثم يصفه بالوجود وهو اي الموصوف في هذا
 اي اعتبار المقدم معروضه حتى عن اعتبار التقييد قوله فهذا التقييد اي ظرفه ملاخطة
 ظروف للانصاف بالوجود وهذا التقييد اي ظرف التقييد واما لانه يتوقف على
 شايه الا انصاف ولو كان الانصاف بالوجود اذ مرتبه ملاخطة العقل بالمهيبة مجرد
 معراة عن العوارض فتقدم على مرتبه تقييدها بالوجود فلا عبرة بتقدم الموصوف في

المهيبة على الانصاف بالوجود ثم اكلام على تقدير المزعمية ايضا فلم يخرج الى الذهاب الى
 الاستلزام وحاصل الجواب ان هذا التقييد ملاخطة وجود المهيبة وانصافها بالوجود
 ولا تقدم له على نفسه وقوله فاسأل اشارة الى الدقة وهذه الحاشية في مكان الدقة **قال**
 فانه اي ظرف الانصاف بالوجود ذات الوجود اي جعلنا نفس الوجود ظرفا لانصاف
 بالوجود باعتبارنا **قال** الحاشية وان كان موجودا بخلافه من الوجود كما لوجود في
 عمره ضمن الخلط بالوجود في ذهن زيد مثلا والخلط في ذهن عمرو وان نقلت الكلام
 الى الانصاف في ذهن عمرو فيقول في ذهن بكر وهكذا قوله توقف الانصاف على انصاف
 المهيبة بالوجود على اعتبار تجرد المهيبة عن الوجود مع ان المهيبة موجود سواء اعتبر غير
 عن الوجود ام لا **قال** لا يخلو من معنى هل ان الانصاف بالوجود متوقف على
 الاعتبار المذكور لكن الموجه به غير متوقف على الاعتبار او الموجودية ليس الانصاف
 بالوجود ويعبر عن الوجود للمهيبة بل بتأثير الفاعل فيها **قال** والمعنى للعقل ان يقتصر اي
 يلاحظ النقيضين وتصورهما وذكره في المسئلة لانه مقدمة لقوله وللعقل ان يتصور
 الاشياء وهو مقدمة لقوله ولهذا يتصور الموصوف وهو من باحث الوجود **قال** لكون
 اي ثبوت الموصوف ولا ثبوتها فاذا اعتبرها اي اذا تصورهما العقل يلزم اجتماع
قال على تقدير محتمل اي لا يتم ان العقل لا يحتاج في الحكم بين الامور الذهنية الى اعتبار
 موصوف من تلك الامور ولا يتم ان يمكن ملاحظة العقل لتلك الامور من دون اخذ
 الصور **قال** صور احد النقيضين وهو صور الدلائل وحين الاخر وهو ثبوت
 العقل على ان ارضه لقوله فلا يلزم الا اجتماع **قال** لا يقال ثبوت الصور في
 العقل لا يظهر انه لا يتم ان اجتماع بين موصوف النقيضين بل الاجتماع بين صور
 احد النقيضين وحين الاخر لا يصح قوله لا اشترط وهو ظاهر فمعنى ان على كلام
 في على الامم ان اجتماع بين صور في النقيضين بل اجتماع بين النقيضين مع هذه

ان انصاف الوجود بالوجود
 ان انصاف الوجود بالوجود
 ان انصاف الوجود بالوجود

هنا الكلام لان في صدق الاعتراض وجب بعبارة قوله لا نفعل **هنا** الكلام اي عدم لزوم اجتماع النفيين واما على مذهب القائلين بوجود الاشياء انفسها في الذهن فيلزم اجتماع النفيين والتحقيق في وفدان اجتماع في قوله على ما سبق تحقيقه من الفرق بين حصول الشيء في النفس قياسه ولا يلزم من حصول النفيين في العقل انصاف العقل بها حتى يلزم اجتماع النفيين ولو فرض العقل انصاف زيد مثلا بالنفيين لا يلزم انصاف الامر في نفس ولو فرض العقل تحقق النفيين في نفس الامر لا يلزم تحققها فيها حتى يلزم **القول** الاستاد الاول بترتيب البحث انما كان هذا اليق لا نه احضار لا يرد عليه ما اوردها على قوله لا نفعل **هنا** اصح ولا يحتاج الى التكلف في تصحيحه لان **هنا** الاستاد قد عرفت تحقيقه اي تحقيق الشيء من الفرق بين القيام والحصول والاشياء حاصل غير قيام وقيام غير حاصل واما على تحقيقه من ان هذا جمع بين المذهبين الى ان ما ذكره كنا قد علمه هذا الحاشية صعب المحقق الذي لم يتم اعتراضه بان يقع ان يكون مثلا **القول** والحق اولا لا يدخل لبطان المذهب في هذا التحقيق واذا استأذ ان المواد قد تحققت اي تحقيق مذهب الصنف من ان قابل بوجود الاشياء انفسها في الذهن والطلاق انتهى على المية الموجودة في الذهن لا على الشيء والمثال كما توجه الشيء في الما لاغا **هنا** في الباب ان يلزم تفكيك الصنف والامر فيه حين بعد وخرج المقصد **هنا** الذي يستلزم ثبوت الشيء العقل لان التصور لا يحصل ولا يصدق ولا من الموجود لاسيما عدم قوله وعدم عدم معطوف على قوله عدم نفسه اي حتى عدم عدم والمراد بعدم الثاني لعدم يعني بعبارة العقل ان تصور عدم المطلق ولا يحفظه حكم برفعه وعدمه بان في المصنف عدم مطلق ويحتمل ان يكون المراد بالرفع التصور بعينه او عدمه بغيره **القول** المطلق يعني ان عدمه مطلق وهذا هو الظاهر من كلام الشيخ وعلم ان يكون قول الصنف هو ثابت باعتبار وجوده او عدمه على قوله ان عدمه في الذهن ويرد عليه المراد

اذا حصل عدم المطلق في الذهن وتقبل فيه لم يكن معدوما مطلقا فكيف يكون معدوما مطلقا وخاصلا في الذهن فاجاب بان ثابت فيهم من انفسها الجواب عن البنية المشوكة **هنا** من ان امتناع تحقق البيان الملازم اي لو صدق هذا ولم يصدق ذلك لصدق بعض المعدوم المطلق يصلح الحكم عليه فيلزم وجود المشروط وهو الحكم على الشيء بدون الشرط اعني ذلك الشيء قوله واللازم اعني قولنا كل ما هو معدوم مطلقا يتبع الحكم عليه **هنا** ليس اجتماع النفيين لان النفيين هو الثابت في الذهن وعينه الثابت فيه والجميع هو صورته ان انفسها قوله ليتبع الكلام يعني لو كان القاسم هو العقل والمقوم عليه الوجود يستقيم الكلام يحصل دفع قوهم النافض سواء كان المراد بالوجود الوجود الخارجي والذهني او الاصح اما اذا كانت العبارة هكذا وهما انقسم الموجود بجان على ان يحصل الاستقامة يعني دفع قوهم النافض اذ لو كان المراد بالوجود الخارجي لما يوجب النافض ولما دخل لتصور الاشياء **هنا** فان للعقل ان كان للعقل ان يحكم بالثابتين من الالهوية له والهوية الى كذلك للعقل ان يحكم باستا واحد الشئين بدون الهوية لكل من المتمايزين **القول** لا يدخل فيه اي لا يدخل لتصور العقل جميع الاشياء في انقسام الموجود الخارجي الى الثابت في الذهن وعينه الثابت فيه وكذا لا يدخل لذلك في انقسام الموجود المطلق اليها الجواز ان يكون القسم الثاني اعني ما ليس ثابت في الذهن محضها بالوجود الخارجي ولا يتبعه الكلام ولا يرتبط بما سبق من النفيين **هنا** وفيه اي في تخصيص الموجود بالذهن نظره قوله الى نفسه وهو الثابت في الذهن وعينه الثابت في الذهن **هنا** اذ هو واحد **القول** يعني قولنا انقسم الموجود بحسب فرض العقل الى كذا وكذا وقولنا انقسم العقل الموجود الى كذا وكذا واحد قوله جوابي لان في هذا انزع قطع النظر عن عرصة الوجود الذهني له **هنا** فيهم هو ان لا مانع الذي هو من الوجود الذهني ويكون اعم من ان يكون فيه او غير متقسم **القول** الاستاد اعلم بالامور الصغرية التي هي اشكال في اوله ولا تلتا احدها الحكم

بأنه لا يمكن أن يكون له وجود في ذاته
فإنه لا يمكن أن يكون له وجود في ذاته
فإنه لا يمكن أن يكون له وجود في ذاته

بالأمور العقلية مثلها الثاني الحكم بالأمور العقلية على الأمور الخارجية من حيث وجودها في الذات
كقولنا الإنسان ممكن أو من حيث وجودها في الخارج كقولنا زيد على الرابع الحكم بالأمور
على العقلية وهذا القسم متبع الصدق في الموجه قوله في هذا المحكي في قول المصنف إذا كان
حكم الذهن على الأمور الخارجية مثلها يجب أن يكون المراد الحكم الإيجابي للذات لم يخرج
سواء باليجاب المنطابق إذا اشتراط وجود الطرفين في وجوب المنطابق في الوجبات وفي
السؤال يجب المنطابق مع عدم وجوب وجوه الطرفين إذا النسبة في السلبية أيضا
خارجية فيجب المنطابق ولا يجب وجود الطرفين في فأن الأمور أي يجوز أن يكون
الأمور الخارجية مسلوحة عما ليس بوجوده فيكونا يدعى الرابع الحكم بالأمور الخارجية
على العقلية وهذا القسم متبع الصدق في الموجه قوله في هذا المحكي في قول المصنف وإذا كان
الذهن على الأمور الخارجية مثلها يجب أن يكون المراد الحكم الإيجابي للذات لم يخرج
سواء باليجاب المنطابق إذا اشتراط وجود الطرفين في وجوب المنطابق في الوجبات وفي السؤال
المنطابق مع عدم وجوب وجود الطرفين إذا النسبة في السلبية أيضا خارجية فيجب المنطابق
ولا يجب وجود الطرفين قوله فأن الأمور أي يجوز أن يكون الأمور الخارجية مسلوحة
عما ليس بوجوده فيكونا الإنسان ليس محمولا وليس كماله قوله كما كان يجب أي كماله
يجب المنطابق إذا كان طرفا السالبة موجودين كذا فيما لم يكن أحدهما موجودين
المنطابق قوله قد يكون مطابقا أي قد يجب المطابقة كافي قوله زيد أي فأنه لو لم
هذه الحالة لزيد في الخارج لم يقع هذا الحكم فانضاف زيد بالعلم ليس إلا في الخارج
قوله على وجود ذلك الشيء أي المحمول قوله وقد لا يكون أي وقد لا يجب المطابقة في قولنا
الإنسان ممكن لعدم وجود هذه النسبة في الخارج قوله كذا في نفسه أي بقوله كذا
نائب للأدعية في نفسه وفي أنه من دون قول فلا فرق بين وجوده وبين لا عظمة العظم
نفسه أي بخلافه وجوبه الخ فأنه قد يكون محمول الشيء على نفس الشيء كذا في قولنا

المراد
بذلك
قوله

فإنه لا يمكن أن يكون له وجود في ذاته
فإنه لا يمكن أن يكون له وجود في ذاته
فإنه لا يمكن أن يكون له وجود في ذاته

الشيء كذا في ذاته كذا وجوبا لادعية **قال** الأستاذ لقابل أن معنى الخلق عنده من هذه المسألة الأخرى
على الله وتوجبها مع المعنى والأخرى من وجوب الأول جعله يدعى في قوله والأخرى
وأخرى عن الخارجية وأشار إليه بقوله معنى الخلق اتحاد الوجود بل والثاني التفرقة بين
الأدعية والأدعية مع عدم الفرق بينهما لأنك لو جعلت الفرق باعتبار من هو ما فهم
منه في الخارج ولو جعلت باعتبار الفرق والمصادق فنود كلاهما موجود في الخارج ولو
جعلت الفرق بأدرك الله في الحاشية فهذا مجرد اصطلاح لا يجب في كونه أحدهما موجودا
خارجيا والأخرى هنا أدلنا أن نقول كلاهما موجودا في الخارج لما ذكرنا من عدم الفرق
فقولنا الجواب بأن الله أي جواب عن الأعراسين حال اعتبارها على ما ذكرنا من أن جعل
مناط الحاشية قوله والأخرى لا لا تدخل المسألة في ورود الأعراس لأننا نقول لا فرق
إننا من وجهه كلام الحق بقوله يعني إذا كان طرفا الحكم ولذا جعلنا مناطا إلى
قال والحق أي القيق في توجبه كلام الحق بقوله والحق في قوله إذا تقدمت
لتوجبه كلام الحق وقوله فنقول شروع في التوجبه قوله فرد ما في فو ما من أفراد
مناط المليات وقوله وأما عوارضها أي عوارض الأفراد فالغرض في قوله عوارضها وقوله
بوجودها وقوله أعادها راجع إلى الأفراد وإن لم يكن مذكورا صريحا لكن معلوم منها
قال والعرضيات بالعرض مثلا البياض الذي في زيد له وجود بالعرض باعتبار وجود زيد
وهذا هو الوجود بعينه وأما البياض وجود في نفسه ولذا أيضا قوله فأنه لا وجود
لغيره زيد إلى الأعمى كونه بنية بخلاف بنية الإنسان فأنه نسبة إلى أمر فاني
للأمر في قوله ذلك المعنوم أي منهم الأعمى أي البياض الذي كان الإنسان فاني لزيد
مثلا قوله سواء كاشي أي الأمور التي هو الموصى بها والمحول **قال** الأستاذ وعلى هذا
في المعنى الشيخ المعنوم بعينه في الخارج فأنه يجب المطابقة لنفس الأمر قوله وهذا أولى ما ذكرنا
في عبادنا ولا خلاف أن الله تعالى على هذا في قوله وعلى هذا في قوله وأما

وقوله وعلى هذا فساد القول ويحتمل بعد ذلك قوله واما ما بان ثم بعد قوله وعلى هذا القول ويحتمل
 الى قوله بعد بيان المقام ثم قوله لا يقال الى آخره ويحتمل الى قوله بعد بيان المقام ويحتمل
 الحاشية وهذا هو الحق **الاستاد** وهذا اول اى التوجيه الاول والثاني اول ما ذكر
 الله بوجهين لما اوله الى ان نفس الامر علم منها فلا يعلم ان صدق في نفس الخارج او لا
 ولو تزلنا عن ذلك قلنا ان المراد بنفس الامر الذهني يلزم ان يكون صحة القسم الثاني
 باعتبار الذهني مطلقا وليكن كذلك او مشكوكا في صحة باعتبار الخارج قوله بالحق العام اى
 الشامل للخارج والذهني عام مشترك بين الخارجيات والذهنيات فلا وجه لخصيص
 الامر بالقسم الثاني فيجب ان يكون نفس الامر مخصص بالذهنيات وعلى هذا اى على تقدير
 نفس الامر بالذهنيات يعلم صدق القضية الحقيقية ومنها لان الحقيقة اما الخارج فقط
 فيعلم من الخارجية والذهني فقط فيعلم من الذهنية او كلاهما فيعلم من المقابلة **ويحتمل**
 يحتمل هنا توجيه آخر لبيان المقام قوله ايضا اى كما يشتمل الخارجية على الحقيقة قوله نفس
 اى نفس الامر اما الحقيقة والذهنية والحقيقة اما في نفس الخارجية والذهنية وفي
 كليهما قوله ترك التفضيل بمعنى مراده من نفس الامر ما ذكرنا من التفضيل لكن تركه لا ينافي
 قوله لا يقال ان ما ثبت الله قوله فليس فيها اى في موضع حال المعنى القضايا كبر على الجلال
 ما ذكرنا فانه يحتاج في معرفة صدق زيد اعلم الى فعل كثير قوله لهذا الحكم اى عطائقة
 بالنسبة للخارجية وتعيينها في كبر اعلم في سلك نفس الامر قوله خصوصاً بهذا التوجيه
 اى التوجيه الثاني للاستاد الذي يكون في غاية الوقوع وجود هذا التوجيه لا يقع
 الاذهاب الى ما ذكره **الحاشية** من غايه الامر ان يكون جهة القضية بالاستماع لغير
 زيد محرابي يحتمل في الذهن بالاستماع قوله بل ان يعتبر اى بل يعتبر كون الطرفين متساويين
 بحسب الخارج قوله سوى وجودها اى واتحادها قوله خاصا كلام الله على الترتيب الاول
 من الاستاد قوله لم يثبت من الصفات الثانية اى لم يثبت من صفات الظاهر توجيه الاستاد

الاستاد خصصه قوله وسلم ان نفس الامر اى صدقها صحتها او الحقيقة **قلت** نظر هنا
 خاضع ان المراد بنفس الامر افراد الحقيقة وهو ما يتناول الخارجية والذهنية معا
 فهو بهذا الاعتبار عام مقابل للخارجية او لا يصدق على الخارجية فقط بخلاف نفس الامر
 بالحق الحقيقية الاعم فانه يصدق على الخارجية فقط ايضا فلا يكون مقابلا فنفس الامر
 في كلام الله محقق بالحق العام فلا بد ان يكون المراد الذهني لحصول المقابلة على كلام
 الاستاد فانه مع المقابلة فظهر ما ذكرنا مراد الحاشية في آخر الحاشية وحيث يظهر ان النظر الثاني
 لا يرد على توجيهه وهو لم يندفع الا بقوله يقع حيلها الى جواب لما في تلك الحاشية
 اى الوجه الاول والثاني بحيث لا يرد عليه شيء من قوله لا يقال له وقوله فان قلت كما
 ذكره الحاشية في صدق الحاشية قوله فيكون التقى توجهها الى قيد فقط اى وان لم يكن
 موجودين في الخارج فقط سواء لم يكونا موجودين في الخارج او كانا لكن غير مخصص
 بالخارج فيقبل الحقيقة **قلت** بعض ما كان غشا لا يندخل في احد التوجيهين الذهنية
 وفي الآخر الحقيقية وما يكون غشا لا يعلم منها **الاستاد** في حاشية الحاشية لا يفي ان
 الحقيقة يرجع بالمال اليها اى الى الخارجية والذهنية لان الحقيقة اما في نفس الافراد
 الخارجية فقط فيكون سدرجا في الخارجية او الذهنية فقط فيكون سدرجا في الذهنية
 واما في ضمنهما معا فيفهم منها معا **الاستاد** على توجيه الله لا يعلم من كلامه انه فيه
 الله لم يعتد بعبارة الحكم الانجابي في هذه القضية حتى يبين ان العبارة باعتبار اى طرف
 لان يقر عرض الاستاد ان هذه القضية في الواقع ونفس الامر يكون معا واما في علم
 من كلامه ان صدق اى اعتبار قوله كما صرح به اى الله بان زيد اعلم يعلم من خارج وليس
 المصريح به صحة هذا الحكم والوجه في التوجيه ما وجهنا به وهو انه ان كان الحكم با اتحاد
 في الخارج كان محالاً **الاستاد** لكن لم يتصور من الله الا انه لو اوجب قال فان الامور
 الخارجية متساوية من الامور العقلية فانه لا يكون المحول خارجيا والموضوع ذهني

ويكون العكس لهذا النوع ايضا صدق المتصلة للزمية اي قولنا الممتنع ان يكون اواذا امكن ان
 وجب التطابق قوله وان صدق الاتفاقي اي في السالبة او قد يكون السالبة الخارجية
 مع وجود الطرفين كقولنا الانسان ليس بغريب قوله هو وجوب التطابق كلياً وجوب
 تطابق النسبة الذهبية مع النسبة الخارجية على سعة كوجود الطرفين في الخارج
 او وجود احدهما او عدمها قوله وهذا الثاني اي وجوب المطابقة في الخارج في
 جميع الاقسام لا يفتقر بدون وجود الطرفين **قال** الاستاذ بريد علي بن كوفي هذا
 السؤال والجواب هو ما ذكرناه سابقاً بقوله لا نأفوقه **6** الحاشي ان على معنى لولاه
 اي لو لا وجود الطرفين لانتج التطابق فاعترض من بانه قد لا يكون الطرفين موجبا
 مع وجوب التطابق ولو حمل على انه وجب الطرفين فوجب التطابق لم يرد الا على من تقدم
 وجوب الطرفين مع التطابق في زيد داعي العرف عن لولاه لا شئ ووجد فوجد
 فيظهر في علل المسند معلول واحد فانه يصدر عن كل واحد من العلل ان وجد
 فوجد ولم يصدر في علمه لولاه لا شئ وقوله ولك ان يحمل كلامه ليس غرضه ان
 يحمل كلامه على وجد فوجد بل غرضه ان لا يحمل كلامه على الجزئية لولاه لا شئ اي
 الجملة **قال** الاستاذ ازاراد صدق الخليل اي تحقق النسبة التي بين المحول والموصوع **وجوب**
 فم انه يتوقف على وجود الموصوع لكن هذا يتوقف على وجود الطرفين بل وجودها
 في الخارج بالمثل وان اراد ثبوت المحول للموصوع وانصاف الموصوع بالمثل فلا بد ان
 الموصول متصف بالصورة والصورة ثابتة لها ان الصورة فاعل الموصول وقوله في
 العقل بان جواب عن النقص الموصول وانك تقدم الموصول بان يتق ذات الصورة
 على الموصول ووجود الموصول وانصافها بالصورة تقدم على وجود الصورة فلا يخفى
 ان الموصول المتقدم من الصورة على الموصول انصاف الموصول بصورة ما في الخارج من وجود
 هو الصورة المتعينة وانصاف الموصول لغيره في دفع النقص في الموصول والصورة

الوجه في نفس الامر ان النسبة الذهبية الخارجية على سعة كوجود الطرفين في الخارج او وجود احدهما او عدمها قوله وهذا الثاني اي وجوب المطابقة في الخارج في جميع الاقسام لا يفتقر بدون وجود الطرفين **قال** الاستاذ بريد علي بن كوفي هذا السؤال والجواب هو ما ذكرناه سابقاً بقوله لا نأفوقه **6** الحاشي ان على معنى لولاه اي لو لا وجود الطرفين لانتج التطابق فاعترض من بانه قد لا يكون الطرفين موجبا مع وجوب التطابق ولو حمل على انه وجب الطرفين فوجب التطابق لم يرد الا على من تقدم وجوب الطرفين مع التطابق في زيد داعي العرف عن لولاه لا شئ ووجد فوجد فيظهر في علل المسند معلول واحد فانه يصدر عن كل واحد من العلل ان وجد فوجد ولم يصدر في علمه لولاه لا شئ وقوله ولك ان يحمل كلامه ليس غرضه ان يحمل كلامه على الجزئية لولاه لا شئ اي الجملة **قال** الاستاذ ازاراد صدق الخليل اي تحقق النسبة التي بين المحول والموصوع **وجوب** فم انه يتوقف على وجود الموصوع لكن هذا يتوقف على وجود الطرفين بل وجودها في الخارج بالمثل وان اراد ثبوت المحول للموصوع وانصاف الموصوع بالمثل فلا بد ان الموصول متصف بالصورة والصورة ثابتة لها ان الصورة فاعل الموصول وقوله في العقل بان جواب عن النقص الموصول وانك تقدم الموصول بان يتق ذات الصورة على الموصول ووجود الموصول وانصافها بالصورة تقدم على وجود الصورة فلا يخفى ان الموصول المتقدم من الصورة على الموصول انصاف الموصول بصورة ما في الخارج من وجود هو الصورة المتعينة وانصاف الموصول لغيره في دفع النقص في الموصول والصورة

الحاصل ان قاعدة الاستلزام مسلم واما الغرضية فلا **قال** الله فيما سلف ان في ثبوت
 في دليل شرح قول المصنف في الشبهة فلا يخفى بدونه والمنازع مكاره مقتضى عقله
 قال الله اقول واعلم ان مدار ما استدوا به على مقدمتين احدهما ان سقى الايجاب هو الحكم
 بثبوت امر لا مر وثانيهما ان ثبوت شئ لثبوت شئ ثبوت المتعينة وطائفة المتعينات
 ثبوتها الى آخر ما ذكره هناك وحاصلها ان كان ههنا في وجه الاستحالة انه ذكر وجهين لبيان
 بين الوجود ونفس الامر وجهين آخرين على ان المراد بالخارج خارج الذهن ثم في عليه
 قوله فاعني هو علم في قوله خارج عن القوى الاكبر والعقل الفعال من القوى
 الاكبر وكذا قوله وقد ذكرنا ان في تلك المصنف بقوله وما قيل ان قوله بالمثل قطعاً ان عند
 من لم يثبت العقل الفعال بل انكره كالمسكتين كيف يقع قوله ان يحمل الامر في نفس
 الامر في مقابلة الخلق فان الخلق يتلقى بالادوات والامور المجردة والمباشرة في قوله
 فقال له الخلق والامر فالعالم الحسيات عالم الخلق والعالم المجردة عالم الابداع **قال**
قال واعترض من خالص الامر انهم اثبتوا جوهراً مجرداً يكون خزانة للنفس الناطقة
 ادراك الكليات كما انها اثبتوا الخيال لخزانة الحس المتحرك في ادراك الحواسات الجزئية
 والمحافظة لخزانة الواهم وذلك الجوهر المجرد هو العقل الفعال مع انه يرتسم فيه احكام
 الكواذب وحاصل كلام الله ان ما اوردنا عليه فهو وارداً ما اورد في عليه فتقوله
 كعلم الواجب والعقل الاول الى الناح لو كان العقل الفعال العقل الفاعل قوله بعد
 استماع اشارة الى ان معنى الزمان كافيه في المطابقة الاستاذ من قد اشارة الى ان معنى
 ذكر وجوب ثلثة في تصحيح الصدق ان اردت فارجع اليه وبقوله ههنا في موضع ما ذكر
 من الفقرات اخرج قوله بل يقول ترى من الاجمال الى التفضل والتوضيح وان كان
 ولكن في دليل الخليل على ان هذا هو قوله وتفضل بتفصيله **قال** الاستاذ في هذه الحكم مطلقاً
 فهو كالمسكتين الخارجية او حقيقة او ذهنية قوله فلا ياتي ان يكون المراد الذهن من

حيث خصوص ذهن لنمصدق الكواذب فان الغلبة الحكيمة فيها مطابق لما في ذهن من حيث
 ان فيه ويمكن حصول التقاير بين المطابق والمطابق قولهم قديما اي قد عدم كونه باق
 العقل وتعلم وهو قوله وهو ظاهر لمصولة الواسطة بين ذهن من حيث هو في ذهن وبين
 الخارج المقابل للاذهان وهو ذهن لا من حيث انه في ذهن بل الموجود الذهني في ذاته
 مع قطع النظر عن كونه غير قوله ما يقابل ذهن مطلقا اي عن الازدهان الساقطة
 العالقة بالماد بالخارج الخارج عن قوى الادراكية قوله فاقع في بعض عبارات جواب
 عما يق كنه لا يكون الصدق مطابقة النية للخارج مع انهم قالوا صدق الجزع مطابقة
 الذهنية اي قوله عن الحق الغرض اي الذهني الغرضي كوجه النية فالمراد بالخارج
 ما لا يكون كنه اعلم ان يكون في ذهن كوجه الادب او لم يكن قوله وكما ان
 كانه غيرا عن الموجود الذهني الذي لا يكون باخترع ذهن بالموجودات في رتبها
 على انه ليس باخترع ذهن وتعلم قوله وقد عرفنا المراد من قوله ام وهو ان المراد
 بغير الخارج اما خصوص من ذهن كافي التوجيه الاول والاعم كما في التوجيه الثاني قوله
 ولا مع اي شئ لانه لا يوافق الاوهام والمزلة والاضلال المصطنعة **الاستاذ** عن انما
 بعد جوابا ذكره وحاصل ما ذكره هناك انه لم لا يجوز ان يكون عند المتكلمين امر
 نفس الامر غاية الامر ان هذا المعنى يكون عند الحكماء العقل الفعال ولا ثم ان جواب
 علم التفصيلي باق على الفعال بل يكفي العلم الاحكامي لموافقته الالهة والافعال
قال الاستاذ فاولا ان يقال الاول لان هذا الجواب يدفع الاعتراض عن من وان لم يكن
 الجواب مطابقا لا اعتقادهم قوله لا يقال ان محتمل ان يكون مطلقا بالاضراب يعني قوله
 بل وان لا يكون مدركا لما يعتقده وان يكون مطلقا بقوله ومع الكواذب الحفظ فقط ان
 يكون مصدقا ولا مدركا له فهو وعليه لا معنى لتعني الاول ان مطلقا لمصولة لا مطلقا
 للعلم لا فمما كان فوجب حصول الاول ان يحصل الجواب على قدره بل يكون لا يقال

بالاول لا ندعي ان المطلق لا يكون مدركا اصلا بل ندعي ان المطلق لا يكون مدركا فلا
 ان يكون مصدقا وان كان مدركا فباعتبار منه وعلى تقدير تعلقه بالثاني ان المراد بقوله
 ان ليس مدركا الا انه ليس مدركا مطلقا **استاذ** اغادة المدوم **الاستاذ** وكذا
 انما لمز الصوري اي لو قلنا ببسوت الجزع الصوري قلنا يمكن في هذه المعاد ان
 وهذا النقص ظاهر ما ذكره الله وجه الاظهر انه اشد نقص وهو ظاهر ان اشياء المواد
 مفسدة لم يوجد شئها وايضا هنا نقص تمام الدليل اذ الدليل بعينه جار والنقص
 في المثال بخلاف ما ذكره الله فانه نقص يعيق الدليل وهو قوله لان المدوم لا هو
قال الاستاذ فان نسبة الامر الى امرين اي كائنا الى امرين فيكون خبرا قوله في امرين
 في النسبة اي اولوية نسبة الى ب وبيع اي ليسا مختلفين الا في تلك الاولوية و
 الاولوية على النزاع والاختلاف بل لا ثم انها مختلفة في ذلك وهذا السار قوله
 لكنها اذا اختلفت وليس له قوله فهو نفس من النسبة جوارح عن قوله فان قيل يعني ان
 نسبة الى الب اول لان الثاني فيكون معصاوت على المطابق لهذا الجواب من جواب
 الله ليس بجواب اذ هو مستعمل والعقل المعروض مانع فلو كانت الايات لا مانع لانا
 نقول هنا بناء على ان الشئ الى امرين اذ كان الحشيم قوله واذا كان المحول لا ثمة
 آخر براسه قوله كون الموضوع لها كونه مثلا اذا كان موضوعا للموضوع الاول والوجود
 الثاني فان زيدا باعتبار كونه موضوعا للوجود الاول عين باعتبار كونه موضوعا
 للوجود الثاني فاما مع تلك المعايير الاعتبارية اما ان يكون معاير في الطرح ايضا **الموافق**
 كما اذا عمل المدوم بين الوجودين فيكون ان نسبة مرفوعة بالنسبة الى الموضوع والمحل لا
 يكون معاير في الواقع فيكون النسبة في المحول دون الموضوع فوكذا اذا انا ثمة
 انما ان يذهب القائلين ببسوت المدوم وكذا قوله اذا انا بعد قوله موجود ولو قوله
 وقد انشأ مع العلم ان نسبة القاييم الى خبره وقوله شيئا واحدا خبر كان قوله فالمراد

الموافق

عليه ان قوله لا يتبع الاشياء اليه بل ان الاشياء الى المكانات وقتها فقد كذا لازم واداد
 واذا اطلت الذات وفقد لم يصدق الحكم عليه بعبء العود وخاصل قوله وينبغي ان انما
 لا يتم ان الوجود الذهني هو الوجود الخارجي بالصل حتى يكون معه الذات محفظة
 بل يصح هو بالفعل بعد الفقد من العوارض الذهنية **الاشياء** ثم لا يخفى ان
 الشئ المتناهي الى هذا جواب عما اورد على الشيخ حب قال وليكن الحدث الجديدي
 وليكن ب في الحدث والموضوع والزمان الى ما ذكره والايراد ان فرض الشئ المتناهي
 قد يكون محلا لاجاز ان يستلزم الخال وانما كان الدليل بدو ذلك انما لان
 مناه ان فقدت الذات ومطلبا بها بوجوب ان لا يكون **ب** **الاشياء** والجواب انه لا
 معنى لخلل عدم يعني تخلل عدم ذلك وان كان معناه ذلك فيكون التخلل
 الحقيقة لزمان عدم بين زماي وجوده بعينه فيكون تخلل عدم بين شئتين
 لا بين شئ ونفسه قوله وايضا معنى ان لا يتم ان تخلل عدم بين شئ واحد من جميع
 بل بين شئتين ولو بالاعتبار فقوله لا يجوز التفرق بين المتباعد عن المعاد في
 الاشياء وفي حال المعاد قوله وايضا لو لم نقض اجالي للدليل قوله في طرفي زمان
 البقاء فيكون ذلك الشخص باعتبار كونه في طرف الاول سابق على زمان الوجود
 وباعتبار كونه على الطرف الآخر متوق فيكون سابقا وسوقا وان قلت في الحقيقة
 الزمان انما هو بين زمان الاول والزمان الثاني لا بين الشخص نفسه فلهذا
 بين الدليل والتحقق كذا **الاشياء** من ان الوجود الى دليل كونه الوقت من جهة
 قوله واللازم اعني اعادة وقد الاول باطل لوجوب كونه فيكون ما ذكره المعبر من الزمان
 التلوه دليل اطلال الثاني ويصح ان يجعل دلائل ثلث بان يقي ولوا عياد يقي في الزمان
 لكن الثاني باطل اوتي ولوا عياد صدق عليه المتباعد لان اولي لم التمهيد في الكلام
 اي ذلك الشخص متباعد من حيث انه معاد قوله والاشياء ان اعادة له بعينه **الاشياء**

من الشخصات فيكون وقت المتباعد بعينه هو وقت المعاد وبالعكس فالمتفاوت ليس بالمتباعد
 والبعيد **الاشياء** هذا الوجه اي وجه الثالث الذي ذكره الشيخ قوله عن التفرق بين الزمان
 بقوله ذلك من العوارض التي لا تدخل لها في الشخص ولا يستدعي زمانا حتى يستلزم
 التمهيد قوله لم يصح قوله كان اي لم يصح قوله بان هذا اي الوقت الاول سابق وذلك اي
 الوقت المتأخر في زمان لاحق لانه على تقدير كون الوقت من الشخصات يكون وقت المتباعد
 هو الوقت المعاد بعينه فلا يكون احدهما في زمان سابق والاخر في زمان لاحق **الاشياء**
 فان قيل لانه لزومه اعتراض على قوله فان تخلل زمان عدم الى وقاصله انما لان تخلل
 زمان عدم بين زمان وجودي شئ واحد بعينه يستلزم تخلل عدم بين شئ واحد بعينه
 وخاصل الجواب ان لشي واحد بعينه وجود واحد وليس له وجودان حتى يصدق
 تخلل عدم بين وجودي شئ واحد بعينه **الاشياء** ثم على تقدير جواز ذلك اي جواز
 يكون لشي واحد وجودان بناء على ان الوجود ليس من الشخص وانما هو ان يكون
 المراد جواز اعادة المعدم والاولى ارتباطا بالسابق والتالي بقوله الشيخ **الاشياء**
 بعينه اي وجود واحد ووقت واحد وحدث واحد فلا يجوز ان لشي واحد بعينه
 معادان يكون له وجودان او زمان فيكون قوله ثم على تقدير جواز ذلك دليل
 على ان وجودي واحد بعينه واحد وقوله ثم كيف يكون ان يتخلل ان يكون دليل
 اخر على صحة الوجود للشي المعاد ويحتمل ان يكون من تنسبا بغيره يعني ان يكون العود
 مع الانفسية ولا يمكن الانفسية مع العود قوله ان لا يرب عن هذا اي عن جواز عود الوجود
 والوقت والحدث وعن لزوم العود مع عدم الانفسية من الشك في قوله حتى لا يرب
 اي لا يلزم عليه اعادة المعدم في المبهة والذوات ان يكون المعاد من المعاد
 كما كان الوجود والوقت معا وقوله ويجوز عطف على قوله بلزومه فيكون في خبر
 ان لا يجوز ان يكون **الاشياء** فيقال قوله ثم كيف يكون العود ولا انفسية قوله قول

اذا وادى الله معنى لخلق مريد فخلق ان المراد مركب من القول بالاعادة وعدمه
 القابل ذهب في الذوات الى الاعادة وغيرها الى عدمها قوله الخت المحصل يعني
 الى محصل معنى الاعادة بعينه علم فساد هذا القول من انه اذا جاز جاز في الكل والافلا
 لا استاد كان السابق السابق الزمانى المراد بالبق الزمانى ان لا يجمع السابق
 مع المسبق كاجزاء الزمان لا ما يكون في زمان سابق ولا يلزم ان يكون للزمان زمان
 قوله فانه اي الذات مستمرة فليس له سبق ولحوق **لا استاد سبق** مع الملازمة بان سبق
 لا يتم انه لو جاز اعادة المعلوم لما جاز اعادة جميع عوارضه وحيثياته ولو سلم اعادة كل
 منها براسه فلا يتم اعادة المجموع **والله اعلم بالصواب** واليه المرجع والمآب

فقد كان في هذا ما قد مضى من العلم بالحق
 لكن يكون في هذا ما قد مضى من العلم بالحق
 واليه المرجع والمآب

قال قسمه الموجود الى الواحد والمكن ضرورة اعلم ان القسمين هما **المقسم**
 هو الموجود الخارجى بناء على ان الحكمة هي العلم باحوال الموجودات الواجبة والممكنين منهم
 المقسم هو الموجود المطلق اعلم من الخارجى والذهنى وهو الذى للمقسم المقسم الى الموجود
 ناقص به الوجود قبلما حقيقة فيكون الواجب لا يقتضى انه الوجود والممكن لا يقتضى انه الوجود
 فيمكن القسم ضرورة لكن لا ينطبق على هذا الحكم ولما الموجود معنى ناقص به الوجود اعلم ان
 يكون قسما حقيقة او مجازا بمعنى عدم اقتضاها الغير فيكون الواجب هو الوجود والناقص بنفسه
 هو الوجود والناقص بنفسه فاعلم ليس ضروريا **اما** ما سجد فلا يقبل لعدم ان في حال الوجود
 ضروريا له بناء على ان الشيء لا يجب له الوجود اذا كان الوجود له ضروريا لم يقبل لعدم ان
 الوجود وامكان الوجود متماثلان ويكون الجواب بان الوجوب بالغير اعنى العلة لا يوجب في حكم
 بالذات فلم يكونا متماثلين **وقد سبق** هذا في المتن كانه اعراض على الكم بالذكور وكنى الجواب
 بان هذه المستلزمة سابقا وسابقا بين عرويين لا يمكن والوجوب المهيبة ولما قال وعرف
 ان كان الوجود متماثلا بان ان الحكم على المهيبة امكان الوجود في اي حال من احوال كذا افلا
 الله وضد ما فيه **قوله** التي يكون نوعها المتكورا النوع هو الذي يكون كل واحد منه في الوجود يحتاج الى
 قيم حصته من هذا النوع كالمدرسة فان كل واحد منه في حصة من هذا النوع يحتاج الى قيام
 به **قوله** هي هيئة البصر اي لا صور المدركة بالعقل مثل الاصور المدركة بالحواس اعنى البصر
 كالبصير بالحواس وذى المقدر قوله وعلى هذا الذى يقتضيه ان يكون فلم الجواب في اشارة
 المقدر **قوله** قيل لو كان هذا معاوضة بالدليل على اختياره بوجبات انه وجودى نفس الامر
قوله غاية ثانيا الباب اي غاية ثانيا الباب انه يلزم من اغفاء سبب التحول انتقال التحول
 لا انتقال التحول لانه ان يكون التحول سببا او محلا لغيره في نفس الامر كما في ذي اعين لما بيناه
 من جواز حمل العوالم على الاصور الموجودة **قوله** كل واحد من العوالم المستقلة عن غيره
 بناء على ان لا يحصى القياس وكبراه قوله واذا كان كل لازم لا زمانى نفس الامر كان متحققا فيه

او يكون الواحد ما يكون وجوده
 ضروريا والممكن ما ليس به

وقوله ان لم يكن **قال** وقوله وانما نحن مسلم **قال** دليل على الصري وقوله لا انما علم الصري دليل على
الكبر **قال** المحيى **قال** لان لزوم التماس في اي شيء لا يمكن بالمعنى الاعتباري فالتام بان وانما
في الامور الاعتبارية **قال** من انواع المتكبر اي لزوم التماس الذي انبها في الامكان للمعيار
ان من انواع المتكبر لان لزوم هذه الامور اعتباري فالتام بان وانما علم الصري دليل على
ان يخرج من افراد الزوم **قال** الاستاد فالتام في الابطاع في احد واذا كان معنى الذي هو الواسع
غير ملحوظ بالتام **قال** يستقل فالتام في التماس والوجوب والاستماع بالطريق الاول
قال الاستاد ومن البين ان معنى **قال** والحاصل ان الاستاد جعل ما ذكره التماس من الدعوى **قال**
فما ذكره في صوره الدليل منها ولما قاله من البين **قال** والناظر للمعنى هو السيد السدوسي
انه اذا كان الزوم معياريا على انه اعتباري لم يصدق قلنا الزوم لان موجهه ويصدق
قلنا الزوم لان التماس البنية في الزوم لا يمكن التماسا كالبنية **قال** على ان ارتقاء التماس
ليس على الوجود فلا يكون محالوا لان لم يكن التماس الزوم عن احد المتكبرين لم يلزم حياز
التماس اللازم عن المتكبر فما ذكره المحيى **قال** توجيه كلام سيد السدوسي في بيان معنى
لكن الاستاد لما رأى ذلك خلاف الاضاف لم يتوجه اليه فالتام في عبارة المحيى **قال**
حيث قال لم يتوجه الى التماس لا يجوب ما ذكره بقوله قلنا **قال** وقوله ويكن دفعه وقوله بان
اي وقوله ثم نقول **قال** الاستاد فالتام في الواضح في محضه بقى نفس الامر في عيشة شوب
المعدومات وقوله بوجوده فالتام عن عيشة ان يكون هذا الجواب وقوله ونقول ايضا **قال**
جواب واحد بقدر يقينين كما فهم من اول خاشيته **قال** حيث قال هذا الكلام يدل على قوله
ويكن ان على المبدء فالمراد بالاول في قوله اعلم من الثاني والاول الوجود باعتبار
ما يتبعه منه ويحتمل ان يكون هذا الجواب **قال** وقوله بل نقول جواب آخر كما فهم من قوله
المحيى **قال** حيث قال ويكن ان على **قال** وقوله ولست بموجوده فالتام في قوله
بالاول الوجود الحقيقي **قال** على وجه التام في الاستاد **قال** وان هذا الجواب

وقوله وانما نحن مسلم **قال** دليل على الصري وقوله لا انما علم الصري دليل على
الكبر **قال** المحيى **قال** لان لزوم التماس في اي شيء لا يمكن بالمعنى الاعتباري فالتام بان وانما
في الامور الاعتبارية **قال** من انواع المتكبر اي لزوم التماس الذي انبها في الامكان للمعيار
ان من انواع المتكبر لان لزوم هذه الامور اعتباري فالتام بان وانما علم الصري دليل على
ان يخرج من افراد الزوم **قال** الاستاد فالتام في الابطاع في احد واذا كان معنى الذي هو الواسع
غير ملحوظ بالتام **قال** يستقل فالتام في التماس والوجوب والاستماع بالطريق الاول
قال الاستاد ومن البين ان معنى **قال** والحاصل ان الاستاد جعل ما ذكره التماس من الدعوى **قال**
فما ذكره في صوره الدليل منها ولما قاله من البين **قال** والناظر للمعنى هو السيد السدوسي
انه اذا كان الزوم معياريا على انه اعتباري لم يصدق قلنا الزوم لان موجهه ويصدق
قلنا الزوم لان التماس البنية في الزوم لا يمكن التماسا كالبنية **قال** على ان ارتقاء التماس
ليس على الوجود فلا يكون محالوا لان لم يكن التماس الزوم عن احد المتكبرين لم يلزم حياز
التماس اللازم عن المتكبر فما ذكره المحيى **قال** توجيه كلام سيد السدوسي في بيان معنى
لكن الاستاد لما رأى ذلك خلاف الاضاف لم يتوجه اليه فالتام في عبارة المحيى **قال**
حيث قال لم يتوجه الى التماس لا يجوب ما ذكره بقوله قلنا **قال** وقوله ويكن دفعه وقوله بان
اي وقوله ثم نقول **قال** الاستاد فالتام في الواضح في محضه بقى نفس الامر في عيشة شوب
المعدومات وقوله بوجوده فالتام عن عيشة ان يكون هذا الجواب وقوله ونقول ايضا **قال**
جواب واحد بقدر يقينين كما فهم من اول خاشيته **قال** حيث قال هذا الكلام يدل على قوله
ويكن ان على المبدء فالمراد بالاول في قوله اعلم من الثاني والاول الوجود باعتبار
ما يتبعه منه ويحتمل ان يكون هذا الجواب **قال** وقوله بل نقول جواب آخر كما فهم من قوله
المحيى **قال** حيث قال ويكن ان على **قال** وقوله ولست بموجوده فالتام في قوله
بالاول الوجود الحقيقي **قال** على وجه التام في الاستاد **قال** وان هذا الجواب

والاولوية وقوله بل نقول اننا نعلم ان الله اعترف بان الحكم بالتساوي نظري ولا
موقوف على التساوي والموقوف على النظري نظري وقوله كيف لا وكلكم نظري اذا اعترضنا
بالمتن وخاطبنا ان الموضوع في كل قضية نظرية اذا تصور موضوعها الحد الاوسط الذي يثبت
الاكبر بديهي يجعل القضية بديهية فقولنا الجسم الذي لا يعدم بالكلية بديهية الانفصال ولا
يكون مولفا من الجواهر الغدرة مركب من الهيوئي والصورة بديهي **قال** الله بطريق الانفا
اي بدون تأثير وتأثر وهذا يحتمل ان يكون مع التساوي مع الاولوية الذاتية لكن بدو
تأثير الاولوية ولما كان الاول محالفا لبداهة العقل للزوم الترجع بلامرج يعني ان كل
على الثاني وغاية لغية كلامهم بقدر لا مكان **قال** لكن تأين ان هذا منفع لان عدم
الاول يمكن محتاج الى عدم الواجب وليس عدم الواجب مؤثرا في عدم العقل الاول لانه
محال فكيف يكون مؤثرا ويكن الجواب بان المراد ما كان التأثير في الجملة ولو في بعض الافراد
لا فليما وفي جميع الافراد وتأثير شيء في شيء **قال** لو انصف شيء بالتأثير بديهي كل شيء
بالتأثير متصف بالتأثيرية اذ التأثيرية كون الشيء مؤثرا وقوله ولا يندفع جواب عاقي
اذا لم يكن للتأثيرية موجودة في الخارج فكيف تصف شيء لها بديه وكيف يحتمل التأثير على
فيه وقوله غايه الامر جواب عما قيل ان الاثر في الواقع لا يخرج عن الوجود والعدم فالناتج
اما في زمان الوجود او في زمان العدم فيلزم المحذور المذكور قوله في زمان الوجود والعدم
في ان ابتداء زمان وجود الاثر اذا التاثير اذ العدم فيكون في ان نهاية زمان العدم
وعايز زمان الوجود فالناتج وان كان متساويا على الاثر بحسب المرتبة كنهه في الوجود
الخارجي وفي الزمان وقوله وايضا انما نفهم قطعا ان دليل اخر على بطلان الثاني ان
قوله وما قيل اي ما قيل في ان قوله ولحقنا فيمكن وجوب لا شيء وهو الوجوب بشرط المحول وهو عينه لا شيء الى الوجود
بطلان الثاني ان الله **قال** الله بالعدم بالكلية والعلية حيث وجوب بالكلية فيكون وعدم الحكم
الاستدلال وقوله لا شيء اعترض عليه وقوله ولا شيء اعترض عليه وقوله ولا شيء اعترض عليه
ثم ان عدم العلول مستند الى عدم العلل فانه مستند الى ان كل شيء مستند الى شيء

ضروري واما ان مستند اليه فليس ضروري لجواب ان يكون مستندا الى امر وجودي لا لوجود
العلية **قال** واستماع استدلال الوجود الى العدم خاطبنا به قياس مع الفارق **قال** الاستدلال لجواب
ان يكون الشيء كالاتيانية مثلا لا لوجود الشيء كالانسان واما قال بالمعنى الاعم كانه اعم
اخذ من البين بالمعنى الاخص والكلام الذي سبق هو ما ذكره المحقق من قوله ما قيل في
فتناول الظن والوهم **قال** وج اي من كونه ذاسبب تمام الملازمة لكن مع قطع النظر عما
فيه من الكلام **قال** نظري يعني بقوله ولا خفاء ايضا في انه قد خرج اه قوله يرجع الى ان يتقدم الله
بقوله وما قيل ويعترض عليه بقوله قد دفع قوله ظاهر العبارة اي عبارة الشيء **قال** قد دفع
بمنح الاستحالة اعترض عليه السيد السند بمنح صدق قولنا ليس الانسان انما نأخذ اننا
الانسان لا نستطيع ايضا ذات الموضوع بوصف العنوان في صدق القضية فقولنا
العدم ليس بالانسان كان صادقا اما قولنا ليس الانسان بالانسان ليس بصادق ولا
كاذب ولا ينبغي ان ما قاله السيد السند يصح في الوجوب دون السوالب فلماذا الاستدلال
كلامه بقوله لما كان ثبوت الشيء **قال** الاستدلال والظاهر في الظاهر من مذهب المص
مذهب الاشراقين وج يكون تاسيسا له قوله في اعراض الحاشية كالمعبر عنه الله قوله
يتحقق ذلك اي يعلق الجعل بنفس المبتدأ **قال** وقوله الفصل بكم بان جعلنا الانسان
الى رد الاستدلال بين كلام الشيخ وقوله وقوله الفصل بكم بان جعلنا الانسان
الى رد ما ذكره الله لان جعلنا الانسان المبتدأ **قال** على ما فيه من الكلام كاستدلالنا
المراد سابق لما ذكره في صدر الحاشية بقوله ثم العقل ينتفع منها كانه هي فانهم لا
يجوزون ذلك لصل الا بقاء **قال** وبالله من كمال الله فانهم غير مقبول والاستدلال منقطع
بما هو لا يرد على العقل بكون المراد سابق لما ذكره من الاعراض في الحاشية الله على
بطلان الثاني ان الله **قال** الله على قابل اعترض عليه السيد السند بان هذا صحيح في ان
المبتدأ السابق لاجزاء كانه هو قوله في الحاشية هو ذلك الاستدلال وهو مناف

لما ذكر في صدر الحاشية من تعلق المجلد ببناء بنفس المية والاضاف تترتب عليه واجازة منه
 الاستاد في طائفة المعبرين بان الذي انكره تعلق المجلد ببناء هو الاضاف بالوجود
 ليس بوجود خارجي اصلا الاضاف الميولي بالصورة لوضوح الموضوع بالعرض فان هذا
 الاضاف خارجي معلق في الخارج طرف نفسه لا طرف وجوده **وقد** ومن هنا القبيل اي عن باب
 الاختراعات جعل الموجود الذهني وجودا خارجيا كما ان الصور الخارج السبر ثم اوجده في الخارج
 واعتبره عليه السيد ايضا بان هذا يستلزم ان لا يكون في المكثات ابداع اذا الواجب تعالى علمه
 اولاه اوجده في الخارج واجاب الاستاد لما عن جانب المشايين بانهم لا يقولون بالابحار
 في المكثات بل يقولون افاضة الصور على الميولي اختراع وافاضة عنها على قايما ابداع
 ومن جانب الاشراق بان لهم مذهبين احدهما ان الموجودات الخارجية بعضها على التام
 للواجب وح لا يكون وجود الذهني والخارجي مقدا حتى يكون اختراعا او الثاني مغايرة
 الموجودات الخارجية مع العلم وح نقول في الجواب ان الموجودات الخارجية ابداعا بمقار
 ان عن الثاني في الخارج وان كان يصديق عليها الا اختراع باعتبار انها عن مسودة ذهني
فصل في معنى الجاد لا ينسب الايجاد بمعنى الجعل لا اضافة الا في الوجود والاشراق
 اللين للاشراق **قوله** له هوية فيكون حصول تلك الهوية بالابحار بفعل المركب يستلزم جعل
 البسيط **قال** الاستاد فقلت انه لا يلزم ان تعرضه عن الحاشية دفع ايراد من على الشيخ بن
 الدع على التوجيه في كلامه اما ايراد الاول فهو انه لم يفرق بين المجلد والام يقع من غير
 الاول الثالث وهو جعله وجودا الدفع انما عبر عن المذموم بل انما مراده المجلد الثاني لا
 الثالث واما الاول الثاني فهو انه لم يفرق بين قوله المجلد لم يجعل الشمس شيئا الا بالاجل
 اذا اوجد الشمس جعله مستحضا لان اذا لم يوجد لم يكن المصنوع مستحضا لعدم وجوده
 عن نفسه والجواب لانه مراده انه ليس هو كاشيا بالتمام كونه الشمس شيئا مستحضا بل
 تميزه بغيره بغيره المسمى بغيره وجوده كاشيا بالتمام كونه الشمس شيئا مستحضا بل

ان اشارة الى الجواب على مذهب الاشراق قوله كافي في نفسه وعندكم اي كان كون الشمس شيئا
 المشايين مستغن عن الثاني **قال** المحقق من اذا انفس الى الطرفين بان يلاحظ انه اضاف الماد
 بالصورة يكون مركبا واذا لاحظ نفس الاضاف مع قطع النظر عن تعلقه يكون بسيطا لا
 ايجادا الا ليس عن اللين قوله وقد سبق انه ما ذكرنا سابقا اشارة الى الجواب على مذهب الاشراق
 من تعلق المجلد بنفس المية وهذا اشارة على مذهب المشايين من كون اثر المجلد هو الاضاف
قال الله اما تعاقب الاشكال هنا بناء على امتناع اعادة المدوم بان يقدم العرض في ان
 وتحت آخر مثله في الوجود وقوله واما تجاوزه الى بناء على جوازها فانها اخص من اخصه الصانع
 في البقاء. ولما كان الممكن عندهم محصور في الجوهر الجسماني والعرض لم يتعرض لغيره قوله ان
 المؤثر في البقاء. وهذا ليس اثر في التجهيد بل في الباقي لانه لا ينفك في الباقي الا انما
 البقاء. له فيكون الجواب باختيار الشق الثاني الاستاد على الوجه الظاهر اي الظاهر
 بالنسبة الى هذا السؤال في نفس لا بالنسبة الى المتن والشرح لانها ظاهرة في اختيار الشق
 الثاني قوله بنفس التحصيل متعلق بقوله يفيد قوله اذا المعنى اي المقصود من التأثير
 استيعاب الاثر على التأثير واستيعاب المعلول العللة **قال** المحقق من ان قول دعوى الملائمة
 في غير المنع ان الظاهر ان جعل قول الله يلزمه على وجوب الاستعانة. ولزوم ولذا
 منع واذا لم يجب الاستعانة يجوز بقاء الاحتياج والظاهر ان مراد الله انه يلزم جواز
 الاستعانة. فيلزم جواز الشائعة الله فوصفها هذا المقام ان اعترض عليه بان
 لا يكون ليرى ارباب جميع المكثات فان الزمان يمنع عدم المسبوق بالوجود بالذات
 فيكون وجود السابق على عدم واجبا بالذات لما تقدم في الطبقات من ان عدم
 لا يكون متعاقبا للشيء في الوجود انما بل لم يكن واجبا واذا كان الوجود واجبا فلا يحتاج
 الى غيره الجواب ان الوجود لا ينفك عن السابق على عدم وان كان واجبا للزمان لكن
 الزمان لا ينفك عن السابق على عدم وان كان واجبا للزمان لكن

قال الأستاذ كالكلام في أصل المية بان يقال ان صفات العلة بالموثرية في تلك القوة اما في حال وجود العلة لا يلزم ان يكون العلة مع القوة فلم يعد معها وجودها وبقائها
قوله ونسب الى ذلك الكلام في حال القوة يعني لو قلت في الجواب لو كان المؤثر في البقاء هو القوة فاما ان يكون في حال وجودها او طال او قصي تختار انه في حال عدمها ولم يلزم علينا شيئا ونختار انه في حال وجودها لا ما ذكرنا قوله واقول بحقيقة تلكا ما ذكر في ذيل الحق لم يكن كافيا في الجواب اذ لم يفهم منه ان المؤثر هل يؤثر في القوة ام لا بل يفهم منه ان لا يؤثر فيه حقيقة ثانيا في ذيل العتق بان المؤثر يؤثر في الوصف ثانيا ثانيا وبالعرض لا بالذات قوله لا يفي بحسبها واد البسبه اذ لم يفهم من كلامه الثاني في حال البقاء في نفس الوجود لينفع هذا الاعراض او في الوصف يعني الاعراض غير منفرد **قال** انه فان قبل صفات لا يكن تعلقه بالوجه الاول يعني يتعين كون المؤثر القديم موجبا بالذات فلا يصح التعلق بالامكان ومختل طاعة بالوجه الثاني اي يتعين وجوده يمكن قديم كصفات الله تعالى ولا يصح التعلق بالامكان والجواب ان معنى التعلق علمي هذا المعنى صحيح **قوله** بل نقول اذ كان المقصد كافيا وهمنا يكفي المقصد بان يكون المقصد هو العلة الثامة واجزا اضطررها وقد عرفت جوابه من ان الثاني في حال البقاء وليس الاجزاء لموجود حاصل قبل بل بهذا الاجزاء **قال** المحيى وكيف يقال مرادهم الى اعراض عليه ان مراد اتمام ان المعقول من الشئ هو الوجود في نفس الامر كما تقدم بطلان الشئ المعروض عن الوجود ويلزمهم القول بصفة القديم في نفس الامر وان غفلوا عنه ويمكن ان يجاب عن عرض المقام هذا الكفر الزامهم بحسب نفس الامر وانهم لا يتصورون الفرق بين الشئ والوجود والكفر انما هو لا تمام لا تمام لان اتمام الله تعالى هو التمام للفرق بين الشئ والوجود والكفر انما هو لا تمام لا تمام لان اتمام الله تعالى هو التمام

قال الله القديم الباقي وهو الذي لا يكون مسبوقا باسكان العدم فالحدث الثاني يكون وجوده مسبوقا به لا بالعدم والحدث الزاوي ما يكون وجوده مسبوق بالعدم في زمان في زمان **قوله** هي العالمية اي يكون البنى عالميا فيكون امرا اعتباريا غير موجود فلا يكون بل يصنف به بخلاف العلم فانه عينه **قوله** اقام جمع اقوم وهو معنى الاصل يعني ان هذه الصفات الثلاث اصول لباقى الصفات والباقي متفرع عليها **قوله** اقوم العلم الاضافه ثانيا يعني انهم يقولون عيسى بن مظهر علم الله تعالى ينتقل علمه بها ليعلم **قال** الله اما الله فلان لا لاقي الحادث ما يكون وجوده مسبوقا بالعدم في زمان بالحق بدعي لا يحتاج الى دليل لا نقول الحادث هو المسبوق بالعدم لكن كون تقدم العلم على الوجود فيه الزمان يحتاج الى البرهان والبرهان ليس ان كون هذا الحق بالزمان **قوله** واما هو الا زمان لا يقال لم يلزم من نفي عروضة العدم والقاعل للقبلة اعضاء المعروضة في الزمان لجواز ان يكون شيئا اخر من المباني لا نقول القبلة التي لا يجمع مع المعروضة لا يتصف به المباني اذ لا يتبع الاجتماع والاصل ان من نفي المعروضة العدم والقاعل يلزم نفي ما سواهما بطريق الاولى **قال** الله وجه ثالثا لم يجب ان نتبع هذا الوجه مع انه مستكمل ويجب عليه دفع اذلية الزمان ويمكن الجواب ان اراد ان الوجود والحادث قبل وهو كم مستقل في الجملة يعني بعض الحوادث كالحوادث اليومية فهو سلم ولا يفيد وان اراد لوجود كل حادث فهو منع لانه في وجه الدعوى لا تمام ذلك في الزمان **قال** الأستاذ هذا اي ما ذكر في الله واراد على الوجه ما قرره الله ولما ان نقول بجواز لا يرد عليه ذلك بان بنى الحكماء يدعون لتمام الله الزمان وكونه معروضا للقبلة بالذات فبعض ثبات القبلة لوجود كل حادث في الزمان يكون وجوده مسبوقا بزمان يعرضه القبلة بالذات وظاهر كلامه ان الله تعالى لا يحد في الزمان بل هو الذي لا يحد في الزمان

ذكره الله باختيار الشئ الاول وتقم الدليل ووقع جواب الله عنه ويمكن الجواب عن هذا
 الوجه بان قبله عدم على الوجود يقتضي معرفتنا بعوضه القبلية او لا وبالفات
 بمعنى عدم الواسطة في العوضين وحجوز ان يكون العوض بنفسه عدم وان كان ثابت
 الزمان مقتضيا للتقدم كما اشار اليه المحشي م في ثمانية الحاشية والوارد بفرض الحركة
 على الصواب وهو الذي يذكر في تحت الزمان حتى في الدليل على وجوده في **قال** الهادي
قال المحشي م رحمه المشهور وهو ان وجود الحادث مسبق بعينه سابقا لا يتبع معه
 السابق مسبقا وبما ذكر في ثمانية الحاشية بقوله هذا اي منع ان كما فعله الله و
 هذا الكلام مع قطع النظر عما ذكره الاستاذ **قال** الاستاذ لو وجدت في الخارج كانت
 محتملة بقاء على ان وجوده في الخارج محال والمحال جاز ان يتلزم محالا آخر وهو اجتماع
 اجزاء الزمان لا ين على ما ذكره الاستاذ من اثبات وجود الزمان الممتد في الزمان لا
 يتوقف السؤال اذ للسائل ان يعود ويكلم في الاجزاء الحالية يعني ما ذكر في الاجزاء
 الخارجية لا نقول ليس عن الاستاذ ان الاجزاء موجودة في الحيات بل الموجود فيه
 هو الامر المتصل في هذه الاجزاء لم بالفعل لكنه بحث الى آخر ما ذكره الله
 والعقوبة بالوجود في الحيات والخارج **قال** المحشي م في حاشية اجزاء المتحرك لان الحركة
 عن قيام بالمتحرك فكما ينقسم المتحرك ينقسم الحركة ايضا وكما ان المتحرك لم ينقسم بحيث
 الذي عرك فيه فكذا الحركة قوله لا يعني اننا نذكر اي حش ما ذكره ذلك بمعنى
 الاحساس فان القطر والشعلة محسوسات بخلاف الالوان السال قوله مع بذلك
 بالفرق المذكور ووجه التماس ان مجرد وجوده الخارجي دون حصوله في الحيات
 لا ينفصل ذلك **قال** المحشي م كالجسم العائلي في صورة الحركة فانه ان الحركة انما
 لا يجمع في الوجود حتى يكون محتملا في السقار بل كل من قال بقوله لعدم وجوده في
 حقيقة في ثمانية الحركة **قال** الاستاذ فكل من قال ان المتحرك لا يتحرك في الزمان

الجواب لا يتعلم مادة شبهة الا ما ذكره ان يرجع ويقول كما ان انضاف الموجودات الى
 وانما قال الاول ان يقي ولم ينزل الصواب لان هذا ليس بصواب ايضا كما ان ما ذكره الله
 ليس بصواب بل الصواب ما ذكره في الكلام المتوقفي ولما وصفه بالوقوف **قال** الله لا تـ
 اضافة حقيقة لان الامكان كيفية نسبة الوجود الى المية والنسبة اضافة بين الشئين
 فكما كيفية **قال** يعمل بالامكان فيكون الامكان لا تقار الفاعل والعلية متقدم على
 العلول **قال** بخلاف الامكان فانه قد يصدر عن الوجوب ولا افتقار للفاعل قوله فيها
 اعمها يعني اختيار الشئ الاول واشتباؤه وجوده والشئ الثاني والاشتباؤه
 لكل حادث قوله لانه مضاف كما بينا انه كيفية النسبة فيكون عرضا والعرض لا يقوم
 بنفسه بل بموضوعه **قال** بهية ذلك الحادث لجواز قيام المعدوم بالمعدوم قوله من
 التماس حيث قال لان الامكان انما هو بالقياس الى الوجود ما ذكره **قال** الاستاذ
 وهم يزعمون ان الامكان كذلك جواب عما يقي لم يرد الله بكون الامكان موجوبا في
 الخارج بنفسه فقط ليرد عليه ما اورد الاستاذ بل اراد ان يوقوف على بيان كون الامكان
 في الخارج اما بنفسه واما بموضوعه وهو لا بد له من دليل فاشارة الى دفعه بانهم
 يزعمون انه لا بد له من موضوع موجود في الخارج لكن لا يخفى ما في كلام الاستاذ
 لانه محض الدعوى والشئ منع ذلك قوله اذا اشنع التبدل اي ايجاد شئ عن لا شئ
 ووجه التهمة بالتبدل ان ذات المعدوم من جميع الوجود يدل بالموجود قوله هذا
 الحكم اي اشنع التبدل وقوله فاما لما اشار الى ما بين ان الدعوى في محل التماس
قال المحشي م وفي هذا الكلام يتوقف اي بالنظر بالذي ذكره الاستاذ لا بد ما اورد
 في قوله لا اشنع التبدل عن الشارح ايضا قد بر قوله لزم سبق هذا الشئ الى استا
 في عدم مسوقا لهذا الشئ فلا يكون قد علم لزم التماس ايضا لا تنقل الكلام
 الى ان لا شئ قوله في قوله في قوله انما هو بالقياس الى الوجود بالية والامر بالمادة قوله

توجيه كلامه بان في اذا اعتبر الامكان بالقياس الى الوجود في نفسه فيكون وصف النسبة
 حقيقة ويوصف الهيئة به ايضا بالعرض فن قال ينصف به الهيئة ارادة الانصاف بالعرض
 في هذا الاعتبار واذا اعتبر بالقياس الى الوجود لعين فينصف النسبة به الحقيقة والملا
 بالعرض فن قال ينصف المادة به ارادة الانصاف بالعرض في هذا الاعتبار فلا منافاة
قال الاستاد ارادة العقل لا لايق اما ان يكون مع الارادة القديمة كافي الوجود
 اعني الحادث فيلزم قدمه ولا يمكن الثالث والارادة حادثة لاننا نقول الثالث مع
 الارادة حادثة لوجود الحادث في وقت لاحق الازال والوجود في ذلك الوقت لا
 يتك من الثالث مع الارادة **بجواب المسئلة** قال نعم وهي مستقيمة عما هي اصل
 الهيئة ما هو فادخل عليها النسبة وآاء العقل كما الحقيقة ولابد لا الواوآء والصفة
 كسرة لمناسبة الياء قال نعم وهو ما يجاب به اعترض عليه بان في ارادة لفظه فالباء
 هنا ايضا لان الهيئة اطلاقا آخر وهو ما به الشيء هو ويمكن تجاوب بان هذا
 الاطلاق غير معتد به عند ولذا لم يفتد به **قال** الاستاد بخلاف الثاني فيكون هذا
 النسبة المعقول لنفسه بالاحض وهو غير جائز وقوله وكان آء جواب عن هذا الاقتر
 قوله ليتوجه عليه الوجه وجوب الترتيب ان المعنى في الهيئة بما يجاب به فيكون كليا
 قوله لم يقصد هذا التخصيص اي لم يقصد هذا التخصيص من هذه العبارة لانه لم يرد
 التخصيص في التخصيص او المصمم كقولهم لكن ذلك معلوم من تفسير الهيئة بما كان مجابا
 عن السؤال باهو **قال** المحقق من فيصدق عكسه وهو ان اي اصدق في كل ما حصل
 حاضر عند العقل فيصدق بعض الحاضر حاصل **قال** انه للتخصيص لا في نفس الحاضر بل في
 قوله لان يقال لا يكون كلمة قد للتفصيل قوله في الماشية مطلقا الى اعم من ان يكون
 باعتبار الوجود الخارجي والصور العقلية وكذا قد يكون للتفصيل في غير هذا الكلام اي
 عدم صدق الحاصل في العقل على الحاضر بل على **قال** المحقق من قلت فيقول بان نسبة

اي يعقوده الفرق بين الثاني والارادة من المحولات لا العارض بوصف العرض لكن يرد
 على هذا الجواب ما ذكر في الحاشية الامة بقوله لكن جعل المسمى **قال** المحقق من لما يرض
 لها انما يرض لمعارض الهيئة في حاق لا ليس يعارض كالمباينات للهيئة اما الاول فلا ان
 الاجزاء ليست لجميع المليات فلذا لم يرض لها واما الثانية فلا ان حاقها معلوم لا يحتاج الى
 البيان وينبغي على قوله والا لما صدق على ما فيها ان يكون الشيء نفسا حد التخصيص لا ينافي
 انصافه بالآخر كما قالوا في مثل معنوم الجزئي فانه مع كونه نفس معنوم الجزئي يصدق
 عليه انه كل ويصف بالكلية وكمعنوم الوجود فانه يصف بانز معدوم والجواب الى الم
 بالجل والصدق بالجل والصدق المتعارف وهو ما يكون المحل والانصاف في معنى
 الفرد لا المعنوم قد بر فانه دقيق جدا **قال** الاستاد هذا البيان لا يجري به يعني ان الان
 يصدق على الواحد واكثر بخلافه الاربعه فانها لا يصدق على الفرد فلا يقع ان يكون
 الزوج عين حقيقتها او دخاليتها الماصدق على الفردية **قال** على ان الفردية هي التي النسبة
 الثالث **قال** وينبغي بان يقال هذا جواب بتغير الدليل **قال** المحقق من وقد فسر عدم
 المناقاة فلما في كلام المصمم والحاصل ان الانسان لا ينافي الكثرة فلو كان الواحد غير
 او جزئ لنافي الكثرة قوله على ليس بواحد حتى يشمل الاثنين **قال** الاستاد لا في نفس
 الامر مطلقا اي ليس سلوبا عنه فجب جميع مراتب نفس الامر بل فجب مرتبة من مراتبها
 قوله وهذا اي بعدم استحقاق في المرحبتين واستحقاق في السالبة والموجبة قوله
 وذلك لان عدم استحقاق الجواب **قال** كان سلوبا مطلقا اي ليس سلوبا للغير في جميع الاما
 بل سلوبا للغير من حيث لا ينافي في الغير من خارج **قال** عن الاوهام الفاسدة
 المعنوم السيد السند حيث توهم ان تقديم السلب على الجبته وناحية عنه لا تفاوت فيه
 ولزم من سلوبا الف عن الانسان اجتماع التخصيص لانه الف في نفس الامر وسلوبا الف
 عنه فجب نفس الامر الى غير ذلك **قال** الاستاد قد فسرنا حقيقة الشارح في ذلك الذي اراد

السيد السيد حيث قال كون هذه الصيغة للإيجاب العدمي على سبيل التذرع والتفصيل
 لا يأتي كونها السلب في المنطق من أن أحدهما السلب الربط والآخر لربط السلب **لا**
 يقال يقع الجواب أيضا بان بقي منها من حيث هو هي إنسانية ليست كذلك بان يكون القضية
 سالبة المحول فكما يقع الجواب بالسلب يقع بالسالبة المحول لأنها متساوية **ولم** يجب
 نفس الأمر بما يجمع اتحاداً نفس الأمر إذا كان معناه سلب الثبوت بخلافه في أن ينقلب
 ومثله من المراتب وهو بهذا الحقيقة **لما** هذا اتفاق حيث قال كان السلب وإن اعلی
 الثبوت من تلك الحقيقة **لما** قوله نفس الربط النبوي في الموجبة سالبة المحول **لربط**
 وإن كان ثبوت السلب فلا بد من وجود الموصوف أيضاً ولا يدخل لخصوص المحول فيكون
 موجبة أو سالبة لا قصاً الموصوف قوله لا نهى ليس هو المطلوب أي ليس ذلك الجواب هو
 من ذلك السؤال فاندفع ما أورده السيد السند من وجود الجواب واستحقاقه لسلب
 شقي السيد **لما** ثم بالقياس إلى تلك العوارض الغارضة ههنا أعم من أن يكون
 ذاتياً لشيء آخر كالجوان والناطق فإن كل منهما عارض بالنبذة إلى الآخر منها ذاتياً
 للآخر وإن لم يكن كالكاتب والضاوئ فالأصطلاح الأول أعم من الثاني إذا كان
 مخصوص بالثاني قوله تحت المطلق لا يقال الأقسام يجب أن يكون متباينة كقضية **لما**
 تحت المطلق لا نافذ الأقسام الأحوال لا المية والأحوال الكثرة متباينة **لما**
 ككأن أي ذلك الشيء زائداً مثلاً إذا ضم الناطق إلى مية الحيوان يكون زائداً على
 الحيوان ولا يكون مقولاً على الإنسان باعتبار أن حيزه كإحدى توصيفاتها **لما** أيضاً
 اعتبارات ثلثة أي كان للمية بالقياس إلى العوارض ثلثة اعتبارات **لأن** الأول
 بعضها بالقياس إلى بعض **لأن** الأول هو الأصطلاح الثاني والثاني هو الثاني **لأن**
 الأستاذ بالحقن الآخر من المية من حيث كانت كاتباً والآخر من حيث كانت كائناً **لأن**
 كان هو ما كان له من الأقسام التي هي أعم من سلب المحول من الأول إلى الآخر **لأن**

التيه لكن في الواقع ونفس الأمر هذا الأعم من هذا الآخر وهذا الآخر من هذه من حيث
 الإنسان من حيث هو ليس له من الطبيعة الإنسان قال في الخامسة لأن المية المضاف إليها
 الحال يعني على هذا التقدير المقسم حال المية الماخوذة لا بشرية لا ماله مطلق المية فليزوم
 تقسيم حال المية الكفاية إلى حال المية الكفاية وبغيرها **لأن** بقى المقسم حال المية لأن
 حيث ملاحظة الأطلاق فلا فائدة في جعل المقسم حال دون المية **لأن** المحسوس من هذا
 المفهوم المركب أي المركب من أصل المية وجنينة الأطلاق ولما يكون معلومة لا حقاً لا إطلاقاً
 فيه **لأن** الأستاذ قد صرح الشيخ في الفرع من هذه الخامسة **لأن** الأستاذ من على المقسم حيث
 نفى وجود المادة بأنه مخالف لصريح الشيخ ونفس الأمر وثاناً الأستاذ من على السيد السند
 بأجابته عن المية والثالثا توجيه كلام المقسم بالأيرو عليه في قوله لا استدلال بوجود المية
 في الخارج بكلام الشيخ والفرق بين قوله جز من وجود الإنسان وجز من الجوان
 المركب أن كلا الثاني أعم من أن يكون إنساناً أو حيواناً أو نباتاً وقوله وفيما هي والمادة
 أن في الجمع الأقسام والثلثة وفي بعض النسخ يكون هو المادة فيكون صفة كاشفة عما قاله
 لا يصرح به إذا أخذ بشرية لا أولاً لا فيكون يكون موضوعاً فهو كذلك **لأن** الجوان
 أو لا أجناس البعيد بالنسبة إلى الإنسان ثم بالقيمة **لأن** الأستاذ قد ذكر الأستاذ في قوله
 في ثانياً فنقل كلامه لأنه ترك بعض عبارات **لأن** الأستاذ ومما قيل من أن الجواب عن هذا **لأن**
 ومما صرح به الأستاذ من أن الشيخ من إثبات وجود صفات في الخارج إنما هي المادة الخارجية وثاناً
 فيها المقسم المادة العقلية ولا شك أن المادة العقلية غير وجود في الخارج فلا ساقاة
 بين كلامنا وبينه أمّا المادة العقلية من الخارجية أن الحيوان إذا أخذ بشرية لا كان
 مادة خارجية وإذا أخذ كائناً كان مادة عقلية ومما صرح به الأستاذ في قوله
 في الخارجية من حيث كانت كائناً **لأن** الأستاذ قد ذكر الأستاذ في قوله لا استدلال
 في قوله لا استدلال في قوله لا استدلال في قوله لا استدلال في قوله لا استدلال في قوله لا استدلال

المادة التي رتبة الحيوان هو الجسم بشرط لا وجود في الخارج الجسم بشرط يتي وهو الحيوان بطلا
 الجسم بشرط لا موجودا في الخارج ومما حصل الجواب ان الحيوان اذا كان موجودا في الخارج في
 اعنى الجسم فقط موجود فيه ايضا لانها اذا اعتبرت بمحصله لا يتي كيف يكون محصله ولا يكون
 موجودا لاننا نقول محصله ايضا على سبيل العرض **قال** قلت لبعض الحكماء جواب باختلاف سبب
قال الحتمي لاننا نقول الاستنتاج في الاول اي في قولنا زيد فضل بعينه مع
 قولنا زيد فضل لا نتيجته قياسا طبيعية هكذا زيد ناطق والناطق فضل فزيد فضل
 ولا شك ان طبيعة الناطق فضل لا افزاده وفي الثاني اي في قولنا زيد ناطق من
 الشخص هكذا زيد ناطق وزيد وناطق فناطق **قال** المتعارف في الوجود كزيد
 وعمر فاصل المتعارفين في المعنى في الوجود كعقب الكاتب والصادق والعاقل
 والقاعد الصادق على زيد فان زيدا ايضا يصدق على تلك المهنات المتعارفة ولا
 يكون كليا للاتحاد في الوجود ومنها هو المراد بقوله محصل **قال** الحتمي في قولنا زيد ناطق
 لا وليس مادة خارجية ايضا اذ المفروض ان التركيب في العقل فقط **قال** الحتمي في قولنا
 بقوله يعني اراد بقوله بحيث لا يقبل محصلا آخر يعني باعتبار هذه الملاحظة وفرض
 التميز لا ان لا يقبل الفصل بالذات اصلا فانه قد ما اورد به السيد السند من ان المراد
 بالمهية ان كان ثابرا الشيء هو موجود محصل وان كان المراد ما يجاب عن السؤال
 بالصورة قابل للفصل في ذاته **قال** هنا الكلام اي قولنا لا شاذ لانها اذا اعتبرت
 قولنا لا محصل متساويين العرض امر متخالف في هوية الشخص والحاصل ان
 الداخل في هوية الشخص الشخص الحاصل من تلك العوارض عند زيد هو زيد
 والعوارض المكتشفة بالمهية عند الناطق **قال** الجواب كالا وهو ان
 الباطن في قولنا **قال** والاولان يقال اي قولنا زيد ناطق لان
 في لان الجواب ان الماهية في قولنا زيد ناطق هي الماهية في قولنا زيد ناطق

الانسان المركب من الحيوان والناطق هو البدن وحده لا البدن مع النفس المجردة لان ذلك
 يكون تركيبا حقيقيا فالناطق بمعنى التكلم والناطق لا اذ كان المعنويات وحدهم قوله ولا
 يكن ان يتي وينفع الجواب فيندفع الاعتراض **قال** الاستاذ هنا الشرط الشرط يجمع الجواب
 لا يجاب اعني ليس معناه بل معناه وان كان تحققة باعتبار الايجاب ومما حصل ان هذا الشرط
 مخصوص بالمهية النوعية لان الفصل النوعي لا يحصل الا في امر مخصوص وهو الجنس الذي
 فيه امر مخصوص وهو الفصل مع ان الاعتبارات التلخيصية في كل كمال فالبيان لا يطابق
 المقصود الا ان يتي ذلك بطريق التمثيل **قال** الاستاذ عن ذلك اي الشيء بعد ان ياتي
 فيه اي الحيوان الذي هو الجنس البشري في الانسان او من الانسان وقوله قالوا بيان ملك
 الشيء بعد ان ياتيهم **قال** بان يكون ذلك المعنى اي المعنى البشري فافيد الفصل قوله في ذلك
 اي الشيء الذي يحتمل المساواة بلا شرط بالصفة الى غير احتمال المساواة فيكون ان يكون في بعد
 واحد فيكون او اثنين فيكون سطر او هكذا **قال** انه في بعد اي بان قبول المساواة في بعد
قال الاستاذ قلت واذا وابد للمحصل الجواب ان النوع في نفسه محصل والجنس في نفسه
 ليس محصل فلما حكم على النوع بالمحصل دون الجنس قوله من محصل لا يد بعينه للجنس لا يتي
 محصل نوعي وعمل شخصي لان النوع فانه يتصل الى الاخر فقط **قال** الجواب الاول اي
 الفصل النوعي والثاني اي الفصل الشخصي المقدر انما يكون في نوع يكون محصلا في
 شخص اذ هناك نسبة المتخصص العرض للفصل الثاني كقولنا كذا ما جزئيا وانما في غير
 ذلك في الاستثناء بين الشخص الجزئي والفصل الكلي وانما قال في كذا ما جزئيا في كذا
 الجواب هو النوع المختص **قال** غير هذا اي غير الحيوان والناطق من الاخر لان المراد
قال الجواب ان المراد بالاصل ان النوع بالذات لا يضاف الى الجنس له عمل وقدر ان
 كان في قولنا **قال** الجواب ان المراد بالاصل ان النوع بالذات لا يضاف الى الجنس له عمل وقدر ان
 كان في قولنا **قال** الجواب ان المراد بالاصل ان النوع بالذات لا يضاف الى الجنس له عمل وقدر ان

اعترض على قوله وقوله بحسب ما وافق اليها ومعناها بالاصطلاح الى وضاملا لانهم ان
 هذا القول معناها بالاصطلاح الثاني حتى يلزم المطلق لمعناها بالاصطلاح الاول
 لان المعنى الثاني الى وضاملا الجواب ان يصير قوله بحسب ما وافق الاول
 له في المقام اصلا قوله قال ابن سينا مقول هذا المثل قوله **عليه** ما سبق بحسب
 ان الكون امر اعتباري لا وجود له في الخارج حتى يكون من العوارض الخارجية
قوله لان الكون في الذهن لان ذلك الكون شئ نفساني لا امر اعتباري
 من قبل زوجية الحسنة **قوله** ما قبل وهو القابل بالفضل حيث قال بعضهم
 يجوز في الذهن القول لا عين بالاطباق اي لا اعتبار بالاطباق الواقع
قوله الاستاد محولا فيها اي مضافا اليها فيكون قوله مضافا اليها بيان وتفسير
 لقوله محولا فيها **قوله** وانت تعلم ان اعترض على الشئ حيث فهم من هذا التصور ان
 المعنى في المادة ان يكون مجردا عن جميع ما يمكن الاتهام به ولما قال القائل ابن سينا
 ان المية الى فاصلا ذكر الشئ ليس كلام الشيخ بل معناه ان الشئ مانعة الاستاد
 ولما قال الاستاد وانت تعلم انما اياها ذكر الشيخ في تصور المادة ليس يدل الى
 ان عرض الشيخ التمثل والتفصيل على سبيل الاتفاق يكون بغضه يكون مجردا
 عن جميع ما يمكن الاتهام به وليس محض في ذلك قوله اما لو قيل اي ما لو
 استعمل على عددهما في الخارج بان كل قول المركب يقتضي اي الانسان مجرد
 او المية مجرد بل التراجع اي الى التراجع في انه هل يكون لهذا المعنوم مضافا
 وفرد في الذهن يكون مجردا قوله وظاهر الحكم على مجرد اي على معنى
 الجردا ومعنوم المية مجرد لا يستلزم تصور مضاف وفرد لهذا المعنوم يكون
 مجردا وكيف يكون لعدم وجوده وفي هذا الحال لو كان مضافا لكونه مجردا
 بالجرد وضا صلا اعترضنا ان المية مجردة عن وجودها في الخارج فلا يكون

مضافا لكونه مجردا ولا على معنومها فيكون مضافا لكونه مجردا وفرد في الذهن ليس
 الحكم وهذا بنا على ان معرفة الشئ بالوجوه معرفة ذلك الشئ لا معرفة وجوده
 بهذا الوجوه اي بوجوه يكون محكوما عليه باستثناء الوجود في الخارج وضا صلا ان الحكم
 لا يستلزم وجود المية او مضافا وفردا من حيث الجرد بل من حيث فوض الجرد له لصحة
 الحكم والتراجع في الاول لا الثاني **قوله** ولما اريد ان المية من حيث الجرد موجود في الذهن
 لانهم هؤلاء المستلزم والمتراجع فيه وان اريد ان المية موجودة لان من حيث الجرد لا يظهر ان
 الشئ اشق الثاني فلا حاجة الى التطويل في بيان الشئ الاول وهذا لم ينفى افاده المحكي
قوله المحكي من هذا اذا اي هذا القول من على الاستاد بالتطويل ان كان مراد الاستاد
 من قوله العار ما ذكرناه وان لم يكن مراده ما ذكرناه فبقينا هذا التوجيه في كلام
 الشئ فتوجهه بطلا حاجة ايضا الى ذلك التطويل **قوله** المحكي من اننا انشأنا ان في الجرد
 موجود في العرض العقلي ونفيا مثلا ان يكون وجوده فيه انما هو كونه مجردا في
 هذا العرض عن جميع العوارض والحاصل ان شئ الاول من الزيد الذي ذكر
 الشئ ما يكون طرف الانصاف بالجرد نفس الامر وشئ الثاني ما يكون طرف الانصاف
 بالجرد من العقل وطرف وجود الجرد من ان يكون الخارج او الذهن او العرض
 وما ذكره الاستاد ما يكون طرف الجرد والوجود من العقل والشئ الثاني يصح
 بصير ما ذكره الاستاد كما ذكره المحكي لان ما ذكره المحكي من شئ آخر غير ما ذكره
 الاستاد **قوله** الجرد المذكور في هذا التفسير اي لكونه في انشاء الحق والحاصل ان ما ذكره
 المحكي تفسير مجرد خاص وهو المذكور في الدعوى المطلقا لكونه حتى ينافي كونه
 الجرد في نفس الامر بل هو من المرتبة من الاعراض من غير قوله ودواع وان دفع
 الجرد في نفسه **قوله** الاستاد انما اريد ان يكون في قوطة المية مجردا لا يوجد اي
 الجرد في العقل والذهن ولا يكون من حيث الجرد بل ان يكون طرف الانصاف والجرد

وصف
 اي لو اريد ان المية

الكاشفة والعلوب الى الكتب والدرجات تركب بلغة اليونانية والمعلم الثاني اعني الفارابي
بلغة العربية وهو ايضا مترجما لكلامه لكن بلغة العربية كما ان حسين بن اسحق مترجما لكلامه بلغة
الفارسية قوله في الدلائل ثلاث فانه عرّفه بالدار لا يكون الشيء في الدار وفي الوقت
مثلا الذي لم يقل كون الشيء في الوقت **قوله** فان قلت مغايرة مع ما ذكره الله من اثبات
وجود الجزء في الخارج **قوله** والكلام فيما لا يخلو سلك على ما يتحقق كونه ذاتيا كما يستحق
ثم ليس في قوله بالمعنى الذي عرّفه ثم اي بان يكون جزء الموجود في الخارج وان كان ذاتيا
بمعنى انه يخرج من الذات ابتداء **قوله** الى ان الحق وهو المجعل البسيط بان يفعل الانسان
بل بالمعنى الآخر وهو ان يجعل زيدا انسانا اذ المفروض ان زيد في نفسه غير انسان
فحينئذ يجعله انسانا لعل الما عمل ذاته اي يكون ذات زيد علّة للانسانية مقتضا
لدولة استحالة فيه **قوله** ثم ليس الكلام في من يسميه قوله لا فاقول ولنا اورد السؤال
المصدر بل يقال بعد اي ان سلطنا ان الحيوان والناطق من اللواحق المناخك كالم
فيما حكم عليه قطعا بان ذاتي **قوله** المحيى من العرض العام في الفصل اي الشيء ان كان
الناطق شيئا من النطق في قولنا الانسان ناطق او النوع ان كان معناه انسان له
النطق ومن العلوم الاخرى من ذلك ابطال الفرق بين البياض والابيض بان
الابيض محمول دون البياض قوله المنسوب الى البياض اذ الابيض المنسوب الى البياض
قوله عننا البقية عنما ي داخل في معنوية لا في حقيقة **قوله** الله فقد سبق بيان ذلك
فيه حيث قالوا الكلية والجزئية من ثواني المعقولات قوله في كل مية معقول
سواء كان جنسا او نوعا او فضلا او خاصية او عرض فقام فيكون جنسا منطبقا
وعقليا وكما النوع والبواقي **قوله** لا يجوز له ان يكون **قوله** لا يجوز له ان يكون
الارضية والذهنية او الاعمال والاجزاء التركيبية والتحليلية والاشياء الحقيقية
الاعتبارية والمركبة مقابلها **قوله** وكما ان يكون **قوله** كانه **قوله** كانه

النظر عن كونها مركبا معلوم كذلك تركبها معلوم **قوله** والسند لما مر من جواز كون كل واحد
من اجزاء مركبا من اجزاء قوله يعني قد يفسر لما كان ظاهر الجواب غير صحيح اذ النقص
يكون لها بما فكيف يصح قد المعينة للتقليل فوجه الله بان التعليل بالصفة الى التفسير
قوله الاستاد ولو جعل يعني ما ذكرنا على تقدير جعل المفعول الثاني من المسقط
واما لو جعل عبارة عن المبادي فيكون معناه ما يخرج من الطبيعة في العقل لا انه
يجعل عليها فيه فيصدق على الكلية والانسانية انه مشتق من الانسان في العقل **قوله**
المحيى من يمكن ان يقي مراد المم عنده تصحيح كلام المم بحيث ينطبق على ما ذكره
وقوله ويمكن ان يقال كذلك الى تصحيح كلام الله بحيث يقع عنه ما ذكره الاستاد
بقوله لما منع ان ينعقد في وقوله فليسا مل فيه اشارة الى نحو ما ذكره الاستاد من النسخ
فقوله لابد لها من جزء واحد كان المراد الواحد وحسن حقيقة فهو م لا نه اول
المستلزم وان اراد الواحد في الجملة فلا ينفع **قوله** الاستاد وقد سبق ذلك اي في حيث زائد
الوجود قوله يمكن الاستدلال الى هذه طريقة اخرى لا ثبات البسيط غير ما ذكره الله
قوله المحيى من سلوية عن نفسها بحيث نفس الامر اي محيى مرتبة من مراتبها وان لم
يصح سلبيها عن نفسها بحيث مرتبة وهي جزء منها واعتبارها في الذهن فقوله **قوله**
محطف بيان المرتبة **قوله** الله قال بعض المحققين هو الحق التقاراني في شرح
بعد نقل كلام صاحب الواقف فيه بعد لا نه على هذا التوجيه بصير النزاع في ان
المحلولية من لوازم المية او من لوازم الوجود الخارجي فلا وجه لذكر المحلولية
في الدواحي **قوله** والتعيين اي تعيينا لا احتياج الى الفاعل بالوجود الخارجي
كقوله **قوله** الاستاد من الاحتياج الى الفاعل اعم من ان يكون في الذهن والخارج
قوله **قوله** الله بان يقي الاحتياج الى كونه كالم محيى الحق الى قوله انتهى بالمعنى الذي
قوله **قوله** الله بان يقي الاحتياج الى كونه كالم محيى الحق الى قوله انتهى بالمعنى الذي

علته للامتناع اشقاء احدى العلل فيكون اشقاء احدى العلل علته بالواسطة **قال** الحاشي
 قديما السلوب في هذا اثبات للقدرة المتوعدة وما صلا ان يترادف عدم تميز المضاف اليه
 فاذا كان المضاف اليه مخصوصا يكون عدم تخصيصا وقوله وقال ان لو كان ان يكون
 يكون خصوصية السلب بخصوصية المذكر وما صلا ان عدم زيد مثلا لو كان لخصوصية
 سوى لا مضافة الى زيد لم يكن بقبضا لوجوده اذ يجوز سلب خصوص عدم زيد ووجوده
 بان تحقق عدم مخصوص بغير غاية الا ان شئت عدم غير زيد منع بالنظر الى الواقع
 فيرفع التخصيص قوله هو الوجود الكلي اي يجب ان يكون مضاف اليه السلب هو الوجود
 المطلق عن زيد لخصوص وجوده ولا يجمع الوجودات لا على تقدير الاول يجوز
 ان يكون زيد موجودا بوجوه اخرى وهو باطل وعلى الثاني يلزم انعدام جميع الوجودات
 عند انعدام زيد وهو ايضا باطل **في** ان اريد ان هذا اعتراض على كون كليا
 بحيث يفقد العدديات بالانعام الاجزاء وما صلا ان لو كان كليا فلا بد ان يتعدى
 بالانعام الاجزاء اما على سبيل الاجتماع او التفريق والالزام تخلف العلول
 علته الثانية والحاشي فصل الكلام وبين فساد الافتراضات العقلية على تقدير
 الكلية **في** فلا يلزم ان لا يلزم علته التعاقب وهو الانعام بعد الانعام قوله
 فلا يستلزمه الا كان التعداد متساويا لا يستلزم عدم الالفة قوله والاستناد
 بالجوهرية على الاحتياج قوله وان لم يكن علته اجواب عما سبق اذا كان امكان عدم
 العلول بالانعام جزءا من علته لاستناد عدم الى ذلك الجزء علته ثالثة والفردية
 انه علته ثالثة وحاصل الجواب ان الامكان ما حوز في جانب العلول فليس
 اجزاء العلل والعلل بفعل العلول لكن كاي في العلل المبينة **فقد** **قال** الحاشي
 على الوجوه المذكورة وهو كون الجزء بحيث لو كان له وجود مطلق في غير مكان في هذا
 والمراد بحسب الجواب ان يكون كاي في الامكان المذكور المراد بالجوهرية ان يكون له وجود

العدديات

لا يلزم عدم ذلك

الخارجي مقدم على الكل على تقدير وجوده في الخارج والذهني كذلك لو كان المراد بالجوهرية الثاني
 قوله من الانقسام الكلية للعلل اعلم ان العلل كل واحد من تلك الانواع كالنظر والفعل
 الجزوا والمعد وكل واحد منها قسم كل من العلل ويقع منها فالانقسام يتحقق في جميع افراد
 الجزو وان الانواع **الاحرف** الحاشي ان مع انه لا يتصور اثبات اي اثبات المكروه
 البصر للاعدام للتساوي بين البصر وعدمه واذا لم يكن ثابتا فكيف يكون مقدما
 ولا يحتاج اثباته الى وسط وقوله فاسئل فيلشأن الى ان البصر مفهوم العقل لا حقيقة
 وجزء المعنوي مقدما عليه **فقطعا** **قال** الاستاذ على مجموع الطبول والصوت والاعراض
 فيكون الاعراض جزءا من الجسم اذ الجمل عبارة عن الاتحاد في الوجود الخارجي والجسم
 جوهر فيكون العرض جزءا من الجوهر وقوله وايضا صرح الشيخ **في** اي ما ذكره الشافعي
 من ان المشهور كان ما صرح به الشيخ من ان المشهور وما صرح به في مواضع من ان
 جزء الجوهر جوهر وقوله لا يحتاج في ان يكون طائفا اي لا يحتاج طبعة النفس بصورتها
 طبعة النفس العام اي لا يشرط الى تلك الاعراض قوله على الجملة اي مجموع الطبول و
 الصوت والاعراض **فقد** **وليس** ذلك اي في معنى كلامهم ان الشخص اذا كانت مع
 هذه الاعراض فلا يقال طبعة الجسم عليه قوله مع انه صرح اي فهم من سابق كلامه
 ان العرض جزء الجوهر مع انه صرح **في** فيلزم التساوي بين كلاميه ويخص في الثاني
 بين كلامي الشيخ ان العرض لا يكون جزء الحقيقة النوعية ويكون جزء الشخص او الصف
 قوله ان ليس كل معنى كاي ليس كل معنى اقترن بمعنى آخر موجبا لان يصير المعنى الاول
 في الثاني واقع وحد حقيقة نوعه ولا يمكن ان الانسان مع **في** والمراد بالجسم المقدر
 الحقيقة النوعية فله جعل فصل اي كجعل فصل اللوني ليس السامع مع الشيء كجعل
 اللوني فصل في الحقيقة فله جعلها ماهية نوعية قوله فلهذا شفع على قوله جعل
 فصل في الحقيقة فله جعلها ماهية نوعية قوله فلهذا شفع على قوله جعل فصل في الحقيقة

الجزء

تخرج من غير اي ذالم يكن عدا البياض مع الشيء كالفصل بالنسبة الى الحيوان يلزم ان يكون البياض
 غائبا عن حقيقة ق على الشيء ان ذو بياض **قال** الحشيم هو العرض بالنسبة الى وان كان جزءا
 للشيء مثلا الحيوان بالنسبة الى الناطق محروفي وبالعكس وان كان جزءا بالنسبة الى هيئة
 الانسان **قال** الاستاذ لا يوجد في غيرهما فان العشر مختصة بضعف الخمسة ونصف
 العشرين والعسكو على دفع العدو وضع الضعف العظيمة واسأل ذلك قوله لا يكون
 عين مجموع وان العسكو اعني دفع العدو ومضاد منه اثر مجموع الأجزاء اذ كل واحد يصاد
 شخصا والمجموع مضاد للمجموع **قال** الاستاذ فان تذكر الجزئيات الحاصلة في تذكر الجزئيات
 باعث وبسبب لتذكر الحكم لا التصور لطواف ذلك الحكم او سبب حصول الحكم اعترض السيد
 السك على ان غرضه ان التمثيل يزيد الحقائق عن الحكم الحقائق الناشئة من تصورات
 الاطراف وورد بان حقا الناشئة من تصورات الاطراف انما يزيل تصورات الاطراف
 وهذا التمثيل لا دخل له فيه وقيل قولنا انه فانه رباح في التصديق ليعمل على قول
 والتمثيل للتمثيل بجواب عما يورد على قوله هذا الحكم الكلي اي طاحنة بعض الأجزاء الى
 البعض بدعي واليراد انه لو كان بدعي لم يكن فرق بينه وبين قولنا الواحد نصف
 الاثنين وعدم الفرق باطل وحاصل الجواب انه بما يكون الفرق بينه وبين قولنا
 الاطراف **قال** الحشيم ان يقوى على اضعاف مثلا الجبل الماخوذ من عشرة جنود يقوى
 كل خط منها على حمل من مثله يقوى على حمل ما تنضم فليس اثره عن مجموع اثر الأجزاء
 اذا تجميع الأجزاء حمل عشرة من مطالب الاستاذ بان هذا الجبل المخرق من عشرة
 على حمل عشرة من وفيه تامل ظاهر لا يعلم قطعا انه يقوى على حمل ما تنضم من مثله انما قال
 الاول ولم يقل الصواب لا يمكن حمل كلام الاستاذ عليه **قال** الاستاذ فالصواب ان الصواب
 في دفع كون تلك الصور اعراضا لا في جعلها في المثلين **قال** الاستاذ في المثلين
 وقد سبق في بحث تحقيق التمثيل ان يكون على وجهين احدهما ان يكون على وجهين

في الجواب المار مع ما فيه من التحقيق وقيل قرر الكلام حيث يمكن ان يراه لغيره ان لم يورد صريحا
 الحشيم كما ورد عليه **قال** الحشيم ان فالمراد بالاحتياج في تعظيم المواد الاحتياج الى الصور والاحتياج
 في الجود والانتفاع والعناصر الاحتياج في النوع الى الصور فلا يلزم كون الصور اعراضا
 ح للشيء ان يقول قوله فان قلت القطع اه يعني ما ذكر الاستاذ في دفع كون صورة المعد
 مثلا عرضا مستلزم لكون الهيئة اليريد ايضا صورة والقطع الحشيم مادة **قال** قال الشيخ
 قالوا اي الحكم هذا الحكم الكلي اي الاحتياج فيما بين الأجزاء في المركب الحقيقي بدعي التمثيل
 بحر اللوحين بحسب الانسان للتوضيح **قال** وهو قد يمتد في الخارج كالبفت فان الجدران في
 السقف تمتد في الخارج والذهن وهذه الأجزاء ليس اجزاء خارجية قوله وقد يمتد
 في الذهن كالانسان المركب من الحيوان والناطق فانها اجزاء ذهنية وبسبب التجزئات
 الجزئية بما في الجملة اذ الجملة بفضي الاتحاد والجزئية التغيرات والامتنان قوله اما ان يكون
 يعني لما كان الاجزاء اجزاء ذهنية فاجزئية فيكون على اوصاف ذهنية ولا بد لها من
 صورة ومعلوم في الخارج قد في الصور والمعلوم اما امر واحد ومتعدد قوله وعلى
 الثاني اما ان يكون تلك الصور اي الصور التي ذى صورته امر واحد اما ان يكون تلك
 الصور ما حوذة من امر متعدد كصورة الحيوان والناطق فان ذى الصور والمعلوم
 هو الانسان الواحد لكن الصور ما حوذة من الحيوان والناطق او من المادة والصورة
قال سطل ما سئل وجه البطلان امتناع الجملة فان فرض منها اي ارتباطا يمكن قوله
 الامتياز الغرض ان الامتياز استتبع الجزئيات ويستتبع الجزئيات الغرض والانتقال او
 المتغير شامل الحركة بالارادة قوله فصار بها اي تملك المعاني المتبوع قوله من جزئ
 خارجي اي جزئ داخل في الذات موجود في الخارج قوله ويستفاد منه اي ما ذكر
 الحقيقة الحقيقية انما يكون ذاتيا وهو لا يكون ان يكون مستقلا كالمبدأ ان كل من خوا
 على الحقيقة الحقيقية انما يكون ذاتيا وهو لا يكون ان يكون مستقلا كالمبدأ ان كل من خوا

باعتبارات شتى مثلا يجوز ان ينتج عن الانسان باعتبار انه جسم نام حساس الحيوان
وباعتبار انه مدرك للكليات الناطقة وهكذا فقله وقد عرفت جوابه هناك من ان
الاجزاء لو كانت خارجية فلا حمل ولا اتحاد ولو كان اجزاء عقليا صرفا فلا جزء
ولا تركيب **قال** الاستاد وانه محمول ليس بجزء حقيقة وهذا بيان منشأ الجحش
وقوله فاطلاق دفع لها كما افاد والطاهر ان قوله انت جحش الى دفع للجحش
لكن يفهم منه وجه الجحش ومنشأها قوله نحو العقل والاختيار فيكون جزءا ان اخذ
بشرط لا ومحمل ان اخذ لا بشرط شئ قوله كما سبق تفصيله من انه اذا كان جزءا حقيقيا
لا حمل ولا هو اتحادا واذا كان عقليا صرفا لا تركيب ولا جزء قوله والجحش والفصل
موجودان الى ان كان ههنا مظنة سؤال وهو ان وجود الجحش مناف لما صح
به الشيخ وعبر من عدم وجود الجحش في الخارج نفرض في الحاشية لدفعه بالحصل
وحاصل الدفع ان الجحش في الفصل محمول وموجود في الخارج من حيث الطبيعة
والحقيقة اي لا بشرط حتى يقع اجتماعه مع الفصل لا لا بشرط من حيث انه لا بشرط
اذ يصير ههنا طبيعة بشرط شئ فتدبر فانه يتبين فيهم موضع تلك الحاشية بما ذكر
المحتمى ان في حاشية الحاشية بقوله واعلم ان الحيوان **قال** المحتمى من ههنا فيها
اي جلت اختيار احتمال الثاني **قال** الاستاد فان قلت فيلزم من وجود **قال**
لما اختار ولا الاحتمال الثاني ودفع محذوره بانها ليس محمول والاطلاق المحمول
عليها ما متحد اختيارا نيا الاحتمال الاول ولم يدفع محذوره فاورد السؤال
فان قلت وحاصل الجواب ان الحيوان المحصل والمعين اعني الماخوذ من الناطق هو
مع النوع والفصل قوله مثل الجسم الذي بمعنى المادة اي الجسم المطلق الذي هو
النوعية لا وجود له قبل الصورة النوعية قوله لو كان **قال** وهو ان الفصل
من الحيوان المحصل والمعين وهذا ايضا قد عرفت في كلامه الثاني وانما قال

او ثانيا اليها قوله بوجه انما قال بوجه لان عمر من الوجود الواحد والهيئة اعتباري وعمر
الصورة لها واسمي وقوله فالوجود انما يعرفها اشاع الى دفع المحذور لانهم من انهما
الاول قوله هي معرض للانفصال اي من شأن الهيولى ان يعرف لها الانفصال اعني
الصورتين فعروض الصورة الواحد للهيولى لا من حيث انها قابل للتكثير بل من حيث
انها واحد وقوله بل الواحد والكثرة اضراب من قوله فالوجود انما يعرفها
الى وجه الاضراب انه جعل ولا وجود الواحد غارض للوحد مع ان الاثر العكس
اذ الوحدة تفرض للوجود الواحد كما ان الكثرة تفرض للوجود المتكثير فلما اضرب
وقال بل الوحدة قوله كما في الهيولى اي كما ان الوحدة تفرض للهيولى بسبب ذلك
الصورة والكثرة تفرض بسبب كثرتها **قال** الاستاد اي من كونه المواد بالصورة
المحولات لا الصورة العلمية لا يكون الاحتمال الاول الاحتمال الاول الخارج من القسم
لان الاحتمال الاول الخارج من القسم ان يكون الامور المقعدة اي المصدقات
للحولات متحدة في الوجود وذلك لا يستلزم كون الاجزاء اي المحولات اذ اتحاد
الموضوع لا يستلزم اتحاد المحول متحدة في الوجود والله حكم في الاحتمال الاول بان
الاجزاء اي المحولات متحدة في الوجود حيث قال في تمة ذكر الاحتمال الاول وهذا
هو القول بان الاجزاء المحولة تغير المركب مهيئة لا وجودا فانه يفهم منه ان تلك
الاجزاء متحدة في الوجود **قال** المحتمى من لم يجر شي من القسم اي لو كان المراد ذلك
لم يجر شي من القسم على وجه العموم اذ القسم الاول وهو الصدق على الامور المقعدة
في الجملة لا يفتقر الى **قال** الاستاد هو المعنى الذات وجبه والمعنى الذات ايضا
اذ لا يفتقر الى **قال** الاستاد هو المعنى القائم بالخص بتعبير بان عالم قوله
والله اعلم بالصواب **قال** المحتمى من لم يجر شي من القسم في حقيقة اخرى لم يعلم ان
الاجزاء متحدة في الوجود **قال** المحتمى من لم يجر شي من القسم في حقيقة اخرى لم يعلم ان

العقلية للوجودات كالمدرك بالبصر والذات هو لا يميز ثم من خارج يعلم ان
 لا يميز مما دون لوجود آخر هو ثوبيا وجوا وعزها حتى لو لم يعلم تلك الملاحظة لم
 يعلم ان شئ ايضا بل جاز ان يكون ايضا فبانه قوله وهذا كان اي المدرك بالبصر
 هو البياض ومن ثم من خارج الخ مثل ان العقل يدرك ولا الصور الجسمية
 الخبث مثلا ثم بعد ملاحظة جهات اثبات الهيولى يدرك ان الصور مقارن
 لشي آخر هو الهيولى وناعت له قوله ومن ههنا اي من ان بعضا من تلك المعاني
 النابع المفارن لشيء بالعرض قوله وثاني حكمها كالأب والابن وفي الدار
 الوقت كاتقدم قوله كما سبق التلويح اليه في تلك الحاشية التي نقلنا بعضا
 منها قوله ولذلك اي ولاجل ان الاعراض المشتقات مثل اللون والكم والكيف
 المادي كاللون والكم والكيف قوله ولو كان حقيقتها اي لو كان حقيقة العرض
 مثل اللون سبار كما استغاق اعني التلويح المعاني بالذات اللون كما عظم لم يتصور
 النزاع في عروضة قوله مبين من التفسير وهو السهولة اي كل سهل لما خلق له **قوله**
 الاستناد لا يخفى اعراض على الشئ حيث قاله الاجزاء عن المركب كقوله بالجماد للوجود
 بالعدم كاتحاد زيد مثلا بالعلاقة قيام العمى به قوله لا ينال اي لا يدرك بل
 يدرك الامور المنتزعة مثلا العقل لا يدرك زيد الموجود في الخارج بل يدرك
 الامور المنتزعة منه كالجوان والناطق والادسان فالجوان والناطق والادسان
 سلوبي عن زيد كما ان البياض سلوبي عنه مثلا قوله وقدم اي في الحاشية للبيان
 بقوله لكن الاجزاء العقلية تفصيل بعضا فيه حيث قال لو كان كذلك لم يكن
 في حد ذاته حيوانا ولا ناقلا لما علم ان المهمة من حيث هي ليست الا هي فكونه
 جملة العوارض وحيث قال يلزم ان يكون ايضا فزيد في جميع المعنويات **قوله**
 بعبارة كأمور شابه العوارض المذكورة كذا حيث قال لان الجوهر الحيوان لا يميز من ان

هذا اعراض على الاستناد يخرج بعض الاعراض والجواب بالانزاد بالشئ ما هو المتبادر
 بل النابع مطلقا قوله من المادة والمبني والمغاير بينهما بالذات كذا بين الابيض
 البياض لان احدهما ناخذ بشرط لا والاخر اللا بشرط فبعد الاخذ كذلك ثبائنا
قوله الشئ ولا اي وان لم يتبع يلزم اذ راج المساوية في المتباينة بان يجعل بالمعنى
 لها العموم والمخصوص اصلان متساوول للمساوية وهذا وان كان صحيحا غير بعيد لكن
 الطلاق المتباينة عليه بعيد قوله فمثلا بان جعل اقسام الاصلية ثلثة اقسام بان
 الاجزاء اما متصادقة صمد قاكليا او صدقا في الجملة او غير متصادقة اصلا فالاول
 المساوي والثاني المتداخله والثالث المتباينة **قوله** قد استوفينا اي في بيان
 عروض الاعبارات الثلثة لاجزاء المهمة اعني بشرط شئ او بشرط لا شئ او اللابشرط
 فالماخوذ بشرط لا مواد وصوره واللابشرط محمول قوله اشار الى ذلك لانج يرجع
 الضمير في قوله وقد يوفقنا الى المتداخله قوله لا شئ ان يكون جزءا لشيء لو كان
 ذلك الجزء مشتركا ولم يكن تمام المشترك بحيث ان يكون مشتركا بين جميع المميزات
 لان بعضها بسيط فيكون فضلا من لا ينفك **قوله** وفيه تخشاي في كونه الاسم
 هو الجنس عث وهو انه يجوز ان يكون العموم باعتبار عروضة لنوع آخر فيكون عاما
 ولا يكون مشتركا لانه عروضة بالصفة الى بعض الانواع وان كان ذاتيا بالصفة الى
 البعض قوله قال الشيخ في الشفا الغرض من نقل كلامه من الشفا والاشارات
 بيان الساني فيها وذكر رفع الساني عن بعض المحققين وعن المتن وعن الامام
 والاعراض على كل واحد منها قوله لما اولوا والحاصل ان بناء استدلاله على عدم
 الاعراض مطلقا والساني على وجوده وسأواة الفصل له قوله ولزمهم على ذلك
 اعراض عن المتن على الفاسل **قوله** اعني احوال وجوده الى المتداخلة والشم لا في
 في الشفا **قوله** لا يميز المذكور حيث قال لان الجوهر الحيوان لا يميز من ان

الجنس يكون تمام المشترك والفصل لا يكون كذلك فلا يمكن الجمع بينهما **والجواب** عن الخوا
الجنس العالي بالنسبة الى المية النوعية مثلا الجوهر لا يميز الانسان عن جميع ساكني
في الوجود لان الفرس والنجم والحجر ايضا جوهر موجود لكنه يميز عن بعض المشاركين
التي ليس جوهرها كاعراض **الثم** من ان الفصل يحصل للطبيعة الجنية فلو كان
المية مركبة من امرين متساويين لم يكن الفصل محصلا لذلك ويكون للجنس العالي
فصل ويكون الفصل القريب سقدا على تقدير تركيب النوع مثلا من امرين متساويين
والفصل لما لا يميز له قوله غير مبني على هذا الاصل يعني لو وجد لهم دليل على اطلاق
تلك العزوم من دون امتناع تركيب المية من امرين متساويين يقولون بجلالة
والا فلا **الثم** كان احد التسعة او الثلاثة لا يبق لم لا يكون العرض جيبا للمية
من المعولات ولكون الاجناس العالية المعولات كالكم والكيف مثلا لاننا نقول
انهم يثبتون ان العرض ليس جيبا بالنسبة الى المعولات بل عرضيا بالنسبة اليها قوله
وان فرض تلك المية جيبا لوقا كانت المية جيبا فقط لا يمكن اجزاء ما ذكر
فيمر بل يجب ان يغير الدليل لما ذكره قوله ورد باننا لم نحضره الا فاذا كان مية
ممكنة ولم يكن احد المعولات جيبا لا يجري الدليل هنا لكن يبقى البيان ظاهر
في ان هذا الجواب والثاني المشار اليه بقوله سلمنا لكن لان جيبها لا يجاب
عن كلا التقديرين لكن بعد تفهيم النظم فم ان جواب عن التقرير في الميات التو
لا في الاجناس العالية والجواب عنه قوله جزء الجوهر **الثم** قوله لا يميز في المعولات
لان اكثر المعولات بل كلها كالفرس والنبات والفلك غير مضمومة وان كان
مصدقا قوله وهو ممتنع لجواز ان يكون صدق الجوهر لا يطاق على الجوهر **والجواب**
صدقها كصدق الحيوان على النبات قوله على وجه كصدق الحيوان على
والنام على النبات والصالح على قوله فم هذا هو المعقول الاصل **والجواب** عن الخوا

الثاني ويقولها نوعا هو المعنى الثالث وهذا هو محل الاستشهاد وقوله فلو جردنا من كلام
الشيخ قوله فليس كون احدهما اي من المية نباتا والجزء والشم في الجواب اشار الى ان
لزوم حصول الفاصل لا يرجع الى جميع بل يرجع الى بعض الجوهر اذا لم يميزها يكون داخل في الذات لا في
الذات قوله الى امور سببه غير متصلة كالجنس ومنها لا يميز حق لفتاح الى العنق والفصل
مبنى على امتناع ان لا يصلح للاستشهاد **الثم** وان اخذ يعني لو اخذ في الميزان يكون جزوا
من الذي يصدر في علمه فيكون مختصا بالمية دون ذلك الجزء لانه ليس جزءا منه فيكون
فصل المية وجزؤها بالنسبة الى ذلك الجزء ورد **الثم** الحيوان سقلى بكل واحد من اجزائه
والفصل قوله كانا فضلا واصفا لكل منها جزء من الفصل لان تمام الفصل **الثم** مع ابتناء
على امتناع وهم الاقتناء انه لو اشبع الزكبي من الامر من المتساويين فقط يحصل في كل
مية مركبة جيبا فجزى الدليل بان يبق الواحد منهما ان يحصل الجنس لا اما لو كان الزكبي
من الامر من المتساويين لم يجز الدليل لعدم وجود الجنس قوله ان يحصل الجنس بما يفراد بل
الحصول يحصل بالجميع كما هو عند القائلين بقدر الفصول وان كان التميز عن جميع المشاركين
يحصل بكل واحد منها قوله تمام الجزء الميزان لا يكون كل واحد منهما قوله تمام الجزء الميزان
لا يكون كل واحد منهما فضلا لانه ليس بتمام الجزء بل بعض الاجزاء قوله بالجزء الميزان
من دون التقييد بالتمام قوله وانما نراي ابيات كون الفصل واحدا لا مقدر اشكل
وقوله لا يبق محتمل ان يكون نقصا على الدليل ومعارضته **الثم** الاستاد وذلك لا يجري
في الانسان اذ لا يقع ان يبق لو تركب الانسان من الحيوان والناطق فكل واحد منهما
اما جوهر او لا جوهر واصل الجواب ان شله يجري بان يبق كل واحد منهما اما الانسان او
لا انسان **الثم** الاستاد لان المية جيبا اي جيب لا يكون الجزء الاخر ميز المية لا يكون
فصل ويكون **الثم** الجواب عن الخوا **الثم** الجواب عن الخوا **الثم** الجواب عن الخوا
فم هذا هو المعقول الاصل **والجواب** عن الخوا

بالفصل واحد بل هو من ان الترتيب في موضع الملازمة مكانه **قوله** الاستاد والا يوان لم
يكن دور عليه بل دور عليه ولم يكن منها اصلية لا يمكن منع العلمية في الفصل بالنية التي هي
مع انزلة لفصله بالاتفاق وليس من شأنه ان يلزم الدور منها ايضا قوله فتأمل فيه
لما فيه اشار الى الاعتراض الذي ذكره المحقق في وجهه **قوله** النامس **قوله** المحقق في
الجيب اجماعا قدس من حيث اراد دفع هذا الاعتراض يعني ان يختار من التقريرين الاول
الثاني الاول ويدفع المنع حتى يتم التقرير الاول ولم يظول الكلام بالتقرير الثاني **قوله**
واذا ثبت استناع ان اراد بيان ان قول الحق فلا تركيب عقلي لانها مستفوع على مقدمات
ثلاث الاول استناع معين في مرتبة واحدة الثانية ما لا يقبل له الاصل الثالث ان
اجزاء المية مختصة بالمعنى والفصل قوله لا يكون احدهما جزءا الاخر يكون وذلك لان
هو الكل مع ان الغرض من الجزء فلا يجوز ان يكون الاجزاء محضين احدهما جزء
الاخر قوله ما استلزمه اي منشوع كلام الحق فيعبر بها الجبته والفضيلة اذا فهم
سابقا من الفصل لما يكون منها اعم من ان يكون منازعة المساكات في المعنى و
الوجود قوله حبان في مرتبة واحدة والاعتراض يعني على جوان اذا الجبان اعني الجوان
والجبل النامي المنصب القامة لمية الانسان في مرتبة واحدة قوله تلك القاعدة اي
جواز وجود الحبان في مرتبة واحدة وطا صا هذا التقرير الذي في الخبر بين الامور
الثمة لا الاثنين منها كما في التقرير المشهور قوله يلزم الله وهذا كاف في انما ذكر
والاجاب الى هذا استناع نقل المية قوله عيب الشبهة المحضة والمقتضية المقتضية
ذلك اي كونها في جوانها موجب الشبهة المحضة **قوله** المحقق في قوله
المقدمة للرد على اي تخوف من النزاع في قوله نوع آخر او نوع ما قوله اما ان يكون علم الله
بين تمام المشترك كما الفرق بين هذا التقرير والتقرير المشهور ان في ذلك الميزان
تمام المشترك والنوع هو في المشهور من المية والنوع هو في المشهور من المية

لمية واحد حبان في مرتبة واحدة فالنوع الثالث عين نوع الاول بخلاف هذا التقرير قوله
في جانب العلل اعني الاجزاء قوله ان لم يميز حبان الانسان فثبت ان حبان الجنس لا يلزم ان يكون
حبان المية لكن في عدم كون تمام المشترك بين الانسان والشجر تامل الا ان يريد ان يميز تمام
المشترك بين مجموع الانواع الثلاثة قوله فقد يعرض اي اعترض عليه الله وزيغ **قوله** في
قوله الحواشي اي في اول الكتاب حيث بين هنا ان الاجزاء العقلية باراء الاجزاء
المادية حبان الجنس تاحوز من المادة والفصل من الصور وهما موجودان في الخارج
قال في الخامسة على تحقيق الله حيث قال ان كان تمام المشترك بين الانواع الثلاثة يكون
حبان اي حبان قريبا لكل نوع لكن لا دخل لقوله اذ هو واضح لان هذا الوقوع لا
مدخل له في تحقيق الله قوله وعن اثنين منها وهما ليس كذلك اذ لا يقع الجواب عن
السؤال بالانسان والغرس والشجر قوله عدم تجوز مثل هذا التصوير وقول الله
سبح على جوان قوله حبان المية اي اعم من ان يكون قريبا او بعيدا **قوله** الله لما اشار الى ذكره
انما بقوله وذلك يستلزم استناع نقلها بالكنه اذ الكلام في المية المعقولة
الصيراج الى الاجناس الفصول او الى الجنس والفصل قوله وقد في معناه اي
قوله المم كجسما والغرض بين ما ذكر الله ان الله جعل هذا نظرا لما ذكره
بجعل المطلق نظرا للمطلق وهذا القابل جعل هذا مثالا جزئيا لما ذكره لكن يرد عليه
ما ذكره المحقق من وقوله كون جزئيا من مثال مفهوم الكلي ظاهر حيث يحصل الله
في كل مخصوص لا في مطلق الكلي اذ مفهوم الكلي فرد من الكلي المطلق قوله كاليوان
في ان الحيوان الذي هو معروف الكلي المنطقي ككي طبيعي فكذا مفهوم الكلي المعروف
لكلي قوله تصنف الكلي اي اذا صار كليا بصراها ميبا او فضلا او احدي
الكليات **قوله** المحقق في قوله اي ومن الاجناس والفصول اما الاقسام الثلاثة
لا يخفى ان ذلك هو الله واما في الفصل فما عينا والوقوف في المرتبة قوله

وفضل كل جنس أن يبان لكي يفهم وقوع الفصل عما ليا وسافلا ومتوسطا فليس المهمية
 فصل عال وسافل ومتوسط قوله من معنى العالي والسافل حيث كان العالي جنسا يكون
 اعم من الاخص لا من جميع المعلومات كما فهم القائل يعني عرض القابل بان المعبر
 العالي ما ذكر من معنى بصيرغا ليا ولا يمكن ذلك في الفصل قوله فصل النوع لا يمكن ان لا يطاق
 مثلا قوله مع انه متعلق بقوله يندفع **قال** الأستاذ ابي على تقدير كونها جنسين بان ما
 ان هذا التقدير اشارة الى كونها تمام المشترك حتى يكونان جنسين لا مجرد كونها
 مشتركة قوله الا يرى ان عرض الفاضل بنفسه يعني اذا عرض الشيء بتما له شيء كما
 مثلا بالنسبة الى الملاكمة لا يحتاج الى غير فضل عن جزئها اذا كان غارضا لها
قال المحقق ان كان قبل عدم صحة المحقق السؤال ان الذي كان ناقضا من التقسيم
 رجع عنه فلا وجه للتخصيص الجنس والمحقق الجواب ان لا يتم انه رجع عنه ولا يفهم التقيد
 من قوله ومنها عموال بل وقوعه في المرتبة **قال** التمس جنس بالنسبة الى السبع لان الجنس
 من ان يكون طائفة السبع او البصر والسبع والبصر صيان للانسان والحاس
 منسما قوله والا لكان مقوما للفصل واذا كان مقوما له يكون محصلا له واذا كان
 له فلا يكون الفصل محصلا له والادار قوله ولا شيء من الجنس اي جنس المهمية و
 اجزاء جنس المهمية ان هذا من تنمة الدليل ودليله ما ذكر سابقا بقوله بل يقول
 لو كان الجنس او شيء من اجزائه ان هذا قال على ما بين **قال** الأستاذ لا تمنع هين
 لان الحال ان كان احدهما لم يكن الآخر هو المحل فلم يكن هين وان كان كلاهما
 لزوم حلول حال واحد في محلين وامتناع الصورتين للزوم اجتماع المثلين قوله و
 مثل تركيب المهمية من اجزاء غير متماهية اي عقليته بناء على ان التركيب العقلي
 التركيب الخارجي وهو متبع برهان التمس قوله قال في الهيات على ما بين
 التركيب العقلي بناء التركيب الخارجي والتركيب العقلي متعلق بالصورة لا يشهد

بكلام الشيخ حيث استدل بتناهي الفصول على تناهي الصورة في الانفاذ بينهما حتى يصح
 الاستدلال بذلك والاستاد عكس الاستدلال بتناهي الصورة على تناهي الفصول وعدم
 بقده وهو اولي واظهر لان الاستدلال بالموجود الخارجي الذي هو اصل على الوقوف
 الذهني الذي هو ظل وشي للموجود الخارجي اولى قوله وان الصورة المتناهية
 اي يجب تناهي الصورة لان الصورة اما انما تراهي ما يكون الجسم معه بالعدل او فتنه
 فان كان ناسخا يكون واحدا وان كان ناقصة فلا يطاق يكون بينهما ترتيب طبيعي
 والمخصوص بان يكون احدهما اعم من الآخر كالجسم بالنسبة الى الحيوان والاخر مجرد
 صورتين في مرتبة واحدة ليس بينهما اعم وخصوص وهو محال واذا كان بينهما
 ترتيب طبيعي يجب ان يكون شاملا بينهما برهان ابطال التمس **قال** التمس هذا الحكم عام
 حاصل هذا الاقراض ان عموم هذا الحكم يقع في الاخصاس مطلقا ولا يقع في الفصل
 لان التساوي مخصوص بالفصل القريب ومما صلب جواب التمس اعصار الفصل فيه
 فيعم الحكم بالتساوي فيه ايضا قوله والا لم يكن ذاتا له بوجود المهمية حيث لا
 يوجد الفصل عتقا للمعوم فلا يكون جنس المهمية والا وجد حيث وجدت قوله و
 بهذا الجواب يندفع الاعتراض ان هذا قائم لما وعد به قبل ذلك باربعة اوراق
 بقوله ولهذا الاعتراض وجدهم سنذكره **مسألة** الشخص فاك التمس
 بل هو متبع عما عداه فبان ان افراد الماشي مثل الانسان والغرس تنتمي بانه
 عن الآخر ومشارك في الامر العربي وهو الماشي قوله لا يقال وجدهم العروضا ثبات
 للمهمة الموقوفة حيث لا توقف على تنسيق بل يلزم ان يكون ثبات للموقف على
 التمس السابق وقوله وهذا بخلاف فتح في الشطير بالفرق قوله ووجه ما باب
 والموافق اصل كلامه اختيار الشيء الثاني واثبات وجوده مع وجود الكل لا يوجد
 على شيء وانما قد وثقت ان يكون قوله في الماشي بالنسبة الى **قال** الجنس من افراد

وسقدهم

والهبة بنفسه فلا يلزم من معرفتها الترجيح لا مرجح وكذا اذا كان النوع متغيرا في
 فرد فان ذلك الحصة متارة بنفسه قوله على سبيل التعاقب بان يقدم السابق على
 اللاحق وذلك جائز عندهم كما في دورات الاملاك قوله ولنا قالوا اي لا يدل الانقضاء
 بالصفة العينية لا يصور في الذهن ولو ازم المهية بنفسها في الذهن قالوا
 لو ازم المهية ليست عينه بل اعتبارية حتى يصح ان تصاف المهية لها في الذهن قوله من
 حيث انه موضوع للمناطق عدمها للمناطق من حيث انه خارج عن محول متغير وكذا العكس
 ولا دور فذهب قوله واعلم ان من لا يوطئ به ويمتد لتوجيه امر للشئ عن يدا ذكر
 سابقا لان ما ذكره سابقا يحتاج الى التكلف بخلاف هذا التوجيه **قوله** ان الله ليس
 عينا مطلقا اي بل عدم مضاف اليه واذ كان عدمه يعني يكون اما عدم الشخص او
 لا الشخص قوله لم يزم آخر كما لانسان والحيوان ونحو ذلك قوله وانما يتبع اي انما يتبع
 لو كان المراد بالشخص الشخص الخاص كشيء مثلا الذي هو معروف من مطلق الشخص
قوله المحيى ان ان نقيض السلب ناهوا لا يجازي السلب الوجود يكون نقيض الوجود
 ان يكون سلب سلب الوجود عين الوجود والالزام ان يكون السلب الوجود نقيض
 احدهما الوجود والاخر سلب السلب وقوله فتأمل اشار الى جواز ذلك فان الوجود
 لازم للنقيض وهو سلب السلب **قوله** الاشارة لم يمنع تشابه الاشياء بعض الاستدلال
 ادعيتين احدهما ان افراد الشخص متماثل والثاني ان المتماثل تشابه في الحكم والله
 منع الاول والثاني وقوله يعني كونها تفسير العدمية قوله في الدليل حيث قال واما على
 الثالث اي ما على الثالث ان الشخصات اشياء والاشياء متشابهة في الوجود في
 العدم والله منع الصفرى ويمكن منع الكوي ايضا وهو المراد بقوله ويجوز ان يكون
 المراد اختيار الشئ الثالث يمكن منع تشابه الاشياء ايضا قوله وقد عرفت في ذلك من الانقضاء
 بالامور الوجودية يكون بالانقضاء كونهما الوجودية **قوله** والله اعلم بالصواب

منظمة شوالا السؤال اقامة الدليل على نفي الشخص مطلقا حتى يكون مطابقا كلام الله لا
 نفي وجوده الخارجي اذ الله لا يقبل به **قوله** الله ونحن استوفينا الكلام اي في شئ مقول
 الله بعد اعادة العدم ثم الامكان قد يكونه الذي العقل وقد يكون معقولا باعتبار
 حيث قال الله هناك اشار الى جواب شك قد رددنا الى قوله وهذا شبهة يمكن اجابها
 في كثير من المعنويات مثل اللزوم والحصول والانصاف والوعد والعدم والحادث
 الى آخر ما ذكره هناك **قوله** الله وقد يكون نفس المهية هذا لا يشل الواجب وليس بالهبة ما به
 الشخص بل عين الشخص لان بقى مراده ان ما ليس خارجا عن المهية اعم من ان يكون
 عين المهية او المهية علته ولا يكون عينه قوله الى المهية بنفسها كما تقول يعني اذ كان على
 الشخص نفس المهية بحسب ان يختص فردا لا يلو وجد في فرد آخر كقوله مثلا ولم يوجب
 زيد فيلزم تحلف العلول عن العلة قوله وهو جواز ولا يلزم الدور لان المال يتوزع
 قوله وقد عرفت هذا حيث قال واما المادة ويعنون بها ما يكون موضوعا للحادث
 ان كان عرضا او هيولا ان كان صورا او سقطة ان كان نفسا وعرضه ان ليس المراد
 من المادة الحيوان الاول اشمل الحيوان الذي هو مادة الانسان قوله لا يحل فيها اي
 المادة من الصور النوعية او الشخصية **قوله** الله فان قيل هل ما ذكرتم هنا سقطة بل
 الدعوى وهي ان يتبدل الكلي بالكلي لا يفيد الجزئية لا تعلق له بالاعراض ولنا كتب
 المحيى بين ما ذكرتم وما سلمه لو كان ما ذكرتم صحيحا يلزم ان لا يفيد انقضاء
 الجزئي الى الكلي ايضا الجزئية والمخصوص ان الجزئي لا يخالف مفهوم كلي **قوله** ولا ي
 يجوز ان يتخصص كلي لا يتخصص كلي بانضمامه الى كلي اخر لما عرفت من ان لا يرتفع كلي
 الى اخر منها متباين **قوله** الاشارة خلاف ما يحكم به البديهة لان الاول ان الشئ لا يتغير
 في ذاته **قوله** الاشارة الى اننا نقول انا نفي الدليل على ذلك فادعى اولئك
 ان اولئك قد عرفت من قوله على اننا نقول انا نفي الدليل على ذلك فادعى اولئك

الوجود مجردا عن وصف كونه ولو اذ لا يصدق الطائر بالوجود على تلك الذات لا هذا الذوات
 مجردا عن الوصف كما يصدق النائم على ذات افراد المستيقظ مجردا عن وصف الاستيقاظ
ق الاستاد بل الشخص عين وجوده الخاص لما كان الظاهر من عبارة السابعة
 قوله بنحو الوجود ان الوجود على الشخص ضرب عنه بقوله بل شخصه عينه
 كان المعنوم من قوله فالفاعل انه استخداما ذاتا واعتبارا اضرب عنه بقوله بل الوجود
 والشخص انه قوله من جملة على اعراضه يعني الموصوف على ما يوجب الوجود العرض فيه والقوة
 والشخص واحد فكله الموصوف من جملة شخصات العرض ولا يجوز ان يقال العرض عن
 الموصوف اذ لو اشغل زال ذلك الشخص ومعدت شخص آخر بقوله بل يعني ان الصورة
 الانسانية اي الصورة الانسانية الشخصية لا الكلية يحصل في حصة من صفته من بلاد
 الانسان ويكون بعين تلك الحصة باستقدا واصل لتلك الحصة باعراض مخصوصة منها
 وهكذا وحصول الصورة المخصوصة مقارن لتلك الاعراض المخصوصة من قوله بصورة
 متعلق بقوله مخصصة قوله بذواتها المخصوصة بل جميع الجزئيات المادية والمجردة و
 تخصيص لذوات بالذات للظهور ولا عتراض المخصص **ق** المحتشمي ^{الكلمات} وذلك بخلاف
 جواب عما قيل لو كان ما ذكرت من الاتحاد في الخارج موجبا للمادة في الخارج يلزم ان
 يكون الكلي ايضا كلك قوله عن ان نقله عنهم فان ما نقله عنه تعالى لا يدرك الجزئيات
 والدليل الذي هو القين يقتضي ان لا يدرك ما يغير سواه كان كليا او جزئيا مجردا او
 ناديا قوله في الحاشية وشال تلك الاخبار لا يتغير اي الحركة الكلية والاطلا الكلية لا يتغير
 وان كان يتغير حركته زيد واكمله وان كان مطلق حركته واكمله بغيره بخلاف حركته الانا
 واكمله فانه باق بقاء النوع قوله وان كان الماد الاول فلا يلزم لانه اذا صدق عليه
 الجوهري لا بد ان يكون احد من الانقسام الخمسة للجهر وكل واحد منها نوع وان لم يكن
 الجوهري بنا قوله لا يتم دعوى في العلم بالذات الذي في العلم بالاجزاء لا يتحقق

العلم وقوله ولا يبعد محتمل ان يكون جوابا آخر عن قوله فان قلت واصل الجواب ان علمه
 بعنوان المصور وهو لا يكون كليا وجزئيا حتى يرد انه لا يعلم الجزئي ويمثل ان يكون
 جوابا عن الاعراض على الاستاد قد **ق** المحتشمي ^{الكلمات} ان حمل بقية الكلي على الكلي لا يعني ان
 بقية الكلي على الكلي بقية الجزئية لم يبين احد ان يجب لكل منها الجزئية بسبب البقية الا ان
 والثاني ان يحصل منها شئ مما زعمناه والاول ظاهر كلام المتن والشرح والثاني لا يلزم
 لما سبق والشرح حكمة الدين **ق** الاستاد بهذا المعنى يعني العرف بين الثاني والعرفي فان
 كما ان الواحد والكثير ليس اخلا في حقيقة الانسان كذلك الوجود والعدم ليس اخلا في
 حقيقة الكثير قوله هناك اي في الانسان من حيث هو انسان قوله والجواب حاصل الجواب
 ان الوجود والكثير يجمع في موصوف واحد في زمان واحد بخلاف الوجود والعدم و
 الكثير فلهما لا يجمعان في موصوف واحد من جهة واحدة قوله الوصفية الكثرة في الحقيقة
 الممكنة فيكون معنى قولنا الكثير بوجود الكثيرين كونه كثيرا يمكن وجوده قوله والكثير
 المقابل له اي الكثير المطلق الذي يكون واحد بوجبه لا وجود له قوله والوجود لا ينافيها
 اي الكثرة من جميع الجهات وان كان لم يجمع الوجود مع الكثرة من جميع الجهات بالفعل
 لان كان الاجتماع في جنس الكثرة بخلاف الوجود **ق** المحتشمي ^{الكلمات} وتساوقها او قد يتوحد
 الاتحاد في المعنوم والذات والعينية ومعنى الاتحاد في المصادق وهما يعني الثاني لعدم
 العينية كما في قوله باعتبار اي باعتبار ما من الاعتبارات قوله يكون وجودا باعتبار اي با
 باعتبار الذي هو واحد قوله بالانقسام يعني وقسم الاعراض في الوجود والكثرة بالنسبة الى
 العقل والحال يكون الوجود اعرف عنهما فقولنا لم يعني ان الوجود ان تفسير الانقسام
 قوله قبل ان اقترا فاصل السؤال ان ما ذكرت مما يقع لو كان كذا احد من العلم والحال
 قدرا ككل واحد من الوجود والكثرة وليس كذلك قوله حيث خال ان كانت صورة اوها
 ان كان معاني جزئية قوله ثم شرح منها جزئي الشخصات ان هذا الطريق لا دارك الكلي وليس

ان المقسم الواحد بالمتساوية من اقسام الواحد العرضي والشيء عد من الواحد بالذات
قوله ان كان له صفة ما بان يكون نسبة المطلق لنفسه النسبتين او جزئها قوله وان كان
 خارج كان يكون بالنسبة المطلق غايض للنسبتين كالوجود المطلق بالعارض لمصلحة
 قوله لا يبق اختيار الشئ الثاني وحز وجب عن الواحد بالعرض وحض الواحد بالعرض
 بالجملة لانه لو كان واحدا لكان واحدا بالجملة **قوله** في نسبة اي في محمولها النسبة
 بقونية محمولها النسبة ولا يكفي ان يبق غير النسبة قوله واما في محمولها في محمولها
 لتلازم التكرار **قوله** الاسناد اسم لما يسمي الموضوع الذي هي علم الانساق
 على الخصص حتى يكون وحدة شخصية **قوله** المقس وقد يقابلها اصل كلام الله ان معنى
 الوحدة ان لم يكن معروفا للكثير فاما ان يكون نفس مفهوم الوحدة اعني مجرد
 عدم الانقسام اي لا يلاحظ ويقترب حيث هو مع قطع النظر عن معروضه كالنقطة
 والمفارقة فلذا القسم يسمى وحدة شخصية على الاطلاق وان كان معروفا بمرزايه
 على نفس المعنوم والطبيعة فنقطة ان كان ذو وضع **قوله** ان الله كبير من حيث لا يراد
 فان مفهوم الوحدة وطبيعته منادى على الواحد بالشخص والواحد بالحيث بالثبو
 وعجز ذلك قوله قال لان هذا المعنوم ليس هذا المعنوم وهو ظاهر وليس معنى
 عدم الانقسام مصداق الوحدة الشخصية بل الامر بالعكس **قوله** وايضا اي ايضا
 يلزم الثاني بين كلاميه **قوله** بالمثل في احد هما كالاعراض الثانية فبالا الحكي بالوحد
 والبيحان اذ يصدق عليه انه قابل القسمة بواسطة الحكي **قوله** الاسناد
 المعنوم الجزئي مثلا المعنوم الجزئي باعتبار ذاته ونفسه اي ما يتبع فرض صدق
 على كثير من جزئي وباعتبار عرضة لزيوعه وعبرهما كلي وثوب بالذات جزئي
 وبالعرض كلي قوله فيما مضى حيث ذكرنا تقدم سكر ان اللائحة ثبتي واللا معنوم
 معنوم الى غير ذلك قوله فان الواحد في الصانع ان يقول فانه الواحد النسبي ليس

كثيرا يصدق عليه انه كثير بالصدق العرضي وان لم يصدق عليه بالصدق الذاتي قوله فان قلت
 يعني اذ كوت من اول الحاشية الى هنا يبع اذ كان المقسم مفهوم الواحد الذي لا ينقسم وليس
 كذلك بل المقسم هو معروضه فلا يبع اذ كوت وحاصل الجواب ان المقسم مفهوم الواحد
 الذي لا ينقسم اذ هو المحقق في الصور الثانية كان المقسم الواحد الذي ينقسم في
 الصور الاولى **قوله** ان الله لفظ مركب جعل اسما يعني كان في الاصل مركبا فنقل وجعل اسما
 للجل لا ينجي ولما صار اسما دخل عليه اللام قوله قبل عنده القابل الله القابل قال
 يعني الوحدة التي بين الشئتين في صورة العمل على نحو الوحدة المذكورة قوله فكذلك
 جهة هو هو اي الوحدة التي بين الشئتين اما بقوته لها قوله كل مفهوم اعتبر فيه مفهوم
 اخر مثلا اذا اعتبر البياض في الجسم كان الجسم ينقسم بحسب انقسام البياض **قوله** اي
 والوحدة في الوصف الثاني اي الوحدة المتقنة بانها ذاتي او عرضي قوله وفي كذا
 كوحدة زيد وعمرو في كون ابوهما واحدا **قوله** الاسناد هو هو اما انما يعني بقوته
 اتحاد ما بين الشئتين وما ذكر القابل رسمه لاحد **قوله** ان الله قوله خصوصياتها فان
 خصوصية الثلثة والثلثة مثلا لا دخل لربل المعنوم معروض للثلاثة ومعروض لاربعة
 الاثنين وح يكون هو الوحدات بعينه قوله وايضا دليل اخر على ان المقسم الواحد
 قوله فان الاثنين اه يعنى من عبارة الله ان العدد متقوم باذنه من الاعداد وليس
 الوحدات فاعترض الاسناد عليه بقوله هذا لا يلزم **قوله** من الصانع بطري الصانع
 المتفولة عن صاحب التلويحات من ان كل ماهوت كونه النوع يكون امرا اعتباريا
 وقول المتفولة عن صاحب التلويحات ان ما بان لا اعتبارية **قوله** بتلك الحالة قلب هذه الحالة
 من الاعراض الثانية للوحد والكثرة حتى بحث عنها **قوله** الاسناد يرجع الى الوجه
 الثاني لان بل وجه الثاني ان الوحدات ذاتي لكفايتها في تصور كنه العدد
 قوله والمعلم لغيرها الصوري او الظاهر من كلام الله في الجزء الصوري فليح

التزاع والفرق قوله فالاعتناء بالقوله لا يقتضيه بل عن قوله وعبان القول الى قوله
 السابقة ولا يصح الجمع لان على تقدير النسخة الاولى لا تنسخ فكيف يصح قوله فالاعتناء
قال الفصل الى القول والعقد القول باعتبار المعطوف والعقد باعتبار المعقول **قال** انه
 مثل الابوع والبوع فان قيل البوع زيد مصانيف ليس فيه ولا يمكن اجتماعهما في زيد
 وبنوته لا يبره وان امكن اجتماعهما في زيد لكن ليس فيه قياس التصانيف اذ البوع زيد
 لا يبره ليس هو فوعا على تعقل بنوته لا يبره بل على تعقل بنوعه انه قلت مطلق الابوع
 والبوع من التصانيف باعتبار انضافه في فرد وان لم يكن الا جمل في ذلك
 الفرد بل في فرد آخر فلا بد من التقييد حتى يدخل وهذا مفاد ما ذكره المحقق من
 وشراح حكمة العين والحشي فمن **قال** انه ثم ما يرد عليه فلهذا اوردتها للاعراف
 من ان يكون كلاهما عدسيا او احدهما فقط فلا يرد ايراده الاول والذي لم يكن احد
 عدما للآخر كالبزم ان يكون كلاهما وجودا بل يجوز ان يكون كلاهما البعدا عدسيا
 او احدهما لكن لم يكن عدما للآخر فلا يرد الثاني كما ذكره بعدا ليرادات بقوله
 على ما ذكرنا **قال** انه اعلم من ذلك اي اعم من ان يكون لحبس في ذلك الوقت
 كالوجه او غير ذلك الوقت كالطفل لا تراه طاهر العيان ان لا تحجبها عما
 الاخر لا يمنع ليل اعم واحض وهذا مفاد ما ذكره المحقق من قوله فوق الجارح
 حجبته القرب الجارح وحبسته البعد الجسم وهو قابل الحركة الا اذ يبره باعتبار بعض
 الافراد كالحيوان **قال** لا يجتمع عدما اي المطلق مع المقيد في عدم البعد مثلا اذا المطلق
 موجود مع المقيد قوله فما يرد لما اضيف اليه العدمان فان عدم زيد وعدم غيره معا
 في عدم يكون **قال** انه احد العددين مضاهيا الى الآخر كعدم عدم البعد فان ملكتهما اعني
 والبعد لا يرتفع لم يبق واسطة ويلزم ارتفاع التقييد اذ لم يغير البعد الى محل قابل
قال انه وانما لما حصل ان المعوم اللاعني مجردا عن خصوص فردا ليدفع في كماله

تقابل المعوم وليس احد هذين والتقابل الذي لم يخصص فردا ليس لان هذا من اقسام
 الخاصة لا العامة قوله واما التباين فكذا اي واما كون اللاعني اشقا لعدم البعد والافتقار
 ناحض **قال** انه فذلك ثم لجواز ان يكون عدم وكذلك **قال** الاشارة وما بينهما من المراتب
 بالنسبة مثلا الصفح بالنسبة الى الخرج التي اقرب من الصفح الى السواد بياض والخروج
 بالنسبة اليها سوادا وعلى هذا القياس قوله وكذا اشقا الى ان لما اثبت التضاد
 بين الاولين فقط اراوان ثبت من الطرفين والوسط ايضا **قال** انه ويظهر من ذلك
 اي من عدم التضاد بين الجواهر لعدم الحلول في موضع والتضاد بين الصور
 النوعية للحلول قوله في القضايا وليس باعتبار الاجتماع في محل بحسب الحلول فتعوله
 مع انه لا يتصور سمة السوال وحاصل الجواب ان هذا باعتبار الحلول ايضا اذ البعد
 واللا يثبت في النسبة في القضية او في الموضوع على خلاف النسخ قوله قال في
 السقاء الغرض من هذا النقل دفع الاشكال الذي ذكره بقوله اقول بما ذكرنا قوله
 فان قلت ان هذا ايضا من السيق من قوله لان حاصله من الله لتوضيح
 الاشكال قوله رضي الله عنك الاشكال وجبه الانحلال بعض النسخ على وجود التسايل
 في المفرد فلا يلزم ان يكون واردا على النسبة قوله ما قيل اي في جواب هذا السوال
 قوله ما وقع في عيان النسخ اي في قوله كالا صفا فانه يفهم منه التسمية **قال** انه
 معروض لمعوم من حيث النسبة فيكون الكلي معروضا لخاصة من الجنس المطلق وهي
 معين الكليات الجنس فان عين الكليات اخفى من مطلق الجنس وقوله وقد يجاب
 الى قوله اقول من السبق المحقق فمن قوله كافي المثال المذكور وهو الجنسية بالنسبة
 الى الحيوان فذكره وقد يقال في هذا هو الظاهر من عبارة المتن حيث قال ويتفرع
 الى اقسامه وذكر التصانيف وهذا الجواب على تقدير ان يكون السوال هكذا التسايل
 فتم من التصانيف واحض منه فكيف يكون حجبنا له واعلم منه قوله وظاهر ان لا الفرق

على التمام فالصواب دعاء البداية كما ذكرنا قوله في الحاشية واما الثاني فظاهر وماذا
 في اصل الشرح بقوله فان قلت حيث دفع جوابه وايضا لم يقع دعوى خصية التضائيف
 الصدق اذ ذلك يستدعي صدق المقابل على كل ما يصدق عليه التضائيف وليس كذلك اذ
 يصدق التضائيف على النجا ورواها الناس **قال** المحقق ان على كل ما يصدق عليه التضائيف
 وليس كذلك اذ يصدق التضائيف على التضائيف ان التضائيف ليس حبا للمقابل ان
 التضائيف منها المعنوية بالقياس الى الغرض المقابل كون الشيء مقابلا لا اخر ولا يصدق
 احد على الاخر قوله منهم المضاف وهو الغرض المتكرون ووجهه ورسده لا يعقل الا
 بالقياس الى شيء آخر **قال** الاستاذ ولا يخفى ان قتريراه اعتراض على هذا الجواب بان الجواب
 يقع على تقدير اخذ الجنس السؤال لكن السائل ان يقر بالسؤال بدوى اخذ الجنس قوله
 في بحث المبهة حيث قال اعمية الصدق طلقا لا يفيد المبهة لجواب ان يكون النوع عام
 لجب الصدق العرفي من الجنس قوله لجب الوجود من الخارجي وخصوصا الذهني قوله
 محل البعض على بعض فاذا صدق الجنس على النوع صدق النوع عليه ايضا بالصدق العرفي
 لا خارج محمول قوله العرفي من اي عروض النفس الامر ان اعم من الخارجي والذهني
 والعروض باعتبار خصوص الذهني **قال** المحقق ان التضائيف يصدق كقائنا على
 عدم الفرق بين التضائيف المضائيف وهذا الصدق الصدق العرفي الذي لا يقع الجواب
 يكون اعم باعتبار الصدق العرفي قوله صدق الاجرة بل يكون اما الاول فلكل المضا
 من حيث هو ليس اعم بل من حيث الصدق العرفي واما الثاني فباننا منع كون المقابل
 من حيث الصدق بل التضائيف اعم قوله كل ايضا اي صدقنا فان المقابل يصدق على نفسه بالصدق الذاتي
 واما الثاني فباننا منع الجواب من حيث هو بل التضائيف من حيث هو بل التضائيف
 غير عن الموجود لا في موضوع وان لم نقل كنهه وحقيقته **قال** المحقق ان على المعروف من المصدق
 بالنسبة فان الاربعة عن الثابت المصدق بقوله لا بد من ان يكون الاربعة عن الاربعة بقوله

من حيث الصدق بل التضائيف
 واما الثاني فباننا منع الجواب
 من حيث هو بل التضائيف
 اعم

مطلق المزداد لا بد من مجموع الثقات المصدق بقوله لا بد من التضائيف الذي آه كان جوابا
 عما سبق لمزم كن من ذلك صدق التضائيف على السواد والبيض **قال** الاستاذ انهم انما يثبت
 الذي كناية عن التضائيف قوله على هذا الخط اي على تقرير السؤال **قال** المحقق ان بالنسبة الى
 معنى ضامة كالأبوع والنوع لا افراد اعني التضائيف المحصورة العارضة للأبوع والنوع
 مثلا **قال** الترمذ مطلقا سواء كان من المفردات آه والفرقة على القيمة قولنا الحق ونحقق التضائيف
 في التضائيف بشرط ان كان الاول مضمنا بالتضائيف المخرج الى مكره في التضائيف
قوله في بحث عدم ذلك التضائيف بقوله المعلوم ليس بالاكات وليس كاتبة **قوله** في كل
 شيء ينفذه الفرق بينه وبين قولنا تنقضي كل شيء وقوله ظاهر الاول لا يستلزم ان يكون
 التنقضي هو الوجود وحده يكون الوجود ينقضي عدم خلاف الثاني قوله في قيمة معنى مقابل
 السلب والاجاب بالتناقض الى تفسير التناقض بمعنى تساوي تقابل السلب والاجاب قوله
 بشرط في ذلك اي التناقض توقف هو على التناقض على ذلك الشرط **قوله** يصدق ان او يصدق ان
 اي الجواب صدق القضية او كذا بها كما في زيد قائم لا فان كل منهما يصدقان او كذا
قوله وكان دفع العرفي لما يتم السبيل او كذا سابقا ثم اليه قوله ولان لا حتى يتم التعليل
 عند ارتفاعها ايا ارتفاع التضائيف اي حيث ينفق الاجاب الكلي بغيره وهذا النوع
 ليس بمفهوم محصل مفهوما السبيل الجزئي الا ان **قوله** محسب الكمية والكيفية حيث ينفق
 في الشكل الاول مثلا الاجاب الصغرى وكلية الكبرى ولم يذكر كون الاختلاف في المبهة
 مع ذكرهم في المخططات ولا بد في الاشراج من اشتراط الاختلاف في المبهة في
 الصغرى والكبرى ايضا **قال** الاستاذ ولا يمكن ان يكون ان لم يشرط عدم اعتبار التوافق
 بان يعتبر المصنوع القابل حتى يصير عدم ملكة ودفع ان المراد ايضا ان ينفقضا
 يجوز ان لا يكون لقيض بل يجوز ان عدم ملكة وكذا عدم ملكة باطل الماصح فقوله
 لما يصح دليل على ان الثاني قوله وشمل تلك النسبة انما قال ذلك لان النسبة لا

يحق في المفردات لكن نظير هذه البنية يتحقق منها قوله حاشا لأن الشرط ليس الا الموقف
عليه فذكر كونه موقوف عليه لغو الجواب انه يكون تأكيداً ويمكن توجيهه اه اي حيث
يصدق الآخر لصفات المتكافئة وفي الاول بان يكون المراد من غير اشتراط بشرط من الشرط
الثانية لان غير اشتراط بشرط مطلقاً فيكون ان يكون هناك شرط آخر غير الثاني واما
الثاني فلان المراد من غير اشتراط بشرط في الموقوف في التصديق بالتناقض لعدم
المبني في المفردات لا في نفس الامر واما الثالث فلانه تأكيداً فالوجه الاقرب
لما اعترض على الشبان اعتبار وجود البنية اولى من اعتبار الوجودات الثمانية للشيء
وعده قال فالوجه يعني الاولى من اعتبار البنية ووجهها اعتبارها مع الاشياء المذكورة
كقولك الجزئي جزئي اي هو يعني مفهوم الجزئي وهذا الجمل من قبل الانسان ان يكون
غير متعارف لا من اجل الشيء على نفسه فيقتضيان مفهوم الجزئي ليس مفهوم الجزئي اما لو
اراد ان مفهوم الجزئي ليس صدق مفهوم الجزئي فهذا حق لان مفهوم الجزئي كلي فكل
الكلي وسلب الجزئي عن الجزئي حل عرشي وقبل هو من الاختلاف في المحول او المحل
في الاول مفهوم الجزئي وفي الثاني السمي الجزئي وقبل من الاختلاف بالموضوع فكذلك
باردة قوله من تحذر من مذهب يعني مذهب من القنور والبلادة وقوله لا بد من
كانه يزع في قلبه بذرا التعليل للفايرين قال التمام والمقام المعه وله اي لا يشترط يكون
محوطاً بعدم فكله بل عدم وارء على اي مفهوم كان **بحسب العلة والمعلول**
قوله مجموع الوجودات من حيث هو موجود وينشأ ان يميز شيئاً محتملاً وانما قال من حيث
هو وجود وانما الى ان الشيء باعتبار الوجود لا يتفك عن الوجوب لان الشيء بالوجوب
لا يوجد ومقتضى الوجوب لا يقع ان يكون غير الواجب بالذات لان الوجوب بالذات وان
الشيء بالذات حيث يتحقق عليه جميع الحقائق واما المقتضى فكله جميع الحقائق بالذات
الشيء بالذات لا يوجد وليس شيء من الحقائق ان يكون في شئ غير وجوبه لان بعض

الحق عدم معلوله يمكن ارتفاع العلة والمعلول جميعاً بخلاف ما اذا كانت العلة امر يكون وجوب
الوجوب بالذات فانها كانت تنشأ ارتفاعاً بالذات فلا يتصور هذا النوع من عدم
في معلوله فالوجود لا يتفك عن الوجود والوجوب ولا يحصل الا من الواجب بالذات فالحق
باعتبار الوجود ينشأ ان يميز شيئاً محتملاً من الوجودات من حيث انها موجودة
ينشأ ان يميز شيئاً محتملاً من الحقائق من حيث انها محتملات لا ينشأ ان يميز شيئاً
محتملاً يمكن لكن ضالماً لافاضة الوجوب والوجود فحين ان يكون في الوجود وجوب
الوجود بالذات ليس وجود الحقائق وتقتضي المقام ان هنالك سلكين احدهما التمسك
بالوجوب اللاحق والاخر التمسك بالوجوب السابق اما طريق التمسك بالوجوب اللاحق
ان الوجوب اللاحق هو المندرج بشرط المحول يعني ذلك الشيء وقت الوجود ارفع عنه
جميع الحقائق لعدم لانه لو لم يرتفع جميع الحقائق لعدم لما يتحقق الوجوب اللاحق لان الوجوب
اللاحق هو رفع جميع الحقائق لعدم وقت الوجود ورف جميع الحقائق لعدم لا يحصل لا علة
واجبة بالذات لانه لو لم يكن شئ من الواجب بالذات لما يقع ان يقال انه وقت الوجود
فلا يتحقق جميع الحقائق لعدم لانه وان ارتفع شئ من جميع الحقائق لعدم الذي يتحقق عليه
لا كان علة غير واجبة بالذات بقيت واحدة من الحقائق لعدم لذلك المعلول ولم يتحقق
بعد وهو ان يرتفع ذلك المعلول مع علة لان عدم العلة من الحقائق عدم المعلول يعني
يجوز ان يرتفع المعلول مع العلة بناء على ان علة لم يكن حيث يتحقق عليه عدم بالذات
ببطلان ما اذا كانت العلة شيئاً يكون واجبا للوجود بالذات فيجب ان يكون في الوجود
واجب بالذات والا يلزم عدم تحقق الوجوب اللاحق واما طريقة التمسك بالوجوب
السابق ان الوجوب السابق هو ان يرتفع جميع الحقائق لعدم قبل الوجود حتى يوجد
الشيء لان الشيء بالموجب ولا يوجد ورف جميع الحقائق لعدم لا يحصل الا من الواجب بالذات
كما في الوجوب السابق ايضا لا يحصل الا من الواجب بالذات فافان ثبت ان الوجود لا

من الوجوب وان الواجب مطلقا سواء كان سابقا او لاحقا لا يحصل الا من خواجه بل ظاهر
 قول المحقق مجموع الموجودات من حيث هو موجود يتبع ان يصير لا يتبع اعضا ومجموع المكات
 ليس يتبع ان يصير لا يتبع اعضا وعلى احدنا عز من المحقق ان قد فسرنا او رده عليه من انه
 ان اراد بقوله مجموع الموجودات ان المجموع المتكامل بشرط كونه موجودا يتبع ان يصير لا يتبع
 محضا فسلم ومجموع المكات الموجودة بشرط الوجود ايضا كذلك لا فرق وان اراد ان
 جميع الموجودات المتكامل بالوجود يتبع ان يصير لا يتبع محضا فم وانما يتبع ذلك على تقدير
 وجود الواجب بالذات لا مطلقا ومن لم يعلم وجود الواجب كيف لم ذلك ووجه الاندفاع
 ان عز من المستلزم هو ان الموجودات لها اعتبارا وان احدها اعتبارا انها موجودات متباينة
 اعتبارا انها مكات وباعتبار انها موجودات يجب ان يكون لها وجوب لان الوجود
 لا يتبع عن الوجوب والوجوب لا يحصل الا من الواجب بالذات لما بينا وفي الجمل فقول
 محقق بوجودين سابق ولا حق ويأتي منها لا يحصل من غير الواجب بالذات كما مر
 فاصل الكلام ان الوجود لا يتبع عن الوجوب الذي شيف بالوجوب سواء كان
 سابقا او لاحقا يتبع ان يصير لا يتبع صرفا لان الشيء الممكن لما لم يتبع جميعه انما
 عدم تعلقه لم يصح تصفا بالوجوب واذا ما رصفنا بالوجوب فقد صارت جميع
 انحاء عدم متصفا واذا ما رصفنا جميعه انحاء عدمه متصفا يتبع ان يصير لا يتبع محضا في نفسها
 باعتبار انها مكات لا ياتي عن الوجود ولا عن عدم فلا يتبع ان يصير لا يتبع في ذاته
 عرفنا انه يمكن اختيار كل واحد من شي التردد الوجود ودفقه باذ كونه انتهى
وله مجموع الموجودات من حيث لا ايمان ارتفاع كل الموجودات بالكلية ان لا
 يوجد لكل ولا واحد من اجزائه متصفا بالنظر الى وجوده اذ ما لا يتبع جميعه انحاء عدمه لا
 يكون موجودا فانه لما لم يجب الوجود ولم يجب العدم يتبع جميعه انحاء عدمه واشتقاق جميع
 نحو من انحاء عدمه واذا قد وجد فقد وجب واذا قد وجب فقد انت جميعه انحاء عدمه



فمجموع الموجودات من حيث هو موجود يتبع ان يصير لا يتبع محضا **وله** مجموع المكات
 اذ لا شك في تحقق جواز انتفاء كل واحد من احوالها في ضمن انتفاء الكل بالذات فان قاطبة
 الاحاد سواسية في امتناع هذا الحق من عدم فلا يتحقق في شيء منها امتناع عدمه في نفس
 الاحاد بالذات ولا بالغير مجموع المكات الصفة لا يتبع ان يصير لا يتبع محضا وبذلك
 ثبت وجبا الوجود بالذات من دون ان يابتر يتبع لجميع الموجودات ان يصير لا يتبع محضا
 انها الواجب بالذات وان ما يعلق بجميع الموجودات من جميع الموجودات من جميع
 المكات انها الواجب بالذات وليعلم ان جملة المكات الصفة متساوية اولائتها
 مترتبة كاشبة ولا مترتبة لكن واحد في جواز اللا وجود بالامر من بدو الامر ومن يلو
 عدم الامر بعد الوجود من دون ان عدمها غير متصغ بنفسها بل متساوي وجودها
 وعدمها وهو ظاهر ولا يفتي من احادها فان عدم كل واحد من احادها جازي في نفسه
 وفي من عدم علته الممكن وفي من عدم الكل وهو اقوى الحار عدم كل واحد من احادها
 وليس في مترتبة منها ان يجعل هذا الحق من عدم الشيء منها فيجوز عدم جملة المكات
 بان لا يوجد شيء منها فبعد تقرير هذه المقدمه لا شبهة في صحة ما مر



151
2

۱۳۹۸

خطی

۸